الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (309)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	37
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	47
حقوق الانسان في العالم	159

حقوق الانسان: المتهمون بكارثة جدة أبرياء حتى تثبت إدانتهم

المصدر: جريدة اليوم الخميس11 رمضان 1432 هـ - 11 اغسطس 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/23510.html

عمر المطيري – جدة

اعتبر المشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن المتهمين في كارثة سيول جدة أبرياء حتى تثبت إدانتهم شرعا. وقال: إن ما يثار من مواضيع حول التهم التي توجه لهم من قبل الادعاء العام وتنقلها بعض الصحف غير دقيقة وغير موثقة بالمعلومات وفيها إساءة للمتهم قبل أن تثبت تلك التهم الموجهة له ويحكم فيها شرعا ويحق للمتهمين مقاضاة أي وسيلة إعلامية تنشر تهما لم يتم إثباتها من قبل الجهات القضائية التي هي المعنية حاليا بالقضية.

من ناحية أخرى تنظم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة يوم الاثنين المقبل ندوة للمحامين في منطقة مكة المكرمة لتعريف المحامين بالدور الذي تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من أعمال المرافعات عن قضايا المظلومين التي تصل إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة والتي لم تقتصر على المواطنين بل جميع الجنسيات.

وكشف المشرف على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الهدف من الندوة هو توثيق روابط التعاون بين الجمعية وبين المحامين وفتح فاق التعاون والمجال أمام المحامين للترافع عن بعض قضايا المظلومين التي تتولى الجمعية الوطنية متابعتها خاصة مع القطاعات الرسمية، معتبرا أن عمل المحامين هو جزء من أعمال الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

من ناحية أخرى كشف الدكتور الشريف أن جمعية حقوق الإنسان تتابع وضع المتهمين في قضايا كارثة سيول جدة ووجدت أن هؤلاء لم يتعرضوا لأي أمور تتطلب تدخل الجمعية الوطنية في وضعهم حيث إن الأمور تسير حسب الأنظمة والتعليمات بشأن التهم الموجهة لهم وعملية الترافع والرد على كل التهم الموجة لكل منهم، وأكد الشريف أنه لم يصل لهم أي شكاوى من قبل المتهمين أو من قبل أسرهم بما يتعلق مسار التحقيق من قبل الادعاء العام. وطالب من وسائل الإعلام عدم الخوض في التوقعات أو نشر بعض التهم ما لم يتم تثبيت ذلك من القضاء ويصدر فيها أحكام شرعية، مؤكدا أن مصادر الجمعية الخاصة تؤكد أن المتهمين مسموح لهم بتوكيل محامين للمرافعة عنهم في كل تهم توجه لهم من قبل الادعاء العام.

سفارة دمشق في الرياض: لم تجرَ أي اعتقالات لسعوديين أو خليجيين في سورية

المصدر: جريدة الحياة الخميس11 رمضان 1432 هـ - 11 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296650

الرياض - «الحياة«
شدّدت السفارة السورية في السعودية على أن سلطات بلادها لم تعتقل أي سعودي أو خليجي في الأراضي السورية، مؤكدة أنهم محل ترحاب حيثما حلوا.
وقال السفير السوري لدى الرياض الدكتور مهدي دخل الله، في بيان له أمس: «ترددت إشاعات وأقوال في بعض صحف المملكة عن اعتقالات تجري في سورية لسعوديين وخليجيين بسبب جنسيتهم فقط، والسفارة السورية في الرياض تؤكد أن هذا عارٍ من الصحة جملة وتفصيلاً، فالأشقاء الخليجيون وغيرهم من الأشقاء العرب على أرض سورية – أرض العروبة والإسلام كما وصفها خادم الحرمين الشريفين – يجدون الترحاب والود حيثما حلوا، خصوصاً أن سورية البلد الوحيد، الذي يدخل إليه العرب من دون تأشيرات.«
وأضاف أن أي مواطن سعودي يزور سورية يعامل كالعادة بالود والترحاب، وأي شقيق من أي بلد عربي كان يتخذ بحقه إجراء في قضايا أو مخالفات إنما يعامل في إطار القانون.
واستشهد بما ذكره القائم بأعمال السفارة السعودية في دمشق فواز الشعلان لإحدى الصحف المحلية من أن الجالية السعودية المقيمة والمترددة على سورية، والذين يصل عددهم إلى نحو 5 آلاف شخص لم يتأثروا جراء تداعيات الأحداث الحالية، وأن السجناء الـ14 الموقوفين في السجون السورية على ذمة قضايا مختلفة يتمتعون بصحة جيدة، ولا يوجد ما يستدعي القلق، مؤكداً أن السفارة السعودية تتابع أوضاع هؤلاء السجناء بشكل يومي، مطمئناً أهاليهم على سلامتهم، وعدم تعرضهم لأي مشكلات جراء الأحداث.
وأعرب دخل الله عن استعداد السفارة السورية في الرياض لاستقبال أي سعودي لديه أو لأقاربه أي مشكلة في هذا الخصوص، داعياً إلى «توخي الدقة في ما يطرح حول العلاقة بين بلدين شقيقين تجمع بينهما أواصر القرابة وروابط العقيدة والتاريخ.«
وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني، قد أكد في تصريحات صحافية لوكالات أنباء، اعتقال عشرات السعوديين في سورية بسبب جنسيتهم.
وذكر: «إن اعتقالهم ليس على ذمة قضايا جنائية بحسب الشكاوى التي وردت للجمعية من الأسر السعودية»، مشيراً إلى «مخاوف أسر السجناء عقب اندلاع أحداث العنف في سورية، وقلقهم على مصير أبنائهم القابعين في السجون.«
ونفى القحطاني «علم الجمعية بالتهم الموجهة إلى الرعايا السعوديين في السجون السورية»، موضحاً: «الأنباء متضاربة في هذا الخصوص؛ فهناك من يقول إنهم على ذمة قضايا جنائية، وهناك مَن يقول إن عوامل أخرى ربما تكون وراء اعتقالهم.«
وأكد القحطاني وصول شكاوى إلى جمعيته «تفيد بأن سجن عشرات السعوديين في السجون السورية يأتي بسبب الجنسية السعودية، وليس على ذمة قضايا جنائية أو غيرها.«
وطالب السلطات السورية «بمحاكمة الرعايا السعوديين القابعين في السجون السورية أو الإفراج عنهم»، مشيراً إلى عدم توافر أرقام محددة حول عدد المعتقلين؛ لأن» المعلومات متضاربة في هذا الجانب.«

حل القضايا يشكل 45.6 ٪ من الأعمال سنويا .. عكاظ تفتح الملف .. والقضاة:

التسيب ليس ظاهرة والأعمال الإدارية وقلة المعاونين تثقل كاهلنا

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه12 رمضان 1432 هـ - 12 اغسطس 2011م العدد 3708
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110812/Con20110812439200.htm

نعيم تميم الحكيم ــ جدة

1600 قاضٍ في المملكة تقريبا يباشرون قضايا المجتمع الذي يفوق تعداده 27 مليونا ما بين مواطن ومقيم، رقم يوحي بأنه ضعيف في ظل عدم وجود إحصائية دقيقة عن عدد القضاة في المملكة أمام أعداد السكان المتزايد، ولعل ما يفاقم المشكلة هو تسيب بعض القضاة لتكبر المعضلة وتتحول من مشكلة نقص القضاة إلى مشكلتي نقص للقضاة وتسيب وضعف إنتاجية عند بعضهم وهو ما بينه خطاب المقام السامي للمجلس الأعلى للقضاء عندما وجه بالتشديد على القضاة في مسألة الدوام وإنهاء قضايا الناس بسبب كثرة شكاوى المتقاضين وهو ما تناولناه في الجزء الأول من التحقيق.

ولو نظرنا للأمر من ناحية حسابية لوجدنا أن الأرقام تتحدث عن أربعة قضاة لكل 100 ألف نسمة في السعودية (قاضٍ لكل 25 ألف نسمة)، والمعروف عالميا أن النسبة المثبتة دوليا للتقاضي تحدد 30 قاضيا لكل 100 ألف من عدد السكان (قاضٍ لكل 3333 نسمة) الأمر الذي يجعل النقص في عدد القضاة في السعودية يصل إلى 26 قاضيا لكل 100 ألف نسمة، بما يعني أن النقص في إجمالي عدد القضاة يبلغ 5895 قاضيا (حسب تعداد 2004، الذي حصر عدد السكان بنحو 22.7 مليون نسمة).

لكن النقص قفز إلى 9100 قاضٍ (حسب تعداد 2010 الذي أشارت نتائجه إلى أن تعداد السكان يتجاوز 27 مليون نسمة).

هذه الأرقام والإحصائيات أكدت عليها تصاريح المسؤولين فرئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن حميد أقر عام 8/3/ 2009م بوجود نقص في أعداد القضاة في المحكمة العامة في محافظة الطائف، كدليل على النقص العام الذي تضرر منه الكثير من المتنازعين.

وبعدها بأيام قليلة وبالتحديد في 2009/08/31م عزز ابن حميد تأكيداته وأعلن تفهمه البالغ لحاجة المحاكم الملحة للدعم بالقضاة لملاقاة حجم الأعمال والقضايا التي ترد إليها، قبل أن يعد بحل هذه المشكلة قريبا، ويطالب القضاة بمضاعفة الجهود وسرعة إنجاز القضايا التي ترد للمحاكم.

لكن وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، كرر على مدى أكثر من مناسبة أنه لا نقص في عدد القضاة، ففي 2010/03/06م خلال لقاء المحامين الثالث الذي نظمته غرفة القصيم، وعزا الأمر إلى أن الأعباء الإدارية تضاعف الضغوط على القضاة وأن النقص الحاصل في الساحة القضائية يتمحور حول الأدوات المساندة للعمل القضائي فقط، لا في أعداد القضاة، كاشفا عن أن عدد القضاة في المملكة تجاوز الضعف وفق المعيار الدولي، وبعدها في 2010/04/06م خلال ثلوثية الدكتور محمد المشوح، فاجأ الحضور بالتأكيد على أن وزارة العدل لا تعاني من نقص في أعداد القضاة في القضاء العام إذ تحتضن محاكم المملكة نحو 1400 قاضٍ.

إلا أن تصريحات وزير العدل السابق الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ تخالف ما تحدث به العيسى فقد ذكر أن عدد القضاة في المملكة 1100 قاضٍ وهذا ليس بكافٍ إلا أن النية متجهة لزيادة هذا العدد ومن ذلك انضمام حوالى 500 قاضٍ ليصبح العدد 1600قاضٍ بنهاية عام 1428هـ.

تقرير عدلي

تصريحات المسؤولين عن السلك القضائي حملت بعض التناقضات لتكون لغة الأرقام هي الفيصل في المسألة ففي تقرير أصدرته وزارة العدل لعام 2008م، أشار إلى أن معدل القضاة بالنسبة إلى السكان بلغ على مستوى المملكة ثلاثة قضاة لكل 100 ألف نسمة من السكان، أي أن كل قاضٍ يقابل 35046 نسمة.

وحسب التقرير فإن متوسط عمل القاضي خلال العام بلغ 1080 عملا، وكان الأعلى 1253 في منطقة نجران، وأدنى متوسط 670 في منطقة الباحة.

وبلغ متوسط عمل القاضي من القضايا خلال العام 493 قضية على مستوى المملكة، وكان الأعلى 678 قضية في منطقة الحدود الشمالية، وأدنى متوسط 296 في منطقة الباحة.

وهنا يتضح الفارق بين ما ينجزه القاضي من قضايا وأعمال أخرى، إذ إن معدل ما ينفذه كل قاضٍ من أعمال أخرى غير القضايا يبلغ 587 عملا، أي أن القضايا لا تشكل إلا 45.6 % من الأعمال التي ينفذها القضاة سنويا.

أما عدد الجلسات لهذه القضايا فبلغ على مستوى المملكة 695668 جلسة بمتوسط 961 جلسة للقاضي الواحد خلال العام، و80 جلسة خلال الشهر وأربع جلسات خلال اليوم من أيام العمل.

ولئن تحدث بعض المحامين في الجزء الأول من التحقيق عن أن تكدس القضايا بسبب كثرة الأعباء الإدارية وقلة المعاونين للقاضي فإن تقريرا لوزارة العدل صدر عام 1430هـ أكد على ذلك حيث أوضح أن معدل أعوان القاضي في المملكة (8) موظفين لكل قاضٍ وأن العجز يصل إلى (7) موظفين لكل قاضٍ، حيث يبلغ المعدل العالمي لأعوان القضاة 15 موظفا لكل قاضٍ، وأبان التقرير أن معدل القضاة في المملكة بالنسبة لعدد السكان وهو 4.2 قاضٍ لكل 100ألف.

حقوق الإنسان

وأمام مشكلة تكدس القضايا وقلة القضاة تبرز مشكلة تسيب بعض القضاة التي باتت تشكل معضلة كبيرة ساهمت في تكدس القضايا في المحاكم وتأخر البت فيها وهو ما عبرت عنه شكاوى الناس التي وصلت للمقام السامي أو ما أوردناه من قصص في الجزء الأول من التحقيق.

وهو ما أكد عليه مجددا رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في تصريحاته لـ «عكاظ» حيث بين ورود شكاوى كثيرة من المواطنين للجمعية بسبب عدم التزام القضاة بالدوام وتأخرهم في إعطاء المواعيد والبت في القضايا، مبينا أن الهيئة تتواصل مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل التي تتفاعل معنا لحل مشكلات المتقاضين، نافيا وجود إحصائية دقيقة عن عدد الشكاوى للمتقاضين من عدم التزام القضاة بالدوام ومواعيد الجلسات.

«عكاظ» في الجزء الثاني من التحقيق واجهت القضاة بما يرمون به من تسيب وقلة إنتاجية ومطالبة القضاة لكي تكون إنتاجيتهم مرتفعة، وبحثت المعوقات في طريق القضاة والتي تؤثر على أدائهم وإنتاجيتهم ومطالبهم، كما استعرضت العقوبات بحق القضاة المتسيبين، واستطلعت آراء قراء «عكاظ» حيال دوام القضاة وخرجت بالتوصيات النهائية في سياق التحقيق التالي:

تسيب القضاة

بداية اختلف القضاة حول مسألة التسيب، فالقاضي في المحكمة الجزائية في الرياض الدكتور عيسى الغيث نفى أن يكون هناك تسيب من جانب القضاة، قائلا: «لا يليق اتهامهم بهذا، ولكن يمكن القول بأن هناك بعض التقصير كحال جميع البشر، وقد يكون مبررا أو على الأقل مفسرا» معللا ذلك بأن «القاضي مثل غيره من الناس يمر به ظروف صحية واجتماعية قد تمنعه من العمل فيضطر للتأخر أو الغياب أحيانا وذلك في حالات نادرة، وفي المقابل لنرى مستوى ما ينتجه القاضي من أعمال كثيرة مع التزامه بالدوام لجميع أيام الأسبوع الخمسة وجلسات يومية طول أيام السنة»، مشيرا إلى أن الكثير من القضاة يمارسون أعمالا ليست بواجبة عليهم وإنما هي أمور فنية وإجرائية وإدارية، إضافة إلى أن غالب القضاة يعملون في منازلهم في الفترات المسائية وحتى في إجازة نهاية الأسبوع لدراسة القضايا وتجهيزها وصياغة أحكامها وتسبيبها وبدون أي مقابل إضافي سوى الاحتساب لله.

ويرى الغيث أن المشكلة الأهم هي أنه لا يوجد حد أعلى للقضايا التي ينظرها القاضي وبالتالي يحال إلى كل قاضٍ مئات القضايا بأكبر من طاقته بخلاف وضع الإحالات على الأطباء والمهندسين وغيرهما، ثم يلامون على التأخير. وقال الغيث: «من غير العدل أن يدفع القضاة ثمن تقصير عقود ماضية في عدم دعم القضاء والقضاة والمحاكم بالكوادر الكافية والمؤهلة والخدمات اللوجستية اللازمة».

لكن القاضي الدكتور عبد اللطيف القرني اعترف بوجود عدم التزام من بعض القضاة ولكن دون أن تشكل ظاهرة، مبينا أنه في الغالب تتم محاسبة المقصرين من قبل الرئيس المباشر في المحكمة أو إدارة التفتيش القضائي، لافتا إلى وجود فرق بين ترك الجلسات القضائية وتأخير تسليم الأحكام وعدم الانتظام فيها مع المراجعين، وبين الدوام العادي التقليدي، فالقاضي محاسب على النوع الأول من الالتزام الوظيفي إذا صحت هذه التسمية.

محاسبة المقصر

ويختلف القاضي السابق في ديوان المظالم محمد الجذلاني مع رأي القرني والغيث بأن التسيب موجود وبكثرة لكنه يتفق مع القرني بأنه لايمثل ظاهرة، وقال: «إذا وصل إهمال الدوام إلى مستوى عادة عند أحد القضاة فهذا لا يجوز شرعا التسامح معه ويجب محاسبته وإلا كان تركه من خيانة الأمانة وتضييعها، ولا شك في أنه يوجد بعض القضاة للأسف نعرف عنه مثل هذا التسيب والتأخير وعدم الانتظام في الدوام بشكل ملفت للنظر» .

ويرى الجذلاني أن المشكلة الكبرى ليست في الدوام وإنما في ضعف الإنتاجية للقاضي، مبينا أن هناك تأخيرا شديدا، وبطئا في المواعيد يصل لستة أشهر ما بين الموعد والموعد وإذا ما غاب القاضي أو المدعى عليه عن الجلسة المقررة فيعطى المدعي موعدا آخر بعد عدة أشهر فيكون أحيانا أمضى سنة كاملة دون عقد جلسة واحدة مثمرة ومجدية.

ويرى الجذلاني أن هناك عوامل أخرى تسهم في ضياع الحقوق وتأخر إنجاز القضايا ومنها تنقلات القضاة بين المحاكم والمناطق سواء كان النقل بترقية أو بغيرها وإذا انتقل القاضي وأتى آخر بدأ ينظر القضية من جديد وغير مسارها بالكامل.

وأضاف: «من الجوانب التي لا يمكن مناقشة هذا الموضوع دون تصورها أن طبيعة عمل القاضي تختلف عن غيره من الموظفين، فعمل القاضي عمل عقلي اجتهادي إبداعي يحتاج لخلو الذهن وتفرغ القاضي التام للقيام بعمله وإلا فإنه لا يمكن أن يؤدي عمله على الوجه المطلوب». وتساءل الجذلاني: هل القاضي السعودي فعلا مهيأ لهذا الإبداع والاجتهاد والنظر في النزاعات والتوصل للأحكام الدقيقة العادلة فيها ؟!، ثم أفاد «أنه ليس مهيأ إطلاقا لذلك بما يعترضه من عوائق وعقبات كثيرة وإشغال القاضي عن عمله الأصلي بأعمال إدارية بحتة ومقابلة الجمهور بطريقة غير منظمة وعشوائية تمنعه من التفكير والتأمل والنظر الدقيق والبحث».

دراسات مسحية

ويرفض القاضي أحمد آل عبد القادر الجزم بأن تسيب القضاة بات يشكل ظاهرة متفشية، لافتقار هذا الأمر إلى دراسة مسحية دقيقة وراصدة تكشف حقيقة الأمور وتبين بجلاء عن كونها آحادا من التصرفات أو ظاهرة لا تخرم ثوب القضاء مختلفا مع آراء الغيث والقرني والجذلاني.

وحدد آل عبدالقادر المقياس الدقيق لبيان عمل القاضي الذي «يكمن في (المخرجات) من إنجازه لحسم النزاعات المنظورة لديه، وسير نظر القضية، والظرف الزمني الذي استغرقه في سبيل البت في موضوعها. وباحتواء هذه العوامل يمكن قياس إنجاز القاضي؛ إذ هو العمل المنوط به، ويكشف عنه بيان مواظبته للدوام الرسمي من عدمه».

وحول النية لإعادة النظر في تحديد دوام القاضي قال القاضي محمد الجذلاني: «المشكلة أن مسألة دوام القاضي فيها غموض وغير محسومة لأن نظام القضاء نص على أن القاضي مطالب بسائر الواجبات الواردة في نظام الخدمة المدنية ومن بينها وقت الدوام لكن جرى العمل على عدم مطالبة القضاة بتوقيع الحضور والانصراف إكراما لهم مما أدى لنشوء عرف لدى القضاة أنهم غير مطالبين بالدوام مثل بقية الموظفين وبقيت هذه المسألة محل غموض وعدم حسم إلى اليوم وهو ما لا ينبغي أن يستمر وينبغي أن تصدر فيه تعليمات واضحة ويحاسب القضاة على أساسها». ورأى الجذلاني أن المشكلة في كثرة ترديد أن القاضي مطالب بالإنتاج وليس بالدوام، لأنه لو تم الالتزام الدقيق بأوقات الدوام لرأينا إنتاجا أفضل من الحالي فالإنتاج مرتبط بالحضور ولا ينفصل عنه.

لكن القاضي القرني خالف رأي الجذلاني في أن القاضي ليس بالضرورة أن يحضر ، معللا رأيه بقوله: «لأن القضاة في جميع أنحاء العالم لايحضرون للمحكمة إلا مدة يومين أو ثلاثة ولا يطالبون بالدوام اليومي لأن العبرة هي حضور الجلسات بعد اكتمال تحضيريها من قبل المساعدين ويبقى دور القاضي على جلسة المناقشة ثم النطق بالحكم بخلاف ما هو حاصل إلاعندنا من دوام القاضي يوميا ويقوم القاضي بالأعمال الإدارية المساندة مما أثر على العمل القضائي وهو العمل الأصلي للقاضي».

ويؤكد القرني على أنه ليس هناك دوام للقاضي لأنه صاحب ولاية، وإنما المطلوب هو إنجاز القضايا والانضباط في مواعيد الجلسات مع المراجعين.

محاسبة المتسيبين

وعن محاسبة القضاة المتسببين قال القرني: «هناك إشعارات كالإنذار من قبل رئيس المحكمة أو عقوبة اللوم من قبل الإدارة القضائية ولا تصل للعزل إلا في حدود ضيقة»، واستدرك القرني: «قبل أن نفكر في المحاسبة يجب تأهيل البيئة القضائية وتهيئتها تهيئة شاملة وبعدها لا مكان للمتسيب لأن كافة العوامل تساعد وتجبر على حسن العمل، أما إذا كانت البيئة ليست في صالح القاضي ولا المواطن فإن رفع شعار المحاسبة الشاملة في الدوام غير مجدٍ خاصة إذا كان التأخير في العمل لايرتبط بشخص القاضي في مهنته الأصلية وإنما يحصل التأخير بكل الظروف من حوله سواء في الكوادر البشرية أو الأجهزة المادية ولو كانت الرؤية شاملة لأصبحت المحاسبة محددة على المقصر فعليا في عمله الأصلي».

وهنا يوضح القاضي أحمد آل عبدالقادر أن الإجراءات النظامية كفلت للجميع حقوقهم في رصد أي تجاوز أو تخاذل لتطبيق النظام، ومنها المواظبة على الدوام، فالمجلس الأعلى للقضاء من ضمن أعماله في الفقرة (هـ) من المادة (6) من نظام القضاء الإشراف على المحاكم والقضاة، وإسناد مهمة الإشراف إلى رئيس المحكمة لمتابعة واستقبال الشكاوى الواردة في أي صدد، وهو الحال كذلك في ديوان المظالم المنصوص عليه في نظامه وفق المادة (22)، والتفتيش القضائي مهمته التحقيق في سلامة هذه الشكاوى من عدمها؛ الفقرة (ب) من المادة (55) من نظام القضاء. مؤكدا على أن الإجراءات النظامية كفلت الحق في رصد أي تجاوز بما لا يخل من مكانة القضاء. وأسعفت في ردم الهوة في هذا الصدد.

ويرى آل عبدالقادر أن وصف التأخر والتسيب وإلصاقهما ـ بدون دقة ـ في القضاة يعود سببه إلى التأخر في حسم بعض المنازعات ولسنوات وتقلص الإنجاز، مشيرا إلى المعوقات أن هذه المعضلة كثيرة ومتعددة وتحتاج إلى مؤتمر أو ندوة علمية لبحث سبل تفتيت المعوقات التي تثقل الكاهل القضائي، فمن طاقم إداري غير مؤهل للأعمال الفنية القضائية، ومن ضمور الثقافة الحقوقية لدى الكثير من المتخاصمين، ومن إسناد أعباء مثقلة على القاضي.

المعوقات والمطالب

وحول المعوقات التي تقف في طريق القضاة وتؤثر على أدائهم وإنتاجيتهم قال القاضي عيسى الغيث: «إذا أردنا أن نعرف إنتاج القضاة فلنطلع على كمية القضايا التي فصلوا فيها فضلا عن مدة إنجازها، ومن ثم لنقارن هذا بعدد القضاة في مقابل الدول المجاورة الخليجية لندرك حينها بأن قضاتنا يقومون مقام ما يزيد على الضعف بل وفي المدن بأضعاف مضاعفة لما ينتجه زميلهم في البلد الخليجي المجاور»..

وفي الوقت نفسه طالب القاضي عبداللطيف القرني بتوفير بيئة مناسبة بداية من مكتب القاضي وتعيين كفاءات مساندة للعمل الإداري القضائي حتى يتفرغ القاضي للعمل القضائي (الفصل في القضايا)، مشيرا إلى أن أكبر المعوقات نقص الكوادر البشرية المؤهلة في مكتب القاضي وهذا ما يفاقم التأخير والضعف في الإنتاجية ثم انعدام أساليب الدعم المادي والنفسي للقاضي كذا وتوفير المحفزات في حالة الإنتاجية المرتفعة والمحاسبة على التأخير والمماطلة.

100سعودي تتوزعهم سجون المخابرات في دمشق

لا أحد منهم ضمن الإعدامات التي حدثت في صيدنايا

المصدر: جريدة الحياة الجمعه12 رمضان 1432 هـ - 12 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=65770&CategoryID=1

الرياض :عبدالعزيز العطر 2011-08-12 4:32 AM

جددَّ مصدر حقوقي سوري التأكيد على وجود معتقلين سعوديين في السجون السورية دون تهم محددة، أو معرفة أماكن احتجازهم، تعليقا على تصريح رئيس جمعية حقوق الإنسان في السعودية الدكتور مفلح القحطاني إلى "الوطن" الأربعاء الماضي. وكشف المصدر لـ"الوطن" أمس، وجود نحو 100 معتقل سعودي في السجون التابعة للمخابرات، إلا أن إخفاء المعلومات وصعوبة التحقق منها يعيقان معرفة إن كان عددهم يفوق ذلك .

وأضاف أن المعتقلين السعوديين في السجون السورية كان عددهم نحو 200 قبل مجزرة سجن صيدنايا، التي أعقبها منع الزيارة للسجناء لأكثر من عام ونصف مع إخفاء المعلومات عن مصير معتقلين سعوديين وعرب في أقسام أخرى. وأشار المصدر إلى إعدام المخابرات السورية عددا من المعتقلين في سجن صيدنايا إلا أنه طمأن السعوديين أن لا أحد منهم ضمن أسماء المعدمين، وإنما جميعهم سوريون .

وأفاد أن بعض المعتقلين السعوديين نقلوا إلى مراكز للتحقيق، تمهيداً للإفراج عنهم، دون أن يتحقق ذلك حتى الآن ولم تتوافر عنهم أي معلومات، إضافة إلى أن أماكن اعتقالهم ما تزال غير معروفة بعد عملية النقل .

وكانت السفارة السورية في الرياض أصدرت بيانا أول من أمس نفت فيه اعتقال السعوديين في سورية بناءً على جنسيتهم وحددت عددهم بـ14معتقلاً، وهي معلومة صحيحة أعلنتها السفارة السعودية إلا أنها تمثل القائمة التابعة لوزارة الداخلية السورية فقط دون السجون التابعة للمخابرات السورية.

معرض قافلة المكيات يستقطب 1000 زائر

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه12 رمضان 1432 هـ - 12 اغسطس 2011م العدد 3708
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20110812/Con20110812439149.htm

عدنان الشبراوي – جدة

أبدت امرأة معتمرة إعجابها بطبق تراثي اشترته من ردهات معرض قافلة المكيات الذي اختتم أنشطته أخيرا في مكة المكرمة. وقدرت إجمالي مبيعات المنتجات في المعرض قدرت بنحو 40 ألف ريال، وحظي المعرض بإقبال مميز من داخل مكة وخارجها.

يشار إلى أن فكرة المعرض تعد الأولى في مكة المكرمة حيث أن جميع المعروضات من صنع النساء وتصميمهن وتحمل شعار صنع في مكة وهو كان محل إعجاب.

وأوضح الدكتور سليمان الزايدي المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة بأن المجتمع معني بدعم هذه الأسر المنتجة من قافلة الحرفيات للمكيات والتي قامت بتنسيق ورعاية المعرض لإبرازه من أجمل المعارض والتي نرى فيها كثيرا من المنتجات اليدوية والحرف القديمة تحت شعار صنع في مكة ليحاكي إنتاجا يليق بمكانة مكة بالنسبة للحاج والمعتمر والزائر لاقتناء مثل هذه المنتجات كهدايا وتذكار والاستفادة من رجال الأعمال في مثل هذه الفرص لتحويل المنتجات الجميلة والراقية لخطوط إنتاج بعد تبنيها وإقامة مصانع لها. وأثنى على ما رآه من خدمات مقدمة وأداء متميز واستقبال رائع.

وكشف أمين عام الجمعية الخيرية لرعاية الأسر المنتجة عيسى عنقاوي إن الإنتاج المتميز في المعرض الأول والصناعات الدقيقة شجعنا على إقامة هذا المعرض ودعمه. يشار إلى أن المعرض انطلق بحضور صاحب السمو الملكي الأمير عمرو الفيصل رئيس الجمعية الخيرية لرعاية الأسر المنتجة وأشرفت على برامجه فاطمة قربان رئيسة قافلة الحرفيات للمكيات في العاصمة المقدسة، وحضر حفل الاختتام الدكتور سليمان الزايدي المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة وعيسى عنقاوي أمين عام الجمعية الخيرية لرعاية الأسر المنتجة وعدد من رجال وسيدات الأعمال والمهتمين بالمجال الحرفي وكل مايتعلق به. وبلغ عدد الزوار 1000 زائر خلال أيام المعرض والذي ضم عدة أقسام منها الأزياء، التراثيات، الإكسسوارات، الديكور، الفن التشكيلي، التغذية وغير ذلك. وكان عدد الأصناف المعروضة أكثر من 1000 صنف و10 آلاف قطعة.

تتزايد أعدادهم في رمضان.. والحماية تتم بـ "إزالة السبب ومعاقبة المتسبب"

"عصابات مافيا" في جدة تستغل المسنات والأطفال وذوي العاهات في التسول

المصدر : صحيفة سبق السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م
http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=10&id=132

دعاء بهاء الدين – ريم سليمان – جدة – سبق: تستغل عصابات التسول في جدة روحانيات شهر رمضان، فتتزايد أعداد هذه المافيا بشكل يثير الكثير من الريبة والشك، ويطرح العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول مدى حاجة هؤلاء لامتهان التسول، بيد أن اللافت في الأمر أن أغلب المتسولين ينتمون إلى جنسيات إفريقية، كما أنهم يستغلون الأطفال والعجائز وأصحاب العاهات.

وفي هذا التحقيق تحاول "سبق" كعادتها دائماً مع قرائها، سبر أغوار هذه القضية، عبر لقاء كافة الأطراف سواء من المسؤولين والخبراء، وحتى المتسولات في الشوارع لمعرفة الدافع وراء تسول العديد منهم، وكيف يتم مواجهة هذه الفئة التي بدأت تتزايد.

لعجز وقلة الحيلة

"أم أحمد" إحدى المتسولات التي دائماً ما نشاهدها عند إشارات المرور، حاولت "سبق" وبعد طول عناء الحديث معها ومعرفة الأسباب التي تدفعها إلى اللجوء للتسول، بيد أنها رفضت الحديث واكتفت بالقول إن العجز وقلة الحيلة هما السبب وراء البحث عن لقمة العيش في قمامات الزبالة أو في "الشحاتة".

واقتربت "سبق" من إحدى المتسولات التي يبدو من هيئتها أنها سعودية، وبصعوبة بالغة تحدثت قائلة: أنا ابنة هذا الوطن المعطاء، تعرضت لظروف اجتماعية صعبة، وطُلقت من زوجي ولم ينفق على أبنائي، طرقت كل الأبواب فوجدتها موصدة، أهل زوجي قاطعوني وليس لي وظيفة أو حرفة تغنيني عن السؤال، اضطررت آسفة لسؤال الناس في الشوارع والميادين بدلاً من بيع جسدي للذئاب البشرية، أعلم أن هذا خطأ ولكن ماذا أفعل؟

تضافر جهود المجتمع

أما عبد العزيز الذي يعمل مدرساً، فأعرب عن استيائه الشديد من ظاهرة التسول التي تتزايد بشدة، وبرغم كل محاولات جهاز الشرطة للقضاء عليها، إلا أن الحقيقة أنه حتى الآن لا يزال هناك العديد من الناس يمارسون التسول في كل مكان، حتى الأماكن الراقية تجد فيها من يحاول التسول بكافة الطرق.

ودعا إلى ضرورة وجود حلول واقعية ومنصفة لتلك الفئة التي تعيش معنا، حتى نحد من تنامي هذه الظاهرة.

"مشاعل" موظفة بأحد البنوك، قالت لـ "سبق": بالرغم من أني أعلم أن التسول ظاهرة غير حضارية، بيد أني أتعاطف مع هؤلاء المتسولات، خاصة إذا كانت إحداهن تحمل طفلاً أو تعاني إعاقة حركية، فإني أعطيها ما تجود به يدي، وأنا مدركة في نفسي أن هذا التصرف يشجعها على الاستمرار في هذا العمل غير اللائق اجتماعياً وحضارياً.

ورأت أن الحل يكمن في تضافر جهود المجتمع مع الجهات المعنية، لاستئصال هذه الظاهرة من جذورها، حتى لا تعيث فساداً في أرجاء المملكة وتشوه الوجه الحضاري لها.

أسباب اقتصادية واجتماعية
في البداية، طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني الجهات المعنية بمكافحة التسول بالعمل على الحد من ظهور أعداد ليست بالقليلة من المواطنين كبار السن والعجزة والأطفال، الذين يمتهنون التسول، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من غير السعوديين.
وأضاف قائلاً: إن ظهور مثل هذه الأعداد من المتسولين يتطلب دراسة الأسباب التي دعت أصحاب تلك الحالات إلى التسول، مرجعاً ذلك إلى أسباب اقتصادية وظروف اجتماعية وأسرية، وربما مَرَضية، خاصة في ظل غلاء المعيشة وارتفاع إيجارات المنازل.
وحول كيفية حماية الأطفال والنساء من التسول، قال: إن هذه الحماية تتم بإزالة السبب ومعاقبة المتسبب، لافتاً إلى أن صور التسول وأشكاله تزداد في مواسم الحج والعمرة، وتنتشر بشكل كبير في المناطق التي يرتادها الزائرون كالأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، فضلاً عن استغلال البعض لشهر رمضان المبارك لاستدرار عطف الناس والنساء والأطفال، على اعتبار أنهم الفئة المستضعفة في المجتمع.
وأشار القحطاني إلى أن هناك حالات يكون سبب التسول فيها هي الحاجة الحقيقية، ما يتطلب قيام مكاتب الضمان الاجتماعي ببحث ودراسة حالاتهم ودعمهم من خلال التنسيق مع إدارة مكافحة التسول لتلافي تسولهم، أما في حالة وجود عصابات تستغلهم أو يتسولون من أجلهم، فهنا يدخل الموضوع في دائرة الاتجار بالبشر، مشيراً إلى أن هناك نظاماً لمكافحة الاتجار بالبشر صدر مؤخراً، وينبغي تطبيقه على من يستغل هؤلاء الأشخاص.
إحصائيات وأرقام
وكشف القحطاني أن الإحصائيات الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، تشير إلى أن نسبة عالية من المتسولين المقبوض عليهم هم من الأجانب، إذ تتراوح نسبة السعوديين من المتسولين بين 13 و 21 %، بينما تتراوح نسبة الأجانب من المتسولين بين 78 و 87 % من خلال إحصائيات آخر 8 سنوات، في إشارة واضحة للنسبة العالية التي يمثلها المتسولون الأجانب، إذ يستغلون التكافل والبر والرحمة التي يحض عليها الدين الإسلامي في استدرار العطف، أو لأن ظروفهم المعيشية تدفعهم لذلك، كما ينبغي الأخذ في الاعتبار أن هناك بعض الحالات ممن لا يحملون أوراقاً ثبوتية لديه، ما يشير إلى أنه سعودي الأصل والمنشأ، ومن ثم يدفعه حرمانه من الأوراق الثبوتية إلى التسول لأنه لا يستطيع العمل، ولذلك ينبغي حل قضية هؤلاء.
وفي ما يتعلق بجهود الجمعية في التعامل مع المتسولين السعوديين، أفاد القحطاني أنه يتم المخاطبة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، حيث يوجه ذوو العاهات والعجزة مثلاً إلى دور الرعاية الاجتماعية للاستفادة من خدماتها، ويحال المرضى إلى المستشفيات المتخصصة، حيث تقدم لهم الرعاية الصحية المناسبة، أما المحتاجون مادياً فنطلب من الضمان الاجتماعي دراسة حالاتهم، وتقديم المساعدة المادية لهم في حال كان ضمن الفئات المشمولة بخدمات الضمان الاجتماعي، أو الجمعيات الخيرية، بينما يحال الصغار والأيتام الذين تنطبق عليهم لوائح دور الرعاية إلى هذه الدور، حيث توفر لهم الإقامة المناسبة والتنشئة الاجتماعية السليمة، أما المتسولون الأجانب فإن مهمة متابعتهم وإنهاء إجراءات ترحيلهم تعنى بها الجهات الأمنية المختصة.
وأوضح أن الجهات التي تتعاون مع الجمعية في تأهيل المتسولين وإيوائهم، تضم وزارة الشؤون الاجتماعية، ومكاتب مكافحة التسول ويتمثل دورها في العمل على الحد من الظاهرة بالتعاون مع السلطات والجهات الحكومية المختصة.
استضافة المتسول
من جهته، أكد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية المكلف الدكتور عبد الله اليوسف، أن نسبة السعوديين الذين يمارسون التسول لم تتعد 18 %، وهي تشمل الرجال والنساء والأطفال، أما المتسولون الأجانب فبلغت نسبتهم 82 %.

وأشار إلى الدور الذي تقوم به مكاتب مكافحة التسول ومكاتب المتابعة الاجتماعية بمناطق ومحافظات المملكة في استضافة المتسول السعودي، ودارسة وضعه مكتبياً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم دراسة وضعه ميدانياً، للتأكد من حاجته للمساعدة، وتقديم المساعدات التي تتوافق مع وضعهم، فإن كان محتاجاً تتم إحالته إلى مكاتب الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية، وإذا كان قادراً على العمل يتم تحويله إلى وزارة العمل ليتم تأهيله من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية وفق حاجة سوق العمل.
إجراءات الترحيل
من جهتها، شرحت مشرفة القسم النسائي بالإنابة في مكتب مكافحة التسول في جدة "صفية المنصوري" الإجراءات المتبعة، قائلة: إذا كانت المتسولة أجنبية يتم القبض عليها عن طريق عدة جهات مشاركة، تتمثل في الجوازات والقوة

الميدانية والمجاهدين والمرور والبحث الجنائي والدوريات الأمنية، ثم تحال لإدارة الوافدين بالجوازات لاستكمال إجراءات الترحيل.
أما عن استقبال المتسولات السعوديات، فيتم بموجب محضر قبض للتأكد من هوية المتسولة أنها سعودية الجنسية، ومن ثم بحث عدد مرات التسول السابقة لها، وإجراء دراسة حالة للمتسولة، كما يتم عمل بحث ميداني مع تقديم النصائح التوعوية والإصلاحية لها، لعدم عودتها للتسول مرة أخرى، كما يقدر الإجراء المتخذ المناسب للمتسولة، إما بإحالتها للضمان الاجتماعي أو مؤسسة أو جمعية خيرية أو مكتب العمل للقادرين على العمل أو المستودع الخيري، أو يتم إحالة بعضهن لدار الرعاية الاجتماعية في حال عدم توفر من يقوم برعايتهن، وأخيراً يتم عمل إجراءات الخروج حسب النظام المتبع بالمكتب.
جنسيات متسولة
وأضافت: من خلال قاعدة البيانات والإحصائيات الرسمية بالمكتب، تأتي القارة الإفريقية أولاً، حيث تحتل فيها الجنسية الصومالية الأكثر قبضاً، ثم النيجيرية ثم التشادية، مشيرة إلى أن المتسولات يعتمدن على عدة أساليب، منها فاتورة الكهرباء أو عقد الإيجار أو وصفة طبية أو ورق مديونية، أما في شهر رمضان المبارك، فتعتمد أغلب المتسولات على روحانيات الشهر الفضيل باستعطاف القلوب الرحيمة بعظيم أجر الصدقة في الشهر المبارك، في ما تعتمد أخريات على أطفالهن في استمالة قلوب المواطنين وضعفهم أمام براءة الأطفال، إما بالدعاء أو البكاء.
وبالنسبة لأماكن التسول اللاتي يتواجدن فيها، أكدت المنصوري أن أغلب تواجدهن بالمساجد، إضافة إلى الأسواق التجارية والإشارات المرورية، وبجوار مكائن الصراف الآلي.
وأشارت إلى أن أسباب تسول النساء تختلف وفقاً لمسببات التسول الحقيقية لكل متسولة، فقد يكون تسولهن لقلة المورد وعدم وجود عائل، وقد يكون سبب التسول امتهاناً للتسول لكرم يد المواطن ورأفته وطيب نيته، ومن أسباب التسول قلة الوعي وعدم المعرفة بأن هناك جهات مختصة تمد يد العون للفقراء والمحتاجين والمتعففين أيضاً، مع سرعة تجاوبها مع تلك الحالات، ومن بعض أسباب التسول أيضاً الاتكالية على مصدر التسول بدون عناء البحث عن الكسب الحلال المشروع، إضافة إلى العجز والشيخوخة وعدم المقدرة على العمل.
مسلسل إجرامي
فيما اعتبر الإعلامي عبد العزيز قاسم، أن هناك جوانب إنسانية تفوق طاقة أفراد المجتمع الذي تربى على بذل الخير، والإشكال هنا في أجهزة الدولة التي عليها أن توقف هذا المسلسل الإجرامي الذي يقف خلفه عصابات مافيا، يستغلون العجائز والأطفال وذوي العاهات، بل إن بعض هؤلاء يتم بتر أطرافهم للاشتغال في هذه المهنة التي تدر على تلك العصابات أموالاً طائلة.
وأضاف أن هناك نوعاً من "الشفقة والتعاطف مع المتسولين، فمثلاً عندما تقف في إشارات المرور وتمر عليك المرأة حاملة طفلها في ذلك القيظ الشديد، لا تملك إلا أن تتعاطف رغماً عنك"، مقراً أنه يعد نموذجاً لمن يتأثر بهؤلاء الناس "فبرغم معرفتي بأن مافيا تقف خلفهم، إلا أنني لا أستطيع منع نفسي وزوجتي التي تتعاطف أكثر في إعطائهم النقود شفقة بالطفل الصغير الذي يكون بحالة يرثى لها".
ورأى "قاسم" أن على الإعلام دوراً كبيراً في الدخول بعمق أكبر للكشف عن خداع هؤلاء الناس، إن كانوا فرادى أم على مستوى العصابات، كما هو الحال في الجاليات الإفريقية، مضيفاً أن الشعب السعودي شعب متدين ومسلم بالفطرة، ولدينا النصوص الكثيرة التي نحفظها من صغرنا عن التكافل الاجتماع، وفضل الصدقة وبذل المال.
ودعا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى التدخل في هذا الموضوع الإنساني، من خلال المساهمة في تخفيف حجم هذه الكارثة بجانب أئمة المساجد الذين عليهم منع هؤلاء المتسولين، وكذلك أجهزة الدولة من المباحث والشرطة، لأن ولاة الأمر صرفوا لأي مستحق من الضمان الاجتماعي.
تحويل الصدقات للجمعيات الخيرية
أما مدير مركز إيواء الأطفال المتسولين بجدة زارع إبراهيم حكمي فقال: إن المركز يستقبل الأطفال الأجانب أقل من 16 سنة عن طريق إدارة الوافدين بدلاً من إقامتهم في عنابر الترحيل، مضيفاً أن هناك قسماً للأولاد وقسماً للبنات.
وشرح عبر "سبق " طريقة التأهيل داخل المركز، التي تبدأ باستلام الطفل والكشف الطبي عليه وإعطائه ملابس جديدة، وقال: تختلف مدة إقامة الأطفال بالمركز حسب جنسياتهم، فإذا كان لدى الأهل إقامة نظامية فإنهم يكتبون تعهداً في إدارة الوافدين، ثم يعود لأهله.

وأضاف أن غالبية الأطفال مُكرهة على التسول، خاصة الجنسية الأفغانية، وأكثر جنسيات الأطفال المتسولين من نيجيريا واليمن، مشيراً إلى أن غالبية المتسولين يستغلون شهر رمضان لاستجلاب عطف المواطنين وقلة وعيهم بأماكن استقبال الصدقات والزكاة، وطالب بضرورة تحويل الصدقات للجمعيات الخيرية

لا أحد منهم ضمن الإعدامات التي حدثت في صيدنايا

حقوقي سوري:100 سعودي تتوزعهم سجون المخابرات في دمشق

المصدر : صحيفة سبق السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م
http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=28535

متابعة - الرياض: جددَّ مصدر حقوقي سوري التأكيد على وجود معتقلين سعوديين في السجون السورية دون تهم محددة، أو معرفة أماكن احتجازهم، تعليقا على تصريح رئيس جمعية حقوق الإنسان في السعودية الدكتور مفلح القحطاني الأربعاء الماضي. ووفقا لتقرير اعده الزميل عبدالعزيز العطر ونشرته "الوطن"، كشف المصدر أمس، وجود نحو 100 معتقل سعودي في السجون التابعة للمخابرات، إلا أن إخفاء المعلومات وصعوبة التحقق منها يعيقان معرفة إن كان عددهم يفوق ذلك. وأضاف أن المعتقلين السعوديين في السجون السورية كان عددهم نحو 200 قبل مجزرة سجن صيدنايا، التي أعقبها منع الزيارة للسجناء لأكثر من عام ونصف مع إخفاء المعلومات عن مصير معتقلين سعوديين وعرب في أقسام أخرى. وأشار المصدر إلى إعدام المخابرات السورية عددا من المعتقلين في سجن صيدنايا إلا أنه طمأن السعوديين أن لا أحد منهم ضمن أسماء المعدمين، وإنما جميعهم سوريون.

وأفاد أن بعض المعتقلين السعوديين نقلوا إلى مراكز للتحقيق، تمهيداً للإفراج عنهم، دون أن يتحقق ذلك حتى الآن ولم تتوافر عنهم أي معلومات، إضافة إلى أن أماكن اعتقالهم ما تزال غير معروفة بعد عملية النقل.

وكانت السفارة السورية في الرياض أصدرت بيانا أول من أمس نفت فيه اعتقال السعوديين في سورية بناءً على جنسيتهم وحددت عددهم بـ14معتقلاً، وهي معلومة صحيحة أعلنتها السفارة السعودية إلا أنها تمثل القائمة التابعة لوزارة الداخلية السورية فقط دون السجون التابعة للمخابرات السورية

الرياض: الأمر بالمعروف تصادر عباءات نسائية و باعة يطالبون بـ حقهم

المصدر: جريدة الحياة السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297337

الرياض - ماجد الخميس ومحمد الفهيد

تفاجأ عدد من مرتادي أسواق «طيبة» شمال الرياض، من اقتحام فرق تابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر محال تجارية لبيع «العباءات» النسائية، ومصادرة الملونة منها، أو التي تحوي ألواناً غير الأسود في شكل واضح، مع منع المتسوقات من شراء هذه العباءات بشكل خفي، «لأن هذا أمر لا يجوز.«

واستغرب أصحاب محال تحدثت «الحياة» معهم، هذه الهجمة المباغتة والمكثفة على محالهم، والتضييق عليهم في رزقهم، خصوصاً أن أحداً منهم لا يعلم بفتوى صادرة عن هيئة كبار العلماء تحرم لبس العباءات الملونة، وتساءل أحدهم (فضل عدم ذكر اسمه » :(إذا كان لبس العباءات الملونة محرماً شرعاً، فلماذا ترتديها النساء المنقبات في الدول الأوروبية، ولماذا تلبس النساء العباءات البيضاء في الحج والعمرة؟.«

وبحسب عاملين في هذه المحال، فإن العباءات تمت مصادرتها من دون إبداء الأسباب أو ذكر نوع المخالفة المرتكبة، معتبرين ذلك تعدياً على حقوقهم، بل إنه وفقاً للعاملين أنفسهم، فإنه يتم تمزيق بعض العباءات الملونة على أيدي رجال «الهيئة» من دون وجه حق، مطالبين باسترداد حقهم وتعويضهم عن الأضرار المادية التي لحقت بهم جراء مصادرة بضائعهم.

من جهته، أكد عضو جمعية حقوق الإنسان المهندس عبدالعزيز هنيدي لـ«الحياة»، أن الهيئة جهة غير تنفيذية وليس لها الحق في مصادرة البضائع بهذه الطريقة، بل يجب أن ترصد المخالفات، ومن ثم تقوم بتبليغ الجهات المختصة، واصفاً ما حدث بـ«الخطأ«، موضحاً أن العديد من الناس اشتكوا من بعض الممارسات السلبية لبعض موظفي الهيئة الذين يرون أنهم يحمون المجتمع من الرذيلة والاختلاط، ولكن ندعوهم أن يمارسوا عملهم بـ«المعروف»، خصوصاً من تلك الفئة التي لم تتدرب ولم تنضج في التعامل مع الآخرين، منبهاً إلى أن تلك البضائع تدخل ضمن «حق الإنسان في التملك ولا يحق لأحد أن يتسبب بإلحاق الضرر ما لم يكن هناك خطاب واضح في المصادرة ووفقاً للقوانين والأنظمة التي تبين مخالفتهم النظام.«

واتصلت «الحياة» بمدير العلاقات العامة والإعلام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خالد المحمود، لمعرفة ملابسات مصادرة البضائع، ومدى نظامية ذلك، مؤكداً حدوث المصادرة، لكنه طلب إرسال الأسئلة للرد عليها خلال أقل من 24 ساعة، إلا أنه لم يفِ بوعده، ولم يرد بعد ذلك على أي من الاتصالات والرسائل النصية التي بعثها «الحياة«، فيما كان هاتف المتحدث الرسمي للهيئة عبدالمحسن القفاري، مقفلاً منذ يومين.

إنجاز أعمال جمعية حقوق الإنسان يتوقف على تجاوب الجهات الحكومية مع الشكاوى

د. القحطاني: نعاني عقلية لا يعرف حقوقه حتى لا يشغلنا بمطالبه

المصدر: جريدة الرياض السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م - العدد 15755
http://www.alriyadh.com/2011/08/13/article658566.html

الرياض، حوار- راكــان الدوســري

سبع سنوات مضت منذ أن سمع الناس في المملكة بتأسيس كيان يعنى بحقوق الإنسان، وذلك في بادرة حكومية هدفت لمزيد من إشاعة العدالة، وتمكين الناس من الحصول على حقوقهم.. وبالرغم من أن جملة (حقوق الإنسان) ظلت في مخيلة أغلب السعوديين أمراً تغريبياً بعيداً عن ثقافتهم؛ ما جعلها غير متداولة في البلاد يوماً، إلاّ أن الانفتاح على العالم الذي عاشه السعوديون في العقد الأخير قد مهد لأن يكون المجتمع متعطشاً للسبل الحضارية التي تمكنه من الحصول على تلك الحقوق ..

ففي عام 1426ه تأسست جمعية حقوق الإنسان لتكون أول هيئة معنية بهذا الجانب في البلاد.. ومع سنواتها السبع إلاّ أن الجمعية وأختها هيئة حقوق الإنسان تعانيان فيما يبدو من مصاعب جمة، أهمها ضعف الثقافة الحقوقية في المملكة، وعدم تعاون بعض الجهات الحكومية المعنية .

"الرياض" جلست إلى "د. مفلح بن ربيعان القحطاني" رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؛ ليحكي لنا مسيرة السنوات السبع التي مضت من عمر الجمعية .

سبع سنوات

..*وأنت تدخل مبنى الجمعية في ثنايا كل نهار، هل أنت راضٍ عن هذه السنوات السبع التي مضت من عمر الجمعية؟

-ما تحقق من أعمال خلال السنوات الماضية أمر ملموس ونأمل أن تتضاعف الجهود، وأن نصل إلى الأفضل والرضا أمر نسبي، خاصة عندما يعتمد انجاز أغلب قضايا الجمعية على قيام الجهات الحكومية المعنية بمهامها المحددة نظاماً، التي يكفل القيام بها إزالة أسباب الشكوى، ولا شك أن مقولة (الجأ إلى حقوق الإنسان) بدأت تنتشر في المجتمع وفي أجهزة الدولة المختلفة، بل وحتى في نطاق الأسرة، وهذا يعطي انطباعاً أن انتشار الثقافة الحقوقية أخذ في الاتساع وهذا أمر محمود، ولكن ينبغي أن يرافق ذلك تربية للأجيال الناشئة على مفهوم الثقافة الحقوقية لكي يستفيد الوطن والمواطن .

وعلى العموم فإننا نستطيع القول إن هناك تغييراً ملموساً قد حدث في مجال حقوق الإنسان في المملكة.. صحيح انه يختلف من جهة إلى أخرى، لكن الإحساس بهذا التغير موجود وملاحظ، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة وعي الأفراد بحقوقهم وتوجه الدولة - خصوصاً القيادات العليا - لدعم هذا الموضوع، وذلك من خلال دعم عمل الجمعية وهيئة حقوق الإنسان، وإصدار العديد من الأنظمة والقوانين والقرارات التي تهدف إلى المحافظة على الحقوق وكفالتها .

التوعية والتثقيف

*ومع كل الجهود الحثيثة التي تبذلها الجمعية والجهات الحقوقية الأخرى، إلاّ أن ثقافة معرفة الناس لحقوقهم في الجانب الإنساني ينتابها بعض الغموض.. هل هي أزمة ثقافة أم أزمة وعي؟

-أزمة إدارة وأزمة وعي وسلوك وتربية؛ فهناك بعض الجهات الحكومية تحجم عن تثقيف منسوبيها سواء بشكل مقصود أو غير مقصود؛ لاعتقاد بعض الجهات أن منسوبيها إذا علموا بحقوقهم اشغلوا القيادات بالمطالبة، رغم أن معرفة الإنسان لحقه وتمكينه من الحصول عليه يدفعه للقيام بواجباته، ويجعله يحترم حقوق الآخرين، كما أن عدم قيام مؤسسات التعليم العالي والعام بإدخال مفردات ومبادئ حقوق الإنسان في مناهج التعليم العالي والعام أو تأخرها في ذلك جعل من ثقافة

معرفة الناس لحقوقهم في الجانب الإنساني يكتنفها بعض الغموض والجهل أحياناً، والجمعية تسعى من أجل تكوين نموذج متكامل ومتوازن يقوم على إشاعة احترام حقوق الإنسان والالتزام بتطبيق النظام، وضمان الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

نحتاج إلى تفعيل الرقابة وتغيير نظام الكفالة وتعديل بعض مواد «العمل «

كما حرصت الجمعية على نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان لدى المواطن والمقيم والأجهزة الحكومية، ولذلك نستطيع أن نقول إنه تغيّر الشيء الكثير في هذا المجال، وأصبح هناك تقارير عن أحوال حقوق الإنسان تصدرها الجمعية من داخل المملكة ساهمت في إدخال مفاهيم وحقائق جديدة لم تكن موجودة انطلاقاً من الحق الذي ينشده الجميع .

المنظمات الدولية

*في ظل النزاهة التي يتمتع بها صانع القرار السياسي في المملكة، وبالرغم من مبدأ الشفافية والانفتاح على الشعب، إلاّ أن سجلنا في حقوق الإنسان حسب المنظمات الدولية لا يرقى إلى واقعنا.. أين تكمن المشكلة؟

-المراقب لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة لابد أن يلحظ الحرص الكبير من خادم الحرمين الشريفين منذ توليه الحكم والقيادة السعودية على تعزيز حقوق الأفراد وحماية حرياتهم، ويتأكد اهتمامه - حفظه الله - بحقوق الإنسان من خلال توجيهاته المستمرة للأجهزة الحكومية لمراعاة حقوق الأفراد، وتمكينهم منها والتحذير من التجاوز عليها والتعهد بمحاسبة أي مسؤول مهما علا منصبه، ولا شك أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً من اجل تعزيز حقوق الإنسان في البلاد هي جهود مقدرة ومرحب بها، ولكننا نتطلع إلى المزيد وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتفعيل المراقبة في مرحلة التطبيق والممارسة، فلا يزال هذا الجانب يحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام .

أما فيما يتعلق بموضوع موقف المنظمات الدولية من سجلنا في مجال حقوق الإنسان وأين تكمن المشكلة، فهذا أمر يطول شرحه فلدينا أخطاؤنا وينبغي أن نعترف بها ونعالجها، من خلال تطبيق الأنظمة والقوانين، وتعزيز استقلال القضاء، واحترام حقوق الجميع، والابتعاد بقدر الإمكان عن القرار الفردي غير المبني على النص أو الدراسة المعمقة لبيان سلبياته وايجابياته قبل اتخاذه أو تطبيقه، كما يجب علينا دراسة تقارير المنظمات الدولية الحقوقية التي تتناول الشأن السعودي وما كان منها صحيحاً اعترفنا به وعملنا على تصحيحه (ورحم الله امرئ أهدى لي عيوبي)، وإذا كانت غير صحيحة قلنا (هاتوا برهانكم)، ومع ذلك فهناك بعض الجهات التي تصدر تقارير حقوقية عن المملكة وتهدف من ورائها إلى تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية من دون أن تكون مبنية على حقائق في التطبيق العملي، أو تبنى تقاريرها على حالات فردية وتعممها وقد أثرنا مثل هذه التقارير مع بعض الوفود التي تزور الجمعية من هذه المنظمات أو الدول التي تصدرها .

دور تكاملي

*إلى أي حد يمكن أن يكون دور الجمعية وهيئة حقوق الإنسان تكاملي؟، وإلى أي حد يمكن أن يتعارض دورهما في قضية ما؟

-دور الجمعية والهيئة تكاملي ولديهم نفس الأهداف وتقارب في المفاهيم، ولكن هناك اختلاف في المرجعية والأسلوب أحياناً، وأمر التعارض بشان بعض القضايا أمر مستبعد، إلاّ أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الاختلاف في وجهات النظر بشان بعض القضايا أو التقارير .

تقاعس غير مبرر

*تزامنت مع إنشاء الجمعية حالات من السلبية في بعض الجهات والتي اتخذت من جمعية حقوق الإنسان عذراً للتقاعس عن أداء مهامها.. فما هو تفسير أن تتصل امرأة لإنقاذها من ابنها المدمن، فترد الجهة المعنية: لا نستطيع أن نقبض عليه بسبب حقوق الإنسان ..هل لاحظتم مثل هذه الحالات؟

-مثل هذه الحالات قليلة وغياب الأدلة الإرشادية والآلية الواضحة للجهات المكلفة بتطبيق القانون أو تنفيذ النظام هي التي تساهم في وجود مثل هذه الحالات، وإلا فالتدخل في مثل هذه الحالة هو حماية لحقوق الإنسان، فكيف يقال لا نستطيع أن نقبض عليه بسبب حقوق الإنسان، كما انه قد يكون بحاجة للعلاج وليس للقبض فهل قامت الجهات المعنية بواجبها في توفير أماكن العلاج، ومساعدة الأسر التي تعاني من هذه المشاكل والتي رصدت الجمعية بعضها .

ضوابط وقوانين

*في سياق متصل..كيف تردون على من يقول أن الجمعية لم تمكّن الناس من حقوقهم كحق العلاج وحرية التعبير، وفي الوقت ذاته تمثّل الجمعية وسيلة ضغطٍ على الجهات الأخرى؟

-هناك ضوابط تحكم وقوانين وأنظمة تطبق وتنفذ: فكل حق له في النظام وسائل كفيله بحمايته، ومن هنا تبرز أهمية معرفة الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان في المملكة لتعدد مكوناته، فهو يشمل الحقوق التي أقرتها الشريعة

الإسلامية، وكذلك الحقوق التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها المملكة، بالإضافة إلى تلك الحقوق المقررة في الأنظمة الداخلية .
وبالتالي ينبغي المطالبة بالتزام أي حق كفلته هذه الأطر الثلاثة، ومن واجبات الدولة إيجاد الوسائل الفعالة لحماية هذه الحقوق، ولا يجوز اخذ المطالبة بالتزام تطبيق الأنظمة واحترام حقوق الإنسان حجة للتهرب من القيام بالواجب والمحافظة على الأمن الذي يعد في مقدمة حقوق الإنسان، والجمعية تأمل أن يتم تطبيق الأنظمة وتنفيذها وفي نفس الوقت تحترم حقوق الإنسان .

حقوق العمالة

*تتحدث وسائل الإعلام عن حقوق العمالة في المملكة.. ماذا عن حقوق المواطنين حين يتعاقدون مع عمال ويدفعون الرسوم ويتحملون المسؤوليات، ثم يهرب العامل أو العاملة من أجل البحث عن دخل أعلى بصورة غير قانونية؟

-لا بد من تغيير نظام الكفالة وتعديل بعض المواد في نظام العمل التي تلزم المواطن أو رب العمل بدفع الرسوم الإدارية المتوجبة على العامل، وإلزام العامل بدفعها وقصر العلاقة بين رب العمل والعامل على عقد العمل، وترك موضوع الإقامة وشروطها وتجديدها والأمور الأخرى بين الدولة والعامل من اجل إصلاح العلاقة بين الطرفين والمحافظة على حقوقهما .

هيئة مكافحة الفساد

*كيف تنظرون في الجمعية إلى إنشاء هيئة مكافحة الفساد؟

-نعلق على هذه الهيئة كثيرا من الآمال وندعو إلى تفعيل نشاطها، وإن كنا نأمل أن تنظيمها يضمن صلاحيات أكثر؛ لأننا نخشى أن يجد مسؤولي الهيئة كثير من العراقيل والبيروقراطية التي قد تعيقها تحقيق أهدافها .

معوقات العمل

*ما أبرز معوقات أداء الجهات الحقوقية في المملكة؟

-هناك بعض العراقيل ومنها :

-غياب التصور لأهمية احترام حقوق الإنسان وقدرته على تغيير سلوك المجتمعات وتطورها .

-ضعف الثقافة الحقوقية بين المواطن والمسؤول .

-ضعف الكفاءة الإدارية والإنتاجية لدى نسبة كبيرة من موظفي الدولة؛ مما يحرم كثيرا من حقوقهم أو يؤخر حصولهم عليها.

حقوقيون يحولون حفل إفطار جماعي إلى ملتقى قانوني

المصدر: جريدة الوطن الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=65914&CategoryID=5

جدة :براء العتيق 2011-08-14 2:01 AM

أدى الحضور الكثيف للمحامين والمستشارين القانونيين في حفل إفطار، إلى تحويل الحفل إلى منتدى قانوني ناقش فيه الحضور العديد من القضايا ومطالب القانونيين.

وبدأ تحول الحفل عن مساره عندما قال منظم الحفل المحامي والمستشار القانوني حامد بكر فلاتة إن قضاة التنفيذ قليلون في المملكة، ورغم أن الحكومة وضعت من الآليات التنفيذية ما أدى إلى تفعيل تنفيذ الأحكام داخل المملكة، إلا أن بعض المناطق تحتاج إلى محكمة تنفيذ متكاملة، لافتا إلى أن الشريعة الإسلامية أمرت بأداء الحقوق إلى أصحابها، مضيفا "إن التنفيذ الجبري هو ثمرة الحكم القضائي"، موضحا أن المملكة حينما أصدرت نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية أفردت الباب الثاني عشر منه للحجز والتنفيذ، الذي احتوى على خمسة فصول تشتمل على 37 مادة نظامية و 109 من مواد اللائحة.

وشهد الحفل حضور رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي والمشرف العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة الدكتور حسين الشريف و 300 شخصية من المحامين والمستشارين القانونيين ورجال الأعمال .

وأشار فلاتة إلى الإجراء المتعلق بإدراج اسم من صدر حكم ضده واجب النفاذ بالحاسب الآلي مما يمكن الوصول إليه عند توجهه للقيام بأي معاملة تتعلق به أو عند سفره أو القدوم من السفر مما مكن من تنفيذ الأحكام بشكل فعال فضلا عن صلاحيات قاضي التنفيذ في مخاطبة البنوك من خلال مؤسسة النقد لوقف الحسابات وسحب المبالغ المحكوم بها من حساب المحكوم عليه لصالح المحكوم له.

وشدد عدد من المحامين والمستشارين القانونيين خلال الحفل على ضرورة تطبيق مشروع القضاء الإلكتروني والخدمات الإلكترونية التي تساعد في سرعة الإنجاز لجميع المعاملات، بما يسهم في البيئة الاستثمارية الجاذبة والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، حيث تم تطبيق هذا المشروع جزئياً وتجريبيا في المحاكم وديوان المظالم وجرى إصدار العديد من الأحكام من خلاله وأثبت نجاحه.

وأشاروا إلى أن القضايا الإلكترونية تتضمن تقديم الدعاوى والطلبات للقضاء إلكترونياً عبر البوابة الإلكترونية، والاطلاع على ملف القضية، وتوزيع الدعوى على القضاة، إضافة إلى إدارة الجلسات القضائية إلكترونياً، واستعراض ملفات القضايا من أصحاب الصلاحية، وإخطار أطراف القضية والعاملين عليها بالمواعيد عن طريق النظام والبريد الإلكتروني ورسائل الجوال، مشيدين بالتطوير الذي شهده القضاء، مؤكدين أن السلك القضائي لا يزال في حاجة إلى المزيد من التطور.

وأكد المحامي والمستشار القانوني عبدالله مراد أن القضاء هو المرآة التي تعكس تقدم المجتمع، مشيرا إلى أن استخدام التقنية لاختصار الوقت وسرعة الإنجاز والدقة في المعاملات أمر يؤكد تقدم المجتمع.

حقوق الإنسان تطرق باب الهلال الأحمر للوصول إلى معتقلين في سورية

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297629

الرياض - سعود الطياوي

على رغم نفي سفارة دمشق لدى الرياض اعتقال أي سعودي زار الأراضي السورية منذ بداية الأزمة هناك، إلا أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أكدت تلقيها شكاوى من مواطنين عن اختفاء أبنائهم بعد دخولهم الأراضي السورية.

وكشف مصدر مطلع في «حقوق الإنسان» لـ «الحياة» أن جهوداً تبذل في «الجمعية» لجمع البيانات كافة التي وردتها عن أسماء المختفين والمعتقلين السعوديين في سورية وإعداد قوائم بها ورفعها إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي ليتسنى للأخيرة مخاطبة الجهات المعنية بهذا الجانب.

وأكد رصد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من حالات الاعتقال لسعوديين في سورية إضافة إلى فقدان عدد آخر لا يعرف مصيرهم حتى الآن، مشيراً إلى أن هناك عدداً من الأسر السعودية حضرت في الفترة الماضية إلى مقر الجمعية للمطالبة بالمساعدة في الوصول إلى أبنائها الذين دخلوا الأراضي السورية أثناء الأحداث الجارية حالياً هناك، بيد أنهم لم يعرفوا مصيرهم حتى الآن، سوى تكهنات تتردد بأنهم قد يكونون في المعتقلات السورية. وتابع: «هناك حالات أخرى من أسر المفقودين وصلتها معلومات مدفوعة الثمن من أشخاص سوريين عن مكان وجود أبنائها في السجون والمعتقلات بيد أنهم لا يستطيعون الالتقاء بهم.»

ولفت المصدر إلى توافر معلومات لدى «الجمعية» من احد السعوديين الذين تم الإفراج عنه أخيراً في سورية أكد وجود عدد من السعوديين في المكان الذي كان معتقلاً به، وتحديداً في ما يسمى بـ «فرع فلسطين» الذي يتبع للمخابرات السورية، مشيراً إلى أن» الجمعية» تسعى لخطوات فعالة الأيام المقبلة من اجل الوصول لهؤلاء المعتقلين وكيفية تقديم المساعدة لهم.

وكانت السفارة السورية في السعودية أكدت أن سلطات بلادها لم تعتقل أي سعودي أو خليجي في الأراضي السورية.

وقال السفير السوري لدى الرياض الدكتور مهدي دخل الله، في بيان أخير إن ما تردد من إشاعات وأقوال في بعض صحف المملكة عن اعتقالات تجري في سورية لسعوديين وخليجيين بسبب جنسيتهم فقط، عارٍ من الصحة جملة وتفصيلاً، معتبراً أن «الأشقاء الخليجيين وغيرهم من الأشقاء العرب على أرض سورية يجدون الترحاب والود حيثما حلوا، خصوصاً أن سورية البلد الوحيد، الذي يدخل إليه العرب من دون تأشيرات .«وأضاف أن أي مواطن سعودي يزور سورية يعامل كالعادة بالود والترحاب، وأي شقيق من أي بلد عربي كان يتخذ بحقه إجراء في قضايا أو مخالفات إنما يعامل في إطار القانون

قانونيون يطالبون بتطبيق الخدمات الإلكترونية على المعاملات

المصدر: جريدة الرياض الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م - العدد 15756
http://www.alriyadh.com/2011/08/14/article658969.html

جدة- ياسر الجاروشة

طالب عدد من المحامين والمستشارين القانونيين ضرورة تطبيق مشروع القضاء الإلكتروني والخدمات الإلكترونية التي تساعد في سرعة الإنجاز لجميع المعاملات، بما يسهم في البيئة الاستثمارية الجاذبة والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، حيث تم تطبيق هذا المشروع جزئياً وتجريبيا في المحاكم وديوان المظالم وجرى إصدار العديد من الأحكام من خلاله واثبت نجاحه .

وقالوا : القضائية الالكترونية تتضمن تقديم الدعاوى والطلبات للقضاء عبر البوابة الإلكترونية، والاطلاع على ملف القضية، وتوزيع الدعوى على القضاة، إضافة إلى إدارة الجلسات القضائية، واستعراض ملفات القضايا من أصحاب الصلاحية، وإخطار أطراف القضية والعاملين عليها بالمواعيد عن طريق النظام والبريد الالكتروني ورسائل الجوال .

جاء ذلك في حفل إفطار رمضاني أقامه المحامي والمستشار القانوني حامد بكر فلاتة تحول الى ملتقى فكري قانوني بحضور رئيس البنك الاسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي والمشرف العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف و 300 شخصية من المحامين والمستشارين القانونيين ورجال الأعمال في جدة .

وتطرق اللقاء الى موضوعات تخص شؤون العمل القانوني بهدف النهوض والإرتقاء بهذه المهنة بخطى متوازية على الساحة القضائية المحلية .

وأكد المستشار القانوني حامد بكر فلاتة على قلة قضاة التنفيذ وحاجة المحاكم إلى زيادتهم، مشيرا الى أن نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية أفردت الباب الثاني عشر منه للحجز والتنفيذ، لكن ذلك لم يجد الكثير من النفع عند التطبيق لذلك تدخلت حكومة خادم الحرمين الشريفين ووضعت من الآليات التنفيذية ما أدى إلى تفعيل تنفيذ الأحكام داخل المملكة وظهر ذلك واضحاً جلياً خلال الفترة الأخيرة وخاصة الأجراء المتعلق بإدراج اسم من صدر حكم ضده واجب النفاذ بالحاسب الآلي مما يمكن الوصول إليه عند توجهه للقيام بأي معاملة تتعلق به أو عند سفره أو القدوم من السفر مما مكن من تنفيذ الأحكام بشكل فعال فضلا عن صلاحيات قاضي التنفيذ في مخاطبة البنوك من خلال مؤسسة النقد لوقف الحسابات وسحب المبالغ المحكوم بها من حساب المحكوم عليه لصالح المحكوم له، وأثنى الحضور على ذلك وثمنوا هذا الإجراء بما يسهم في منظومة العمل الحقوقي ويحقق المصلحة العامة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

انتظار وصول العفش لأكثر من 3 ساعات

مطار جدة.. تغيّرت الإدارة ولم تتغيّر معاناة الركاب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م العدد64677
http://www.aleqt.com/2011/08/14/article_569335.html

»الاقتصادية» من جدة

تذمّر الركاب القادمون من الخارج إلى المملكة من بطء وتأخر إنهاء إجراءاتهم في مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة "الصالة الشمالية المخصصة للخطوط الأجنبية ."

وقال عاملون في صالات المغادرة والقدوم في صالة الخطوط الأجنبية إن هذه المشكلة الأزلية مستمرة منذ فترة طويلة وسط غياب ومتابعة من إدارة مطار الملك عبد العزيز إذ تصل وتغادر معظم الرحلات الدولية في الفترة المسائية وإدارة المطار تعمل فقط في الفترة الصباحية وسط غياب موظفين مسؤولين عن العمل في الفترة المسائية إضافة إلى اتهامات من موظفين يعملون في المطار في تلكؤ وتأخر عمال الشركات التي تتولى جلب العفش من الطائرات القادمة من الخارج إلى صالات القدوم .

ورصدت "الاقتصادية" في جولة ميدانية تأخر إجراءات وصول عفش الركاب القادمين من الخارج لأكثر من ساعتين منذ وصول الركاب إلى صالة الجوازات حتى خروج عفش المسافرين في الرحلات الاعتيادية فيما تطول أكثر من ذلك للركاب القادمين على رحلات العمرة إذ يتم إنزال الركاب غير المعتمرين في صالة الحجاج ويتم نقلهم لاستلام عفشهم من الصالة الشمالية حيث تستمر معاناة الركاب لأكثر من أربع ساعات .

وفي الوقت الذي سعت فيه "الاقتصادية" للوصول إلى مسؤولي المطار رفضوا التعليق بحجة أنهم غير مخولين في الوقت الذي تطلب فيه إدارة مطار الملك عبد العزيز إرسال الأسئلة عبر الفاكس وتحديد اسم المشتكي وهوية المسافر وتاريخ وصوله وإرسالها عبر البريد .

وقال عاملون في الجمارك إن استمرار المشكلة منذ فترة طويلة يعود إلى غياب الرقابة والمتابعة من إدارة مطار الملك عبد العزيز وتلكؤ عمال الشركات المعنية بنقل العفش إلى صالة القدوم .

وكانت جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة قد رصدت عدة ملاحظات من خلال الجولة التي قام بها أعضاء الجمعية على الصالة الشمالية المخصصة للخطوط الأجنبية تجاوزت أكثر من 20 ملاحظة على أداء الأجهزة الحكومية في الصالة الشمالية، إذ أكد أعضاء الجمعية أن الوضع في الصالة الشمالية من المطار "غير لائق وغير مناسب لمملكة الإنسانية". وطالب أعضاء جمعية حقوق الإنسان إدارة مطار الملك عبد العزيز بوضع خطة لتلافي هذه الملاحظات .

إلى ذلك طالب مسؤولو شركات الخطوط الأجنبية وموظفون عاملون في الصالة الشمالية بمواجهة مسؤولي وقيادي هيئة الطيران المدني لنقل معاناتهم مع إدارة مطار الملك عبد العزيز وغياب المتابعة والمحاسبة من قبل مسؤولي المطار، مشددين على تعاون وتجاوب هيئة الطيران المدني الذي وصفوه بالجيد .

وأشار عدد من مسؤولي شركات الخطوط الأجنبية إلى أن خطابات أرسلت من قبل إلى إدارة مطار الملك عبد العزيز تنقل معاناتهم وتشير إلى تأخر إجراءات وصول عفش الركاب دون تجاوب من إدارة المطار .

وتفتقر صالة الخطوط الأجنبية إلى عدم وجود مرافق أساسية للركاب، منها قلة الكراسي المخصصة للركاب وخصوصا كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة الذين ينتظرون أوقاتا طويلة أمام سيور العفش وانعدام مستوى النظافة في دورات المياه وتباطؤ صيانتها وتوقف برادات مياه الشرب منذ ثمانية أشهر إضافة إلى أنها غير صالحة للاستعمال صحيا، إذ تم تركيبها قبل 30 عاما، ويشتكي المسافرون القادمون من قلة أعداد موظفي الجوازات إضافة إلى افتقاد المطار مخازن مخصصة لعفش الركاب حيث تم تخصيص معظم مساحات المطار للمطاعم والأسواق والمحلات التجارية وتم تأجيرها لمستثمرين، حيث يظهر تراكم عفش الركاب بشكل غير لائق. ورصدت جولة "الاقتصادية" "كراسي مترهلة مربوطة

بحبال في بوابات الخروج والقدوم لموظفي الجوازات والجمارك لا تعكس صورة مطار الملك عبد العزيز، إضافة إلى تكدس أصحاب التاكسي والمستقبلين أمام بوابة الخروج بشكل يزعج القادمين.

حقوق الانسان ترفض التعليق على المعتقلين بسوريا

المصدر: جريدة اليوم الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/24020.html

عبدالله العماري – الرياض

رفض رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور مفلح القحطاني التعليق على أنباء تداولتها مصادر إعلامية حول تأكيدات مصدر حقوقي سوري وجود نحو 100 معتقل سعودي في السجون السورية التابعة للمخابرات من دون تهم محددة، أو معرفة أماكن احتجازهم. وقال "المهم ان الرسالة وصلت " ولم يعط توضيحات حول فحوى الرسالة.

وكشف القحطاني عن انخفاض عدد الشكاوى المقدمة للجمعية خلال شهر رمضان المبارك .

وقال الدكتور القحطاني في تصريح لـ (اليوم) : ان المؤشرات الأولية للشكاوى الحقوقية منذ بداية الشهر الحالي اظهرت انخفاضا في عدد القضايا المقدمة للجمعية .

ولم يفصح الدكتور القحطاني حول عدد هذه القضايا بسبب عدم جاهزية احصائيات الشكاوى والتظلمات التي تقدم للجمعية والتي تصدر احصائياتها نهاية كل شهر بعد جمعها من الفروع والمكاتب.

أبرز الشكاوى تتعلق بالحق في الحصول على الضمان الاجتماعي ، وحق الحصول على المساعدات ، والتظلم من تعامل مثل هذه الجهات مع من يحق له الاستفادة من خدماتها

وبين أن أبرز هذه الشكاوى يتعلق بالحق في الحصول على الضمان الاجتماعي ، وحق الحصول على المساعدات ، والتظلم من تعامل مثل هذه الجهات مع من يحق له الاستفادة من خدماتها ، اضافة الى الشكاوى الاعتيادية مثل قضايا الحقوق العمالية ، والتعسف من قبل بعض الجهات الحكومية والقضايا الشخصية والاحكام وغيرها .

دراسة تطالب بتفعيل إنشاء محاكم أسرية لمواجهة العنف

المصدر: جريدة شمس الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=141202

الرياض. عبدالله آل عسوج

طالبت دراسة سعودية عن «الجهود الدعوية الواقية من العنف الأسري» بالعاصمة بتوظيف سيدات في مراكز الشرط للتعامل مع الحالات النسائية، خصوصا أن كثيرا من النساء يترددن بالإبلاغ عن أي عنف يتعرضن له، إضافة لجهلهن ببعض القوانين.

كما دعت الدراسة التي أعدها مستشار الدعوة بوزارة الشؤون الإسلامية الدكتور وليد السعدون، ونال عنها درجة الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، دعت إلى تفعيل قرار إنشاء محاكم أسرية وضرورة إلزام المقبلين على الزواج بالخضوع لفحوص الصحة النفسية، وإيجاد مركز مشترك للتعامل مع حالات الإيذاء الجسدي للطلاب والطالبات يرتبط بين المدارس والمستشفيات والجهات الأمنية؛ لتقليص مشكلات العنف الأسري التي انتشرت أخيرا بشكل لافت للانتباه.

وبينت أن قلة عدد الدعاة والمحتسبين المؤهلين في مجال الوقاية من العنف الأسري هو من أبرز المعوقات التي تعترض الجهود الدعوية في مجال الوقاية، ويليه عائق ندرة الدورات التدريبية في هذا المجال.

وأشار الباحث إلى أن إحدى الدراسات التي أجريت في 2007 خلصت إلى أن 97 % من النساء تعرضن لأحد أنواع العنف الأسري في إحدى الدول العربية، في حين أفادت دراسة ميدانية على مستوى الخليج أن 50 % من الأسر كبيرة العدد يتعرض أفرادها للعنف الأسري بمختلف أشكاله وصوره.

أما الدراسات الصادرة عن جهاز مكافحة الجريمة في وزارة الداخلية حول ظاهرة إيذاء الأطفال في المجتمع السعودي فأكدت أن 45 % من الأطفال يتعرضون لصورة من صور الإيذاء في حياتهم اليومية، إضافة إلى تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في 2006 الذي أشار إلى أن 40 % من الحوادث الواردة للجمعية تتعلق بالعنف الأسري.

قانونيون: مشروع القضاء الإلكتروني يخفف الضغط عن المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م العدد 3711
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110815/Con20110815439744.htm

صالح الزهراني ـ جدة

طالب عدد من المحامين والمستشارين القانونيين بضرورة تطبيق مشروع القضاء الإلكتروني والخدمات الإلكترونية التي تساعد في سرعة إنجاز جميع المعاملات، بما يسهم في دعم البيئة الاستثمارية الجاذبة والتنمية الاقتصادية في المملكة.

وتم تطبيق هذا المشروع جزئيا وتجريبيا في المحاكم وديوان المظالم وجرى إصدار العديد من الأحكام من خلاله وأثبت نجاحه.

وقالوا في حفل إفطار رمضاني تحول إلى ملتقى فكري قانوني بحضور الدكتور أحمد محمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية والدكتور حسين الشريف المشرف العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة و 300 شخصية من المحامين والمستشارين القانونيين ورجال الأعمال وأقامه المحامي والمستشار القانوني حامد بكر فلاتة في جدة، إن الأعمال القضائية الإلكترونية تتضمن تقديم الدعاوى والطلبات للقضاء إلكترونيا عبر البوابة الإلكترونية، والاطلاع على ملف القضية إلكترونيا، وتوزيع الدعوى على القضاة إلكترونيا، إضافة إلى إدارة الجلسات القضائية إلكترونيا، واستعراض ملفات القضايا من أصحاب الصلاحية، وإخطار أطراف القضية والعاملين عليها بالمواعيد عن طريق النظام والبريد الإلكتروني ورسائل الجوال.

وشهد اللقاء الهادف إلى تعزيز التواصل بين المثقفين ووجوه المجتمع وتبادل الحديث عن قضية تنفيذ الأحكام وتطبيق مشروع القضاء الإلكتروني والخدمات الإلكترونية التي تساعد في سرعة الإنجاز في جميع المعاملات، والمواضيع التي تخص شؤون وشجون العمل القانوني بهدف النهوض والارتقاء بهذه المهنة بخطى متوازية على الساحة القضائية المحلية.

وأكد المحامي والمستشار القانوني حامد بكر فلاتة على قلة قضاة التنفيذ وحاجة المحاكم إلى زيادة قضاة التنفيذ وحاجة بعض المناطق إلى محكمة تنفيذ متكاملة، وأنه لا يخفى أن الشريعة الإسلامية قد أمرت بأداء الحقوق إلى أصحابها، حيث قال تعالى: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»، إلا أن هذا الأداء يكون جبريا عند الامتناع عنه بعد صدور الحكم القضائي به، إذ «لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له»، كما جاء في خطاب عمر بن الخطاب إلى قاضيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، وانطلاقا من ذلك وحيث إن التنفيذ الجبري هو ثمرة الحكم القضائي فإن المملكة حينما أصدرت نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية أفردت الباب الثاني عشر منه للحجز والتنفيذ، واحتوى هذا الباب على خمسة فصول تشتمل على (37) مادة نظامية و(109) من مواد اللائحة، ولكن كل ذلك لم يجد الكثير من النفع عند التطبيق لذلك تدخلت حكومة خادم الحرمين الشريفين ووضعت من الآليات التنفيذية، ما أدى إلى تفعيل تنفيذ الأحكام داخل المملكة وظهر ذلك واضحا جليا خلال الفترة الأخيرة، خاصة الأجراء المتعلق بإدراج اسم من صدر حكم ضده واجب النفاذ بالحاسب الآلي، ما يمكن الوصول إليه عند توجهه لإنجاز أي معاملة تتعلق به أو عند سفره أو القدوم من السفر ما مكن من تنفيذ الأحكام بشكل فعال، فضلا عن صلاحيات قاضي التنفيذ في مخاطبة البنوك من خلال مؤسسة النقد لوقف الحسابات وسحب المبالغ المحكوم بها من حساب المحكوم عليه لصالح المحكوم له.

وثمن الحضور هذا الإجراء بما يسهم في منظومة العمل الحقوقي ويحقق المصلحة العامة.

وقال المحامي والمستشار القانوني عبدالله مراد إن القضاء هو المرآة التي تعكس تقدم المجتمع، واستخدام التقنية لاختصار الوقت وسرعة الإنجاز والدقة في المعاملات أمر يؤكد تقدم المجتمع ما دفع الكثير من المهتمين في الشأن العدلي الموجودين في اللقاء إلى تثمين التطوير الذي شهده القضاء، مؤكدين أن السلك القضائي لازال في حاجة إلى المزيد من التطور. وأبدى تفاؤله في هذا الصدد، مطالبين بالإسراع في هذا الاتجاه، نظرا لأهمية القضاء في حفظ وحماية الحقوق وإرساء مبدأ العدالة.

حقوق الإنسان تجدد مطالبتها بإنشاء هيئة مستقلة للمحامين

المصدر: جريدة شمس الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=141330

جددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مطالبتها بإنشاء هيئة مستقلة للمحامين، مشددة على دور المحامي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ومعرفة مدى انسجام الأنظمة مع الواقع ودوره الإنساني في مساعدة المحتاجين، وإعداد الدراسات والأبحاث المتخصصة والنشرات التوعوية والتدريب. وأكد عضو الجمعية المشرف على فرعها في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، خلال اللقاء الذي نظمته الجمعية مع أعضاء اللجنة الوطنية المحامين في فرعها بجدة مساء أمس الأول، موقف الجمعية الراسخ ومطالبتها المتجددة بإنشاء هيئة مستقلة للمحامين لخدمة حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن المحامين عنصر مهم في تحقيق العدل سواء في الدفاع عن الحقوق أو الرصد أو التدريب والتثقيف. وأسفر اللقاء عن تبرع المحامين باستلام خمس قضايا سنويا من الفرع، والاتفاق على عقد لقاء ثان، وأكد الجميع على أهمية وجود قاعدة بيانات لدى الجمعية عن كافة المحامين وخبراتهم للتواصل المباشر معهم، وعقد حلقة نقاش عدلية بشكل مستمر بالفرع لتطوير ونشر الوعي الحقوقي في المنطقة، وكذلك المشاركة في التدريب والكتابة في نشرة «حقوق» الصادرة عن الجمعية والمساهمة في حضور أنشطة الجمعية ونشر مطبوعاتها. كما شهد عدة رؤى لترسيخ العلاقة بين المحامين والجمعية، حيث اقترح المحامي رامي حلواني استفادة لجنة المحامين من التجربة الأمريكية، وحث المحامين على تبني 50 ساعة للترافع المجاني عن المحتاجين، وقال «ديننا الحنيف يحثنا على التكاتف والتعاون ونصرة المظلومين، فالأولى أن نقتدي بتعاليمه». وأوضح القانوني الدكتور محمد القحطاني، أن العمل القانوني لإنهاء قضايا الناس عمل خيري «للعلم زكاة، وزكاة المحاماة دعم المحامين للجمعية في تبني قضايا للمحتاجين»، فيما عدد المحامي ياسين خياط الإشكالية التي تواجه المحامين ونشر الثقافة القانونية، مبينا أنها تكمن في عدم تطبيق الأنظمة على أرض الواقع وتفعيلها وإيجاد العقاب الرادع، مضيفا أن لجنة المحامين بالتعاون مع وزارة العدل تتبنى قضايا للمحتاجين وتترافع عنها مجانا. وأرجع المحامي حامد فلاتة، غياب تفعيل الأنظمة إلى غياب الوعي الحقوقي، مطالبا بإصدار نشرة قانونية متخصصة تحت إشراف الجمعية، الأمر الذي دعا الدكتور حسين الشريف للترحيب بمشاركة النشر في نشرة «حقوق» الصادرة عن الجمعية، مبينا أن نشرات الجمعية التثقيفية متاحة للمحامين للمساهمة في نشر الثقافة الحقوقية «نحن نعول على المحامين إضافة إلى نشر وتعزيز الثقافة الحقوقية القيام بعملية رصد التجاوزات والدفاع عن المحتاجين والمشاركة في التدريب ومعرفة الثغرات القانونية في الأنظمة التي لا تتفق مع الواقع».

وفي مجال الدراسات والأبحاث، اتفق أعضاء الجمعية إسماعيل سجيني، وطلال قستي، ومعتوق الشريف، على أهمية المشاركة بين أعضاء الجمعية والمحامين في مجال إعداد الدراسات والأبحاث القانونية والحقوقية للتعريف بثقافة حقوق الإنسان، والاستفادة من بيوت الخبرة المتخصصة في هذا المجال.

حقوق الإنسان تطالب بإنشاء هيئة مستقلة للمحامين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=66206&CategoryID=5

جدة :أحمد ردة 2011-08-17 2:23 AM

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في لقاء جمع أعضاءها بعدد من المحامين في جدة أمس، بإنشاء هيئة مستقلة للمحامين، مؤكدة على دور المحامي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ومعرفة مدى انسجام الأنظمة مع الواقع ودوره الإنساني في مساعدة المحتاجين، وإعداد الدراسات والأبحاث المتخصصة والنشرات التوعوية والتدريب .

وأبلغ عضو الجمعية المشرف على فرعها في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، المحامين خلال اللقاء أن موقف الجمعية راسخ ومطالبتها متجددة في إنشاء هيئة مستقلة للمحامين لخدمة حقوق الإنسان، وقال" المحامون عنصر مهم في تحقيق العدل سواء في الدفاع عن الحقوق أو الرصد أو التدريب والتثقيف."

وأسفر الاجتماع عن تبرع المحامين باستلام 5 قضايا سنويا من الفرع، والاتفاق على عقد لقاء ثان، وأكد المجتمعون أهمية وجود قاعدة بيانات لدى الجمعية عن كافة المحامين وخبراتهم، للتواصل المباشر معهم وعقد حلقة نقاش عدلية بشكل مستمر بالفرع، لتطوير ونشر الوعي الحقوقي في المنطقة وكذلك المشاركة في التدريب والكتابة في نشرة "حقوق" الصادرة عن الجمعية والمساهمة في حضور أنشطة الجمعية ونشر مطبوعاتها. وشهد لقاء أعضاء الجمعية مع المحامين في مقر فرع الجمعية بجدة الذي يأتي امتدادا للاتفاقية المبرمة بين الجمعية واللجنة الوطنية للمحامين، عدة رؤى لترسيخ العلاقة بين المحامين والجمعية، حيث اقترح المحامي رامي حلواني استفادة لجنة المحامين من التجربة الأميركية وحث المحامين على تبني 50 ساعة للترافع المجاني عن المحتاجين، وقال " ديننا يحثنا على التكاتف والتعاون ونصرة المظلومين فالأولى الاقتداء بتعاليم ديننا الإسلامي."

بينما قال القانوني الدكتور محمد آل طالب القحطاني، إن للعلم زكاة، وزكاة المحاماة دعم المحامين للجمعية في تبني قضايا للمحتاجين". واعتبر المحامي ياسين خياط أن الإشكالية التي تواجه المحامين ونشر الثقافة القانونية تكمن في عدم تطبيق الأنظمة على أرض الواقع وتفعيلها وإيجاد العقاب الرادع، مبينا أن لجنة المحامين بالتعاون مع وزارة العدل تتبنى قضايا للمحتاجين وتترافع عنها مجانا.

لكن المحامي حامد فلاتة أرجع غياب تفعيل الأنظمة إلى غياب الوعي الحقوقي، مطالبا بإصدار نشرة قانونية متخصصة تحت إشراف الجمعية، الأمر الذي دعا الدكتور الشريف إلى الترحيب بمشاركة المحامين بالنشر في نشرة "حقوق" الصادرة عن الجمعية، مبينا أن نشرات الجمعية التثقيفية متاحة للمحامين للمساهمة في نشر الثقافة الحقوقية. وقال "نحن نعول على المحامين لنشر وتعزيز الثقافة الحقوقية ورصد التجاوزات والدفاع عن المحتاجين والمشاركة في التدريب ومعرفة الثغرات القانونية في الأنظمة التي لا تتفق مع الواقع ."

وهذا ما أكد عليه عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان عبدالله سابق، الذي دعا إلى المطالبة بتفعيل دور المحامي في مرافق القضاء.

حقوق الإنسان تتصدى لتأخير البت في القضايا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/24466.html

أكد عدد من المحامين المشاركين في اللقاء التنسيق مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مساء الإثنين تبرع كل محام بالترافع عن 5 قضايا سنويا مجانا لدى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة . كما تم خلال الاجتماع الاتفاق على عقد لقاء آخر بين الجمعية وبين المحامين والتنسيق فيما يتعلق بالتدريب والاستشارات القانونية والتوظيف لدى المكاتب الاستشارية.

وأكد المشرف على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن هذا اللقاء يأتي ضمن استمرار التعاون بين الجمعية وبين المحامين فيما يتعلق بالترافع عن القضايا التي ترصدها الجمعية او تصل لها خاصة من بعض النساء او المقيمين المسجونين الذين تخلت عنهم سفاراتهم وبعض الحالات التي لا تستطيع دفع أجر المحامي في الترافع عن أي قضية ، كما تم التنسيق فيما يتعلق بعملية الرصد لبعض الحالات التي تحتاج وقوف الجمعية والمساهمة بالدراسات الحقوقية في نشر ثقافة حقوق الإنسان واحترام العدالة ، إضافة إلى الوقوف مع المحامين في بعض التجاوزات من القضاة فيما يتعلق بتأخير البت في القضايا او لرفض بعضها ، مؤكدا أن الجمعية تصل لها مثل هذه الملاحظات من قبل المحامين ومن بعض المواطنين وهذه المخالفات وان كانت فردية من بعض القضاة يجب التصدي لها. واعتبر الدكتور الشريف تبرع كل محامي بالترافع عن 5 قضايا سنويا من القضايا التي تتولاها الجمعية الوطنية ، مضيفا أننا نتطلع أن نجد من باقي المحامين هذا التطوع والمساهمة خاصة أن اغلب الحالات التي تحتاج للمرافعة تخص بعض الأرامل والأيتام وبعض المقيمين الذين انقطع بهم سبيل الطرق لعدم تجاوب سفاراتهم لقضاياهم .

الخثلان عميداً لكلية الحقوق

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد14206
http://www.al-jazirah.com/20110817/fe30.htm

صدر قرار معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري بتعيين الأستاذ الدكتور صالح بن محمد الخثلان عميداً لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود.. ويعتبر د. الخثلان من الكفاءات الأكاديمية المتميزة ويعمل حالياً نائباً لرئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنساني بجانب عضويته في إدارة الجمعية السعودية للعلوم السياسية.

حقوق الإنسان تجدد مطالبتها بتشكيل هيئة مستقلة للمحامين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440066.htm

معتوق الشريف ـ جدة

جددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مطالبتها بإنشاء هيئة مستقلة للمحامين، مؤكدة على دور المحامي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ومعرفة مدى انسجام الأنظمة مع الواقع ودوره الإنساني في مساعدة المحتاجين، وإعداد الدراسات والأبحاث المتخصصة والنشرات التوعوية والتدريب.

وأبلغ عضو الجمعية المشرف على فرعها في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، المحامين في لقاء أعضاء الجمعية معهم بأن «موقف الجمعية راسخ ومطالبتها متجددة في إنشاء هيئة مستقلة للمحامين لخدمة حقوق الإنسان»، وأضاف «المحامون عنصر مهم في تحقيق العدل سواء في الدفاع عن الحقوق أو الرصد أو التدريب أو التثقيف».

وتكفل المحامون في الاجتماع باستلام خمس قضايا سنوياً من الفرع، مع الاتفاق على عقد لقاء ثاني، وأكد الجميع على أهمية وجود قاعدة بيانات لدى الجمعية عن كافة المحامين وخبراتهم للتواصل المباشر معهم وعقد حلقة نقاش عدلية بشكل مستمر في الفرع لتطوير ونشر الوعي الحقوقي في المنطقة، وكذلك المشاركة في التدريب والكتابة في نشرة حقوق الصادرة عن الجمعية والمساهمة في حضور أنشطة الجمعية ونشر مطبوعاتها.

وشهد لقاء أعضاء الجمعية مع المحامين البارحة الأولى في مقر فرع الجمعية في جدة، عدة رؤى لترسيخ العلاقة بين المحامين والجمعية، حيث اقترح المحامي رامي حلواني استفادة لجنة المحامين من التجربة الأمريكية وحث المحامين على تبني 50 ساعة للترافع المجاني عن المحتاجين، وقال «ديننا يحثنا على التكاتف والتعاون ونصرة المظلومين فالأولى الاقتداء بتعاليم ديننا الإسلامي».

واعتبر القانوني الدكتور محمد آل طالب القحطاني، العمل القانوني لإنهاء قضايا الناس عملا خيريا، وقال «للعلم زكاة، وزكاة المحاماة دعم المحامين للجمعية في تبني قضايا للمحتاجين».

من جانبه أوضح المحامي ياسين خياط، أن الإشكالية التي تواجه المحامين ونشر الثقافة القانونية، تكمن في عدم تطبيق الأنظمة على أرض الواقع وغياب العقاب الرادع، مبيناً أن لجنة المحامين بالتعاون مع وزارة العدل تتبني قضايا للمحتاجين، وتترافع عنها مجاناً.

وأرجع المحامي حامد فلاتة غياب تفعيل الأنظمة إلى غياب الوعي الحقوقي، مطالباً بإصدار نشرة قانونية متخصصة تحت إشراف الجمعية، الأمر الذي دعا الدكتور حسين الشريف إلى الترحيب فيه بالمحامين للمشاركة بالنشر في نشرة «حقوق» الصادرة عن الجمعية، مبيناً أن نشرات الجمعية التثقيفية متاحة للمحامين للمساهمة في نشر الثقافة الحقوقية وقال «نحن نعول على المحامين إضافة إلى نشر وتعزيز الثقافة الحقوقية، في رصد التجاوزات والدفاع عن المحتاجين والمشاركة في التدريب، ومعرفة الثغرات القانونية في الأنظمة التي لا تتفق مع الواقع»، الأمر الذي أكد عليه عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان عبدالله سابق الذي دعا إلى الوقوف بحزم أمام المطالبة بتفعيل دور المحامي في مرافق القضاء.

وفي مجال الدراسات والأبحاث اتفق أعضاء الجمعية إسماعيل سجيني، طلال قستي، معتوق الشريف على أهمية المشاركة بين أعضاء الجمعية والمحامين في مجال إعداد الدراسات والأبحاث القانونية والحقوقية للتعريف بثقافة حقوق الإنسان، وفي نفس السياق طالب الدكتور القحطاني بالاستفادة من بيوت الخبرة وقال «هناك بيوت خبرة متخصصة يمكن الاعتماد عليها لما لها من صفة أكاديمية».

مطالب بدعم المحامين للجمعية بتبني قضايا المحتاجين

حقوق الإنسان تجدد مطالبتها بإنشاء هيئة مستقلة للمحامين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م - العدد 15759
http://www.alriyadh.com/2011/08/17/article659813.html

جده - خالد الدماك

جددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مطالبتها بإنشاء هيئة مستقلة للمحامين مؤكدة على دور المحامي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ومعرفة مدى انسجام الأنظمة مع الواقع ودوره الإنساني في مساعدة المحتاجين، وإعداد الدراسات والأبحاث المتخصصة والنشرات التوعية والتدريب، حيث أبلغ عضو الجمعية المشرف على فرعها في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف المحامين في لقاء أعضاء الجمعية مع المحامين "موقف الجمعية ومطالبتها المتجددة في إنشاء هيئة مستقلة للمحامين لخدمة حقوق الإنسان "

وأضاف الشريف ان المحامين عنصر مهم في تحقيق العدل سواء في الدفاع عن الحقوق أو الرصد أو التدريب والتثقيف ."

وأسفر الاجتماع عن تبرع المحامين باستلام 5 قضايا سنويا من الفرع والاتفاق على عقد لقاء ثان، وأكد الجميع على أهمية وجود قاعدة بيانات لدى الجمعية عن كافة المحامين وخبراتهم للتواصل المباشر معهم، وعقد حلقة نقاش عدلية بشكل مستمر بالفرع لتطوير ونشر الوعي الحقوقي في المنطقة وكذلك المشاركة في التدريب والكتابة في نشرة حقوق الصادرة عن الجمعية والمساهمة في حضور أنشطة الجمعية ونشر مطبوعاتها .

وشهد لقاء أعضاء الجمعية مع المحامين البارحة الأولى في مقر فرع الجمعية في جدة، الذي يأتي امتدادا للاتفاقية المبرمة بين الجمعية واللجنة الوطنية للمحامين، عدة رؤى لترسيخ العلاقة بين المحامين والجمعية، حيث اقترح المحامي رامي حلواني استفادة لجنة المحامين من التجربة الأمريكية وحث المحامين على تبني 50 ساعة للترافع المجاني عن المحتاجين .

فيما عد المحامي ياسين خياط الإشكالية التي تواجه المحامين ونشر الثقافة القانونية تكمن في عدم تطبيق الأنظمة على ارض الواقع وتفعلها وإيجاد العقاب الرادع،مبينا أن لجنة المحامين بالتعاون مع وزارة العدل تتبني قضايا للمحتاجين وتترافع عنها مجانا، لكن المحامي حامد فلاته ارجع غياب تفعيل الأنظمة إلى غياب الوعي الحقوقي مطالبا بإصدار نشرة قانونية متخصصة تحت إشراف الجمعية الأمر الذي دعا الدكتور الشريف الى الترحيب فيه بالمحامين الى المشاركة بالنشر في نشرة "حقوق "الصادرة عن الجمعية ،مبينا أن نشرات الجمعية التثقيفية متاحة للمحامين للمساهمة في نشر الثقافة الحقوقية وقال:" نحن نعول على المحامين إضافة إلى نشر وتعزيز الثقافة الحقوقية القيام بعملية رصد التجاوزات والدفاع عن المحتاجين والمشاركة في التدريب ومعرفة الثغرات القانونية في الأنظمة التي لا تتفق مع الواقع"،وهذا ما أكد عليه عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان عبدالله سابق الذي دعا إلى الوقوف بحزم أمام المطالبة بتفعيل دور المحامي في مرافق القضاء .

حقوق الإنسان تتفق مع محامين للترافع عن5 قضايا للمحتاجين مجاناً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298508

جدة - أحمد الهلالي

أعلن المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن اجتماع الجمعية مع المحامين أقر تبرع كل محام بالترافع عن خمس قضايا في كل عام للمحتاجين في المنطقة.

وعن طبيعة الفئات المستفيدة من هذا التبرع قال الدكتور الشريف لـ«الحياة»: «إن المرأة أكثر المستفيدين من خدمات الجمعية في ما يتعلق بهذه الاتفاقية مع المحامين»، مشيراً إلى أن الجمعية تسعى إلى خدمة جميع أطياف المجتمع من دون استثناء .

وأوضح في لقاء جمع أعضاء الجمعية مع المحامين في مقر فرع الجمعية بجدة أمس، أن موقف الجمعية راسخ ومطالبتها متجددة في إنشاء هيئة مستقلة للمحامين لخدمة حقوق الإنسان، مضيفاً أن المحامين عنصر مهم في تحقيق العدل سواء في الدفاع عن الحقوق أو الرصد أو التدريب والتثقيف.

وجددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال الاجتماع مطالبتها بإنشاء هيئة مستقلة للمحامين، مؤكدة دور المحامي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ومعرفة مدى انسجام الأنظمة مع الواقع ودوره الإنساني في مساعدة المحتاجين، وإعداد الدراسات والأبحاث المتخصصة والنشرات التوعوية والتدريب.

وأسفر الاجتماع عن تبرع المحامين بتسلم خمس قضايا سنوياً من الفرع والاتفاق على عقد لقاء ثان، وأكد الجميع أهمية إنشاء قاعدة بيانات لدى الجمعية عن جميع المحامين وخبراتهم للتواصل المباشر معهم وعقد حلقات نقاش عدلية بشكل مستمر، بهدف تطوير ونشر الوعي الحقوقي في المنطقة، وكذلك المشاركة في التدريب والكتابة في نشرة حقوق الصادرة عن الجمعية والإسهام في حضور أنشطة الجمعية ونشر مطبوعاتها .

وسجل لقاء أعضاء الجمعية مع المحامين الذي يأتي امتداداً للاتفاق المبرم بين الجمعية واللجنة الوطنية للمحامين، رؤى عدة لترسيخ العلاقة بين المحامين والجمعية.

واقترح المحامي رامي حلواني استفادة لجنة المحامين من التجربة الأميركية، وحث المحامين على تبني 50 ساعة للترافع المجاني عن المحتاجين. وقال: «ديننا يحثنا على التكاتف والتعاون ونصرة المظلومين فالأولى الاقتداء بتعاليم ديننا الإسلامي.«

فيما أكد القانوني الدكتور محمد آل طالب القحطاني أن العمل القانوني لإنهاء قضايا الناس عمل خيري. وقال: «للعلم زكاة، وزكاة المحاماة دعم المحامين للجمعية في تبني قضايا للمحتاجين.«

من جهته، أوضح المحامي ياسين خياط أن الإشكالية التي تواجه المحامين ونشر الثقافة القانونية، تكمن في عدم تطبيق الأنظمة على أرض الواقع وتفعيلها وإيجاد العقاب الرادع، مشيراً إلى أن لجنة المحامين بالتعاون مع وزارة العدل تتبنى قضايا لمحتاجين وتترافع عنها من دون أي مقابل.

وأرجع المحامي حامد فلاته غياب تفعيل الأنظمة إلى أسباب عدة أبرزها الوعي الحقوقي، مطالباً في الوقت نفسه بإصدار نشرة قانونية متخصصة تحت إشراف الجمعية، الأمر الذي وجد الترحيب من رئيس الجمعية ومشرفها العام في المنطقة.

ولفت إلى أنه يرحب بمشاركة المحامين في نشرة «حقوق الإنسان» الصادرة عن الجمعية، مبيناً أن نشرات الجمعية التثقيفية متاحة للمحامين للإسهام في نشر الثقافة الحقوقية. وقال: «نحن نعول على المحامين في القيام بعملية رصد التجاوزات والدفاع عن المحتاجين والمشاركة في التدريب ومعرفة الثغرات القانونية في الأنظمة التي لا تتفق مع الواقع.«

وفي ما يتعلق بمجال الدراسات والأبحاث اتفق أعضاء الجمعية إسماعيل سجيني، وطلال قستي، ومعتوق الشريف، والمحامون على أهمية المشاركة بين أعضاء الجمعية والمحامين في مجال إعداد الدراسات والأبحاث القانونية والحقوقية، للتعريف بثقافة حقوق الإنسان، الأمر الذي طالب فيه الدكتور القحطاني الاستفادة من بيوت الخبرة وقال: «هناك بيوت خبرة متخصصة يمكن الاعتماد عليها لما لها من صفة أكاديمية.»

الخثلان عميداً لكلية الحقوق بجامعة الملك سعود

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م - العدد 15759
http://www.alriyadh.com/2011/08/17/article659788.html

الرياض - الرياض

صدر قرار معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري بتعيين الاستاذ الدكتور صالح بن محمد الخثلان عميدا لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود، ويعتبر الخثلان من الكفاءات الاكاديمية المتميزة ويعمل حاليا نائبا لرئيس جمعية حقوق الانسان بجانب عضويته في ادارة الجمعية السعودية للعلوم السياسية

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأحياء العشوائية في جدة.. وجودة الحياة المفقودة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م العدد64677
http://www.aleqt.com/2011/08/14/article_569299.html

م. عوض سالم الحربي

على الرغم من أن جدة ثاني أكبر مدن المملكة، فسكانها يتجاوزون 3.4 مليون نسمة نصفهم من الوافدين، إلا أن ثلثهم يعيش في أحياء عشوائية يبلغ عددها 52 حيًا من مجموع أحياء جدة التي تجاوزت المائة. إن الأحياء العشوائية أحياء كبيرة تغلب عليها العشوائية في مساكنها وطرقاتها وخدماتها نتيجة لتراكمات الماضي المتأثر بظروف إدارية واجتماعية واقتصادية، وغالبًا يسكنها مواطنون من أصحاب الدخل المحدود ووافدون نظاميون وغير نظاميين. ومن خلال معايشتي للموضوع منذ عقدين من الزمان، ومحاولتي الكتابة عنه منذ ما لا يقل عن سنتين أود تسليط الضوء على الأحياء العشوائية من خلال ما يلي :

أولًا: مظاهر ومواطن تردي مستوى الأحياء العشوائية، لا شك أن أغلبية الأحياء العشوائية لم تكن كذلك من قبل، بل كان بعضها يعد حاضرة جدة وقبلتها، لذا اتخذتها الحكومة وولاة الأمر آنذاك مقرًا لهم ولسكنهم كالنزلة ومدائن الفهد والثغر مثلاً، وما زالت القصور والمباني شاهدةً على ذلك، فكيف أصبحت اليوم أحياء عشوائية بعد أن كان لها الصدر في المدينة؟ ولماذا أصبحت تعيش في أوضاع أمنية واجتماعية وصحية مزرية وفي بعضها كارثية !

الخدمات التي تميزت بها منذ أكثر من ثلاثة عقود كشبكات المياه والصرف الصحي ساءت أحوالها فأصبحت مصدرًا مقلقًا لسكانها من اختلاط بينهما، وتسريبات، وتجمعات مياه آسنة ذات خطورة على الصحة العامة للسكان ومأوى للبعوض ومرتادًا للأطفال") المدينة" عدد: 17624 .(

أيضًا؛ استمرار المشكلة المزمنة في الأحياء الشعبية، ألا وهي تراكم أكوام النفايات التي تكثر في الطرقات والأزقة وبين البيوت والمسببة للروائح الكريهة والمناظر المقززة، تكاثر الذباب بشكل كبير ("المدينة" - عدد: 17621)، وأيضًا عجز الأمانة عن محاربة جيوش الفئران والجرذان التي تجول بين البيوت وفي الطرقات بصورة مخيفة مهددة بكوارث صحية ("عكاظ" - عدد: 3624)! كمرض الطاعون الذي ظهرت حالة اشتباه به لطفلة عمرها سنة ونصف السنة ("الوطن" 2011/2/16). ومن ذلك حمّى الضنك التي أصبحت جدة لها موطنًا، لا أعلم متى يتم القضاء عليها على الرغم من الميزانيات الهائلة التي أصبحت مرتعًا للطامعين! ("المدينة" 2010/8/29 .(

كذلك من مشكلاتها ومآسيها كثرة البيوت الآيلة التي بلغ عددها نحو 37 ألف منزل بناءً على ما صرح به أحد مسؤولي الأمانة ("الشرق الأوسط" عدد: 11554)، فنحن نسمع ونقرأ كل فترة وجيزة عن سقوط بيوت على أهلها الآمنين، أليس ذلك جراء المنع الصارم للبناء أو حتى الترميم إلا بواسطة أو عن طريق دفع مبالغ من وراء حجاب !

أيضًا؛ الطرق والشوارع التي تضيق على أهلها من الزحام المطبق بصورة مستمرة ومضنية، وبالذات أيام وليالي المناسبات كالأعياد مثلاً، وكذلك كثرة الأزقة والشوارع الضيقة، حتى إن الدفاع المدني أحيانًا لا يستطيع الوصول إلى أماكن الحرائق إلا بعد أن يفوت الفوت ويختنق، بل يحترق البيت بمن فيه! ("الرياض" - عدد: 12725 .(

ومن أخطر المظاهر كثرة وانتشار المشكلات الأمنية كالسرقات والسطو المسلح والقتل والاغتصاب في الأحياء العشوائية، وبحسب تصريح مدير شرطة محافظة جدة فإن الجرائم ترتفع بنسبة عالية في المناطق العشوائية (الشرق الأوسط، عدد: 10863)، ولم يعد السكان يرون سيارات الشرطة داخل الحياء إلا نادرًا .

هذا وتشتكي الأحياء العشوائية من الكثافة السكانية التي تزداد سنويًا بنسبة كبيرة، فهذا حي الجامعة مثلًا، الذي يشغل منطقة استراتيجية جنوب جامعة الملك عبد العزيز، يسكنه على حسب إحصائية التعداد السكاني لعام 1425هـ 134 ألف نسمة على مساحة صافية لا تزيد على خمسة كيلو مترات مربعة .

ومن ضمن المشكلات الكبرى للأحياء الشعبية كثرة الجاليات الإفريقية والآسيوية نتيجة رخص السكن وسهولة التخفي عن أنظار الجهات الأمنية، لذا أصبحت هذه الأحياء تشكل ملاذًا آمنًا لمخالفي أنظمة الإقامة والعمل ومأوى للأنشطة الإجرامية بعيدًا عن أعين الرقابة، وبالذات من الجيل الثالث الذين ولدوا في البلد وتعرضوا للحرمان من التعليم ومن العمل لأن أغلبيتهم بلا هويات نظامية، فأصبحوا قنبلة موقوتة لا ندري متى وكيف تنفجر؟ إن خطر المخالفين استفحل ولا بد له من حلول وقائية وتصحيحية عاجلة بترحيل المجرمين وتصحيح أوضاع المخالفين، ومن الاقتراحات في هذا الشأن، التي هي جديرة بالاهتمام، القيام بتأسيس جمعية أهلية تقوم برعاية الجاليات اجتماعيًا واقتصاديًا ودراسة أحوالهم واحتياجاتهم المختلفة والتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة لتصحيح أوضاعهم .

ثانيًا: حَلُّ الإزالة الكاملة للأحياء العشوائية

إن وجود أحياء عشوائية في المدن لا يختص ببلادنا فحسب، إنما هي ظاهرة موجودة في كثير من بلدان العالم، فليس عيبًا ولا مستغربًا وجود أحياء عشوائية، بل العيب والخلل في ضعف الخدمات الأمنية والاجتماعية والصحية المقدمة لها وترديها بشكل غير حضاري ولا إنساني، وكلنا يعلم ما قامت به إمارة منطقة مكة المكرمة من جهود كبيرة لعلاج مشكلات الأحياء العشوائية من خلال السعي للإزالة الكاملة لبعض الأحياء (لائحة تطوير المناطق العشوائية في منطقة مكة المكرمة)، وكانت البداية بمشروع خزام الذي يضم أربعة أحياء عشوائية ثم مشروع الرويس، وفي رجب من عام 1431هـ ("عكاظ" عدد (3308 :تم اعتبار حي الجامعة هو المشروع الثالث. وهنا أحب أن أشارك القارئ الكريم وجهة نظري من خلال ما يلي :

.1أبدأها بتساؤل طالما فكرت فيه: هل مشروع الإزالة بالكامل للمشاريع التي أعلن عنها سيكون منسحبًا على جميع الأحياء العشوائية؟ فإن كان الأمر كذلك، فهل هذا ممكن من الناحية المادية ويمكن تنفيذه واقعًا؟ خصوصًا مع تعثر الشركة التي ستقوم بتنفيذ تطوير مشروع خزام وهذا المشروع الأول، فكيف يمكن إزالة أكثر من 50 حيًا ذات مساحة واكتظاظ سكاني أكبر وليست ذات محفزات استثمارية؟ أما إذا كانت الإزالة لبعض الأحياء فأين الجهود والخطط لتصحيح أوضاع الأحياء العشوائية الأخرى التي ينبغي أن تكون متوازية، بل مقدمة على مشاريع الإزالة؟

.2يختلف تجاوب سكان المشروعين المذكورين مع الجهات المعنية - وكما كان متوقعًا - لذا نصت عليه اللائحة المشار إليها في المادة رقم 52، إلا أن كثيرًا منهم يشعر بالظلم ويصرحون بعدم الموافقة على الإزالة، كما أن بعضهم متردد جراء الخوف من عدم الحصول على تعويض مجزٍ، خاصة في زمن الغلاء وندرة السكن، فضلًا عن شريحة المستأجرين الكبيرة من المواطنين والمقيمين الذين مضى على وجودهم عقود عدة من الزمان ولا بدائل لهم، تجعل من الاستمرار في المشروعين بهذه الصورة مستحيلًا من الجهة الشرعية والإنسانية ونحن في مملكة الإنسانية .

.3إن التكاليف المتوقعة لإتمام مشاريع الإزالة باهظة وضخمة، فبالنسبة لمشروع خزام تبلغ التكاليف 12 مليار ريال، بينما مشروع الرويس تزيد التكاليف على ستة مليارات ريال على أقل التقديرات ("المدينة" العدد: 17624)، فهل يعقل أن ننفق هذه المبالغ الكبيرة لتأهيل أحياء بأرقى المباني والتجهيزات وما حولها يئن من النقص والخلل في البنية التحتية؟ أليس الأجدر من ذلك الاستثمار في إنشاء مدينة جديدة في منطقة استراتيجية ذات مواصفات عالمية ومميزات للمستقبل؟ كما نجح الماليزيون في إنشاء مدينة بوتراجايا كعاصمة إدارية جديدة لماليزيا تقع بين كوالالمبور ومطارها الدولي بتكلفة نهائية مقدرة بـ8.1 مليار دولار! وتسع 150 ألف نسمة .

إن وضع الأحياء العشوائية في تردٍّ مستمر، ووصل الحال ببعضها إلى أنها لم تعد مناسبة للعيش الآدمي في ظل الكوارث الطبيعية ككارثة أمطار جدة كما صرح بذلك رئيس جمعية حقوق الإنسان عند زيارته حي الجامعة ك 6 بعد الكارثة الأولى، لذا فلا بد من عمل حلول عاجلة مع الحلول طويلة الأجل من تكثيف المراكز والدوريات الأمنية، وتصحيح وضع الجاليات النظامية وغير النظامية، وفتح طرق رئيسة جديدة داخل الأحياء وسفلتة الشوارع وإعادة تأهيلها، وتصحيح وضع الخدمات كالمياه والصرف الصحي، والعمل على إبادة القوارض من الفئران والجرذان بصورة جذرية، وإزالة النفايات بصورة مستمرة ومعاقبة المتهاونين في ذلك، وعمل شبكة تصريف سيول عاجلة خاصة في المناطق ذات المناسيب المنخفضة وإعادة تأهيل الشبكة القديمة إن وجدت، وإقامة مشاريع تنموية وتشغيلها من قبل أهالي الحي المحتاجين، وإنشاء مراكز أحياء اجتماعية وتثقيفية للسكان من المواطنين والوافدين، والسماح للسكان بالبناء مع وضع ضوابط ومواصفات معينة للبناء وبالذات في واجهات الأحياء .

كلنا أمل في الله - عز وجل - ثم في الأمير الفذ خالد الفيصل - الذي نحسب أنه لا يألو جهدًا في تصحيح أوضاع جدة عمومًا والأحياء العشوائية خصوصًا، بهدف تطوير الإنسان فيها سواء كانوا من السعوديين أو المقيمين - في أن يسعى وبصورة عاجلة لتحقيق مطالب السكان فالحال لم يعد يحتمل التأخير، ويخشى أن تنظم لقائمة الأحياء العشوائية الحالية أحياء أخرى تنتظر دورها نتيجة لتقصير بعض الإدارات الحكومية في تقديم الخدمات المطلوبة!

مكة بلا جريمة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م العدد 3712
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110816/PrinCon20110816439965.htm

محمد أحمد الحساني

رفعت شرطة العاصمة المقدسة قبل نحو عشر سنوات شعارا نبيلا يتضمن أمنية غالية وكان ذلك الشعار.. الأمنية هو «مكة بلا جريمة!»، وبعد عدة سنوات من رفع الشعار لم تتحقق الأمنية فعلقت في هذه الزاوية بحسرة على عدم تحقيقها لأن البلد الأمين الذي أقسم به رب العزة والجلال يستحق جهدا وإمكانيات وتعاونا رسميا وشعبيا للوصول إلى مستوى يمكن من خلاله القضاء على الجريمة فيه تماما أو على الأقل خفضها إلى أدنى حد!.

وقبل أيام قرأت في «عكاظ» خبرا نشر على صفحتها الأولى عن وجود خطة لدى شرطة العاصمة المقدسة هدفها خفض نسبة الجريمة في أم القرى بنسبة عشرة في المائة سنويا تحقيقا للشعار المشار إليه «مكة بلا جريمة» وأنه قد تم وضع الخطوات العملية للبرنامج لمدة خمس سنوات لتخفيض نسبة الجريمة في أم القرى إلى خمسين في المائة من حجمها الحالي، ولعل في الخطة الجديدة نسبة جيدة من الواقعية لأنها تعتمد على التدرج وخفض الجريمة سنويا بمقدار، ولا شك أن الخطة نفسها تحتاج إلى المزيد من الرجال والعتاد والإمكانيات والأجهزة والمتابعة والجهود والسهر ورفع مستوى التعاون بين رجال الشرطة والجمهور.. مواطنين ومقيمين من أجل تطهير البلد الأمين من المجرمين الذين لو عرفوا حقه عليهم لما أجرموا فيه «ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم» صدق الله العظيم.. راجين أن تحقق شرطة العاصمة المقدسة أملها وتنفذ شعارها لأنه أمل وشعار كل مسلم.

مطبوعات مهداة موضوعها .. الإنسان!

تلقيت خلال شهر رمضان ثلاث مطبوعات تدور حول الإنسان، فها هو الكاتب القدير الأستاذ عبد الله عمر خياط يقدم للمكتبة مؤلفه الذي يحمل عنوان «د. محمد عبده يماني.. الإنسان»، جامعا فيه ما كتب في رثاء الفقيد الكبير شعرا ونثرا مع تمهيد لطيف ممتع كتبه الأستاذ السيد الكاتب محمد علي الجفري ومقدمة ثرية رائعة خطها الأستاذ الخياط نفسه، والمؤلف تعبير جميل عن وفاء أصيل، أما المطبوعة الثانية فهي عبارة عن التقدير السنوي السابع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وقد تسلمت نسخته من الأستاذ سليمان الزايدي عضو مجلس الشورى والناشط في مجال حقوق الإنسان خلال زيارته للمجلس الرمضاني الذي يقيمه سنويا الزميل خالد محمد الحسني في داره في العزيزية بأم القرى، وقد وجدت في التقرير ما يستحق التعليق عليه في قادم الأيام، أما المطبوعة الثالثة فقد أهداني إياها الأستاذ مبارك القرشي مدير عام جمعية «إحسان» المشرفة على المستودع الخيري في مكة المكرمة الذي يقدم مساعدات إنسانية لنحو خمسة آلاف عائلة فقيرة على مدار أيام العام، فما أعظم الإنسان حين يخدم أخاه الإنسان.

100 معتقل والحقوق لا تعليق!!

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/24349.html

د.عبدالله الطويرقي

معلومات مؤكدة وردت لجمعية حقوق الإنسان عن وجود 100مواطن سعودي معتقلين فى سوريا بلا أي قضية أو جرم عدا كونهم سعوديين تواجدوا فى الظروف الغلط فقط من أيام!!رئيس الجمعية الدكتور القحطاني صرّح بذلك وابدى عدم رغبته في التعليق على الموضوع - لاحظوا هذي جمعية وليست جهازا حكوميا - فى الوقت الذي تنتظر اعين واسماع ذوي العشرات من السعوديين أي معلومة تطمئن على مصير ابنائهم واخوانهم واقاربهم من المفقودين في سوريا..بطبيعة الحال،

انا متأكد من اهتمام رئيس الجمعية وزملائه بمواطنين اوقعتهم حظوظهم العاثرة ان يكونوا فى المكان الخطأ فى التوقيت الخطأ..بطبيعة الحال،موقف الحكومة اكيد سيأخذ القنوات الرسمية بين الحكومتين وهو روتين لربما يدفع ضريبته هؤلاء العشرات من الأبرياء خاصة وان وضع البلد على كف عفريت كما يقال؟؟!وقد تكون الجمعية اكثر مرونة وقدرة على التحرك خارج الجسم الرسمي للدولة هنا فى موضوع هؤلاء المعتقلين فى السجون السورية وفتح قنوات اتصال عبر محامين ونشطاء الشأن العام من العاملين خارج الجسم الرسمي للدولة على الأقل لإثبات هذه الحالات التي يذكر ان غالبيتها لسائحين للاسف وقبل حدوث مالايحمد عقباه مع نظام اليوم يتصرف برعونة مع شعبه امام انظار العالم كله!!اعتقد ان الجمعية بدأت فى الاستقصاء عن هؤلاء السعوديين بدليل ان ماوصلها من معلومات يؤكد وجود ما لا يقل عن 100 معتقل من داخل سوريا..لاتصرحوا ياسعادة الرئيس لوسائل الإعلام ولن يطالبكم احد بذلك لكن افتحوا قنوات اتصال على مدار الساعة مع ذوي المعتقلين لاشعارهم بان هناك من يتابع قضية ابنائهم واقاربهمكون الجمعية تتحفّظ وتتعاطى بحذر مع القضية وتمتنع عن التعليق على الموضوع وكأنها تنتظر توجيها من الحكومة..هناك عائلات لمفقودين يريدون التواصل بينهم وبين الجمعية من خلال خط ساخن يرد فيه على استفسارات الأهالي..لاتصرحوا ياسعادة الرئيس لوسائل الإعلام ولن يطالبكم احد بذلك لكن افتحوا قنوات اتصال على مدار الساعة مع ذوي المعتقلين لإشعارهم بان هناك من يتابع قضية ابنائهم واقاربهم..قد يكون لكم اسبابكم مثلا فى عدم التعليق على الموضوع للصحافة خوفا من معالجات مبالغ فيها او تصعيد من جانب السوريين فيما اذا اصبح الموضوع موضوع رأي عام سواء من فبركة تهم وتلفيق قضايا للموقوفين لتبرير اعتقالهم غير المشروع..بطبيعة الحال،انا هنا لا اعلق للأسف على تصرف من أمر باعتقال هؤلاء المواطنين من الجانب السوري لا لشيء وإنما لإختلاط الأوراق في من يدير هكذا احوال فى بلد شوارعه تموج بالمتظاهرين والمطالبين بإسقاط النظام..فقط فى العالم الثالث تفقد الأنظمة رشدها وتبطش بكل شيء بمقدور يدها ان تصل اليه عندما تتأزم الأمور مع دول اخرى من باب ليّ الذراع كما يقال او المساومة..شاهدنا ذلك فى حالات فقط في منطقتنا هنا لأن المعاهدات والمواثيق الدولية التي وجدت لضمان سلامة البشر وحماية الممتلكات فى حال الأزمات بين الدول لا مؤسسات حقيقية تحميها وتضمن فاعليتها فى أي ظرف.

سفراء ودبلوماسيون من 106 دول في حفل الإفطار السنوي للندوة العالمية.. الأحد القادم

المصدر: جريدة الرياض الخميس11 رمضان 1432 هـ - 11 اغسطس 2011م - العدد 15753
http://www.alriyadh.com/2011/08/11/article658001.html

الرياض- يجيى زيلع عدسة- محمد السعيد

أكد الأمين العام للندوة لعالمية للشباب الإسلامي الدكتور صالح بن سليمان الوهيبي أهمية التواصل مع العاملين في الحقل الدبلوماسي المعتمدين في المملكة، وتعريفهم بالعمل الخيري والإنساني، العربي والإسلامي .

وقال: إن حفل الإفطار السنوي الذي تقيمه الندوة العالمية للشباب الإسلامي للدبلوماسيين والداعمين لبرامجها ونشاطاتها صار معلماً رمضانياً، وإن معظم العاملين في الحفل الدبلوماسي المعتمدين في المملكة يحرصون على هذا الحفل .

وأعلن الأمين العام في مؤتمر صحفي عقد بالأمانة العامة للندوة مساء أمس الأول الثلاثاء عن توجيه الدعوة لحضور حفل الإفطار السنوي هذا العام الذي يقام في فندق الإنتركونتيننتال يوم الأحد القادم إلى 106 سفارات في المملكة منها 21 سفارة عربية إضافة إلى بعض المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، واليونسيف، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الزراعة والأغذية، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة حقوق الإنسان، والمنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر، كما وجهت الدعوة إلى 107 من رجال الأعمال والتجار والداعمين لبرامج ونشاطات الندوة .

وقال الدكتور الوهيبي إن السفيرين الياباني والأرجنتيني سوف يلقيان كلمتي العاملين في الحقل الدبلوماسي هذا العام، أما كلمة الداعمين فسوف يلقيها رجل الأعمال الدكتور إبراهيم الغفيلي، إضافة إلى كلمة الأمين العام للندوة العالمية التي يتطرق فيها إلى العمل الإنساني والتطوعي في المملكة، وأضاف أن الندوة العالمية تحرص على دعوة العاملين في الحفل الدبلوماسي المعتمدين في المملكة، وهذه عادة سنوية، مشيراً إلى أن أول حفل إفطار نظمته الندوة كان في عام 1424هـ واستمر حتى الآن .

وقال: إن الندوة تنطلق من أنها منظمة خيرية إنسانية عالمية لذلك تحرص على التواصل مع الجميع وتعريفهم ببرامجها ونشاطاتها والعمل الإنساني والتطوعي الإسلامي، مؤكداً أن العلاقة بين الندوة والقائمين عليها وبين السفراء والقناصل والدبلوماسيين المعتمدين في المملكة تقوم على التعاون والتعارف، وأنها تحسنت كثيراً وأن الصورة الذهنية عن العمل الخيري الإسلامي اتضحت تماماً لدى الدبلوماسيين، وانعكس ذلك في سهولة حصول الندوة العالمية على التأشيرات من السفارات، مضيفاً "إننا نحصل على التأشيرات الآن في وقت قياسي نتيجة هذا الجهد المتواصل ."

وبين بأن الندوة العالمية كان لها دور ملموس في العمل الإغاثي في مناطق الكوارث الطبيعية فكان لنا دور في هايتي واليابان وغيرهما من المناطق العالمية، وحاولنا أن نصل قدر الإمكان إلى المناطق المنكوبة ونقدم العمل الإغاثي والإنساني، ولدينا برامج شراكة مع منظمة التعاون الإسلامي، ومع الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية .

وبين أن هناك جهوداً مشتركة مع الجمعيات الخيرية والإنسانية ضمن "المنتدى الإنساني" الذي يضم مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية الكبرى من المملكة ومصر ودول الخليج وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وسيعقد اجتماع يوم 15 رمضان في نيروبي لتنسيق العمل الإغاثي في أربع دول في القرن الإفريقي وهي الصومال وكينيا وإثيوبيا وجيبوتي.

...و حقوق الإنسان تطالب بمساعدتهم

المصدر: جريدة الحياة الجمعه12 رمضان 1432 هـ - 12 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296941

طالب عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عثمان المنيع سكان حي الجبس بعدم التفريط بحقوقهم. وقال لـ«الحياة»: «من حق أي مواطن الحصول على جميع الخدمات الأولية بالحي الذي يعيش فيه، سواء أكانت صحية أو أمنية أو تعليمية، وإن غابت هذه الحقوق فهذا يعتبر تقصيراً من الجهات المسؤولة، ويجب عليها أن تقوم بواجباتها على الوجه الأكمل، وعلى سكان هذا الحي عدم التفريط بحقوقهم والتقدم لهيئة حقوق الإنسان لمخاطبة الرجل الأول في الجهة المقصرة.
ولفت إلى أن دور «الهيئة» رقابي على الجهات الحكومية والخاصة، وفي حال حدث تقصير من تلك الجهات، تعمل على مخاطبة مجلس الوزراء لمعرفة الجهة المقصرة ومحاسبتها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الوهيبي: لا نستقبل أي تبرعات عينية للصومال .. وحذرنا من الكارثة قبل عامين

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعه12 رمضان 1432 هـ - 12 اغسطس 2011م العدد64675
http://www.aleqt.com/2011/08/11/article_568435.html

عبد الله الفهيد من الرياض

أكد الدكتور صالح الوهيبي الأمين العام للندوة لعالمية للشباب الإسلامي، أن الندوة العالمية حذرت قبل عامين من كارثة إنسانية في الصومال وأهابت بالدول والمجتمع الدولي بسرعة تقديم العون والمساعدة للصوماليين ولكن للأسف كانت الاستجابة ضعيفة جداً سواء على المستوى العربي والإسلامي أو على المستوى الدولي، ووصفها بأنها " دون المتوقع بكثير"، وأضاف أننا أصدرنا عدة نداءات وكذلك الأمم المتحدة ولكن المجتمع الدولي لا يستجيب كما ينبغي .

وأشار الدكتور الوهيبي إلى لقائه مع ممثل الأمم المتحدة في الرياض قبل ثلاثة أيام من أجل المأساة الإنسانية في الصومال مؤكداً أن هناك برامج إغاثية للندوة تقوم بها، وأن الندوة العالمية لا تتسلم أي إغاثات عينية وقال اتصل بنا كثيرون يعرضون تقديم التمور والأرز والمواد الغذائية للمتضررين في الصومال فاعتذرنا لهم وأكدنا أن الندوة لا تستقبل إلا الدعم النقدي من خلال مقراتها وفروعها ومكاتبها في المملكة .

وأكد أهمية التواصل مع العاملين في الحقل الدبلوماسي المعتمدين في المملكة، وتعريفهم بالعمل الخيري والإنساني، العربي والإسلامي، وقال: إن حفل الإفطار السنوي الذي تقيمه الندوة العالمية للشباب الإسلامي للدبلوماسيين والداعمين لبرامجها ونشاطاتها صار معلماً رمضانياً، وإن معظم العاملين في الحقل الدبلوماسي المعتمدين في المملكة يحرصون على هذا الحفل .

وكشف الأمين العام في مؤتمر صحفي عقد في الأمانة العامة للندوة البارحة الأولى عن توجيه الدعوة لحضور حفل الإفطار السنوي هذا العام الذي يقام في فندق الإنتركونتيننتال الأحد المقبل إلى 106 سفارات في المملكة منها 21 سفارات عربية إضافة إلى بعض المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، واليونسيف، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الزراعة والأغذية، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة حقوق الإنسان، والمنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر، كما وجهت الدعوة إلى 107 من رجال الأعمال والتجار والداعمين لبرامج ونشاطات الندوة .

وأشار الدكتور الوهيبي إلى ضرورة أن يكون العمل الإنساني الإسلامي جزءاً من المنظومة الدولية، وتوسيع نطاق المستفيدين وقال: إن الندوة العالمية كان لها دور ملموس في العمل الإغاثي في مناطق الكوارث الطبيعية فكان لنا دور في هايتي واليابان وغيرهما من المناطق العالمية، وحاولنا أن نصل قدر الإمكان إلى المناطق المنكوبة ونقدم العمل الإغاثي والإنساني، ولدينا برامج شراكة مع منظمة التعاون الإسلامي، ومع الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية، وقال: إن هناك جهوداً مشتركة مع الجمعيات الخيرية والإنسانية ضمن "المنتدى الإنساني" الذي يضم مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية الكبرى من المملكة ومصر ودول الخليج وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وسيعقد اجتماع يوم 15 رمضان في نيروبي لتنسيق العمل الإغاثي في أربع دول في القرن الإفريقي وهي الصومال وكينيا وإثيوبيا وجيبوتي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

داعيا البنوك الإسلامية إلى الالتزام بالضوابط الشرعية..الفوزان

ضغوط كبيرة دفعت الهيئات الشرعية لإجازة منتجات مشبوهة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م العدد64679
http://www.aleqt.com/2011/08/16/article_569990.html

عبد الهادي حبتور من جدة

أكد فقيه سعودي أن العديد من الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية تتعرض لضغوط شديدة من إدارات هذه البنوك لإجازة بعض المنتجات التي قد تكون محل شبهة ولا يقتنع بها الفقهاء، ما يوقعهم في حرج شديد، مبيناً أن هذه الأمور تحتاج إلى إعادة نظر ووقفة صارمة وحاسمة من الهيئات الشرعية والجهات الرقابية في الدول الإسلامية .

وقال الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان المشرف العام على مؤسسة رسالة الإسلام، وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، إن هناك منتجات تتعامل بها البنوك الإسلامية ربما أجيزت للضرورة في وقت مضى، والذين أجازوها من العلماء جعلوها لمرحلة معينة، لكن - مع الأسف - لا تزال بعض البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تتمسك بها طمعاً في الربح السريع، ولو كان فيها نوع شبهة .

وتمنى الفوزان في حديث مع "الاقتصادية" ممن ينتقدون المصرفية الإسلامية، ولا سيما أولئك الذين يعممون تعميما شنيعا وظالما على المصرفية الإسلامية بأكملها؛ أن يقدروا الإيجابيات الكثيرة والنجاحات الكبيرة التي حققتها المصرفية الإسلامية وأنها لا تزال في مرحلة مجاهدة ومع الأيام ستتحسن أحوالها شيئا فشيئا إلى أن تكون منضبطة بالضوابط الشرعية كاملة .

من جهة أخرى، أوضح الفوزان أنه ستبقى هناك مسائل كثيرة تختلف فيها أنظار العلماء، وهي مسائل اجتهادية لا يجوز الإنكار فيها على المخالف، ولا بأس بيان الرأي المخالف، لكن لا يجوز إلغاء اجتهادات الآخرين وآرائهم المبنية على أصول وأدلة شرعية معتبرة .

وأشار إلى أن وجود المؤسسات المالية الإسلامية على اختلاف أنواعها، هو نعمة من الله جاءت بعد جهاد طويل وصبر ومصابرة من كبار العلماء على مدار 50 عاماً لمكافحة الربا والغرر والميسر والقمار والمعاملات المحرمة التي انتشرت - بكل أسف - في البلاد الإسلامية بعد سيطرة الاستعمار الغربي .

وأضاف "كان كثير من الناس، بل حتى من الأخيار، يشككون في إمكانية نجاح المؤسسات المالية الإسلامية، لكثرة التحديات التي تواجهها وكثرة العقبات الشديدة التي توضع في طريقها، لكن بالصبر والمصابرة وبعد توفيق الله - عز وجل - أثبتت وجودها وفاعليتها وأنها البديل الأمثل والأفضل والآمن حتى من الناحية الاقتصادية والتجارية من النظام الرأسمالي وقبله الاشتراكي الذي سقط في كل العالم ."

ولفت المشرف العام على مؤسسة رسالة الإسلام وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان إلى أن هذه الحقيقة تأكدت بعد الأزمة المالية العالمية وأصبحت أنظار العالم كله شرقه وغربه تتجه نحو المصرفية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، بشكل عام، وتابع "ثبت عمليا بما لا يدع مجالا للشك أن الاقتصاد الإسلامي المنضبط هو الحل لهذه الأزمات الذي لا يزال العالم المعاصر يعانيها بين فترة وأخرى ."

إلا أن الدكتور الفوزان تدارك حديثه بالقول "ومع ذلك لا تزال البنوك الإسلامية في حاجة إلى التطوير والإبداع في عملها المصرفي، وفي حاجة إلى المزيد من الضبط والرقابة الشرعية الجيدة التي تضمن استمرارها بالالتزام بالضوابط الشرعية والبعد عن المعاملات التي فيها شبهة أو نوع من التحايل أحيانا، وقد يظن ألا فرق بين هذه المعاملة التي تسمى إسلامية والتعامل الربوي"، مؤكداً أن هناك فعلا بعض الفتاوى الشاذة في هذا المجال، وربما تأخذ بها بعض المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية، مضيفاً "هناك أيضا منتجات تتعامل بها البنوك الإسلامية ربما أجيزت للضرورة في وقت مضى والذين أجازوها من العلماء جعلوها لمرحلة معينة ويجب إذا تغيرت الظروف وانتفى حال الضرورة أن يغير الحكم ومع الأسف لا تزال بعض البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تتمسك بها لأنهم تعودوا عليها ولأنها تحقق لهم الربح السريع ولو كان فيها نوع شبهة، رغم أن العذر الشرعي الذي أجيزت بسببه قد زال، ويجب فعلا أن يتغير". وعلل الدكتور الفوزان بأن بعض المنتجات الإسلامية ربما أجازها بعض العلماء للضرورة وشدة الضغوط على البنوك الإسلامية لكنهم اشترطوا أنهم سيضيقون التعامل على هذا المنتج شيئا فشيئا بحيث ينتهي بعد سنوات، مشيرا إلى أن تلك المنتجات لا تزال على حالها وربما توسعت بشكل أكبر مما كانت عليه .

ورأى الفقيه السعودي أن هذه الأشياء فعلاً تحتاج إلى إعادة نظر وإلى وقفة صارمة وحاسمة من الهيئات الشرعية والجهات الرقابية في الدول الإسلامية وأن يكون لها دور، وقال: "أعتقد أن الهيئات الشرعية عليها مسؤولية عظيمة وكبيرة في هذا المجال، البنوك بحكم أنها مؤتمنة على أموال المستثمرين وتعيش في معمعة منافسة شرسة مع البنوك التقليدية ومع بعض البنوك الإسلامية التي ربما فيها نوع من التساهل أحيانا، حريصة جدا على الربح للمساهمين وضمان رؤوس أموالهم، ولهذا قد تمارس ضغطا على الهيئات الشرعية وتقارن نفسها بالبنوك المماثلة، وهذا لا شك إشكالية ."

ويضيف "تجد الهيئة الشرعية فعلا في حرج بين حرصها على نجاح البنك وأن يثبت جدواه بحيث يكون أنموذجا للبنوك الأخرى لتحذو حذوه، ويثبت فعلا نجاح المصرفية الإسلامية وبين عدم قناعتهم ببعض المنتجات التي يرى البنك أنها ضرورية كي يحقق الأرباح ويرضي المستثمرين فيه، لكن أعتقد أن نراقب الله - سبحانه وتعالى - في هذا الأمر ونتقيه ما استطعنا وأن نوازن فعلا بين المصالح والمفاسد، ونرتكب أخف الضررين لدفع أعظمهما ونحقق أكبر المصلحتين ولو بتفويت أدناهما كما هي القاعدة الشرعية ."

وأردف "مع ذلك أتمنى ممن ينتقدون المصرفية الإسلامية وأحيانا مع الأسف يعممون تعميما شنيعا وظالما على المصرفية الإسلامية بأكملها، أتمنى عليهم أن يقدروا الإيجابيات الكثيرة والنجاحات الكبيرة التي حققتها المصرفية الإسلامية وأنها لا تزال في مرحلة مجاهدة ومصابرة، وبإذن الله مع الأيام ستتحسن أحوالها شيئا فشيئا إلى أن تكون منضبطة بالضوابط الشرعية كاملة ."

إلى ذلك، ينبه الدكتور الفوزان إلى أنه ستبقى هناك مسائل كثيرة تختلف فيها أنظار العلماء وهي مسائل اجتهادية لا يجوز الإنكار فيها على المخالف، ويقول "لا بأس أن نبين رأينا المخالف لكن لا يجوز لنا أن نلغي اجتهادات الآخرين وآراءهم المبنية على أصول وأدلة شرعية معتبرة."

إدريس نجيم يشرح حقوق الإنسان الدولية في عسير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م - العدد 15759
http://www.alriyadh.com/2011/08/17/article659822.html

أبها سعد آل حسين

أكد الدكتور هادي اليامي المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير ، على حرص الهيئة على تجسير العلاقة المشتركة التي تربط الهيئة بكافة الجهات الحكومية خصوصا القضائية والأمنية والهيئات المختلفة كون هدفها جميعا إحقاق الحق وتطبيق الأنظمة وإنفاذ لتوصيات خادم الحرمين الشريفين من خلال إقامة عدد من حلقات النقاش التي تستهدف جميع الشرائح المجتمعية بحقوق الإنسان والأنظمة القانونية التابعة لها والتعريف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة حيث يندرج تنظيم هذه الملف وعلى حد قول الدكتور هادي للجهات القضائية والجهات الأمنية بمختلف درجاتها ومواقعها و مواقعها ومسؤولياتها في موضوع مشترك هو موضوع هيئة حقوق الإنسان. جاء ذلك خلال افتتاح حلقات النقاش التي تنفذها هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير مؤخرا في فندق قصر أبها حول القضاء والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث تأتي تلك الحلقة ضمن منظومة من الأنشطة والفعاليات المزمع إقامتها لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بقيمها كما سيتبعها حلقة بعنوان حقوق الإنسان والحوكمة الأمنية .

وأشار إلى أن هذه الحلقة تهدف إلى التعريف بمفهوم حقوق الإنسان وفق المعايير والاتفاقات الأساسية لطبيعة الالتزامات الناشئة عن تلك الاتفاقات والتعريف بالآليات الدولية الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وإمكانية تفعيل دورها في ضمان العدالة وتحقيق الإنصاف والتعريف بالمعايير الدولية المتعلقة بالحق في التقاضي ومعايير المحاكمات العادلة وضمانات حماية الحقوق من خلال تطبيقات وطنية وأخرى تعاونية وصولا إلى تحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين المعايير الوطنية والدولية في مختلف مراحلها وتطبيقات نظام العدالة المدنية . وابرز الاهتمامات والتحديات الدولية والوطنية من منظور حقوق الإنسان وتعزيز المعارف المتصلة بمهارات الرصد والتحليل والقياس وتلمس إمكانيات بناء نماذج وتطبيقات وطنية متوائمة مع المعايير الدولية ومتفقة مع الشريعة الإسلامية ومصلحة الأمة والوقوف عند نماذج تفصيلية لبعض أنواع الحقوق وحقوق الفئات وحقوق المرأة والطفل والاتجار بالبشر وحقوق السجناء .

كما تطرقت الحلقة الأولى والتي ألقاها الدكتور إدريس نجيم الخبير الدولي في مجال حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسان النشأة والتطور ومنظومة القيم والمفاهيم وحقوق الإنسان في الإسلام والاتفاقية الأساسية في مجال حقوق الإنسان إلى جانب آليات الحماية والنهوض بحقوق الإنسان مثل الآليات الدولية والإقليمية والوطنية كما نوقشت فئات الحقوق وحقوق الفئات من خلال المبادئ العامة والحقوق الفئوية في حقوق الإنسان وحقوق الفئات الخاصة كحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق السجناء وحقوق العمال المهاجرين.

من المسؤول عن تهجير شبابنا إلى مناطق الصراع الدولية الملتهبة؟

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس11 رمضان 1432 هـ - 11 اغسطس 2011م العدد14200
http://www.al-jazirah.com/20110811/ar6.htm

د. محمد بن حمود الهدلاء

كشف التقرير الرسمي الذي أصدرته هيئة حقوق الإنسان السعودية على لسان الناطق الرسمي الدكتور زهير بن فهد الحارثي عن وجود كثير من شبابنا السعودي في السجون والمعتقلات في بلاد الشام والعراق واليمن وجوانتانامو، ولعل أبرز ما جاء فيه من نقاط كالتالي:

وجود ثمانية سعوديين في السجون اللبنانية غير الذين قضوا نحبهم، وثلاثة وسبعين سجيناً في الأردن في قضايا مختلفة، إلى جانب عدد غير محدد رسمي في السجون العراقية والسورية، وتضمن التقرير أيضاً أن أغلب الموقوفين من صغار السن الذين لا تتجاوز أعمارهم عشرين عاماً، وأن أغلبهم غرر بهم عن طريق منظمات وجماعات تقوم باستدراجهم من سورية والعراق إلى مناطق الصراع الملتهبة. وكشف لهيئة حقوق الإنسان عددا من الموقوفين الذين صُوِّر لهم أن ما يحدث في مناطق الصراع الدولية أرض جهاد حقيقية، ثم تيقنوا أن المسألة تصفية حسابات بين أطراف عدة، تم إقحامهم فيها بلا مبرر ثم تبين لهم بعد ذلك أنه تم بيعهم للجماعات في لبنان بقيمة ثلاثة آلاف دولار للشخص الواحد.

وقد توصلت الهيئة من خلال ما طرحه الموقوفون من أقوال ما يرسخ المقولة بان هناك جهات تمول وتوظف وتستخدم الشباب السعودي في أعمال التفخيخ. انتهى التقرير وبدأ التساؤل الذي يطرح نفسه علينا بقوة وحسرة وألم هل آن الأوان أن نعترف بخطورة المشكلة؟ وان التجنيد والتغرير بشبابنا أصبح ظاهرة؟ ثم نبحث عن الأسباب الحقيقية لوجودها بكل صراحة ووضوح وشفافية لكي نصل معاً إلى حلول جذرية لاجتثاث هذه الظاهرة من جذورها، وعلاج هذه الداء الفكري من أساسه ومدى قدرة المعالجات لدى مؤسسات المجتمع المدني في الحد من انتشار هذه الظاهرة ومحاسبة المقصرين؟

ولا يشك عاقل في نجاح استراتيجية مكافحة الإرهاب الميدانية التي حقق من خلالها رجال الأمن البواسل الكثير من العمليات الاستباقية، لكن يبقى الجانب الفكري ودوره الوقائي والاستباقي هو المعني، فالقضاء على الإرهاب يستلزم القضاء على مسبباته وجذوره من خلال إيجاد استراتيجية فكرية تربوية تشترك فيها جميع مؤسسات المجتمع، مع توسيع دائرة البحث عن الأسباب الحقيقية للإرهاب ودراسة شاملة للظروف النفسية والاجتماعية والأسرية التي تدفع هؤلاء الشباب إلى ترك بلدهم والذهاب إلى مناطق الصراعات المختلفة ؟ ومن يقف وراءها؟ من المسؤول عن تجنيد شبابنا في خلايا إرهابية ؟ من يمولهم ومن يوظفهم في الخلايا الإرهابية حتى أصبحوا حطباً لكل من أراد أن يوقد فتنة أو يشق صف الأمة؟ من زفهم لحتفهم ثم رقص رقصة الفرح على جثثهم، من هم المُنظرون الذين يُغررون بصغارنا ويستغلون سذاجتهم ويُصورون لهم الصراعات الإقليمية والخلاف بين الأحزاب والجماعات أرض جهاد حقيقية، من باع شبابنا بأبخس الأثمان لهذه الجماعات؟ ومن قبض الثمن؟ هؤلاء هم المعنيون بالبحث والتحري هم عدونا الأول بل هم الأخطر قال الله تعالى: (هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)، هؤلاء يستترون خلف اسم الإسلام لا أعتقد أن من يفعل هذه الأشياء يمت إلى الإسلام بصلة إلا بالاسم فقط، لا يريدون خيرا للإسلام والمسلمين كما يزعمون، هؤلاء هم خفافيش الظلام يريدون أن يُحولون بلادنا إلى أفغانستان وعراق آخر، يبحثون عن تدخل الآخرين في شؤوننا بعد أن شوهوا الدين وأهله، يجب علينا أن نقف جميعاً صفاً واحداً، كل منا على ثغر لمكافحة الأيديولوجية المتطرفة التي تغوي شبابنا، لابد لنا أن نحدد موقفنا بوضوح وأن نقف موقفاً صادقاً مع رجال الأمن في حربهم المصيرية مع الإرهاب لا نتركهم وحدهم في الميدان يواجهون مصيرهم، نقف مع قيادة هذه الدولة المباركة التي قدمت الخير الكثير للإسلام والمسلمين، وقفت مع الجميع فيجب علينا أن نقف معها ضد من يُحاول زعزعة الأمن والاستقرار الذي نعيشه ونميط اللثام ونزيل الأقنعة عن الوجوه التي تسعى جاهدةً لاختطاف عقول شبابنا والقضاء على مكتسباتنا ومدخراتنا الحضارية، نقف معاً ضد من يحاول إقناع شبابنا أن هدم الوطن وتدمير اقتصاده ونشر الرعب في أرجائه شهادة في سبيل الله. لابد أن يتعاون رب الأسرة مع

السلطات للإبلاغ عن أي انحراف فكري يلاحظه على ابنهحتى يتم تداركه وعلاجه قبل أن يبحث عنه بين أشلاء المنتحرين، لابد لمدير المدرسة ومسؤول الجامعة أن يتأكد أولاً من سلامة فكر ومعتقد معلميه حتى لا يبُث سمومه في عقول أبنائنا أين دور الكراسي البحثية في الجامعات التي تعتمد فقط على التنظير أين الاستراتيجيات الفكرية التي تحمل الحلول الناجعة التي وعدتنا بها؟ لابد أن يتعدى دور وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي المحاضرة والصحيفة الحائطية إلى ما هو ابعد من ذلك، لابد أن تتبنى استراتيجية تربوية فكرية تُشرك معها جميع مؤسسات المجتمع، لابد لوزارة الشؤون الإسلامية من متابعة أي نشاط دعوي والإشراف عليه وحسن اختيار القائمين عليه والتأكد من الأسس والمعايير التي تحكم هذه المناشط وهل قامت بدورها المطلوب منها؟ لابد لوسائل الإعلام أن تفضح الطرق التي يستخدمها المُجندون لأبنائنا وأساليب تجنيدهم، ولابد لوسائل إعلامنا أن تخلق لدينا من خلال رسالتها الإعلامية المواطن الواعي المثقف المزود بالمعرفة حتى يكون ممن يستوعبون الأخطار قبل حدوثها وتكون لديهم حصناً واقياً قبل أن يحول المُجندون شبابنا إلى سهام في نحورنا وشظايا في صدورنا ولا سيما أن الإعلام يعتبر في الوقت الراهن خط الدفاع الأول عن قيم المجتمع إذا أحسن إدارته وتوظيفه من خلال ما يبثه من برامج ثقافية ودينية وفكرية، مع تنمية الشعور الوطني لدى المتلقي الذي يجعلهم مفتخرين بدينهم وهويتهم الوطنية.

لابد لمشايخنا ودعاتنا أن يكونوا قريبين من أبنائنا في الإجابة عن كثير من استفساراتهم حتى يأخذوا الفتوى من مصادرها الشرعية ولا يذهبوا للبحث عنها عند أنصاف العلماء أو في الشبكة العنكبوتية بعد أن اتضح لنا جميعاً أن من أخطر وسائل تجنيد الشباب لدينا في الخلايا الإرهابية كان عن طريق وسيلة الإنترنت وأنصاف العلماء، فكيف استطاع قليلو العلم ومن خلال مضامين خطابهم السياسي البسيط الذي لا يستند إلى علم شرعي الذي ينبني على أصول قد يتفق الجميع على المسلمات بها مثل مقاومة المحتل، ورفع الظلم ونُصرة الأمة والمستضعفين، إنكار مظاهر الفساد، وتحلل المجتمع، لتحريك دوافع الاعتراض والعمل والمساعدة على تشكيل الاتجاه المتطرف لدى المتلقي مستغلين في ذلك الخطاب الترويجي كل ما يملكون من بلاغة وفصاحة مستهدفين بلدنا التي أصبحت تمثل بنسبة لهم هدفاً نموذجيا لوجود شباب يملكون وعياً دينياً مميزاً مقروناً بجهل سياسي، وفيها مجتمع ميسور وكريم ومتحمس لنصرة الغير، فأصبحت بلدنا السعودية وطن المقدسات ومهبط الوحي ومنبع الرسالة هدفاً مغرياً للجماعات الإرهابية أكثر من أي بلد في العالم لتجنيدهم ثم تصديرهم لمناطق الصراع الدولية بحجة إحياء سنة الجهاد الفريضة الغائبة بحسب توجههم التي هجرها الناس لفساد المعتقد وضلال العلماء في نظرهم من خلال بيان أن المنهج الحق هو (ما وفقهم الله إليه) في نظرهم، كيف استطاعوا من خلال هذا الخطاب الترويجي من تحويل شبابنا إلى خلايا إرهابية ، وكيف استطاعت خلايا الإرهاب السيطرة على عقول الشباب وتجنيدهم وإقناعهم بأنها منظمات إسلامية جهادية بينما هي ترتكب ممارسات مخالفة بوضوح لتعاليم الإسلام وواجبات المسلمين وأخلاقهم. خاصة فيما يتعلق بعقوق الوالدين. والكذب والتزوير وعدم أداء الصلوات في أوقاتها، أين دور العلماء في تفنيد هذه الدعوي الباطلة خاصة أن مستواهم الفكري متواضع وغير قادر على مواجهة الأسئلة الضخمة التي يمكن يطرحها العلماء والمجتمع فيما لو عملوا تحت ضوء الشمس. وهل استطاع علماؤنا من ملء الفراغ الذهني لدى الشباب بالخير قبل أن يأتي من يملأه بشر لابد لمشايخنا ودعاتنا من فتح قنوات الاتصال معهم مع ضرورة ذهابهم لأماكن تجمعات الشباب فبلدنا مُستهدف وشبابنا هم الأدوات، أين دور 56 ألف منبر جمعة في الشهر في فضح هذا التيار المتطرف والرد على الشبهات التي لا تصمد أمام التأصيل العلمي؟ لابد لأصحاب المصارفن الإبلاغ عن أي نشاط مالي مشبوه قد يساعد في دعم عملياتهم الإجرامية. فلنكن جميعاً رجال أمن في علاقة تفاعلية بين المواطن ورجل الأمن في كشف مُخططاتهم وبيان زيفها وبطلانها بالحجة والدليل القاطع، والإبلاغ عن كل نشاط مشبوه يُحاولون إضفاء الشرعية عليه ويستترون خلفه، يجب أن تشتمل دائرة البحث والتحري حتى المتعاطفين معهم قبل أن يتحول التعاطف إلى تعاضد وممارسة واقتناع عُقدي من أجل الوصول في نهاية الأمر إلى تجفيف منابع الإرهاب والقضاء على بؤره وإغلاق المنافذ وتجفيف المصادر التي من الممكن أن يصل إليها تمويل نشاطهم الإرهابي لنجتث هذه الظاهرة من أساسها ونقتلع الغراس من جذورها حتى نصل - إن شاء الله - إلى القضاء على هذه الآفة والفئة الباغية (والعقول المفخخة)، عن طريق تحصين عقول الناشئة وحراستها ببناء سياج أمني فكري واق، حتى يكون لدينا جيل معطاء يساهم في البناء والتنمية ويكمل مسيرة السلف الصالح ويفصح عن أهداف دينه الحنيف السمح، ويكون درعاً واقياً في وجه أعداء هذه الأمة متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -.

باحث وأكاديمي متخصص في الشؤون الأمنية والقضايا الفكرية ومكافحة الإرهاب

AL-JAZIRAH
الجزيرة

علاقات نهايتها الموت

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة12 رمضان 1432 هـ - 12 اغسطس 2011م العدد14201
http://www.al-jazirah.com/20110812/ar1.htm

موضي الزهراني

عنـــدما نشرت جريدة المدينة المنورة الأربعاء الماضي خبر وفاة شاب وفتاة في سيارة في بيت الشاب نتيجة تسرب غاز أكسيد الكربون من مكيف السيارة مما أدى لوفاتهما.

لا بد أن ننظر بجدية لمثل هذه النوعية من الوفيات! فهذا الخبر بلا شك وقعه مؤلم جداً على أسرة الشابين، والله يرحمهما رحمة واسعة، ونسأل الله حسن الخاتمة.

وبقدر الألم الذي يحمله هذا الخبر وإيماننا بأن هذا النوع من العلاقات حرام وغير جائز، فقد تذكرت الكثير من الحالات التي تلجأ إلى لجان الحماية الاجتماعية بالمناطق والتابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو تلك التي تلجأ إلى المحاكم، أوإلى هيئة حقوق الانسان طالبة التدخل لعلاج وضعها مع أسرها التي ترفض تزويجها من شخص لا ترتضي نسبه فقط وليس دينه أو خلقه! أيضاً تلك الحالات من الفتيات المراهقات اللاتي يرغبن في الزواج المبكر نتيجة لعلاقات عاطفية مررن بها مع شباب توافقوا معهن في العاطفة والرغبة الجنسية لكن أسرهم وللأسف الشديد تقابل تتويج تلك العلاقات بالزواج بالرفض الشديد واستخدام العنف والحبس والمنع من ضروريات الحياة! وغيرها من الحالات التي تضطر للهروب من أسرها بحثاً عمن يساندها في حل مشكلتها وإيجاد المخرج المناسب لها! وقد يؤدي الهروب ببعض تلك الحالات للعيش بعيدة عن أسرتها لسنوات طويلة في الدور الإيوائية محرومة من الجو الأسري والعاطفي وتدفع ثمن قسوة وتسلط الأسرة والقبيلة لأسباب لا يرضاها ديننا الإسلامي الذي يؤكد في كتابه الكريم والسنة النبوية بأنه لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى!

فكيف بين العرب المسلمين أنفسهم؟ كما أن هذه الحالات بالرغم من لجوئها للمحاكم الشرعية وإمارات المناطق إلا أنها تقف عاجزة أمام تزويج تلك الحالات وإنقاذها من تعنت أولياء الأمور وتظل حبيسة للعادات والتقاليد وحبيسة جدران الدور الإيوائية لسنوات طويلة!

وذلك لأن قضاتنا أيضاً ما زالوا يرفضون المخاطرة والإقدام على هذا الإجراء الإنساني خوفاً من ردة فعل الأهالي تجاههم!

لذلك بعض الحالات قد تكون نهايتها مأساوية أكثر حيث قد يتطور وضعها من علاقة عاطفية عابرة إلى علاقة أخلاقية مشبوهة تنتهي بالحمل غير الشرعي، أو بالاستغلال في الدعارة، أو بالاستغلال في ترويج المخدرات أو تعاطيها، أو تنتهي كمثل نهاية هذين الشابين اللذين أمضيا وقتاً طويلاً في سيارة مغلقة بعيداً عن الأنظار وعن أسرتيهما فكان الموت بانتظارهما!

ومن واقع المسؤولية التي كلفنا بها سواء في المحاكم الشرعية أو في لجان الإصلاح الأسري أو في المكاتب الاستشارية أو في لجان الحماية الاجتماعية أو في هيئة حقوق الإنسان فإنه لا بد من اتخاذ الإجراءات الحازمة مع الأسر التي تساهم في ضياع أبنائها بسبب تعنتها وصلابة رأيها وقسوتها تجاه رغبتهم في الزواج بمن يحبون أو يختارون، وأن يكون لوزارة العدل التدخل الحازم مع القضاة الذين لا يحركون ساكناً أمام من يستنجدون بهم لإنقاذهم من الضياع، ومن النهايات المأساوية التي تنتهي بالموت المؤسف.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الرياض تنشد وعياً مجتمعياً للتخلي عن مظاهر العنف والانتقام

جرائم غريبة في مجتمعنا.. ما الذي تغيّر؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس11 رمضان 1432 هـ - 11 اغسطس 2011م - العدد 15753
http://www.alriyadh.com/2011/08/11/article658102.html

جازان، تحقيق- خالد حمزي

زوجة تعذّب ابن زوجها، وأخرى تقتل ابن زوجها..وأبناء يقتلون والدهم.. وزوج يحرق زوجته..وأب يتحرش بابنته..ظواهر لم تكن موجودة في مجتمعنا، وبدأت تتنامى بشكل ملحوظ بين حين وآخر..قضايا غريبة على المجتمع - كوننا نعيش في مجتمع محافظ ويتمسك بالشريعة الإسلامية-، ويبقى السؤال: هل الانفتاح الإعلامي له دور في تلك الجرائم، من خلال الكم الهائل من المسلسلات المتشبعة بمثل تلك الجرائم؟..أم هو ضعف في الوازع الديني؟..أم هناك دوافع أخرى نفسية وربما شخصية؟.»الرياض» طرقت باب تلك الجرائم ووضعت التساؤلات بين أيدي المختصين .

القيم والمبادئ

بداية أوضح «د.عبدالرحمن علوش المدخلي» -عضو هيئة التدريس بجامعة جازان- أنّ هذه المظاهر بعيدة عن سماحة الإسلام وسموه، وعن القيم والمبادئ التي نشأ عليها آباؤنا وأجدادنا لم تكن معروفة من قبل بل كانت نشازاً لا تقرأ إلا في كتب الأساطير، ونسمع بها في مجتمعات بعيدة عن الدين والقيم، مضيفاً: أن من أسباب انتشار هذه الظواهر الدخيلة على مجتمعنا المحافظ ضعف الوازع الديني، وضعف مراقبة الله تعالى والخوف منه، فإنّ من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان لا يمكن أن يتجرأ على مثل هذه الأفعال ومما أدى إلى هذا الضعف الانفتاح الإعلامي غير المنضبط عن طريق القنوات والإنترنت وأيضاً انتشار المخدرات .

أبناء يقتلون والدهم وزوجة تعذّب ابن زوجها ورجل يحرق زوجته وأب يتحرش بابنته ..

الفراغ والبطالة

وأشار إلى أنّ المسلسلات ومشاهد العنف والقتل لا بد أن تؤثر في المشاهد يوماً ما وتبرر له تصرفاته الشاذة كما أنّ كثرة المشاكل الأسرية وعدم الترابط بين الآباء والأبناء والجفاف العاطفي من أسباب هذه المظاهر ولا ننسى أنّ الفراغ والبطالة ربما تكونان من الأسباب التي تؤدي إلى هذا الجنوح، مؤكداً على أنّ ألعاب العنف عبر» البلاي استيشن»، و»القيم بوي» وغيرها لها آثار كبيرة في تأصيل العنف لدى الناشئة، وبالجملة فإنّ الحياة المادية وسيطرة المادة وجعلها الأساس للتعامل والبعد عن الله ومراقبته وضعف التربية الروحية من أهم الأسباب لهذه الظواهر .

نقل المعلومات

وقال «د.عبدالرحيم بن محمد الميرابي» -الأخصائي النفسي بمستشفى الملك فهد بجازان- إنّ مثل هذه الجرائم موجودة بين البشر مذ قتل قابيل أخيه هابيل، وما تزال تحدث في كل المجتمعات ولا يتفرد بها المجتمع السعودي وحده دون غيره؛ فإن كنا لم نسمع عنها بالأمس كسماعنا عنها اليوم، فلايعني ذلك عدم حدوثها بالأمس بنفس المستوى الذي تحدث فيه اليوم، أي أنّ السبب لا يعود إلى عدم حدوثها بالأمس، بل يعود إلى وفرة وسائل نقل المعلومات في الوقت الحاضر التي تخبرنا بكل صغيرة وكبيرة على الهواء مباشرة حين وقوعها، بينما قديماً كان ما يحدث في المدينة لا يسمع عنه أهل القرية المجاورة .

الاستعداد النفسي

وأضاف: بيد أن اليوم ما يحدث في القرية النائية يسمع عنه العالم كله بفضل وسائل الاتصال الحديثة، لكن بغض النظر عن كل هذا، فإنني أرى أنّ ما يُعرض على الأطفال والشباب والكبار من ارتكاب للجرائم على هيئة أفلام كرتونية، أو مسلسلات، أوتمثيليات، أو مايعرض عبر اليوتيوب، لا بد أنه يبقي أثراً على الشخصية التي لديها -أصلاً- الاستعداد

النفسي لارتكاب الجريمة، أقصد الشخصية ذات الميول العدوانية، ولو جعلنا من ضعف الوازع الديني وكثرة ضغوط الحياة المعاصرة، والإهمال في التنشئة الدينية الصحيحة، وكذا التنشئة الأسرية والمدرسية سبباً في تزايد هذه الجرائم لكنا محقون فيما نقول، حتى إننا بتنا نسمع اليوم عن جرائم ترتكب داخل المدرسة يكون الضحية فيها المعلم، وهذا ما لم يكن ليحدث بالأمس .

لا تعد ظاهرة

من جانبه أشار الناطق الإعلامي بشرطة جازان «النقيب.عبدالله بن معيض القرني» إلى أنّ مثل هذه القضايا لا تعد ظاهرة بالمجتمع السعودي؛ إلا أنه كغيره من المجتمعات قد تحدث هذه الفئة من الحوادث نتيجة لعوامل متعددة تختلف من واقعة لأخرى إما أن تكون نفسية أو اجتماعية أو ضعفاً بالوازع الديني أو غيرها من المؤثرات الداخلية والخارجية لمرتكبي هذه الحوادث، ويقع الدور الأكبر في التربية على رب الأسرة في متابعة رعيته وتوجيههم من الصغر بغرس تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية بطاعة الله وبر الوالدين، ولوسائل الإعلام دور كبير في التنشئة بالتأثير الإيجابي أو السلبي من خلال الأفلام وألعاب الفيديو وما تحويه من مشاهد العنف والجريمة التي قد تؤثر في السلوك.

المظالم يلزم الصحة بإعادة ممرضة لعملها

المصدر: جريدة الوطن الخميس11 رمضان 1432 هـ - 11 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=65562&CategoryID=5

جدة: حسن السلمي 2011-08-11 3:39 PM

ألزمت الدائرة السابعة في ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة أمس، إدارة الشؤون الصحية في جدة بإعادة ممرضة إلى عملها السابق في الهيئة الطبية بالمنطقة، بعد نقلها إلى مستشفى الولادة والأطفال ومن ثم إيقاف رواتبها منذ شهر رجب الماضي.

ودعا الحكم إلى مراعاة ظروفها العمرية والمرضية، وأن لصحة جدة الاعتراض على الحكم خلال 30 يوما مقبلة قبل أن يصبح نافذا.

وأوضحت الممرضة حياة بخش لـ"الوطن" أن بداية معاناتها مع صحة جدة جاءت عندما تم نقلها تعسفيا – حسب تعبيرها– من الهيئة الطبية في منطقة مكة المكرمة، وتحويلها إلى قسم التمريض بمستشفى الولادة والأطفال دون إيضاح مبررات وأسباب نقلها. وقالت: رغم كبر سني، ومرضي العضال الذي أعانيه في إحدى يدي، تم نقلي لممارسة أعمال يمنعني مرضي من ممارستها.

أصدرت الدائرة السابعة في ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة، حكما يقضي بإلزام إدارة الشؤون الصحية بمحافظة جدة بإعادة ممرضة في الخمسينات من عمرها إلى عملها السابق في الهيئة الطبية بمنطقة مكة المكرمة، بعد نقلها إلى مستشفى الولادة والأطفال ومن ثم إيقاف رواتبها منذ شهر رجب الماضي.

وقضى حكم ديوان المظالم أمس، بإعادة الممرضة إلى عملها السابق في الهيئة الطبية بمقرها في حي الشرفية، ومراعاة ظروفها العمرية والمرضية، وأن لصحة جدة الاعتراض على الحكم خلال 30 يوما مقبلة قبل أن يصبح نافذا .

وأوضحت الممرضة حياة بخش لـ"الوطن" أن بداية معاناتها مع صحة جدة جاءت عندما تم نقلها تعسفيا – حسب تعبيرها – من الهيئة الطبية بمنطقة مكة المكرمة، وتحويلها إلى قسم التمريض بمستشفى الولادة والأطفال دون إيضاح مبررات وأسباب نقلها، رغم التزامها منذ أن باشرت عملها في الهيئة عام 1414 بالدوام، ومساعدة المراجعين والمرضى.

وقالت "رغم كبر سني، ومرضي العضال الذي أعانيه في إحدى يدي، تم نقلي لممارسة أعمال يمنعني مرضي من ممارستها، مما تسبب في تدهور حالتي الصحية بعد مباشرة عملي بمستشفى الولادة والأطفال، وأجبرت بعدها على مراجعة المستشفيات بحثا عن علاج."

وأوضحت أنها تقدمت بعدة طلبات لمنحها إجازة سنوية لتتمكن من مراجعة المستشفيات والأخصائيين الطبيين، إلا أن طلباتها رفضت، مما اضطرها إلى الغياب، والانقطاع عن العمل، ومن ثم رفعت دعوى قضائية في ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة، وقدمت خلالها كامل التقارير الطبية التي تثبت أن انقطاعها عن العمل جاء لأسباب الصحية .

وأضافت أنه "استمر نظر القضية في المحكمة الإدارية عبر 9 جلسات كانت تحضرها بواسطة سيارات "الليموزين"، رغم كبر سنها ومرضها وحاجتها إلى المال بعد إيقاف مرتبها من قبل الشؤون الصحية في شهر رجب الماضي .

وحول حيثيات وكيفية صدور حكم المظالم لصالحها أمس، أكدت أنها وخلال تجولها في المحكمة الإدارية التقت بالصدفة بالرئيس العام لديوان المظالم الشيخ عبدالعزيز النصار الذي كان في جولة على ديوان المظالم بجدة، وأنه عرفها من كثرة مراجعاتها للديوان إبان رئاسته له في الأعوام الماضية.

وقالت "طلبني الشيخ النصار إلى مكتبه، واستمع لشكواي، واستدعى قاضي الدائرة التي تنظر قضيتي، ووجهه بسرعة إنهاء إجراءات القضية، وبعدها بساعة واحدة صدر حكم قاضي الدائرة السابعة القاضي بإلزام صحة جدة بإعادتي إلى عملي السابق في الهيئة الطبية"، مشيرة إلى أنها ستباشر اليوم مراجعة الشؤون الصحية للمطالبة برواتبها المتوقفة منذ شهر رجب الماضي.

الخدمات البلدية لدينا..مأكولة .. مذمومة

غياب الثقة يوسع الفجوة بين المواطن والبلديات ويهدر حقوق الطرفين

المصدر: جريدة الرياض الخميس11 رمضان 1432 هـ - 11 اغسطس 2011م - العدد 15753
http://www.alriyadh.com/2011/08/11/article658140.html

تحقيق - نداء الجليدي

لا ينكر أحد الدور الفعلي للخدمات البلدية فلها دور تنموي هام في إدارة العمران وتقديم الخدمات الحياتية بطرق أكثر كفاءة وفاعلية في تنمية المدينة وتحقيق التنمية الشاملة، فهي المساعد الأول على تنظيم مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كماً ونوعاً وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر . الخدمات البلدية لا تتحقق بمفهومها العلمي والشامل وببعدها المحلي والوطني إلا من خلال مشاركة جميع العناصر الفاعلة في المجتمع، لما تنطوي عليه هذه المشاركة من بناء معايير وقيم إيجابية تقوم على الاحتياجات الحقيقية للأهالي، فيتحقق بالتالي الانتماء الفعلي لدى المواطنين للمنطقة التي يقطنون بها . ويتم بناء علاقة تعاون وثقة بينهم وبين السلطة المحلية ممثلة بما ينتج من البلديات من خدمات .

رأي المواطن في الخدمات البلدية المقدمة

يتجلى دور المواطن في العمل البلدي من جهة من خلال المشاركة في صنع القرارات و بلورة أولويات العمل البلدي وطرح الملاحظات والانتقادات والمطالب. ومن جهة ثانية، يسهم المواطن في إنجاح العمل البلدي من خلال تجاوبه والتزامه بالقرارات البلدية .

الرياض التقت بعدد من المواطنين للحديث حول هذا الموضوع ، حيث أشار المواطن هادي الحربي أن بعض البلديات تشكو غياب الثقة بين المواطنين والبلدية. ويتجلى غياب الثقة في عدم تجاوب المواطنين مع القرارات البلدية . ففي إحدى البلديات، يرفض المواطنون التقيد بقرار البلديات الذي قرر اعتماد الارتدادات في البناء فتجدهم لا يحققون النسبة النظامية به. أو يمتنع المواطنون في بعض الأحيان عن التعاون مع البلدية في مسائل مثل بيع أو اقتطاع بعض من الأراضي المملوكة لهم لصالح بعض الخدمات والمرافق البلدية . وفي أحيان أخرى، يرفض المواطنون دفع رسوم المخلفات البلدية وذلك لأنهم يعتبرون أن قسماً منها لا يذهب للبلدية والقسم الثاني لا ينفق بشكل سليم. وهناك من يقول إن المواطن يريد كل شيء من البلدية في الوقت الذي لا تعنيه البلدية إطلاقا ولا يتعامل معها كمؤسسة تعمل لمصلحته والدليل على ذلك الرسوم المتراكمة المستحقة على المواطنين والتي لا يقومون بتسديدها .

ويعرج المواطن أمين علان بأن البلديات تعاني من غياب التنسيق بينها وبين المؤسسات الرسمية وخاصة الوزارات فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة داخل النطاق الخاص بكل بلدية . فمثلاً، حين تقوم إحدى الجهات الخدمية الأخرى كالمياه أو الصرف الصحي بعمل تمديدات لشبكتها فهي لا تعلم البلدية بذلك قبل المباشرة بالعمل او ماذا نسمي رداءة الطرق بين الأحياء المسؤولة عنها البلدية أو حفريات الشبكات غير المكتملة منذ سنوات ، مع العلم أن الشبكات تحت الطريق تكون بحاجة إلى صيانة أو تغيير فتفاجأ البلدية أن الجهات تعبّد الطريق من دون التنسيق مع البلدية. فهذا أمر مسيء أولا بالمواطن الذي أعطى ثقته لبلديته التي يقع في نطاقها و تأتي جهة ما وتتعدى عليها ...فغياب التنسيق يؤخر أعمال البلدية ويؤثر على منهجية عملها .

وأشار المواطن عبدالله العتيبي أن معظم البلديات ما زالت تعمل وتخطط على المدى القصير وذلك إما للكم الهائل من المهام والمسؤوليات التي كان عليها تنفيذها منذ استلامها المسؤولية وإما لأن المشاريع القصيرة المدى توفر مردوداً تشجيعياً أكبر للمسؤولين أو لافتقارها القدرة التقنية لصياغة إستراتيجيات مستقبلية. ولكن لكي نخطط بطريقة مجدية و

فعالة يتطلب معرفة إحصائية لواقع نطاق البلدية الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي. فالمعطيات الإحصائية تساعد البلديات على اتخاذ قرارات تتناسب مع حاجات المواطنين كما أنها تساعد في عملية التخطيط على المدى البعيد .

الخدمات البلدية وتسويقها في المشاريع التنموية

حيث أشار المهندس خالد المخلفي- متخصص بالتخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية -بأن سهولة بناء الثقة بين الإدارة المحلية ومواطنيها تشجع القطاع الخاص على الدخول في مشاريع استثمارية مع البلدية. فالمشاريع التنموية بالبلد تحتم على البلدية إنشاء أو خلق مشاريع تلزمها شركات لتنفيذها وبالتالي تفرض على الإدارة المحلية التعاون مع مجتمعها لتنفيذ هذه المشاريع التي في أغلبها خدماتية حضارية تركز على بناء الإنسان وتحسين نوعية حياته. فهدف تسويق هذه المشاريع هو إنساني، تنموي، تطويري وحضاري مختلف في أولوياته عن المشاريع التجارية ذي الطابع الكسب المالي فقط، كما أن حسن أداء البلدية يرتكز على التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات، فلا فعالية ولا نمو لأية إدارة محلية دون اعتماد التكنولوجيا والمعلوماتية في الإدارة .فإذا أردنا أن نصنف المشاريع التي ترتبط مباشرة مع العمل البلدي والتي تحمل خصائص : خدماتية، تطويرية، نجد أنها تتكامل مع مشاريع السلطة الحكومية بحيث نرى معادلة المجتمع \ الدولة \ الرفاهية .أما أهم المشاريع المطلوبة في الإدارة المحلية فهي:بناء بنية ثقافية تحتية مثل المسارح ومعارض متاحف بلدية، مكتبات في الأحياء، حدائق تثقيفية، موقع إلكتروني للبلدية . وكذلك بناء بنية تحتية رياضية مثل إستاد رياضي للنطاق التي تخدمه البلدية ، مسابح بلدية. أما إذا كانت المنطقة داخلية فمشاريع مائية رياضية ، بالإضافة إلى بناء بنية تحتية سياحية: تقوم على ترقيم وترتيب الشوارع، وتزويدها بالإشارات السياحية اللازمة، وبناء مجمع سياحي في المدينة أو للإرشاد والتوجيه السياحي يكون ضروريا لكل زائر سواء من داخل المدينة أو خارجها، كما أن إنشاء الحدائق المجهزة بأدوات تثقيفية وتربوية تكون لها قدرة على جذب المقيم أو السائح

وابتدأ المخطط العمراني يوسف النزاوي حديثه بعدم استغلال حرم الشوارع الرئيسية للاستثمار لعدم حلهم للمشاكل المرورية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بقلة الطرق الرئيسية داخل المدن . حيث أكد أن البلديات تحتاج إلى أن تتحول إلى حكم محلي حقيقي، يكون فيه المجلس البلدي أقرب إلى حكومة تدير الخدمات الأساسية، من تعليم ورعاية صحية واجتماعية وأمن ومياه وكهرباء وإسكان، وألا يقتصر دورها على أعمال النظافة وتنظيم الشوارع، وأن يكون لها مواردها الخاصة ومخصصاتها الكافية من الاستثمار مع القطاع الخاص كمؤسسات وأفراد. ونوه إلى أن مساهمة البلديات في مجال التنمية سيكون مضاعفاً وخاصة لأنها تتعامل مع الجمهور بشكل متواصل وحتى تكون البلدية وحدة تنموية لا بد من أن يناط بها دور استثماري واسع ، وللاستثمار مع المجتمع دور هام للرقي به ، وأشار إلى عدد من المعوقات والصعوبات التى قد تقف عائقاً أمام مسيرة التنمية والتي ذكر منها شح الموارد المالية وتقاعس المواطن عن تسديد المستحقات، والسلوكيات السلبية التى تمارس من قبل المواطنين وقلة المبادرات كما أضاف بأن البلدية بحاجة إلى البحث عن مشاريع للتنمية المستدامة .

تفعيل دور التخطيط العمراني لرفع كفاءة الخدمات البلدية

حيث أشار المهندس محمد الخالدي – مصمم عمراني – إلى أهمية تفعيل دور التخطيط العمراني لرفع كفاءة الخدمات البلدية بالجهود التي يبذلها المخططون العمرانيون في تصميم شبكة الشوارع والمناطق السكنية وتنظيم استعمالات الأرض المختلفة في المدينة) سكنية/ تجارية/ صناعية/ ترفيهية/ ثقافية.. الخ) تشكل جزءا ضئيلا إزاء النواحي الاجتماعية والفلسفية والروحية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بإعداد التصاميم الأساسية للمدن، حيث إن تحقيق الأمن وهدوء البيئة الاجتماعية في المدينة يحتل حيزا مهما في أعمال وتحضيرات وممارسات تخطيط المدينة أو إعادة تخطيطها وبنائها التي تؤكد على توفير بيئة مادية واجتماعية مستقرة بعيدة عن الاضطراب الاجتماعي واختلال الموازين فيها التي يستطيع الإنسان من خلالها أن يتمتع ببيئة ذات مواصفات نوعية جيدة ، وذلك لأن التخطيط هو جزء من برنامج اجتماعي أوسع هو المسؤول المباشر عن توفير القاعدة المادية لحياة اجتماعية أفضل بواسطة توجيه الخدمات البلدية والمعايير التخطيطية توجيهاً يخدم ويساعد على حفظ الأمن وبالتالي الوصول إلى تصاميم ونماذج تخطيطية للمدينة أو للمنطقة السكنية وتوظيفها . وطرح المهندس مثالاً لذلك المطبات الصناعية في الأحياء السكنية التي تشرف عليها البلديات حيث عندما يُفعل التخطيط السليم نجد حلولا كثيرة تخطيطية للحد من كثرة المطبات الصناعية أو توظيفها والإقلال من ضررها .

وعلق الأستاذ عبدالعزيز الشهري – صاحب شركة الشهري للمقاولات عن علاقة التخطيط العمراني بنظم الإدارة المحلية، أو ما يعرف حاليا، بنظم البلديات أو المجالس البلدية أو ما يماثلهما بمختلف المسميات بكل دولة عربية. وذلك كنقطة بدء لفهم ودراسة ما يمكن تصوره وعمله في مجالات التنمية العمرانية الشاملة على مستوى البلديات .وعملية إعادة النظر هذه، تمليها عدد من الاعتبارات الموضوعية، التنظيمية والإجرائية، الحالية والمستقبلية. والتي يجب أن تدرس بعناية مع إعطاء الأولوية والوزن النسبي لكل منها حسب علاقته بطبيعة النظام التخطيطي ونظام المجالس البلدية المشار

إليه. وخاصة ضمن الوضعية الجديدة لمختلف أجهزة التخطيطي العمراني الرسمية ، سواء كانت إدارات أو هيئات أو وكالات .. الخ. هذا مع الأخذ في الاعتبار أهمية دراسة التجربة التنموية الحالية لكل دولة على حدة، على ضوء خبرة الماضي، وأوضاع الحاضر التي تتضمن وتشمل مشروعات الأعمار والتعمير على مختلف مستويات وقطاعات التنمية الشاملة. وهذه الأوضاع بطبيعة الحال سوف تؤثر بصورة كبيرة على كيفية التعامل مع أوضاع المستقبل. وتحدد بالتالي التوجهات العامة عند استشراف آفاق هذا المستقبل. وهي التوجهات التي سوف تمثل بالتالي، مضمون الإستراتيجيات والرؤى الخاصة بمختلف مستويات وقطاعات التنمية بكل دولة عربية .

المجالس البلدية والدور المنتظر

قال الأستاذ عبدالرحمن العبداللطيف - رجل أعمال ، إن المجالس البلدية في غالبية الدول تعد الركيزة الأساسية لتطوير وتحسين الخدمات العامة للمواطنين من خلال دورها القائم على المتابعة وابتكار الأفكار المساهمة في تقدم مستوى عصرية المدن بمختلف أحجامها. وطالب العبداللطيف لأعضائها المنتخبين بالتواصل الأسبوعي مع منتخبيهم نظرا لأنهم يمثلون صوتهم بالمشاكل التي تواجههم سواء تعلقت بالأراضي أو الطرقات ... الخ ، وذلك سيمكن من تذليل هذه العقبات وبالتالي إعطاء قيمة مضافة لهذه المجالس المنتخبة . وأضاف العبداللطيف أن عمل المجالس البلدية يعد أمانة كبيرة ومسؤولية عظيمة تقع على عاتق كل عضو فيها ولا بد من أن يكون هناك بصمة حقيقية لكل مجلس تعكس واقع كل مدينة واحتياجها ورفع مستوى تمثيلها باقتصادها من خلال ما تحققه من نشاط اقتصادي وهذا يتطلب تلبية احتياجات المواطنين من الخدمات والمرافق وكذلك تهيئة الظروف المناسبة لجذب الاستثمارات عبر معرفة نوعية اقتصاد كل مدينة سواء كان خدماتيا أو صناعيا .

وقال المهندس يحيى الشهراني – مخطط عمراني- إنه في التجربة الأولى للمجالس البلدية لم يشعر الناس عموما بوجود هذه المجالس إلا أن كلمة الحق التي يجب أن تقال هي أن المجالس السابقة لا يمكن وضعها في خانة المقصرين لأنها تجربة أولى وبالتالي كانت تحتاج إلى تقييم من قبل الجهات الرسمية ومن الأعضاء بتلك المجالس لكي تتمكن جميع الأطراف من بلورة آلية عمل المجالس ودور أعضائها ومعرفة كل العراقيل أو القصور بأي مادة لا تسمح لهم بالقيام بدورهم بالإضافة إلى متطلبات الترشيح من قبل الأعضاء بحيث يصل الأكفاء إلى هذه المواقع المهمة جدا.وقد يحمل المرشحون أفكارا ووعودا لا حصر لها إلا أن مدى القدرة على تطبيقها يبقى فرس الرهان فالمرشح يضع مصداقيته على المحك قبل أن يتم انتخابه من خلال برنامج منطقي يلامس الواقع وكذلك بعد أن يصبح عضوا بأن يعمل على تحقيق كل ما يستطاع من الأفكار والوعود التي ساقها على المواطنين في مرحلة الحملة الانتخابية.ويقول المهندس إن الجانب الاقتصادي لكل مدينة يفترض أن يكون مقياسا لمدى نجاح أي برنامج انتخابي للمرشحين، فالمدن لدينا تتطلب نفقات كبيرة على البنى التحتية وصيانتها وتشغيلها وكذلك تنفيذها في وقتها المناسب فمعلوم أن حجم المشاريع البلدية التي أقرت في آخر خمس ميزانيات حكومية كان كبيرا جدا وتبدو المدن وكأنها ورش عمل لكثرة المشاريع ولكن هذا لا يعني أن كل احتياجات المدن تحققت بل يتطلب الأمر الكثير ولعل أهمها تطوير إيرادات البلديات لتوفير المال اللازم لتنفيذ العديد من المشاريع حتى لا تقع تحت سلم الأولويات في بنود المشاريع التي تطرح سنويا فلا يمكن تنفيذ كل المشاريع فقط من اعتمادات الميزانية العامة للدولة لأنها تأخذ بعين الاعتبار كل احتياجات الدولة والمواطنين.وأضاف أن الإيرادات البلدية ما زالت محدودة وتتكفل الدولة بجُل احتياجات المدن من المال لتحسين مستوى الخدمات وتطويرها إلا أن في دول كثيرة تقوم البلديات بطرح سندات ووضع رسوم لتأمين أموال تنفق على مشاريع ملحة لا يمكن ربطها بالميزانية العامة وهذا ما يتطلب أن تقوم المجالس القادمة بتأسيس القاعدة الأساسية لرؤية متكاملة حول نقل البلديات إلى مرحلة جديدة من العمل تستطيع أن تتقدم بمستوى مشاريعها وتسارع تنفيذها ورفع مستوى بقية الخدمات من خلال المساهمة الفعلية للإيرادات المتحققة من عمل البلديات بتغطية تكاليف المشاريع التي تحتاجها كل مدينة.

رسالة جوال تقود طياراً إلى المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه12 رمضان 1432 هـ - 12 اغسطس 2011م العدد 3708
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110812/Con20110812439155.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

تسلمت المحكمة الجزئية في جدة، دعوى من مواطنة تتهم فيها طليقها الذي يعمل طيارا، بسبها وشتمها عبر رسالة جوال، فضلا عن تحريضه لأبنائها على عقوقها ومنعه إياهم من التعامل معها. وطالبت بإيقاع عقوبة تعزيرية مشددة بحقه من سجن وجلد.وجاء في لائحة الدعوى التي رفعتها سميرة هنية ضد طليقها، أن المواطنة المدعية زعمت بأن طليقها دأب على إرسال رسائل نصية تتضمن عبارات خادشة وغير لائقة من جواله إلى جوالها الخاص، فضلا عن تحريضه أبناءها على نعت أمهم بصفات غير لائقة، وقيامه بمنعهم من التعامل معها، وقدمت المرأة في لائحة الدعوى قرائن دعواها، تمثلت في صور من رسائل الجوال التي وصلتها عدة مرات من طليقها، وطالبت المدعية بتأديب طليقها بالسجن والجلد، مؤكدة أن ما أقدم عليه فعل محرم شرعا يتوجب إيقاع عقوبة تعزيرية عليه في الحق الخاص. وخاطبت المحكمة عمدة الحي الذي يسكنه الزوج المدعى عليه لمثوله أمام المحكمة عقب العيد مؤكدة أن تهربه أو امتناعه أو مماطلته عن الحضور سيجعل المحكمة تنظر في القضية غيابيا وتصدر حكمها.

من جهة أخرى قالت مصادر مطلعة إن ذات المحكمة تنظر في خمس قضايا مماثلة عبارة عن دعاوى قذف وسب وتهديد عبر الجوال آخرها لمريضة هددت طبيبا عبر الجوال ولاحقته برسائل غير لائقة فضلا عن إرسال تلك الرسائل إلى زوجته، وتستحوذ القضايا التي يكون فيها النساء طرفا مثل الخلع والطلاق والميراث والخلافات الزوجية على ما يقارب 30 في المائة من القضايا التي تنظرها المحكمة العامة والجزئية ومحكمة الضمان والأنكحة في جدة.

وكشفت المستشارة القانونية فريال مصطفى كنج أن هناك تأخرا في قضايا النساء في المحاكم بشكل ملحوظ وكبير جدا، موضحة أن مدة البت في القضايا النسائية تصل إلى أربع سنوات أحيانا لا سيما في الخلافات الزوجية والخلع والحضانة، وهذا عائد إلى أن بعض القضاة يرتب على المرأة ما لا تتحمله.

مستشفى عنك: مرضى يبحثون عن موظفين... وطبيب يستجدي الممرضات لمساعدته

المصدر: جريدة الحياة الجمعه12 رمضان 1432 هـ - 12 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296987

القطيف – محمد الداوود

انتقد عدد من مراجعي مستشفى عنك العام (محافظة القطيف)، ما وصفوه بـ «غياب أبسط مقومات العمل اليومي، خصوصاً خلال أوقات السحر في شهر رمضان»، متهمين إدارة المستشفى بـ «إغفال مراقبة موظفيها». وأوضحوا أن المستشفى يشهد «تقاعساً واضحاً من قبل بعض الموظفين، خصوصاً قسمي الاستقبال والتمريض». فيما أكدوا أهمية إيجاد «لجان صحية، لمراقبة عمل المستشفيات في مثل هذه الأيام». وأكد مراجعون أنهم انتظروا موظفي الاستقبال أكثر من ساعة. فيما قام مراجعون بتعبئة نماذج الدخول يدوياً وبأنفسهم، » للاستفادة من الوقت ولإسعاف الحالات المرضية» بحسب قولهم.

وشهد مستشفى عنك العام، منذ دخول شهر رمضان المبارك، «تقاعس» عدد من موظفيه، وبخاصة خلال فترات الدوام الليلية، في ظل «غياب واضح» للأجهزة الرقابية على الموظفين. وشاهدت «الحياة» التي تواجدت في المستشفى، تجمعاً لعدد من المراجعين أمام بوابة الاستقبال، من أجل إنهاء إجراءات الدخول على الطبيب المناوب. فيما قام أحد المراجعين بتعبئة نماذج الدخول بنفسه، وكان أحد الأطباء الأجانب المناوبين في تلك الفترة، يستجدي مجموعة من الممرضات، لمساعدته في علاج بعض الحالات الواردة، خصوصاً من الأطفال.

وقال المراجع يوسف مهدي الحريري: «تعرضت ابنتي لإصابة في مقدمة الرأس، وهرعت بها إلى المستشفى، لعلاجها». وأوضح أنه انتظر أكثر من ساعة «إذ قدمت في حدود الثانية صباحاً، ووقفت في انتظار موظف الاستقبال حتى الثالثة و10 دقائق. وقمت بعدها بتعبئة نموذج الدخول يدوياً، من أجل سرعة علاج ابنتي الصغيرة»، مبيناً أن المستشفى «على رغم أهميته القصوى في المنطقة، وخدماته العلاجية، إلا أنه يحتاج إلى اهتمام في شكل مُكثف، خصوصاً في شهر رمضان». وشكت فاطمة محمد، من «غياب موظفي الاستقبال»، مؤكدة أنها انتظرت لمدة تزيد عن نصف ساعة، حتى جاء أحد الموظفين، وأخبرها أنه لا يتحمل المسؤولية، نظراً لأنه لم يكن مُلزماً بفترة الدوام السابقة». فيما قال محمد العلي» :دخلت لعلاج ابنتي الصغيرة، وفوجئت بأن أحد الأطباء المقيمين يستجدي الممرضات لمساعدته، إذ قام أحد الممرضين بالدخول معه لعلاج إحدى الحالات، وما لبث أن خرج سريعاً»، مضيفاً «قمت بمساعدته لعلاج ابنتي، وسط تذمر واضح من قبل الطبيب على هذا الحال.«

وحاولت «الحياة» أثناء تواجدها في المستشفى، معرفة أسباب غياب الموظفين، إذ توجهت إلى مكتب المدير المناوب، إلا أنه لم يكن متواجداً. فيما حل أحد موظفي قسم المختبر مكانه. وقال: «لا علاقة لي بالأمر، ولو أردتم المدير المناوب، فسأقوم بالاتصال به». كما حاولت «الحياة» الحصول على تعليق من المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية، إلا أنه لم يتسن لها الحصول عليه حتى الآن، على رغم مخاطبتهم قبل نحو أسبوع.

أزمة المياه تلحق بأزمة الكهرباء وتثير تساؤلات عن أداء مستشفى عرعر

المصدر: جريدة الحياة الجمعه12 رمضان 1432 هـ - 12 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296934

عرعر - خالد المضياني

بعد أزمة الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي عن مستشفى عرعر المركزي، جاءت أزمة انقطاع المياه لتثير استياء المزيد من مراجعي المستشفى، الذي يخدم أهالي منطقة الحدود الشمالية.

وباتت مشاهدة الزائرين يحملون عبوات الماء إلى غرف المرضى أمراً طبيعياً، في ظل تكرار انقطاع المياه منذ أكثر من شهر، على رغم وجود شركة لتزويد المستشفى بالمياه.

وذكر فهد السالمي الذي يعالج ابنته في المستشفى لـ«الحياة»، أن انقطاع الماء عن قسم النساء والولادة والأطفال استمر أكثر من 5 أيام، ما اضطر المواطنين إلى جلب مياه من خارج المستشفى كي يستخدمها المرضى، مبدياً استياءه من عدم الاهتمام بصحة المواطن. وتابع: «عمال النظافة لم يحضروا لتنظيف الغرف وتبديل أغطية الأسرة، بسبب عدم توافر المياه في أحد الأيام، ما أدى إلى انتشار الروائح الكريهة، واضطررنا إلى شراء المياه من المحال التجارية، ليقضي المرضى حوائجهم في المستشفى.«

وأكد سطام العنزي الذي يراجع المستشفى أن انقطاع المياه يتكرر بشكل دائم ما يتسبب للمرضى بالكثير من المشكلات في النظافة، خصوصاً في أقسام الأطفال والنساء والأقسام الداخلية.

وأبدى استغرابه مما يحدث، داعياً إلى رفع مستوى الخدمات في المستشفى، ومحاسبة الشركة المسؤولة عن تزويدها بالمياه.

وأقر ممرض يعمل في مستشفى عرعر المركزي (فضل عدم ذكر اسمه)، بتكرار انقطاع المياه في المستشفى. وقال لـ«الحياة»: «سبق أن خاطبنا المسؤولين في المستشفى، ولكن لم يسمع لنا أحد، وما يزيد من خطورة الأمر، أن المياه إذا توافرت كانت صفراء اللون بسبب عدم نظافة الخزانات، ما قد يؤثر على صحة المرضى ويسبب لهم أمراضاً كثيرة.«

من جهته، نفى مسؤول في الشركة المشغلة للنظافة في مستشفى عرعر المركزي (طلب عدم ذكر اسمه)، مسؤولية شركته عن أزمة المياه الحاصلة. وقال لـ«الحياة»: «الشركة تقوم بتوريد المياه بحسب العقد المبرم مع إدارة المستشفى، لكن استهلاك المياه من المرضى كبير جداً، ويفوق بكثير الكميات التي نزودهم بها.«

يذكر أن مستشفى عرعر المركزي واجه انقطاعاً متكرراً للتيار الكهربائي على مدى أيام. وأدى عدم جاهزية المولدات الاحتياطية، إلى استخدام بعض الأهالي هواتف نقالة أحياناً لإنارة طريقهم داخل أروقة المستشفى.

هيئة تأديب موظفي الدولة المخالفين تلزم محققيها بإجراءات صارمة

حيادية التحقيق ومنع استخدام وسائل الإكراه والترغيب

المصدر: جريدة عكاظ السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م العدد 3709
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110813/Con20110813439313.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

أكدت هيئة تأديب موظفي الدولة المخالفين، ضرورة التقيد بإجراءات عملية صارمة من قبل المحققين مع الموقوفين في قضايا إدارية تتعلق بمخالفات صريحة تجاه النظام الإداري الحكومي، وشددت الهيئة على حيادية التحقيق ومنع استخدام وسائل الإكراه والترغيب في التحقيق. وقالت إن «التحقيق قد يستلزم تفتيش المتهم نفسه، أو مقر عمله، أو منزله، وهذه إجراءات خطيرة ينبغي ألا يلجأ إليها المحقق، إلا إذا وجدت دلائل وقرائن قوية ولها فائدة في كشف الحقيقة، أو كانت هناك ضرورة تقتضيها، وقبل ذلك هناك سلطة أقل خطورة وهي الاطلاع على الأوراق والمستندات لدى الجهات الحكومية التي تفيد في مواجهة المتهم أثناء التحقيق».

وبينت أن من أولى الخطوات الإجرائية الواجب اتباعها في التحقيق مع الموظف المخالف الاستدعاء، للتحقيق معه في التهم المنسوبة له حسب المادة العاشرة من نظام تأديب الموظفين والتي نصت على «يجري التحقيق بحضور الشخص الذي يجري التحقيق معه ما لم تقتض المصلحة العامة إجراء التحقيق في غيبته».

وللمحقق استدعاء الشهود أو أي شخص لديه أقوال في القضية، وقد يكون الاستدعاء بطلب من الموظف المتهم، وقد نصت المادة 13 من نظام تأديب الموظفين على أنه «لا يجوز للمحقق إبداء الرأي قبل استجواب الموظف، سماع الشهود، استكمال جميع عناصر القضية وإقفال المحضر»...وألمحت إلى بأن للمحقق الاستعانة بأهل الاختصاصات الفنية لاستيفاء التحقيق، وجاء ذلك في نص المادة 18 من نظام تأديب الموظفين «أن يطلب من مرجعه الاستئناس برأي الجهات الفنية المختصة». ويحق للمحقق الاطلاع على الأوراق والمستندات لدى الجهات الحكومية، وذلك لتوفير أكبر قدر من الأدلة لأن المعلومات المحالة إليه قد لا تكون كافية، وإذا امتنع المسؤول عن إعطاء المحقق ما يحتاجه من معلومات فإنه يحق له أن يعرض الأمر على الوزير أو الرئيس المختص...أما التفتيش فإنه إجراء من إجراءات التحقيق التأديبي، ينفذه موظف مختص وفقا للإجراءات المقررة قانونا، بهدف ضبط أدلة المخالفة موضوع التحقيق، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة من أجل إثبات ارتكاب المخالفة أو نسبتها إلى المتهم، ويتركز التفتيش على شخص ومنزل المتهم، وأماكن العمل وغيرها مما يستعمله الموظف الذي يجري معه التحقيق، وهذا النوع من التفتيش يختلف عن التفتيش الإداري الذي يختص بالإشراف على الإدارة، أعمال العاملين بها والاطلاع على الأوراق المتعلقة بالعمل ضمانا لحسن سير العمل، بما يحقق المصلحة العامة، والتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق التأديبي يكون على أماكن عمل الموظف وغير أماكن العمل، ومن صور ذلك تفتيش أماكن العمل: وهي الأماكن التي يزاول فيها المتهم وظيفته مثل مكتبه الخاص، ويجوز للمحقق تفتيشها بعد الاستئذان من جهة العمل، ولا بد من توافر شروط هي حضور الرئيس المباشر للموظف، تحرير محضر بالتفتيش ونتيجته بحضور المتهم أو غيابه وذكر الحاضرين. ..وجاء في نظام تأديب الموظفين، «على الجهات الحكومية تمكين المحقق من الاطلاع على ما يرى لزوم الاطلاع عليه من الأوراق والمستندات وغيرها، وتفتيش أماكن العمل إذا تطلب التحقيق ذلك، بحضور الرئيس المباشر للموظف، ويجب تحرير محضر بحصول التفتيش ونتيجته، وإذا امتنعت الجهة الحكومية عن تمكين المحقق من الاطلاع أو التفتيش يرفع رئيس الهيئة الأمر إلى رئيس مجلس الوزراء للأمر بما يراه».

أما تفتيش غير أماكن العمل، فيكون ذلك برفع تقرير من المحقق إلى مرجعه، يطلب فيه الإذن بالتفتيش، مبينا أهمية ودواعي ذلك، وعندما يتقرر التفتيش ينبغي مراعاة النظام العام في ذلك، فلا بد من توافر شروط هي صدور الإذن من

السلطة المختصة قانونا، أن يكون أمر التفتيش صريحا ومكتوبا ومؤرخا، حضور الموظف المتهم المأذون بتفتيشه أو من ينوب عنه. وبينت الهيئة أن كل رفض للتفتيش ينطوي على قرينة خطيرة بالاتهام، بيد أن المحقق لا يستطيع أن يؤسس اعتقاده على مجرد هذه القرينة...ومن الإجراءات حياد التحقيق في الفحص والبحث الموضوعي المحايد والنزيه لاستجلاء الحقيقة بهدف التأكد من صحة وقائع محددة ونسبتها إلى أشخاص محددين لوجه الحق والإنصاف والعدالة، لا يتأتى إلا إذا تجرد المحقق من رأيه وميوله الشخصية تجاه من يحقق معهم، ومن الإجراءات عدم استخدام وسائل الإكراه أو الترغيب، بحيث «لا يجوز للمحقق استعمال وسائل الإكراه أو الضغط أو التهديد في تحقيقه، وعليه أن يقتصر على التحقيق في الأمور المباشرة المتصلة بالتهمة والكاشفة عن حقيقتها، وهذا من مقتضيات الحيدة أيضا، مشيرة إلى أن وسائل الإكراه ـ ترغيبية أو ترهيبية ـ من شأنها أن تدفع الموظف إلى قول ما لا يريد قوله، فلا ينبغي أن يتدخل المحقق بأية صورة من صور التدخل ليؤدي بالإخلال بتلقائية المتهم في الإجابة مما يؤدي به إلى الاعتراف بمخالفات لم تحدث فعلا أو إنكار مخالفات قد وقعت منه

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

لم تلتزم بتوفير البضائع لهم ووقعتهم على بياض

المظالم ينظر دعوى 400 شابة وشاب ضد شركة ملابس

المصدر: جريدة عكاظ السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م العدد 3709
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110813/Con20110813439304.htm

سطام الجميعة ـ حائل

تنظر المحكمة الإدارية خلال الأسابيع المقبلة في دعوى أكثر من 400 شابة وشاب في جميع مناطق المملكة ضد شركة ملابس، نصبت عليهم بعد أن وقعتهم على بياض، دون أن تلتزم بالعقود الموقعة.

وملخص وقائع هذه القضية أن شركة الملابس أعلنت عن مشروع لخدمة المجتمع عبر الوسائل الإعلامية، ينص على أنه عند توقيع العقد مع الشركة سيحصل الشاب أو الفتاة على قرض من بنك التسليف، وسيدعم شهريا بثلاثة آلاف ريال، من قبل الموارد البشرية وستلتزم الشركة بتأمين البضائع للشباب، إلا أنها ألغت العقود ولم تلتزم بتأمين البضائع.

الشاب سليمان محمد القرنفلة، من ذوي الاحتياجات الخاصة، التحق بمشروع خدمة المجتمع مع أكثر من 400 شابة وشاب من مختلف مناطق المملكة، وقال بعد أيام قليلة من كتابة العقود، تنكشف ألاعيب هذا التاجر البشع وينكث ما اتفق عليه، وألغى العقود، وأصبح صاحب الشركة يطالب الشباب بمبالغ خيالية بعد أن وقعهم على ورق «بياض».

وأضاف القرنفلة «أصبحنا بين أمرين أحلاهما مر، وهو دخول السجن أو دفع المبلغ، وتقدمنا إلى ديوان المظالم للنظر في قضيتنا مع هذا التاجر البشع»...من جانبه، قال المحامي سليمان علي عبد العزيز الخريف الوكيل عن الشباب المتضررين «بموجب الارتباط بعقد مع الشركة، يجري صرف القرض من قبل بنك التسليف لتجهيز المحل بناء على خطاب موجه من الشركة للبنك باسم المستفيد الذي تحدده الشركة، ومن ثم تؤمن الشركة البضاعة للمحال، والتسديد يكون على المباع فقط، وما حدث أن الشركة ساهمت في رفع مبلغ القرض والمطالب بسداده هم الشباب!، كما أن بنك التسليف لم يؤد الدور الواجب عليه في دراسة هذا المشروع، كما لم يواجه الشركة بأوجه صرف القرض رغم كثرة ووضوح الملاحظات، كما أن الموارد البشرية لم تقدم الدعم، ووقفت موقف المتفرج، كما أن الشركة لم تلتزم بالعقد وخالفت الكثير من بنوده الأساسية». وأضاف الخريف «على ضوء ذلك تقدم المتضررون للمحكمة الإدارية بعد أن فشلت جميع مساعي الإصلاح، والقضية منظورة منذ سنة، حيث ألزمت الشركة المتضررين بالتوقيع على بياض قبل إنزال البضائع، ولا تزال تتمادى في مخالفاتها الصريحة للعقد، الذي ينص على أنها لا تطالب إلا بقيمة المباع والآن سجلت مبالغ خيالية بهذه السندات وصل بعضها إلى 300000 ريال، وقدمتها للوزارة لتطالب بقيمة البضائع كلها المباع وغير المباع، وخالفت أيضا ما جرى الاتفاق عليه في مجلس القضاء على وقف التعامل بهذه السندات، إلا أن الشركة لم تحترم أمر المحكمة.

وقال «ما قصة أحد موكلينا الذي سجن في رمضان، إلا دليل قاطع على تجاوزات الشركة التي أصدرت حكما من وزارة التجارة بإدخاله السجن، وأخذت البضاعة من المحل وهو في السجن».

تجربة وزارة التجارة تستحق التعميم

الوكيل الشرعي للمرأة الاحتياط واجب

المصدر: جريدة الرياض السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م - العدد 15755
http://www.alriyadh.com/2011/08/13/article658567.html

تبوك، تحقيق - نورة العطوي

تزايدت مؤخراً مشاكل الوكيل الشرعي للمرأة، وتحديداً وكلاء سيدات الأعمال، فعلى الرغم من اختيارهن للوكالة بغية تسهيل إجراءتهن وإنجاز أعمالهن لدى الجهات الحكومية، إلاّ أنهن وقعن بحسن نية فيما لا يحمد عقباه من النصب والسرقة وخيانة الأمانة، خاصة من أزواجهن وأشقائهن؛ لتبدأ مأساتهن مع وكلائهن داخل المحاكم في محاولة "شبه يائسة" لإعادة الحقوق والممتلكات .

"تحقيق الرياض" يناقش سلبيات الوكيل الشرعي للمرأة، وضرورة تقنينه، وإمكانية تعميم تجربة وزارة التجارة مع سيدات الأعمال، والتي لم تطبق في بقية الجهات الحكومية؛ مما تتطلب وجود وكيل ينوب عنها .

نهاية مؤسفة ..في البداية تقول "أم خالد" -إحدى المستثمرات في المجال العقاري-: لا يكاد يمر يوم دون أن أقول: (حسبي الله ونعم الوكيل على زوجي الذي ظلمني وسرقني)؛ لمجرد أني أعطيته الثقة الكاملة والوكالة العامة لمتابعة عملي أثناء فترة سفري لعلاج والدتي، ففي البداية لم ألاحظ أي تبدل في مؤشرات الإرباح المعتادة، وكان زوجي قد طلب حينها أن تكون له نسبة بسيطة عند بيع أو شراء أي عقار وقبلت في ذلك، ثم أضاف عمولة أخرى، وهكذا بدأت طلباته لا تنتهي حتى أنه قام بإفراغ بعض العقارات باسمه، ومن ثم رفض بيعهما أو حتى إعادتهما باسمي؛ مما زاد من حدة التوتر في علاقتنا الزوجية وأوصلها الى طريق مسدود، خاصة بعد أن رفض متابعة عملي أو حتى توكيل أي شخص آخر سواء من العائلة أو من خارجها، مضيفة: وبالطبع ترتب على ذلك تعطيل لمصالحي وتجارتي وحين ألغيت وكالتي له كانت المفأجاة بأنه طلقني بحجة أن من لا تثق به لا يثق بها، منكراً جميع مستحقاتي المالية التي في ذمته لهذا لا أملك إلا الدعاء عليه، مؤكدةً على أن كل سيدة أعمال قادرة على متابعة أعمالها بمفردها دون الحاجة لنظام الوكيل الذي غالباً يكون مجحفاً بحق المرأة ويضعها أمام طمع الوكيل من جهة ومن جهة أخرى ابتزازه وجحوده .

عقبات في الطريق

وقالت "وفاء سالم": بعد وفاة والدي وحصولنا على مبلغ كبير من الورث أنا وشقيقتي قررنا المشاركة في مشروع نسائي كبير؛ على أن نقترض من "صندوق المئوية" مبلغاً آخر ليكون حجم مشروعنا منذ بدايته يتناسب مع ميزانيته، وكانت أول عقبة تواجهنا هي الوكيل الشرعي، فوالدي متوفى وشقيقي الوحيد خارج البلاد في بعثة دراسية، وأنا غير متزوجة من هنا قبلت باقتراح شقيقتي ليكون زوجها هو الوكيل الشرعي لنا، خاصة بعد أن أكدت لي بأن دوره هو متابعة معاملاتنا في الدوائر الحكومية ولا علاقة له بإدارة مشروعنا؛ غير أنه خيب آمالنا منذ البداية، وذلك في أطماعه التي لا تنتهي التي بدأت منذ أن طلب أن ندفع له راتباً شهرياً كبيراً رغم قلة المعاملات التي قام بها، وحين وافقت شقيقتي بإعطائه هذا الراتب عاد ليطلب مرة أخرى نسبة من الإرباح السنوية دون أن يفكر بأنّ مشروعنا في سنواته الأولى، ولم ندفع قيمة القرض الباقية أو حتى بقية الالتزامات فكيف يقبل على نفسه أن يشاركنا في هامش الربح القليل، وهو يستلم راتباً شهرياً، وعندما فكرنا بإلغاء الوكالة أخذ يهدد ويتوعد بتطليق شقيقتي فيما لو قمنا بتوكيل شخص آخر؛ لهذا وخوفاً من عدم استمرارية المشروع والغرق في الديون قبلنا بكل شروطه وطلباته إلى أن نفصل تلك الشراكة التي بيني وبين شقيقتي، مؤكدة على أن المستفيد من نظام الوكيل هو الوكيل ذاته .!

سرقة ونصب !

وفي ذات السياق ذكرت "د.هتون أجواد الفاسي" -المتخصصة في قضايا المرأة بجامعه الملك سعود- أنّ قضية الوكيل الشرعي تعد أحد أهم القضايا القانونية والحقوقية التي تواجدت بكثرة في أروقة المحاكم ومكاتب المحاماة، وطالعتنا بها

وسائل الإعلام المختلفة، فهناك للأسف عدد من الوكلاء الشرعيين يسيؤون للمرأة إما بحوادث نصب وسرقة، وإما إساءة غير متعمدة إذا أجبرت المرأة على فرد قد لا يملك الثقافة اللازمة أو العمر المناسب للقيام بأعمال الوكيل، معتبرة أنّ نظام الوكيل الذي لا يعترف بأهلية المرأة يعد مخالفة شرعية وقانونية، لاسيما وأن سلبياته جاءت على مدى تلك السنوات أكثر من إيجابيته، حيث تعرضت سيدات الأعمال لمشاكل مادية ونفسية من قبل الوكيل .

دور سيدات الأعمال ....من هنا جاءت حملة عدد من سيدات الأعمال من جميع مناطق المملكة لإلغاء الوكيل الشرعي لسيدات الأعمال في عام 2009، وقد تجاوبت وزارة التجارة وأصدرت قرار إلغاء الوكيل الشرعي لسيدات الأعمال الخاصة بأعمال وزارة التجارة، وعند متابعة سيدات الأعمال لأعمالهن مع الوزارات الأخرى مثل العمل والعمال والإعلام وغيرها من الوزارات كان دائماً الموظفون في هذه الوزارات يطلبون إحضار الوكيل الشرعي لهن، وعند إبلاغهم بأن الوكيل الشرعي قد تم إلغاؤه من قبل وزارة التجارة كن يواجهن دائماً برد واحد من قبل العاملين في هذه الوزارات بأنه لم يصلهم أي قرار أو تعميم من أي جهة ينص على إلغاء الوكيل الشرعي لسيدات الأعمال؛ لهذا قمن مرة أخرى بتشكيل مجموعة من سيدات الأعمال للمطالبة بوجود نظام ثابت بين الوزارات يساعد على تمرير جميع القرارات الصادرة من أي وزارة تابعة لمجلس الوزراء إلى الوزارات الأخرى، وذلك لسهولة تنفيذ الأعمال المتعلقة بسيدات الأعمال .

تعميم القرارات الخاصة

وطالبت تلك الحملة التي عادت قبل أشهر بإنشاء نظام يساعد على تعميم القرارات الخاصة بالمرأة الصادرة من وزارة التجارة إلى الوزارات التابعة لمجلس الوزراء، ويهدف إلى عدم تعرض المرأة لصعوبات عند متابعة أعمالها في كافة الوزارات التي لم يصل إليها القرار، وتسهيل تنفيذ الأعمال من قبل القائمين بالعمل في الوزارات الأخرى، حيث أنّ عدم معرفتهم بالقرارات الصادرة من وزارة التجارة يؤدي إلى تعطيل العمل وتكدس الأعمال المعلقة في الوزارات الأخرى والمساعدة في سرعة دوران المال المستثمر من قبل سيدات الأعمال الذي يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى اقتصاد البلاد .

أنواع الوكالة

من جانب آخر يعرف المحامي "علاء الحميدي" الوكالة بقوله: إنها إنابة الإنسان غيره فيما يقبل الإنابة -أي تفويض شخص غيره بمباشرة بعض التصرفات القابلة للتفويض نيابة عنها-، وأنواعها: وكالة عامة مطلقة، وفيها يطلق الموكل يد الوكيل فيما يملك، وهذا النوع من الوكالات فيه خطورة شديدة على الموكل، وإذا حدث نزاع بين الموكل ووكيله يتدخل الشرع والعرف في تقييدها، وعادة لا يلجأ أحد إلى هذا النوع من الوكالات، حيث هناك وكالة خاصة أو حصرية أو مقيدة وهي أن يفوض الموكل وكيله في تصرف معين أو عدة تصرفات، وهذا النوع من الوكالات هو السائد وقد تحدث تجاوزات من الوكيل أو خيانة أمانة ولكي يتجنب الموكل ذلك يجب عليه أن يحتاط لنفسه إذا لم يثق بوكيله، وهناك أيضاً وكالة مؤقتة أو غير مؤقتة أي محددة بفترة زمنية معينة أو غير محددة .

المحاكم تنظر في دعاوى سيدات وقعن ضحية نصب وسرقة من أقرب الناس إليهن

تجاوزات الوكيل

ولفت "الحميدي" إلى أنّ إجراءاتها تتمثل بمراجعة الموكلة إلى كتابة العدل وبرفقتها معرف لها، وغالباً يطلب من المرأة أن يكون المعرف من محارمها أو أقاربها ليتثبت القاضي من شخصية المرأة، مشيراً إلى أنّ أكثر شرائح المجتمع التي تقع ضحية لتجاوزات الوكيل هي شريحة النساء، وذلك بسبب جهلهن لبعض الأنظمة والإجراءات والمعلومات، وصعوبة متابعتها لبعض الأمور ورقابتها لأعمالها، ومن هؤلاء النساء سيدات أعمال ومالكات العقارات، أما المشاكل التي تواجه المرأة مع الوكيل الشرعي فهي غالباً نفس المشاكل التي قد يواجهها الرجل نفسه، ولكن المشاكل والإضرار تعاني منها المرأة أكثر من الرجل، وذلك بسبب بيئتنا الاجتماعية التي يصعب فيها تنقل المرأة وممارستها العمل بنفسها، وكذلك عدم تواجد فروع نسائية لغالبية الدوائر الحكومية؛ مما يجعل لجوء المرأة للوكيل أمر مفروغ منه ولا غنى عنه للمرأة؛ لتتمكن من إدارة شؤونها الخاصة وتجارتها، فيقوم مثلاً بأعمال وتصرفات تضر بموكلته التي ائتمنته عليها؛ كأن يستولي على أموال أو ممتلكات والتصرف فيها بالبيع أو التنازل إلي الغير بدون وجه حق، أو من خلال الإهمال في متابعة وإدارة الأملاك؛ كأن يكون وكيلاً عن أرامل وقصر، إلى غير ذلك من إجراءات خيانة الأمانه التي لا يمكن حصرها .

الاحتياط واجب !

أما عن الاحتياطات الواجب اتخاذها للسيطرة على تجاوزات ضعاف النفوس من الوكلاء وخيانتهم للأمانة، قال المحامي "الحميدي": يجب على الموكل امرأة كانت أم رجلاً إذا وكل شخصاً أن تكون الوكالة مقيدة، وخاصة بتصرفات معينة غير مؤثرة سلبياً على الموكل ولا يمكن للوكيل استغلالها لمصلحته، ومن هذه التصرفات استلام وتسليم المستندات

والمذكرات ومراجعة الدوائر الحكومية والخاصة، والمرافعة وإبداء وجهات النظر ومتابعة استخراج التأشيرات أو رخص المحلات التجارية أو السجلات التجارية .
خلل الإجراءات ..وأضاف: كما لا نغفل عن وجود خلل في بعض الإجراءات التي قد تساعد الوكيل على تصرفاته المخالفة، ومن صور هذه الاخلالات عدم وجود نساء لدى كتابة العدل لتقوم بمطابقة بطاقة الأحوال على المرأة التي حضرت لعمل الوكالة، حيث يكتفي عن ذلك بوجود المعرفين الذين يحضر بعضهم من باب الفزعة لزميل أو قريب دون معرفتهم أو تأكدهم من صحة هوية المرأة التي حضرت، فإن لم تكن المرأة التي حظرت هي صاحبة البطاقة فإنّ الوكيل سيتمكن من التصرف عبر هذا الوكالة بما شاء من التصرفات التي قد تصل لحد البيع والتنازل عن أملاك موكلته بدون علمها، وقد لا تعلم إلاّ بعد انتقال الأملاك للغير؛ فتبدأ معاناتها مع المحاكم والدوائر الشرعية لإثبات بطلان هذه الإجراءات والتي تستنفذ منها الوقت والمال والجهد.

جدة: الأمانة تعترف بإصدار تراخيص بناء مخالفة للأنظمة والقوانين

المصدر: جريدة الحياة السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297359

جدة - أحمد العمري
اعترف مسؤول في أمانة جدة بإصدار تصاريح بناء غير رسمية ومخالفة للأنظمة والقوانين البلدية، وجاء اعترافه أمام القضاء على خلفية شكوى تقدم بها مواطن ضد الأمانة لإيقاف أعمال بنائه على رغم وجود تصريح بناء له من الأمانة، أن الأخيرة أصدرت له رخصة مخالفة لنظام البناء وجاءت المخالفة بناء على كروكي تنظيمي خاطئ.
وبرر المستشار القانوني في أمـــانة المحـــافظة الساحلية خالد القحطاني ذلك بسبب التباس على الموظف المسؤول عن الموضوع لوجود نظام بناء مغاير لنظام البناء لموقع المدعي وهو مجاور له وعليه أصدرت رخصة مخالفة.
وفي مذكرة دفاع الأمانة، كشف المستشار القانوني أمام ديوان المظالم أن صدور الرخصة المخالفة لنظام البناء لا يعني أنها صحيحة، مشيراً إلى أن نظام الطرق والبنايات حدد بعد إمكان إلغاء البناء إلا بصدور حكم قضائي وما سينتج منه من أضرار الجوار في حال استكماله وفق الرخص الخاطئة.
بدوره، أوضح أحد المتضررين من إيقاف بنائه بعد إصدار رخصة له، أن الأمانة فاجأته بعد أربعة أشهر من شروعه في بناء منزله بإيقافه على رغم وجود تصريح رسمي منها، وطالب الجهات القضائية بالتدخل لإيقاف الضرر عنه، خصوصاً أنه تكبد خسائر بمئات الآلاف.
وكشف المواطن راشد الشهري لـ«الحياة» أن الحي الذي يملك فيه تصريحاً رسمياً بالبناء يوجد به أكثر من ست رخص مخالفة لنظام البناء ولم يتم إيقافها وجار العمل والبناء فيها، متهماً الأمانة بالكيل ضده وتجاهلهم برفع تقارير تثبيت سلامة إجرائه في البناء وأن الخطأ صادر عنها لبت أمره.
وأفاد الشهري أنه تقدم بشكوى لرئيس المجلس البلدي مدعمة بصور عن معـــاناته، خصوصاً أنه أكمل طابق الخدمات والطابقين الأول والثاني، وبعـــدها تلقى إشعاراً من» بلدية الجنوب» في شهر شوال من العام الماضي بإيقاف العمل ولم يتم السمـــاح له باستئـناف العـمل على رغم مرور 11 شهراً على الإيقـــاف وهـــي مدة طويلة تضرر من خلالها في ظـــل وجـــود التصريح الرســمي له ببناء سبعة أدوار.
وقـــال: «إن الأمانة تجاهلت خطـــابات المجلس البلدي على رغم وجود ودعم المعاملة بالإجراءات النظامية»، مناشداً أمير منطقة مكة المكرمة التدخل لإنهاء معاناته، ومطالباً بتعويضه مبالغ خسائره كاملة، وتعويضه أيضاً على فترة التوقف عن العمـل لمدة 11 شهراً، لافتاً إلى أن الأمانة ما زالت تصر على أن الخطأ من المـوظف المسؤول عن إصدار التراخيص وتطالب القضاء بإلغاء شرعية التصريح بكل سهولة من دون مراعاة لمصـــالح المواطنين والوقوف معهم.

المقاول تسلَّم مستحقاته قبل إكماله

هيئة الرقابة تحقق في قضية مشروع وديعة نجران

المصدر: جريدة عكاظ السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م العدد 3709
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110813/Con20110813439314.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

أحال صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية، إلى هيئة الرقابة والتحقيق، ملف قضية صرف مستحقات مقاول قبل الانتهاء من مشروع سفلتة وإنارة مركز الوديعة التابع لمحافظة شرورة التابعة إداريا لمنطقة نجران.

وأكد لـ «عكاظ» مصدر مطلع على ملف القضية، أن فرع هيئة الرقابة والتحقيق في المنطقة تسلم ملف القضية بالكامل نهاية شهر شعبان الماضي من رئيس الهيئة الدكتور صالح بن سعود آل علي، بناء على توجيه وزير الشؤون البلدية والقروية للتحقيق في القضية بحكم الاختصاص.

وبين المصدر أن الهيئة لم تفتح التحقيق في القضية حتى الآن بسبب تمتع المتهم الأول في القضية، رئيس بلدية الوديعة السابق بإجازته السنوية، مشيرا إلى أن المتهمين في القضية ثلاثة موظفين حاليا، وقد يصل عددهم إلى خمسة موظفين من بلدية الوديعة.

وتوقع المصدر أن تشرع الهيئة في التحقيق في القضية فور عودة الموظفين من إجازة عيد الفطر، مشيرا إلى أنه سبق وأن شكلت لجنة من وزارة الشؤون البلدية والقروية لتقصي ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تعثر مشروع سفلتة وإنارة مركز الوديعة.

وعلمت «عكاظ» من مصادرها بأن مقاول المشروع قد توفي قبل أربع سنوات تقريبا، وصرفت بلدية الوديعة مستحقات المشروع له كاملا بشرط أن يكمل المشروع، ولكنه توفي قبل إكمال المشروع المتعثر، مما دفع أهالي الوديعة لرفع شكوى لوزير الشؤون البلدية والقروية، ووجه بتشكيل لجنة للوقوف على الطبيعة والتأكد من شكوى المواطنين، حيث اتضح للجنة الوزارية صرف المستحقات قبل إنجاز المشروع.

يذكر أن «عكاظ» تابعت تعثر المشروع، وكان آخرها تشكيل اللجنة الوزارية في عددها الصادر 1432/2/1هـ تحت عنوان «تأخر تنفيذه 8 سنوات .. ورئيس بلدية الوديعة يحمل المسؤولية لسابقه ... لجنة ترصد صرف مستحقات مقاول قبل إتمامه المشروع».

سجانة خلف القضبان.. والتهمة تخدير الوافدات وسرقة مجوهراتهن

سجينة اتهمتها بسرقة باقي السجينات وتهديدها بمضاعفة حبسها لو أخبرت عنها

المصدر: جريدة الوطن السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=65805&CategoryID=3

الطائف :نورة الثقفي 2011-08-13 2:59 AM

انتهى المطاف بسجانة سعودية إلى خلف القضبان بعد أن كانت هي المعنية بملاحظة السجينات في توقيف ترحيل الوافدات. وأودعت السجانة السجن العام بعد أن أفادت مقيمة كانت تقضي عقوبة التسلل إلى المملكة استعدادا لترحيلها، أن السجانة خدرت وسرقت 3 مقيمات أفغانيات كن محتجزات في توقيف الجوازات، وذلك بوضع حبوب منومة لهن داخل أكواب الشاي، ومن ثم سرقت من إحداهن مجوهرات عبارة عن 3 "بناجر" وسلسلة وحلقين ذهب ومبلغ مالي يقدر بـ 1500 دولار. وقالت في شهادتها إن السجانة لم تكتف بذلك بل وضعت مخدرا لها هي أيضا في كوب الشاي، ثم وضعت ساعة يد سرقتها من إحدى الأفغانيات اللاتي خدرتهن في يدها لإلباسها التهمة أثناء فقدانها للوعي. وأشارت المقيمة في معرض اتهامها للسجانة أنها هددتها بمضاعفة عقوبتها إذا أخبرت أحدا عن السرقة. وعلى الفور وجه القاضي الذي ينظر في قضية المقيمة باستدعاء السجانة ووجه بسجنها بعد عدة أشهر من وقوع الحادث .

وبسؤال مدير جوازات الطائف العقيد معيش الطلحي عن ملابسات القضية رفض التعليق على وقائعها مشيرا إلى أن القضية تولتها الشرطة في حينه وهي الآن أمام الجهات المختصة .

وقالت السجانة في حديث إلى"الوطن" إنها بريئة مما نسب إليها من قبل مقيمة كانت في الترحيل، وإنها اتهمت في قضية لا تعرف لها أساسا ولديها أدلة تثبت براءتها مما نسب لها.

وأشارت إلى أنها أوقفت عن العمل لمدة 8 أشهر وعادت إلى العمل بتاريخ 15/5 /1432. وفوجئت في 20 رجب الماضي وأثناء ذهابها إلى العمل بمدير شؤون الموظفين بمرجعها يخبرها بأن الشرطة تريدها لتوقيع بعض الأوراق.

وقالت "ذهبت للشرطة وعرضت على القاضي الذي ذكر لها أن لدي سوابق وأن التحقيق يدينني علما بأنه سبق وأن سحبت لي صحيفة من الأدلة الجنائية تثبت أنه لم تسبق إدانتي في أي شيء أو أن علي أي سابقة .

وذكرت أن الوافدة المسجونة حاليا بتهمة سرقة السجينات اتهمتها في القضية، وزعمت بأنها شريكة لها في السرقة، مشيرة إلى أنها موظفة تبحث عن لقمة العيش ومتزوجة ولديها 8 أطفال وزوجها يعمل ميكانيكي سيارات، والمقيمة التي ادعت عليها لها سابقة في النشل والتسلل فكيف يمكن أن تكون شريكة لها .

وطالبت بإعادة النظر في قضيتها مشيرة إلى أن لديها دليلا لبراءتها عبارة عن تسجيل صوتي، وبينت أن لها في السجن أكثر من شهرين تقريبا ولا تدري ما سيؤول إليه أمرها. وأشارت السجانة إلى أنه بعد التحقيق برأتها المباحث الإدارية من الرشوة ومن ترويج المخدرات، إلا أن المقيمة تصر على اتهامها بالسرقة وحققت معها هيئة الرقابة والتحقيق، ورفعت المعاملة للرياض وبناء عليه صدر صك وعدت للعمل إلى أن جاءني استدعاء من شرطة الفيصلية مرة أخرى وأفاجأ بأني شريكة الوافدة في السرقة وأن التحقيق السابق يدينني في القضية.

القنصلية تتابع وضعه والمتهم حالته مستقرة

محكمة نيويورك تقضي بالسجن 11 عاماً في قضية الزهراني قاتل أستاذه

المصدر: جريدة الرياض السبت13 رمضان 1432 هـ - 13 اغسطس 2011م - العدد 15755
http://www.alriyadh.com/2011/08/13/article658584.html

نيويورك.هاتفيا-صالح آل حيدر

سعت محامية الطالب السعودي عبدالسلام الزهراني المتهم بقتل المشرف على رسالته لمرحلة الدكتوراه الدكتور ريتشارد أنطوان في جامعة بينج هامتون في نيويورك للحصول من المحكمه العامة في بروم كاونتي في نيويورك على حكم بالسجن11 عاما كحكم مبدئي بعد اعترافه بقتله تحت ظروف نفسيه وانقطاع من العلاج لمرض نفسي كان يلازمه وذلك بعد ان قدمت المحامية الشهيرة التي عينتها القنصلية العامة بنيويورك لتولي قضيته عرضا مبدئيا بالحكم وتمت الموافقه عليه من قبل القضاه .

المحامية فريدريكا والتي سبق لها ان عملت مدعيا عاما في مدينة نيويورك لمدة عشرين عاما. ارفقت للمحكمه عددا من تقارير المتهم الطبية من مستشفيات وعيادات نفسية في الرياض والولايات المتحدة الأمريكية توضح سوء حالته الصحية منذ الثمانينيات الميلاديه وتثبت إصابتة بمرض نفسي يجعله يتخيل أشياء غير حقيقية، ويظن أن هناك من يراقبه ويتربص به وهو ما يعرف بمرض "الرهاب الاضطهادي"، حيث تم إرسال التقرير إلى نيويورك للإطلاع. بالاضافه لاستخدامه لعلاجه حتى داخل الولايات المتحدة الامريكية بوصفات طبية ماساهم في تقدير اوضاعه الصحية وحصوله على متابعة مستمرة داخل السجن اضافه لزيارة اطباء نفسيين لمتابعة وضعه الصحي داخل السجن ومتابعته وصرف عدد من الادوية النفسية ساهمت في دفع المحكمه للتخفيف في الحكم عليه .

وقد قال القنصل العام في نيويورك عزام القين ل"الرياض" ان الحكم كان تخفيفيا نظرا لوضع المتهم وسوء حالته النفسية عند قيامه بالقتل. بعد ان تابعت القنصلية حالته وطلبت من المحامية التقدم بطلب يسمح بمتابعة حالة المتهم من أطباء نفسيين اضافة الى تقديم القنصلية عددا من التقارير الصحية عن حالته واستمرار استخدامه لبعض المهدئات النفسية حسب الوصفات الطبية. واضاف القنصل العام بأن المحكمة حددت شهر سبتمبر القادم موعدا للحكم النهائي في القضية. كما اشار الى ان العامين اللذين امضاهما في السجن ستحسبان له ضمن الحكم اضافة الى ان العام داخل السجون الأمريكية يعادل 9 اشهر. كما قال ان القنصلية قامت بزيارته خلال الأيام الماضية في سجنه وهو محافظ على صلاته داخل السجن بالاضافة الى ممارسته للرياضة ويقوم بزيارة المكتبه للقراءة والاطلاع .

فيما قال مسوؤل الرعايا في القنصلية العامه بنيويورك خالد الزهراني ان القنصلية قامت بتخصيص مبلغ اعاشة يرسل الى حسابه البنكي داخل السجن خلال زياراتهم له ومتابعة وضعه داخل السجن واقد اوضح مسؤول الرعايا ان حالته الصحية مستقرة وتحسن وضعه بعد تلقيه خدمات جيدة داخل السجن ومتابعة دائمة من خلال بعض الاطباء النفسيين .

بعد زيارات الطبيب له وطرحه لعدد من الاسئلة في نفس الوقت الذي يوصف له علاجات ادت لتحسين وضعه. وتغيرت تصرفاته حيث بدأ عليه الارتياح والتعامل بشكل طبيعي خلال الزيارات من القنصلية بعد ان كان غير متقبل للحديث في فترة مضت.

السعوديون يحتلون المرتبة الرابعة عالمياً

ارتفاع استهلاك الوقود في المملكة 7٪ سنوياً لعدم وجود شبكة مواصلات عامة

المصدر: جريدة الرياض الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م - العدد 15756
http://www.alriyadh.com/2011/08/14/article658966.html

الرياض – فهد الثنيان

حذر متخصص في قطاع النفط والطاقة من ازدياد نسبة الاستهلاك المحلي للوقود الذي يأتي على حساب التصدير الخارجي بعد ارتفاع الطاقة الانتاجية للمصافي السعودية إلى 2.1 مليون برميل في 1 يناير 2011 بارتفاع سنوي يقارب 7 %.

وأكد المتخصص الاقتصادي أهمية مجابهة ازدياد الاستهلاك المحلي باتخاذ قرار استراتيجي بإنشاء شبكة مواصلات عامة داخل وخارج المدن ومن ثم موازنة أسعار الوقود إلى الحد الذي يوازن بين الدخل والاستهلاك ويساهم في تشجيع المواطنين على استخدام المواصلات وتجنب السلبيات الجانبية مثل الازدحام والتلوث .

وقال ل " الرياض " عضو جمعية اقتصاديات الطاقة الدولية الدكتور فهد بن جمعة :يأتي السعوديون في المرتبة الرابعة عالميا بعد امريكا والصين وروسيا حيث يستهلكون 2.8 مليون برميل يوميا، بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 7% مما رفع الاستهلاك في 2010 بنسبة 78% مقارنة مع عام 2000 .

وأضاف: إذا قارنا عام 2006 مع عام 2010 بعد تخفيض أسعار الوقود فإن الاستهلاك المحلي زاد بنسبة 35%، مع التفريق بين إجمالي استهلاك الوقود وبين الطاقة الانتاجية للمصافي السعودية البالغة 2.1 مليون برميل في 1 يناير 2011 نتيجة للفروقات في مستوى المخزونات أو الاستيراد .

وارجع ارتفاع الاستهلاك الى عدم وجود شبكة مواصلات عامة داخل وخارج المدن في بلد مترامي المسافات وتخفيض أسعار الوقود بنسبة كبيرة مقارنة بالأسعار العالمية وأسعار الدول الخليجية، وغياب الضرائب على الطرق خاصة وقت الذروة، مع انخفاض دخول الأفراد .

واشار ابن جمعة الى أن الدعم الحكومي لأسعار الوقود خفضت الاسعار في مايو 2006 بنسبة تصل لأكثر من 30%، والديزل بنسبة 32% ليتراوح سعر اللتر بين 45 و60 هللة بينما سعره في مملكة البحرين 1.01 ريال، والكويت 0.85 هللة، وعمان 1.16 ريال، والامارات 1.80 ريال، وفي قطر 0.83 هللة .

واعتبر ابن جمعة أن هيكلة أسعار الوقود ورفع الأسعار ليست حلا للمشكلة، مفيدا بأنه شارك في دراسة رفع أسعار البنزين إلى 120 هللة في عام 1997 ليكون قريبا من أسعار دول الخليج حيث تم رفض الدراسة، لأن رفع الأسعار لا تعتبر حلا لانها تشكل ضغوطا على المواطنين أصحاب الدخول المنخفضة مما يحد من رفاهيتهم الاجتماعية وحرية تنقلهم في ظل عدم توفر المواصلات العامة بمواصفات تتناسب مع المستوى المعيشي للمواطنين .

وأبان إن رفع الأسعار إلى مستويات عالية سوف يحد من زحمة الطرق وتلوث البيئة وهدر الثروات الاقتصادية ولكن يجب أن يصاحبه توفير القطارات بين المدن والمترو داخل المدن مع وجود الحافلات ذات المواصفات المتقدمة، مؤكدا الحاجة إلى قرار استراتيجي بإنشاء شبكة مواصلات عامة داخل وخارج المدن ومن ثم رفع الأسعار إلى الحد الذي يوازن بين الدخل والاستهلاك ويشجع المواطنين على استخدام المواصلات وتجنب السلبيات الجانبية مثل الازدحام والتلوث

عاملة أندونيسية تحصل على مستحقاتها المتأخرة لسبعة أعوام

المصدر: جريدة الرياض الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م - العدد 15756
http://www.alriyadh.com/2011/08/14/article659046.html

الرياض – مناحي الشيباني

رسمت شرطة منطقة الرياض ممثلة بالمركز الأمني لشؤون الخدم بمركز شؤون رعاية الخدمات في الرياض البسمة على شفاه خادمة إندونيسيه بعد أن تحصلت على جميع حقوقها البالغة أكثر من أربعين ألف ريال من كفيلها التي عملت لديه لأكثر من سبعة أعوام بالمنطقة الشرقية. وجاء التحرك الأمني لشرطة منطقة الرياض لمساعدة الخادمة بعد تلقيها معلومات من القنصلية الأندونيسية في الرياض عن وجود عاملة سلمها كفيلها لإنهاء إجراءات سفرها ثم لم يعد بعد ذلك حيث باشرت شرطة الرياض البحث عن الكفيل والذي أفادت الخادمة أنه يقطن المنطقة الشرقية وأنها رغبت عدم استلام مرتباتها الشهرية للسنوات الماضية حيث لم يكن لديها أي نية للسفر لكن كفيلها أقنعها بالسفر بعد تقاعده وتعرضه لبعض الظروف الصحية وأتي بها للرياض ثم اختفى. وبالتنسيق مع شرطة المنطقة الشرقية وبعد عمليات بحث مضنية بين شرطة الرياض والمنطقة الشرقية تم التوصل للكفيل الذي تعرض لأزمة قلبية بعد مغادرته لمدينة الرياض وكان يقطن في أحد المستشفيات حيث أكد للجهات الأمنية أنه يعاني من أزمة مالية في الوقت الحالي وأن العاملة كانت ترفض استلام مرتباتها خلال السنوات الماضية وبعد رغبته في تسفيرها صدم بهذا المبلغ الكبير وطلب من الجهات الأمنية في شرطة الرياض إمهاله فترة لتدبير هذا المبلغ الكبير وبعد أيام وبالتواصل المستمر معه وفقت المركز الأمني لشؤون الخدم بشرطة منطقة الرياض من إلزام المواطن بتسديد جميع ما عليه من مستحقات كما أنهى إجراءات مغادرة العاملة لبلادها.

تشديد على المستثمرين بالفصل بينالجنسين في المعاهد الصحية الأهلية

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297557

جدة - أحمد الهلالي

شـــددت هيـــئة التخصصات الصحية وإدارة المعاهد في السعودية على الفصل بين الجنسين (ذكوراً وإناثاً) في المقر الواحد غير المهيأ لذلك، مؤكدة ضرورة أن تكون المقار المقترحة لإنشاء مباني ومراكز المعاهد الصحية مخصصاً لنشاط التعليم والتدريب.ومنعت في لائحتها التنظـيمية الجديدة أن يشترك مع المعاهد الصحية أي أنشطة أخرى، واشترطت أن يكون المبنى مستقلاً، ولا يحتوي على مكاتب أو محال تجارية، وأن لا تقل مساحة المبنى للمعهد عن ألف متر مربع لاستيعاب ثلاثة برامج، ويضاف 300 متر مربع لكل برنامج إضافي.

وبينـت في اللائحة الجديدة الكثير من الشروط التي يجـب توافرها عند إنشاء معـاهد صحية أهلية، أبرزها أن تكون الفصول الدراسية بمساحة تتناسب مع عدد الطلاب، بحيث لا تقل مساحة الفصل عن 30 متراً مربعاً، وأن لا يقل عـدد الفصول عن فصلين، وأن لا تقل مسـاحة المعـمل الواحد عن 60 متراً مربعاً بمعدل ثلاثة أمـتار مربعـة للطالب الواحد.

وحددت الهيئة «غرفة قراءة» لا تقل مساحتها عن 30 متراً مربعاً تتوافر فيها الكتب والدوريات المتخصصة والإنترنت، إضافة إلى استراحة للمتدربين لا تقل مساحتها عن 50 متراً مربعاً، تحتوي على الأثاث المناسب والتكييف، ومكتب للمدرسين لا تقل مساحته عن 30 متراً مربعاً أو أربعة أمتار مربعة لكل مدرس .

وأكدت ضرورة إيجاد قاعة محاضرات مجهزة بالتقنيات الحديثة (جهاز بروجكتر، وسكنر، وحاسب آلي) لا تقل مساحتها عن 40 متراً مربعاً بحسب متطلبات البرامج المعتمدة، ومعمل للغة الإنكليزية، إضافة إلى خدمات الهاتف والماء والكهرباء ومواقف للسيارات تتناسب مع أعداد المتدربين، وقاعة للصلاة تتناسب مع أعداد الطلاب، وتوافر شروط السلامة الخاصة بالبرامج الصحية.

وأشارت الهيئة إلى أن خطاب متطلبات المرحلة الأولى سيلغى إذا لم يتقدم صاحب المعهد أو المركز بطلب الحصول على الترخيص النهائي خلال سنة من صدوره، ومن ثم مخاطبة الجهات الرسمية في حال منحه خطابات تأييد عماله، مشيرة إلى أنه في حال لم يبـدأ المعهـد أو المركز نشاطه خلال سنة من تاريخ صدور الترخيص النهائي فيعتبر ترخيصه لاغياً باستثناء الحـالات التي تقدرها الهيئة.

وأوضحت أنه في حال وفاة صاحب المعهد أو المركز فإنه يجب على الورثة نقل الترخيص إلى أحدهم إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها، أو تعيين نائب عنهـم تتوافر فيه الشروط، وذلك خلال مدة لا تتجاوز عاماً من تاريخ الوفاة، وعند تجاوز هذه المدة يلغى الترخيص.

وتوعدت الهيئة المعاهد والمراكز الصحية المخالفة بأنه في حال مزاولة المعهد لنشـاطه من دون الحصول على خطـاب متطلبات المرحلة الأولى سيتم إنذاره ويوقف فـوراً عن مزاولة النشـاط، وتحويل الطلاب إلى معـاهد مرخـص لها وإعـادة الرسوم المستوفاة من الطلاب والطالبات، أو تحويلها بالكامل إلى معهد آخر مرخص له لتدريب الطلاب.

ولفتت إلى أنه في حال لم يتـم التـوقف عن الـتدريب خلال 15 يوماً من تاريخ الإنـذار فسيـتم إخطار الجهات المختصة لإغلاق المعهـد أو المـركز، ويحـرم من الحصول على خطاب متطـلبات المـرحلة الأولى إلا بعـد مضي عـام على الأقل من تاريخ إغلاق المعهد.

مسؤولات: كثرة الجمعيات قللت نسبة المتطوعات هذا العام

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297561

جدة - «الحياة»

على رغم مما تشهده الجمعيات الخيرية هذه الأيام من حركة تطوعية نسائيه ملاحظة خلال الشهر الكريم، إلا أن مسؤولات فيها أكدن أنها أقل من الأعوام السابقة، مرجعات سبب تدني نسبة العاملات تطوعاً في الجمعيات عموماً إلى كثرة الجمعيات الخيرية وتعددها وباختصاصات مختلفة.

وتؤدي المتطوعات في الجمعيات أدواراً كبيـرة تتضمن تقديم المساعدات للأيتـام والأرامل وأسر السجناء والشبان الراغبين في الزواج وتقديم مساعدات للمرضى والمسنين وتقديم ملابس وإفطار العيد لأسر الأيتام في منازلهم، كما تقدم الرعاية الشاملة والكاملة للأيتام من ذوي الظروف الخاصة وغيرها من الأنشطة التطوعية الأخرى.

وأوضحت مديرة جمعية الوفاء الخيرية سمية مكي لـ«الحياة» أن الحركة التطوعية تزدهر في شهر رمضان المبارك خلاف الأشهر الأخرى، لكنها ليست بالصورة ذاتها التي تشهدها في الأعوام الماضية، ويرجع ذلك إلى ازدياد عدد الجمعيات الخيرية وتشعب اختصاصاتها كجمعيات مرضى السرطان، ومرضى الدم، وجمعيات الخدمة الصحية، ورعاية الأيتام، وغيرها من الجمعيات الأخرى.

وأشارت إلى أن نسبة المتطوعات هذا العام بلغت ما يقارب 10 في المئة وأن الجمعية مـازالت في حاجة إلى متطوعات.

وصادقت على حديث مكي مديرة جمعية أم القرى في مكة المكرمة إحسان صالح إلى» الحياة» التي أكدت أنه على رغم من وجود حركة تطوعية رائعة في رمضان بلغت نسبتها 50 في المئة مقارنة بأشهر السنة الأخرى، إلا أنها لم تقارن بنسبة الأعوام السابقة، مرجعة ذلك إلى السبب نفسه (وهو كثرة تعدد الجمعيات الخيرية)، ومع ذلك تشهد الجمعية اكتفاء من المتطوعات، وهذا دليل على حب الخير والمساهمة في العطاء.

من جهتها، أكدت منسقة العلاقات العامة بجمعية البر في محافظة جدة أمل العمري لـ » الحياة» أن إقبال السيدات على التطوع في الجمعية خلال شهر رمضان مازال مستمراً في شكل شبه يومي، وذلك طمعاً في الحصول على الأجر والمثوبة، حتى إنه تصل نسبة التطوع أحياناً إلى حد الاكتفاء، مشيرة إلى أن غالبية المتقدمات للتطوع من فئة الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن من سن 16 إلى 24 عاماً.

في حين اتفقـت الكثيـر من الجمعيات الخيـرية على أن الأنشطة التطوعية التي تمارسها السيدات في الجمعيات تندرج تحـت الخدمة الاجتمـاعية، إذ يقمن بخدمة الأيتـام والأسـر المحتاجة، وإقامة البرامج التـوعوية والـدينية والتربوية، والإسهام في إعـداد برامج إفطار الصائم، وفـرز كسوة العيد وجمع التبرعات والصدقات .

مواطن يناشد بإنهاء معاناة طفليه

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297634

ناشد مواطن، الجهات المعنية بالتدخل لاستعادة طفليه وزوجته السورية من مدينة دوما التي عانت من حصار الجيش السوري.

وذكر المواطن (تحتفظ «الحياة» باسمه) في اتصال هاتفي مع «الحياة» من داخل سجن القريات الذي يقضي فيه عقوبة السجن منذ عامين، أنه يخشى على طفليه وزوجته في سورية من التعرض إلى أي أذى، خصوصاً في ظل الاضطرابات الحالية، إذ يعيشون ظروفاً صعبة، مناشداً الجهات المعنية المساعدة في عودة ابنيه وزوجته إلى أرض الوطن.

وأعربت زوجة السجين في اتصال هاتفي مع «الحياة» عن أملها في إنهاء معاناتها وابنيها والسعي إلى عودتهم واستقرارهم في السعودية، فيما أكد شقيقها انه لا يمانع في مرافقة شقيقته وابنيها إلى الأراضي السعودية حتى خروج زوجها من السجن لرعاية أسرته، نظراً إلى المعاناة التي تشهدها المدن السورية حالياً.

يذكر أن سورية تعد أحد أكثر البلدان التي تتواجد فيها أسر ترعاها جمعية رعاية الأسر السعودية في الخارج (أواصر)، إذ يصل عدد الأسر السعودية التي تقيم في سورية إلى 276 وتضم 706 أفراد، وتؤكد الجمعية أن 90 في المئة، من أسباب وجود الأسر السعودية في الخارج نتيجة لوفاة الزوج أو الانقطاع لأسباب شخصية أو هجرة الزوج لتكوين علاقات اقتصادية وتجارية.

3شبان يقتحمون مركز هيئة حفرالباطن

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297577

حفر الباطن – إبراهيم السليمان

فوجئ موظفو مركز هيئة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، في مدينة حفر الباطن، مساء أول من أمس، بثلاثة شبان يقتحمون المقر، بعد أن هاجموا موظفي الهيئة «لفظياً »، قبل أن يتم الاتصال بالدوريات الأمنية، التي حضرت إلى المركز، وتحفظت على الشبان، وبدأت التحقيق معهم، لمعرفة دوافع الاقتحام. وأشارت مصادر، إلى أن السبب «مناصحة أحد أعضاء الهيئة لأحد الشبان الثلاثة، بسبب ارتدائه بنطلوناً قصيراً (برمودا (، وفانيلا من دون أكمام، فيما كان برفقة عائلته، قبل أن ينصرف الاثنان. وبعد ساعة أتى الشاب وبرفقته آخران، لرد ما اعتبره «إساءة» من عضو الهيئة.

بدوره، أوضح الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي، أن «بلاغاً ورد من مكتب تابع لإحدى الإدارات الحكومية في محافظة حفر الباطن، عن حضور ثلاثة مواطنين في العقد الثالث من العمر، وإثارة بعض المشكلات مع موظفي الجهة. وتم فور تلقي البلاغ توجيه دورية الأمن إلى الموقع، والقبض على الأشخاص الثلاثة، وإحالتهم إلى الشرطة، لاستكمال التحقيق معهم.«

البنك يرفض التأخير والعميد أقر تمديد المهلة

جامعة الطائف تمهل الطالبات يوماً واحداً لتسديد رسوم القبول

المصدر: جريدة عكاظ الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م العدد 3710
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110814/Con20110814439482.htm

عبد الهادي الربيعي ـ الطائف

حددت جامعة الطائف مهلة يوم واحد فقط لتسديد رسوم الدراسة البالغة عشرة آلاف ريال، علما أن الكثير من الأسر لديها طالبة أو اثنتان تقدمن للجامعة، ويتطلب منها تسديد عشرة آلاف ريال أو 20 أو 30 ألف ريال في يوم واحد فقط.

ويأتي هذا الإجراء على الطالبات المتقدمات ممن لم يجدن لهن فرصة في صفوف الجامعة إلى جانب زميلاتهن المقبولات للعام المقبل بعد أن عجزن عن اجتياز شروط القبول.

ومنحت الجامعة المتقدمات للدراسة بمقابل مادي في برنامجها للسنة التأهيلية التحضيرية مهلة يوم واحد فقط لسداد رسوم الدراسة البالغة عشرة آلاف ريال، ما أثقل كاهل الكثير من الأسر التي لا تجد المبلغ، وتضطر أن تستدينه، ناهيك عن أن بعض الأسر لديها طالبة واثنتين وثلاث، وهو ما لم تعره الجامعة اهتماما.

«عكاظ» اتصلت بجامعة الطائف، وجاء الرد على لسان عميد كلية خدمة المجتمع والتعليم والمستمر الدكتور عبدالله المالكي فقال «إن مهلة يوم واحد هو من باب حث أولياء الأمور على الإسراع في السداد، وحتى لا تشغل المتقدمة شاغرا ومن ثم لا تسدد، والجامعة متعاونة في هذا المجال ويمكن زيادة المهلة حتى 72 ساعة».

«عكاظ» حصلت على نسخة من خطابات الجامعة المسلمة للمتقدمات، وتخاطب فيه الجامعة البنك، وتطلب قبول سداد الطالبة مبلغ عشرة آلاف ريال في مهلة يوم واحد من تاريخ إعداد الخطاب (مرفق نسخة من الخطاب) في وضع غريب رفضه الكثير من أولياء أمور المتقدمات الذين قالوا لـ«عكاظ»: «نحضر لموقع الجامعة وننتظم في طوابير متتالية لتسجيل بناتنا وبعد الحصول على القبول المبدئي للملف نستلم خطاب البنك بعد ساعات من الانتظار بعد أن شارفت البنوك على الإغلاق، ويصعب أن نسدد عشرة آلاف ريال في اليوم الأول وفي اليوم التالي لا يقبل البنك التسديد وفقا لنص الخطاب».

هل ذوو الدخل المحدود بحاجة المستشار المالي لتنظيم الادخار والاستثمار؟!

راتبك يكفيك بشرط!..

المصدر: جريدة الرياض الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م - العدد 15756
http://www.alriyadh.com/2011/08/14/article658945.html

الرياض، تحقيق - هيام المفلح

يزعم المختصون أنّ بإمكان ذوي الدخل المحدود أن يحققوا المعادلة الصعبة" الادخار والاستثمار" في رواتبهم، وفق شروط وتخطيط مدروس، ويأتي تأكيدهم هذا في ظل شكاوى ذوي الدخل المحدود الدائمة والتي ترسم صورة للرواتب وهي "تطير" قبل أن ينتهي الشهر، وغالباً ما يضطرون للاستدانة لتكميل باقي فواتير الحياة الشهرية .

هذا يطرح أمامنا فكرة وجود "مستشار مالي" لذوي الدخل المحدود يساعدهم – بالورقة والقلم – على حساب مدخولاتهم ومصروفاتهم وتخصيص هامش معين للادخار وللاستثمار..فهل هذا ممكن؟

السر في التخطيط

يقول "د.سعد القحطاني" -أستاذ الإحصاء التطبيقي المساعد وعضو هيئة التدريب بمعهد الإدارة العامة بالرياض-: إنّ الكثير من الناس قد يتصور أن الادخار والاستثمار في ظل محدودية الدخل معادلة صعبة أو مستحيلة الحل، وهذا ليس صحيحا على الإطلاق إذا كان هناك تخطيط سليم لميزانية الفرد أو الأسرة، مشيراً إلى أنّ تخطيط الميزانية لاسيما لأصحاب الدخل المحدود وحصر الدخل والنفقات سواء اليومية، أو الأسبوعية أو الشهرية أو السنوية منها يعد موضوعاً هاماً وحيوياً، وهو الخطوة الأولى والأساسية لعملية الادخار والاستثمار .

زرع ثقافة «التوفير» في أفراد الأسرة يقود إلى خلق أجيال تجيد التخطيط السليم لميزانياتها

الاستثمار وارد

وفيما يخص الاستثمار ينوه "د.القحطاني" إلى أنّ الاستثمار بشكل فردي لاسيما في ظل محدودية الدخل وبالتالي محدودية المال المدخر قد يكون صعبا أو غير مجدٍ، لذا يجدر بهؤلاء الأفراد استثمار جزءاً من المال المدخر لديه من خلال المؤسسات أو الصناديق الاستثمارية أو أي قناة استثمارية أخرى كأن يتحد مجموعة من الأفراد لتكوين رأس مال موحد من المبالغ المدخرة لديهم قادر على إقامة مشروع اقتصادي مجزي متناسب مع المبلغ المستثمر، مؤكداً على أهمية مسألة تخطيط الميزانية للفرد والأسرة وزرع ثقافة التوفير والادخار في أفراد الأسرة خصوصا الأبناء وتوضيح آليته وأهميته، فهذا حتماً سيقود إلى خلق أجيال جديدة مثقفة وواعية اقتصادياً تجيد التخطيط الاقتصادي السليم لميزانياتها .

أسئلة البداية

وأوضح "د.محمد ناجي آل سعد" -المستشار الإداري رئيس الجمعية السعودية للإدارة بمنطقة نجران- أنّ نسبة لا بأس بها من السكان هم من ذوي الدخل المحدود، أي موظفين، والبعض قد لا يدرك أنّ بمقدور كل من هؤلاء أن يدخر ويستثمر من دخله وإن كان محدودا، ولكن ينبغي على صاحب الدخل المحدود سؤال نفسه هذا السؤال: "هل تحتاج ما تشتريه أم أنها فقط الرغبة في الشراء"؟.فإن كانت الإجابة للحاجة فقد يستمر التأثير لفترة طويلة و يسد حاجته، وإن كانت الإجابة "لا" ، فإنها قد تكون الرغبة في إشباع حاجة شعورية وقتية، وذلك أشبه ما يكون بالهدر المالي، ولن يستطيع أن يحقق المعادلة التي سنتحدث عنها، ثم يطرح "د.آل سعد" الموضوع بشكل آخر قائلاً: "إذا كان الإنفاق على الأشياء الصغيرة يمثل جزءاً كبيراً من الإنفاق لدى الموظف، فإن الأمر يسير عكس المسار الصحيح، وبالتالي فهو لا يمكن له أن يكون مدخرا ولا مستثمرا ."

د.القحطاني: نستطيع تأسيس مشروع اقتصادي مجزٍ متناسب مع الراتب !

استراتيجيات الحل
ويقدم "د.آل سعد" بعض الاستراتيجيات التي قد تساعد على تحقيق المعادلة، لذلك ينبغي على الموظف الانتباه إلى الأشياء الصغيرة والتي تأخذ نصيب الأسد من حصة الإنفاق وهو لا يدري، ثم يطلب منه أن يتعود على عملية الدفع نقدا وليس آجلا أو على شكل أقساط، لأن تلك الطريقة ستحسسه بقيمة النقود الحقيقية، كما يرغب منه أن يكون على قدر من الحصافة و التدبير، فلا يأخذ إلا ما هو بحاجة فعلية إليه، مضيفاً: أظن أن هذا الأمر لا يحتاج إلى شهادات علمية في الاقتصاد، بل بمقدور الجميع فعله، فلا بد أن يرتب الشخص أولوياته في الصرف، فيجعل الأهم قبل المهم وبإمكانه الترحيل إلى الشهر التالي أو المبادلة بين الاحتياجات، أي في كل شهر حاجة بالمناوبة". مضيفاً أن أغلب الخبراء في الاقتصاد يرون أن ادخار نسبة 10% من الدخل الشهري أمر مستحسن" وفي هذه الحالة تستخرج هذه النسبة أولا قبل عملية الصرف حتى لا يترك مجال للعبث بالمال إن كان في متناول اليد" ، وبهذه الطريقة يستطيع الشخص في نهاية السنة المالية أن يبدأ في عملية الاستثمار وفق خطط مدروسة على قدر رأس المال الذي توفر من الادخار وهكذا يجعله ينمو عاما بعد عام .
مبادىء منزلية
ويذكر "د.آل سعد" استراتيجيات أخرى يمكن تطبيقها داخل المنزل، ومنها: ضرورة مناقشة الميزانية مع الشركاء (أفراد الأسرة)، مضيفاً: اجعلهم يحددون أولوياتها، دعهم يضعون أولويات مشروع الميزانية، حمسهم على التنافس على التوفير أكثر وأن من يوفر أكثر فهو الأفضل ، علمهم قيمة وأهمية المال ، دربهم على طريقة الإنفاق الصحيحة وفق الأولويات، أنشر ثقافة الصرف المتوازن بينهم ، ونشئهم على مفهوم صحيح وهو أن ليس التفاخر بلبس الماركات وإقامة الحفلات الباذخة، بل بالمحافظة على المال وإنفاقه بعقلانية رشيدة . "
وتمنى "د.آل سعد" من كل واحد منا أن يقوم بتحديد الدخل الشهري ثم يقدر ميزانية الإنفاق المتوقعة (يسمح بنسبة 10% في التقدير)، بما في ذلك المبلغ المرصود للادخار، وهذا ما نسميه أبواب الإنفاق ، ثم يقوم بحساب الفرق بين الدخل الفعلي والمنصرف على النفقات، وبالتالي يستطيع أن يراقب نفقاته بشكل منتظم وليكن ذلك بشكل شهري، ولا بد من مراجعة الخطة من وقت لآخر فقد تستجد مجالات صرف وقد تختفي أخرى .
د.آل سعد: ادخار نسبة 10% من الدخل الشهري أمر مستحسن
مستشار مالي..لم لا؟
"الرياض" طرحت فكرة تواجد مستشار مالي يساعد ذوي الدخل المحدود على تحقيق معادلة الادخار والاستثمار من الراتب ، فأجابنا "د.أحمد سعد محمد" -أستاذ الاقتصاد المساعد في كلية المجتمع بجامعة تبوك- مؤكداً صحة فكرتنا ومؤيداً، قائلاً: لو استعان الناس بالمستشار المالي لما وجدت السجون تزدحم بالمعسرين عن السداد، فهم ضحايا جهلهم المالي أولاً وسوء إدارتهم المالية ثانياً مما ينعكس على أسرهم من طلاق وفقر وحاجة وبطالة، وعلى مجتمعهم من تسول وفساد وجريمة، موضحاً: أنّ الكثير من الدراسات في مجال المال والأعمال تشير إلى أهمية عمل المستشار المالي أو الاستثماري في المؤسسات الاستثمارية والشركات- أو حتى لدى الأفراد الراغبين في الدخول إلى معترك المال والاستثمار إلى الدرجة التي توصف بها عملية اختيار هذا المستشار المالي بكونها في خطورة اختيار الطبيب للأسرة أو اختيار شريك الحياة حيث يجب أن يتم توخي الحيطة والحذر في هذا الخصوص .
مهام متعددة
وأوضح "د.أحمد محمد" أنّ توصيف مهام المستشار المالي في المؤسسات الاستثمارية والتنظيمات الخاصة بالأعمال – على اختلاف إحجامها ومهامها يمكن حصرها بتقديم المشورة المالية ودراسات الجدوى الاقتصادية بخصوص ليس فقط مدى ربحية المشروعات الاستثمارية المطروحة على الطاولة أو التي يجب عليه تقديم مقترحاتها إبتداء، وإنما عليه أيضا تقديم العديد من التوصيات حول طيف واسع من النشاطات المالية والاستثمارية التي قد تتضمن كيفية الحصول على القروض بأفضل الشروط والرهن وكذلك التأمينات وما شابه ذلك. ويتطلب عمل المستشار المالي تقديم حلول للجهات التي تستفيد من خدماته بشأن تكلفة الاستثمارات أو بالأحرى تكلفة رأس المال ومقارنتها مع مستوى الأرباح المتوقعة هذا بالطبع بعد أن يكون قد قدم دراسة الجدوى التي تثبت ربحية المشروع أساسا .
معلومات دقيقة
وأضاف: ومع التطور الحديث في عمل الأسواق المالية، يتوقع أن يكون المستشار المالي قادرا على تقديم معلومات دقيقة ومستوفية حول الأوراق المالية المملوكة للجهة التي يعمل لصالحها لمساعدتها في اتخاذ القرارات السريعة والصحيحة فيما يتعلق بالمضاربات في السوق بالإضافة إلى الإشراف على عملية الاكتتاب الأولى أو الثانوي للأسهم. كما يتوجب على المستشار المالي أن يكون قادرا على إجراء دراسات تنبؤية حول مستوى المخاطر التي قد تواجه النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها الجهة المعنية أو التي تنوي القيام بها في المستقبل- كما أنه يجب أن يكون قادرا على اجتراح

الحلول المناسبة في حالة مواجهة هذه الجهة لأي مشاكل أو عقبات. وأخيرا يجب على المستشار المالي أن يكون قادرا على تحليل البيانات والتقارير المالية وقراءتها على النحو الصحيح وشرحها للجهات التي يجب أن تستفيد منها داخل الشركة أو المؤسسة في اتخاذ القرارات .

آلية الاستشارة

ومع تأكيد "د.أحمد محمد" على أهمية وجود المستشار المالي لابد من التساؤل "هل يجب أن تعين الشركة أو الجهة مستشارا ماليا خاصا بها أم تستفيد من خدمات الشركات المالية المتخصصة في هذا المجال"، ويجيبنا على هذا السؤال بقوله: إنّ القضية التي تحكم موضوع تعيين مستشار مالي داخل الشركة أو الاستفادة من الخدمات التي توفرها الشركات المتخصصة في الاستشارة المالية هي موضوع التكلفة الاقتصادية"، مشيراً إلى اختلاف هذه التكاليف باختلاف الأنظمة التي يعمل بها هؤلاء المستشارون فبعضهم يتقاضى عمولات، والبعض الآخر يتحصل على رسوم مع كل عمل استشاري يقدمه، وآخرون يعملون بالراتب في حالة تعيينهم بشكل ثابت في المؤسسات المعنية، موضحاً أنّ المؤسسات الكبيرة ذات القدرات المالية لا مشكلة لديها في موضوع التكلفة إذ يمكنها أن تستفيد من خدمات المؤسسات والمكاتب المالية المتخصصة أو يمكنها أن تعين مستشارا ماليا بإدارة متخصصة .

عائق التكلفة

لكن تبقى مشكلة التكلفة بالنسبة للأفراد والوحدات الاستثمارية الصغيرة أو المؤسسات الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي فيما يتعلق بالاستفادة من خدمات الاستشارة المالية، ولحل مثل هذه المشكلة يقترح "د.أحمد محمد" قيام الشركات المتوسطة والصغيرة وبالأخص التي تعمل في المشروعات الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي والتنموي أو التي تعمل بما يعرف بالتمويل الأصغر micro finance بتعيين شخص أو عدة أشخاص متخصصين في الجوانب المالية من ضمن الطاقم العامل في هذه المؤسسات- كمدير للشركة أو في الحسابات أو في أي قسم آخر- تتم الاستفادة من خبراتهم في هذا المجال في الأشراف على دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية وتحليل البيانات المالية وإعداد الموازنات والتخطيط المالي والاستثماري كلما تطلب الأمر نظير حوافز قد تكون في الغالب ميسورة للشركة باعتبارهم جزءاً من الشركة يتمتعون بالولاء لها وهذا الأمر مهم للغاية في المؤسسات الاستثمارية الاجتماعية والخيرية حيث من المتوقع أن يرتفع مستوى الولاء للمؤسسة وأهدافها من قبل هؤلاء الأفراد وهذا الأمر لا يمكن أن يعتبر استغلالا طالما كانوا يحصلون على مقابل مادي في شكل حوافز أو امتيازات يتم الاتفاق عليها وهي في الغالب لا تشكل عبئا ماليا إضافيا على المؤسسة المعنية.

منح الملك عبدالله جائزة سعفة القدوة الحسنة للشفافية 2011

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297686

الرياض - «الحياة»
أعلنت مؤسسة سعفة القدوة الحسنة عن منح جائزتها للشفافية والنزاهة لهذا العام لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تقديراً لما يبذله من جهود كبيرة، في سبيل ترسيخ مبدأ النزاهة والشفافية والعدالة في المجتمع .

وجاء في بيان صادر عن مؤسسة سعفة القدوة الحسنة أن لجنة جائزة الشفافية قررت منح الجائزة لخادم الحرمين تقديراً لما قام به لتفعيل آليات مكافحة الفساد والمساءلة، والحد من التصرف غير المشروع في المال العام، إضافة الى تطوير المؤسسة القضائية ونشر ثقافة الحوار الوطني للوصول الى فهم مشترك لحقوق وواجبات الوطنية، الى جانب اقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة النزاهة، ومكافحة الفساد وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وربطها به.
ورأت اللجنة أن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة وانشاء هيئة مكافحة الفساد ستهيئ، قاعدة لانطلاقة حقيقية لتعزيز قيم الشفافية والنزاهة، ومكافحة الفساد في المجتمع السعودي.
واوضح مؤسس ورئيس مجلس ادارة السعفة الحسنة الامير تركي بن عبدالله أن لجنة منح الجائزة المكونة من كفاءات سعودية تتخذ قرارها بكامل الحيادية والاستقلالية، مشيراً الى اللجنة قامت بدراسة مستفيضة وتحليلية لمدى الاثار الايجابية التي تترتب عليها لمنحها الجائزة لخادم الحرمين، ووجدت أن أثرها على القيم التي ستسعى لتحقيقها ستكون كبيرة وذات أمد بعيد. يذكر أن مؤسسة سعفة القدوة الحسنة هي مؤسسة مجتمع مدني تسعى عبر جائزتها السنوية الى ابراز الدور المضيء للمملكة العربية السعودية، في مجال الشفافية والنزاهة لجعلها قدوة للآخرين للاستفادة منها والحرص عليها، وتدار المؤسسة من مجلس ادارة يتكون من عدد من الاعضاء، وهم الامير تركي بن عبدالله رئيساً، والأعضاء عبدالعزيز الصقير وعبداللطيف العثمان وعبدالمحسن الفارس وعبدالوهاب الفايز وفوزية أباالخيل ووفاء المبيريك ويوسف آل مبارك وسعد بن عطية الغامدي.

سعودية تكسر احتكار الذكور وتصلي بالنساء التراويح!

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297679

الرياض – أحمد المسيند

احتفت عدد من الوكالات العالمية والمواقع الالكترونية، بإمامة إحدى الداعيات السعوديات لجمع من المصليات، في القسم النسوي الخاص بالهيئة العالمية للتعريف بالإسلام، على رغم أن الأمر محسوم شرعياً بالإباحة، إلا أن تجسده اجتماعياً لا يزال ضئيلاً بحكم العادات الاجتماعية.

يأتي هذا الخبر على خلفية خبر أذاعته وكالة الأنباء السعودية (واس) أن القسم النسوي بالهيئة العالمية للتعريف بالإسلام نظم برنامجاً وفعاليات وإفطاراً جماعياً للجاليات أخيراً، برعاية الأميرة العنود بنت عبد الرحمن بن أحمد، وبحضور عدد من سيدات المجتمع، وذلك بمقر الفرع النسوي في حي السليمانية بالرياض. وبعد الإفطار قامت الداعية السعودية مضاوي الطشلان بإمامة النساء المصليات في صلاتي العشاء والتراويح جماعة.

من جانبه، رأى أستاذ نظم الحكم والقضاء والمرافعة الشرعية في جامعة الملك عبدالعزيز وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي في جدة الدكتور حسن سفر أن الصحابيات كن يتقدمن لإمامة بعض الصحابيات والتابعيات.

وأفاد أن الإمامة الصغرى (الصلاة) يتساوى فيها الرجال والنساء من حيث الشروط، فكما يجوز ان يفتي الرجل يجوز للمرأة ان تفتي، وكذا الأمر يسري في إمامة الصلاة شريطة أن تكون المرأة تؤم بنساء مثلها وأن تكون المرأة مكتملة الشروط.

وحول احتفاء الغرب بهذا الأمر رأى أنه من قبيل الإثارة والزوبعة الإعلامية، واتهم الغرب بأنه يريد أن يبين أن الامر بدأ يتحرك شيئاً فشيئاً حتى يتقبل المجتمع صلاة المرأة بالرجل تحت لافتة «غربوا المجتمعات»، مستبعداً أن يكون لديهم صورة مشوهة عن الإسلام «هم (الغرب) لا يجهلون ذلك أن إمامة المرأة للمرأة جائزة .«

من جهته، يرى الباحث الشرعي منصور الزغيبي في حديث مع «الحياة» أن الغرب لديه صورة ضبابية في كثير من المسائل، لذا لا بد أن نوضح له أن الإسلام ليس فيها عنصرية للرجل دون المرأة، مشيراً إلى أن هناك أموراً عدة مباحة شرعاً لكنها لا تماس، معتبراً أن لا جديد في إمامة المرأة للمصليات، لكن الجديد أن هذه الفكرة مورست فعلياً.

ولفت إلى أن عدداً من الأمور المباحة مغيبة بحكم العادات، وقال: «لو لاحظنا أحوال النساء حين يدخلن المساجد في القسم الخاص بهن، نجد كل امرأة منهن تصلي وحدها، وهذا أصبح مشاهداً بشكل واضح، إذ لم يعتدن الصلاة مع بعضهن، لكن إذا كانت تقاليدنا لم تظهر ذلك للغرب فهذا لا يعني أن الإسلام لا يبيح الأمر.«

وأكد أن ما يطبق في قطر إسلامي معين لا يعني أن هذا هو الإسلام، وما لا يطبق لا يعني أن الإسلام يرفضه، لكن الزغيبي لم يرحب بفكرة وجود مساجد مستقلة خاصة بالنساء لعدم الحاجة لذلك.

يذكر أن أمينة ودود، أمت بالمصلين والمصليات (حوالى 15 بين رجال ونساء) في مصلى بمركز اوكسفوردشير ماسونيك وأثارت صلاتها عاصفة من الردود الشرعية أتت من طراز رفيع من العلماء كالشيخ يوسف القرضاوي وغيره، إلا أن أمينة كانت تزعم أنه لا شيء في القرآن ولا في الحديث يمنعني من القيام بذلك.

كما أن المؤلفة الكندية المسلمة راهيل رازا قامت بإمامة المصلين في صلاة الجمعة في حزيران (يونيو) العام 2010 في المركز الإسلامي بمدينة أوكسفورد البريطانية لتكون أول امرأة ولدت مسلمة تتولى هذه الإمامة في بريطانيا.

عدم تسديد الفواتير فاقم حالته الصحية

مريض سعودي مهدد بالطرد من أمريكا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م العدد 3710
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110814/Con20110814439497.htm

«عكاظ» ـ لوس أنجلوس (الولايات المتحدة)

محمد علي مجرشي طالب سعودي متفوق، 16عاما، أنهك المرض خلايا جسده، قدم مع والده إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعلاج، إلا أن الرحلة بدلا من أن تنتهي بعلاجه، أصبحت أكثر تعقيدا مع اكتشاف سلطات الهجرة الأمريكية أن الصرف على علاجه توقف منذ فترة طويلة، بينما تنتظر المستشفى تسديد 400 ألف دولار، وبدلا من أن يستمر علاجه أصبح مهددا بالطرد من أمريكا.

حينما كان محمد في حرم مدرسة إدوارد رويبال الثانوية وسط مدينة لوس أنجلوس لاستلام شهادة تفوق، دوى تصفيق حار لم يتوقف مع كثير من الدموع والابتسامات، عندما كان مجرشي مرفوعا على الأكتاف في مسرح المدرسة، وما أن خف التصفيق حتى علق أستاذ علم الأحياء: «ربما كان حجمه صغيرا لكنه حاد في ذكائه».

يخرج الطفل محمد من جيبه مفتاح مصعد وضعته إدارة المدرسة خصيصا له، بينما والده يدفعه على كرسي متحرك، يتحدث الأب عن معاناة طفله: «أصيب ابني بفشل كلوي ومرض أنيميا خلايا الدم الحادة، تجاوب ولاة الأمر مع وضعه وأمروا بنقله للعلاج في الولايات المتحدة، واحتاج العلاج لفترة أطول وصدر أمر من جهات عليا بتمديد علاجه وضم شقيقته أسماء إلى أمر العلاج منذ 27 ربيع الآخر 1429هـ، ولكن لم ينفذ عطفا على الفواتير التي تؤكد أن المستشفى لم يتلق أي مبالغ سداد».

وأضاف «أوردة ابني أصبحت حاليا منهكة، رغم أن طريقة الغسل متطورة وغير متوافرة في المملكة، آخر لقاء مع الطبيب أكد لنا أنه أدرج اسم محمد في قائمة المرضى الذين ستزرع لهم كلى، ووفقا لخطته العلاجية ستخضع الكلى للتقييم ثم سيزرع له نخاع العظم من شقيقته المتبرعة، وهي جاهزة وتنتهي مشكلته الصحية، كل ما نحتاج هو تنفيذ أمر العلاج وتدخل السفارة لإيقاف أمر مغادرتنا للولايات المتحدة، حيث إن المهلة انتهت الخميس الماضي».

من جهته، بين الاستشاري المشرف على حالة محمد في مستشفى الأطفال في لوس أنجلوس الدكتور جاري لورنر، أن «الوضع الحالي لا يسمح للطفل بالسفر من ولاية إلى أخرى فكيف يسافر إلى دولة بعيدة، وشرحنا لوالده الوضع بالتفصيل وزودناه بنسخة من تقريره الطبي».

وقال والده «أطالب بعرض حالة ابني على هيئة طبية مستقلة دون تدخل من مدير عام الهيئات الطبية الخارجية والملحق الصحي في الولايات الأمريكية، لا يمكن أن يحكم أي شخص لم يطلع على التفاصيل الدقيقة على الوضع الصحي، ولدي الكثير من المستندات تؤكد تعطيل العلاج بطريقة غير قانونية».

وتخوف مجرشي من أن تجبرهم سلطات الهجرة الأمريكية بمغادرة الولايات المتحدة خلال منتصف الأسبوع الحالي، مبينا «تناقشت مع موظفي مكتب الهجرة وتحججوا بأنني أرسلت طلب تجديد الإقامة، متأخرا وعندما بينت لهم أنني أرسلت الأمر مبكرا لم يعطوني ردا».

قلق مجرشي دفعه إلى استشارة محام، وقال «أبلغني أن دخولنا أمريكا بمسمى رحلة علاجية مدفوعة التكاليف وعندما اكتشفت السلطات أن العلاج لم يدفع لفترة طويلة بحثت عن أية حجة لإخراجي من الأراضي الأمريكية».

وأضاف «هذا آخر أسبوع في دوام موظفي الدولة والسلطات الأمريكية قد تأمرنا بالمغادرة في أي وقت، أتمنى أن يحصل تدخل سريع ينهي معاناتنا، فابني حالته النفسية في تدهور».

تكون بديلاً للانتساب .. توفر بيئة تعلم إلكترونية .. ومقرها الرياض

خادم الحرمين يوافق على إنشاء الجامعة السعودية الإلكترونية

المصدر: جريدة الرياض الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م - العدد 15756
http://www.alriyadh.com/2011/08/14/article658845.html

الرياض - عبدالله الحسني

وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التعليم العالي - حفظه الله - على قرار مجلس التعليم العالي الخاص بإنشاء الجامعة السعودية الإلكترونية .

وأوضح وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أن المجلس وافق على إنشاء الجامعة السعودية الإلكترونية، يكون مقرها الرئيس مدينة الرياض، مبينا أن الجامعة مؤسسة تعليمية حكومية، تقدم التعليم العالي، وتوفر بيئة تعلم إلكترونية مبنية على تقنيات المعلومات والاتصالات وتقنيات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، تضم كلية العلوم الإدارية والمالية، وكلية الحوسبة والمعلوماتية، وكلية العلوم الصحية .

وكشف وزير التعليم العالي أن الجامعة سوف تبدأ بثلاثة برامج هي برنامج إدارة الأعمال، وبرنامج الحوسبة المعلوماتية، وبرنامج المعلوماتية الصحية .

وأفصح الدكتور العنقري عن الشهادات التي تمنحها الجامعة لهذه البرامج حيث تمنح شهادة البكالوريوس والدراسات العليا حسب المرحلة، وسوف تعمل الجامعة على حصولها على الاعتمادات الأكاديمية داخلياً وخارجياً بما يساعد على رفع جودة مخرجاتها .

تضم كلية العلوم الإدارية والمالية وكلية الحوسبة والمعلوماتية وكلية العلوم الصحية

وبين أن الجامعة السعودية الإلكترونية ستكون بديلاً للانتساب الذي يقدم في الجامعات السعودية، كما أنها ستعمل بتعاون وثيق مع الجامعات في مختلف مناطق المملكة، مشيرا إلى أنها ستقدم خدماتها لمن يرغبون في مواصلة دراساتهم الجامعية في ظروف أكثر مرونة وبما يتلاءم مع طبيعة حياتهم أو أعمالهم أو أماكن تواجدهم .

وقال وزير التعليم العالي : إن الجامعة ستقدم تعليماً عالياً مبنياً على أفضل نماذج التعليم المستند على تطبيقات وتقنيات التعلم الإلكتروني، ونقل وتوطين المعرفة الرائدة بالتعاون مع جامعات وهيئات وأعضاء هيئة تدريس داخلية وعالمية، بمحتوى تعليمي راق من مصادر ذات جودة أكاديمية، وتوطينه بما يتناسب مع متطلبات المجتمع السعودي، إضافة إلى ذلك فان هذه الجامعة تعد دعماً لرسالة ومفهوم التعلم مدى الحياة لكافة أفراد المجتمع السعودي .

وبين معاليه أن الجامعة تقع في مدينة الرياض ، متوقعا التوسع في افتتاح مراكز تعليمية في المناطق وفقاً للخطة المعتمدة للجامعة، مؤكد أنها مكملة لمنظومة المؤسسات التعليمية تحت مظلة مجلس التعليم العالي وتتفرد بوجود مجلس أمناء يضمن المرونة في قرارات البرامج وطرق التدريس .

ورفع وزير التعليم العالي بهذه المناسبة الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين على تفضله بدعم المؤسسات التعليمية وانطلاقها نحو التخطيط المستقبلي الأمثل لخدمة الوطن والمواطن وقيادته السامية الرشيدة .

واختتم معاليه تصريحه بالقول بأن تفضل خادم الحرمين رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التعليم العالي - أيده الله - بالموافقة على القرار تأتي تجسيداً لاهتمامه السامي الكريم واهتمام ولي عهده الأمين، والنائب الثاني - حفظهم الله - بمسيرة التعليم في هذا الوطن المجيد، وازدهارها، وتسخير كافة الإمكانات لتطويرها بما يمكن من الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة بالعطاء في سبيل خدمة وبناء الوطن والمواطن والسير به لآفاق الرقي والتطور.

تطوير الرياض: النقل العام سيخفض رحلات السيارات2.2 مليون يومياً

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297630

الرياض - «الحياة»
أكدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أن تنفيذ خطة النقل العام في العاصمة سيؤدي إلى خفض الرحلات بواسطة السيارات أكثر من 2.2 مليون رحلة يومياً، وسيحد من المسافات المقطوعة على شبكة الطرق بأكثر من 30 مليون كيلومتر يومياً، ويوجد 450 ألف فرصة عمل جديدة، ويوفر 620 مليون لتر وقود سنوياً.
وذكرت «تطوير الرياض» في بيان أمس، أنها أجرت دراسات، وتبين أن الجدوى الاقتصادية لتنفيذ خطة النقل العام في المدينة تفوق بأكثر من ثلاثة أضعاف الكلفة المالية لإنشائها وتشغيلها، وأنها ستوفر أكثر من 450 ألف فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة على مدى أعوام تنفيذ الخطة.
وأشارت إلى أن هذه الخطة تعمل على احتواء متطلبات التنقل القائمة والمتوقعة في المدينة، ومواكبة النمو السكاني المستمر فيها، مضيفة أن الدراسات التي أجرتها توقعت أن يرتفع عدد سكان مدينة الرياض من 5.3 ملايين نسمة حالياً، إلى أكثر من 8.3 ملايين نسمة عام 1450هـ، إضافة إلى التوسع في عمران المدينة التي تتجاوز مساحتها حالياً 1200 كيلومتر مربع، وهو ما من شأنه زيادة حجم الحركة المرورية المتولدة مستقبلاً، وبحلول العام 1450هـ سيرتفع عدد الرحلات التي تتم بواسطة المركبات الخاصة إلى 12 مليون رحلة يومياً مقارنة بـ 6,5 مليون رحلة يومياً في الوقت الحالي، بينما سينخفض متوسط سرعة المركبات إلى 20 كيلومتراً في الساعة على عدد من الطرق السريعة.
وتطرقت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى أن خطة النقل العام في المدينة تهدف إلى وضع نظام نقل مستديم يفي بمتطلبات التنقل القائمة والمتوقعة، ويسهم في توجيه التطوير الحضري للمدينة، فضلاً عن رفع نسبة الرحلات اليومية بواسطة وسائط النقل العام في الرياض من 2 في المئة في الوقت الراهن إلى أكثر من 20 في المئة مستقبلاً.
وأكدت أن من شأن تحقيق «خطة النقل» كسب عوائد جمّة للمدينة وسكانها، تتجاوز الجوانب المرورية والعمرانية والاجتماعية والصحية والبيئية إلى الجوانب الاقتصادية؛ إذ ستؤدي إلى خفض الرحلات اليومية بواسطة السيارات إلى أكثر من 2.2 مليون رحلة يومياً، والحد من المسافات المقطوعة على شبكة الطرق يومياً بأكثر من 30 مليون كيلومتر، وتوفير أكثر من 800 ألف ساعة مهدرة على شبكة الطرق يومياً، وسينعكس ذلك على تقليص استهلاك الوقود سنوياً في المدينة وتوفير أكثر من 620 مليون لتر، وكذلك تحسين مستوى السلامة المرورية بتلافي أكثر من 13.500 حادث سنوياً، وتوفير 400 مليون ريال من كلفة الحوادث سنوياً، واستعادة 1.46 بليون ريال من الكلفة التشغيلية للمركبات الخاصة سنوياً، وتوفير 5.4 بليون ريال من كلفة الرحلات سنوياً، وتقليص 2.1 بليون ريال من كلفة التأثير السلبي للازدحام سنوياً، وتوفير 693 مليون ريال من كلفة تلوث الهواء سنوياً.
ولفتت إلى أن جمع كلفة جميع النتائج الإيجابية التي تعود على المدينة وسكانها من تطبيق خطة النقل العام في المدينة، يعطي عوائد تفوق ثمانية بلايين ريال سنوياً.
يذكر أن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أعدت خطة مستقبلية للنقل ضمن المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، ترتكز على مسارين رئيسيين، هما: تأسيس شبكة للنقل بالقطارات الكهربائية، وتأسيس شبكة موازية للنقل بالحافلات. وتشكل شبكة القطار الكهربائي المسار الأول للخطة والعمود الفقري لنظام النقل العام في المدينة، أما النقل بالحافلات فهو المسار الثاني لخطة النقل العام عبر شبكات متكاملة من الحافلات تغطي كل أحياء المدينة.

انحرافات سكانها تعجِّل بمغادرة السعوديين .. مدني مكة : رصدنا 80 رباطاً شديد الخطورة على النزلاء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م العدد 3710
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110814/Con20110814439502.htm

هاني اللحياني ـ مكة المكرمة

لم نكن بحاجة في مكة إلى أن نعرف واقع الأربطة من الداخل، فكثير من الأربطة التي زرناها كانت ملامح الرباط من الخارج تكفي إلى أن تصور لنا حياة النزلاء القابعين خلف أسوارها. مبان متهالكة تستحيل الحياة في أغلب أجزائها، هذه هي ملامح كثير من الأربطة التي زرناها أمس.

عبيد القارح ساكن رباط في مكة المكرمة واجهنا قائلا «ربما تكون الصحافة الجهة الأكثر زيارة لنا للوقوف على الواقع، خاصة في مواسم رمضان، فنحن مقطوعون من شجرة، إلا من بقايا محسنين يترددون علينا ويعرفون حاجتنا»، وأضاف «حاجتنا للتواصل من قبل الأقرباء والأصدقاء كحاجتنا لحل مشكلة انقطاع المياه والصيانة الدائمة للعمارة التي نسكنها منذ أربع سنوات».

نظار غائبون

سعيد واصلي أحد المترددين على قريب له في رباط قديم في شارع المنصور، أرجع الوضع المأساوي للرباط إلى النظار الذي اعتبرهم غائبين عنه، وقال : «أعرف أن واقفا أوقف عمارة لسكن فقراء الحرم وأخذ يتابعها باهتمام إلى أن توفاه الله تعالى وفي الوقت الذي كان على أولاده من بعده العمل على متابعة ما أوقفه والدهم دب الخلاف بينهم لحد نسيان الوقف الذي أصبح غارقا في الإهمال ويحتاج للصيانة والمتابعة والتأكد من هوية الساكنين وحاجتهم للسكن».

إبراهيم اليامي عقاري في مكة المكرمة ألمح إلى أن كثيرا من أربطة مكة المكرمة أصبحت اليوم بعد التغير الواضح في الخريطة المكية بفعل نزع الملكيات لصالح التوسعة الشمالية للحرم المكي والطريق الموازي والطريق الدائري أن هذه الأربطة أصبحت محل استثمار كبير لسكن الحجاج، خاصة إذا علمنا أن الحاجة لوجود سكن للحجاج أنعشت مواقع بعيدة، لذا أرى أهمية أن نفكر من الآن إلى كيفية استثمار هذه المباني كي تكون رافدا جديدا لبناء قرى متكاملة للفقراء في مناطق أكثر وسعا وتخطيطا ورقيا بدلا من أن تكون هذه المباني بثورا في وجه أم القرى.

إحسان صالح طيب مدير عام الشؤون الاجتماعية سابقا والمستشار المعروف حمل مسؤولية واقع هذه الأربطة على ثلاث جهات حكومية، هي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة، حيث إن الحاجة تبدو ملحة لصياغة دور كل وزارة من هذه الوزارات لدعم العمل الاجتماعي في هذه الدور، وحمل هذه الوزارات مسؤولية الواقع المر للأربطة اليوم التي تعاني من تجاهل واضح، ولفت طيب من خلال تجربته العملية أن دراسة أجريت على هذه الدور بينت أن كثيرا من سكان الأربطة لا تنطبق عليهم معايير الإيواء في هذه الدور. وأوضحت تقارير اجتماعية أن غالبية هذه الأربطة تقع في مواقع استثمارية في حين تمثل قيمتها المادية النقدية ملايين الريالات إلا أنها صارت أوقافا معطلة.

وذكر أن النسبة العظمى من سكان الأربطة غير سعوديين، إذ تصل نسبة الأجانب في المعدل العام إلى 78 في المائة فيما ترتفع في أربطة بعينها إلى 90 في المائة.

وعزا التقرير انخفاض نسبة السعوديين في الأربطة إلى ما تشهده من المشاكل والانحرافات من ساكنيها، وذلك من بعض القائمين عليها ولذا تترفع بعض الأسر وخصوصا النساء المطلقات عن السكن في هذه الأربطة. وحسب نتائج البحث، فقد تبين أن نسبة كبيرة من سكان الأربطة غير مستحقين للسكن بها خاصة من تم إسكانهم منذ سنوات بعيدة بطريقة عشوائية وربما بغير علم المالك، فصار المحتاجون وغير المحتاجين يسكنون في الرباط ويحدد ذلك عادة علاقة الساكن بصاحب الرباط أو الناظر أو المسؤول.

وشدد التقرير على أن بعض هذه الوحدات بحاجة إلى صيانة، إذ تركت مهملة بسبب عدم رغبة ورثة المالك في الإنفاق على الصيانة وانشغالهم عنها بأمورهم وترك المسؤولية إلى موظفين وحراس أجانب، كما أن إدارة الأوقاف والمساجد ليس لديها بنود مالية لإجراء الصيانة لهذه الأربطة بتاتا.
وتعاني كثير من الأربطة من ظاهرة انعدام الرقابة على سكان الأربطة فأغلب من يستلم الرباط يقوم بتأجيره على أشخاص من خارجها.
مدير الدفاع المدني في العاصمة المقدسة العميد جميل أربعين قال إن إدارته «لديها ملف كامل عن واقع الأربطة، حيث تم وضع سجل لكل رباط يتضمن الصور الواقعية ومشاهد المراقبين، كما أننا رفعنا للجهات المختصة بأمر وواقع هذه الأربطة وتم تبليغ جهة الاختصاص بملاحظات فريق الأمن والسلامة في الإدارة من حيث المخاطر الأمنية في سوء التمديدات أو الإنشاءات»، مشيرا إلى أن المشكلة تكمن في الأربطة الخيرية التي لا يعرف صاحبها أو المسؤول عنها وبعضها غير مسجل رسميا لدى إدارة الأوقاف حيث نصدم بعدم تجاوب أصحابها أو الورثة الذين يملكون حق المسؤولية وقد رصدنا 120 رباطا بجولات مؤرخة فيما تم فصل الخدمات عن رباطين لمخاوف أمنية وبطلب إجراء عدة إصلاحات تضمن السلامة للنزلاء، كما لدينا 80 رباطا من بين تلك الأربطة المسجلة لدينا عليها ملاحظات شديدة ينبغي سرعة التدخل لعلاجها، مطالبا الجهات المسؤولة والمصرحة بأن تشرك الدفاع المدني في إصدار التصاريح لمواجهة التجاوزات.
حسن عاشور المتخصص في العمل الاجتماعي والمشرف على الدار ألمح إلى أن الحاجة ملحة الآن لإحداث نقلة نوعية في الأربطة، من خلال مواجهة التجاوزات بمكاتب داخلية للأربطة تدار بالحاسب الآلي.

الحياة AL HAYAT

هيئة المواصفات تحتاج إلى متخصصين لمساعدتها في تطوير الجودة

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297642

أبها - يحيى جابر
تسعى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة إلى استقطاب متخصصين لمساعدتها في وضع أسس لتطوير أنشطة الجودة في جميع المجالات؛ لذلك أقرت إنشاء برنامج لتسجيل عضوية المهتمين في مجال الجودة، ووجهت خطاباً إلى جهات حكومية لدعوتها إلى الإسهام في هذا الجانب.
وبحسب الخطاب الذي حمل توقيع محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة نبيل ملا (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، فإن مجلس إدارة «الهيئة» وافق على إنشاء برنامج تسجيل عضوية في مجال الجودة سيتم إدراجه في الموقع الإلكتروني لـ«هيئة المواصفات» لتسهيل عملية تسجيل جميع المتخصصين والمهتمين في مجال الجودة وتطبيقاتها.
ولفت إلى أن البرنامج يهدف إلى إشراك الجميع في وضع الأسس المستقبلية لتطوير أنشطة الجودة في المملكة في كل المجالات والاستفادة من الخبرات الوطنية المتخصصة في هذا المجال، مشدداً على أن أنشطة الجودة المختلفة أصبحت ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة والانفتاح الاقتصادي بين دول العالم، والعمل على تطبيق أنظمتها لمواكبة المعايير الدولية ذات العلاقة، ورفع مستوى الوعي بنشر ثقافة الجودة لدى كل فئات المجتمع.
ودعا الإدارات والأفراد ذوي العلاقة إلى التسجيل في هذا البرنامج، مشيراً إلى أن التسجيل خلال العام الأول سيكون من دون مقابل.

أمير منطقة مكة: خادم الحرمين يوجه باستمرار العمل على مدار الساعة في مشروع تصريف السيول

المصدر: جريدة الرياض الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م - العدد 15756
http://www.alriyadh.com/2011/08/14/article659024.html

جدة-صالح الرويس

نقل صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية لمشروع مياه الأمطار وتصريف السيول الجاري تنفيذه في محافظة جدة المسؤولية العظيمة التي يحملها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لهذه المشاريع، مؤكداً أنه دائم السؤال عن مستجداتها، ويتابعها بدقة متناهية واهتمام صادق .

وقال سمو الأمير خالد الفيصل لدى ترؤسه اجتماع اللجنة التنفيذية لمعالجة أضرار السيول في مقر الأمارة بجدة أمس: "الملك حفظه الله يوجهني بمواصلة العمل على مدار الساعة كل أيام الأسبوع، وقد أكدت له أن هذا ما سيتم بإذن الله على أرض الواقع ."وتمنى سمو أمير المنطقة أن يحقق المشروع مهمة أسمى تتجاوز صد الخطر الحالي للأمطار إلى الإسهام في إعادة النظر في الطرق والأساليب التي تدار بها المشاريع العملاقة في مناطق ومحافظات السعودية .

وأكد سموه أن الدولة والمواطنين يعقدون آمالا كبيرة على هذا المشروع، منبهاً إلى أن المواطنين يتابعون بشغف ما يعلن عنه، ويتلمسون بدقة كل جديد .

وشهد سموه مع أعضاء اللجنة الحضور ملخص اجتماع اللجنة الوزارية السابق وما تم في شأنه، مستعرضاً المستجدات التي تمت والإنجازات التي تحققت على المستويات الهندسية والميدانية والتنسيقية إضافة إلى الخطوات التي ستنفذ خلال المرحلة المقبلة من المشروع .

وجدد سمو الأمير خالد الفيصل مطالبته بإنجاز مشروع الطريق الدائري الشرقي سريعاً وفي فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات، وخصوصا بعد اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذه .

ورفض أي مبرر تسوقه أي جهة للتأخير عن الجداول الزمنية المحددة للمشروع ، رداً على ما طرحته أمانة جدة حول النقص في بعض الكفاءات الفنية العاملة في المشروع، ما قد يؤخر مستقبلا تنفيذ المشروع في الفترة الزمنية المحددة له .

وحضر اجتماع اللجنة التنفيذية لمعالجة أضرار السيول التي يرأسها الأمير خالد الفيصل كل من: محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز، ووكيل إمارة منطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخضيري، ومدير عام مشروع مياه الأمطار وتصريف السيول بمحافظة جدة المهندس أحمد عبدالعزيز السليم، وأمين محافظة جدة الدكتور هاني بن محمد أبو راس، ووكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية المهندس عبدالعزيز العبدالكريم، ووكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات أسامة بن عبدالعزيز الربيعة، والرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية لؤي بن أحمد المسلم، ورئيس هيئة المساحة الجيولوجية الدكتور زهير بن عبدالحفيظ نواب، ومدير عام الدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة اللواء عادل بن يوسف زمزمي، والدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن سبتان، والدكتور عمر بن سراج أبو رزيزة، والدكتور عادل بن أحمد بوشناق.

النظر في قضية تربويين ضد تعليم جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م العدد 3710
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110814/Con20110814439645.htm

أحمد السلمي – جدة

تنظر المحكمة الإدارية في محافظة جدة اليوم، دعوى قضائية مرفوعة من مديرين سابقين في إدارة مجمع تعليمي أهلي للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة ضد إدارة تعليم جدة، إثر إعفائهما من الإدارة جراء دخول مواطنة للمجمع، وتقديم ورقة عمل عن كيفية التعامل مع الطلاب حضرها المعلمون والطلاب والمرشدون.

ويطالب الإداريان التربويان المحكمة بإلغاء قرار إدارة التعليم وإعادتهما إلى مدرستيهما، مؤكدين أن القرار لا يعتمد على مستند نظامي، وبالأخص أن حضور المرأة لم يكن الأول للمجمع.

وتضمنت الدفوعات المقدمة للقضاء أن المجمع التعليمي مطبق للمسار الدولي والمعتمد من قبل وزارة التربية والتعليم، والذي يتطلب حضور ثلاث محاضرات من الخارج لتقويم البرنامج حتى لا يتم إلغاؤه، وهذه شروط وزارة التربية المعتمدة للبرنامج.

وأفادت الدفوعات المقدمة بأنه تم إحضار محاضرة من دولة لبنان لا يتجاوز عمرها 24 عاما، بموجب تأشيرة موقعة من قبل مدير التعليم في جدة، ومحاضرة أمريكية يبلغ عمرها 60 عاما في الزيارة الثانية، حيث تم رفع تقارير ممتازة عن أداء المدارس حسب طلب الوزارة نفسها، وهذه الشروط مفروضة على المالك حتى لا يتم إلغاء البرنامج.

وبرر المديران أمام القضاء حضور المرأة السعودية على أنها ولية أمر مطلقة لأحد الطلاب، وأنها جاءت لدفع رسوم دراسة ابنها المتبقية. وكانت عقوبة إدارة التعليم في جدة شملت إعفاء مديري المدارس والمدير المالي وبعض الإداريين، وتغريم مالك المجمع خمسة آلاف ريال، وإرسال مديرين جدد إلى المجمع.

مساعد أمين جدة للشؤون القانونية لـ عكاظ :

هدفنا تطوير الإجراءات وحفظ الحقوق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م العدد 3710
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110814/Con20110814439646.htm

معتوق الشريف ـ جدة

أكد لـ «عكاظ» مساعد أمين جدة للشؤون القانونية الدكتور محمد بن حسن القحطاني أن هدفه الأساسي هو تقديم الاستشارات القانونية وتطوير أسلوب المرافعات القضائية من خلال آلية ستدرس بعناية، مبينا أن من الأهداف التي «نحرص على تحقيقها تعزيز ونشر الثقافة القانونية لمنسوبي الأمانة والتحسين والارتقاء بإنتاجية العمل من خلال تطوير إجراءات الخدمات والوسائل المستخدمة في تحقيقها». وأوضح القحطاني الذي شغل سابقا منصب المستشار القانوني لأمين محافظة جدة، أن المهام الموكلة إليه تتمثل في تقديم الاستشارات القانونية لمكتب أمين محافظة جدة حتى يكون قراره مبنيا على الأسس والقواعد النظامية الصحيحة، مضيفا «تتولى إدارة الشؤون القانونية تقديم الاستشارات القانونية لكافة إدارات الأمانة وإعداد ومراجعة جميع العقود التي تكون الأمانة طرفاً فيها، وإعادة الحقوق للمواطنين إذ أن الهدف الأسمى من هذه الإدارة وبحسب توجيهات الأمين أن تكون منصفة بالقدر الذي لا يهضم حق الدولة أو يضيع حقوق المواطنين».

يشار إلى أن تعيين الدكتور محمد القحطاني مساعدا لأمين جدة للشؤون القانونية يأتي في إطار التغيير والتجديد في قيادات الأمانة التي تبناها أمين محافظة جدة أخيرا.

افتتح فعاليات مجلس الأعمال السعودي- المصري

وزير التجارة يرفض حديث الإعلاميين عن ارتفاع الأسعار ويردد.. إنها مستقرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م - العدد 15757
http://www.alriyadh.com/2011/08/15/article659245.html

جدة – علي الفارسي

انهى وزير التجارة والصناعة عبدالله زينل لقاءه بالاعلاميين سريعا بعد اصرارهم على تلقي اجابة شافية ومفصلة حول تلاعبات التجار بالاسعار وتفاوتها من تاجر لآخر، وعدم قناعتهم بإجابته المقتضبة التي اكتفى فيها بقوله: انها مستقرة وتحت السيطرة .

جاء ذلك عقب رعايته فعاليات الاجتماع الأول المشترك لمجلس الأعمال السعودي المصري الذي استضافته غرفة جدة بحضور وزير التجارة والصناعة المصري الدكتور محمود عيسى ورئيس مجلس الغرف السعودية المهندس عبدالله سعيد المبطي ونائب رئيس غرفة جدة مازن بترجي ورئيس مجلس الأعمال السعودي المصري الدكتور عبدالله بن صادق دحلان وعدد من اصحاب الأعمال السعوديين والمصريين، حيث اشار زينل الى الرغبة المشتركة لدفع وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الرياض والقاهرة إلى المستوى الذي يعكس طموحات وتطلعات البلدين لا سيما أن المملكة تعتبر أكبر دولة عربية شريكة لمصر، مطمئنا الحضور الى أن الاقتصاد المصري سوف يتعافى سريعاً ويعود إلى الاستقرار ليؤدي دوره المنشود إقليمياً ودولياً .

وقدر زينل إجمالي عدد الشركات السعودية المسجلة في مصر بأكثر من 2355 شركة وتتجاوز الاستثمارات السعودية فيها 10 مليارات دولار، كما يتجاوز التبادل التجاري أربعة مليارات دولار مشيرا إلى أن اجتماع أصحاب الأعمال في البلدين إنما هو لاستشراف آفاق المرحلة الاقتصادية المقبلة وبحث فرص التجارة والاستثمار في البلدين في ظل ظروف عالمية وإقليمية بالغة التعقيد يشهد فيها العالم تطورات متسارعة على المستوى السياسي والشعبي قد تغير مسار العمل الاقتصادي والاستثماري في المنطقة. من جانبه أوضح نائب رئيس غرفة جدة مازن بترجي أن الهدف من الاجتماع متابعة أوضاع الاستثمارات السعودية في القاهرة والعمل على تنسيق دائم ومستمر بهذا الخصوص بما يسهم في الحفاظ عليها وضمان استمراريتها وتأكيد الحكومة المصرية على حماية الاستثمارات السعودية وتشجيعها في الفترة المقبلة واحترام كامل لكافة الاتفاقيات والعقود التي وقعت مع المستثمرين العرب خاصة السعوديين وحماية هذه الاستثمارات وكذلك تعزيز هذه الاستثمارات من الجانب السعودي والعمل على تطويرها ودفعها في الاتجاه الصحيح .

من جهته، بين رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس عبدالله سعيد المبطي أن الاستثمارات السعودية متقدمة في مصر وتحتل المركز الأول حيث يوجد أكثر من 2300 شركة سعودية يمكنها أن تنمو وتزيد .

فيما أوضح رئيس مجلس الأعمال السعودي المصري الدكتور عبدالله دحلان أن هناك اجتماعات مكثفة وزيارات للمسؤولين في مصر في الأيام الماضية لمناقشة وضع الاستثمارات والمشاريع التنموية والسياحية والاقتصادية حاليا عقب التطورات الماضية وما أفرزته من سلبيات على هذه الاستثمارات مشيراً إلى أن الأوضاع الراهنة تحسنت كثيرا .

واضاف دحلان أن مجلس الأعمال السعودي المصري وافق على التوصية بإنشاء بنك لدعم المؤسسات الصغيرة وحصل على دعم رئيس مجلس الوزراء المصري بالحفاظ على أمن وسلامة أصول الاستثمارات السعودية مشيراً إلى مطالبة أصحاب الأعمال السعوديين من خلال المجلس بحماية نظام التحكيم الدولي وتطبيقه على المشاريع السعودية في مصر وسط وعود وزير التجارة والصناعة المصري بمعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه المستثمرين السعوديين إلى جانب الالتزام المصري بحماية السائح العربي بشكل عام والسعودي بشكل خاص. وكشف وزير التجارة والصناعة المصري الدكتور محمود عيسى عن بحث إقامة مكاتب مشتركة لتقديم الخدمات والتسهيلات لرجال أعمال البلدين وتقييم أوجه

التعاون المشترك وسبل تعزيز ودفع العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين إلى جانب بحث زيادة وحدات الجسر البحري ليكون ممراً بين آسيا وإفريقيا وإعادة مناقشة الجسر البري بين المملكة ومصر لتسهيل عبور الحركة التجارية وتفعيل إنشاء السوق المشتركة.

وزير العمل: الباحثون عن العمل تجاوزوا المليون.. وصرف الإعانات بعد شوال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م - العدد 15757
http://www.alriyadh.com/2011/08/15/article659248.html

جدة - سعد بن عبدالله

حدد وزير العمل المهندس عادل فقيه نهاية شوال القادم كموعد نهائي لإطلاق قاعدة بيانات برنامج حافز، مؤكداً التزام الوزارة بالمهلة المحددة من المقام السامي لاستكمال حصر طالبي العمل وصرف إعانة البطالة لهم خلال ثلاثة أشهر .

وقال فقيه في الحفل الذي أقامته الوزارة لتكريم الشركات التي حققت نسب ممتازة في توطين الوظائف: إن صرف إعانة الباحثين عن عمل سيبدأ من شهر محرم لمن تنطبق عليه الضوابط التي حددت مستحق الإعانة، مشيرا الى أن عدد الباحثين عن عمل تجاوز المليون متقدم في المرحلة الأولى، في حين يوجد عدد من المتقدمين لا تنطبق عليهم الضوابط إما لكونهم يعملون في القطاع الخاص أو الحكومي وهي بيانات أولية سيتم الكشف عنها بعد استكمال قاعدة البيانات في الوزارة، لافتا إلى اعتمادهم على 14 قاعدة بيانات لجهات حكومية مختلفة. وأوضح فقيه أن الكثير من المنشآت تحركت لتعديل أوضاعها وتصحيح بياناتها وتوطين الوظائف قبل انتهاء المهلة، مشيراً إلى إطلاق الوزارة النسخة الثانية من نطاقات بداية العام القادم ويتم فيها تلافي الكثير من الملاحظات التي وردت في النسخة الأولى. ونوه فقيه إلى اعتمادهم قاعدة بيانات التأمينات الاجتماعية للسعوديين ومعلومات وزارة الداخلية للأجانب في تحديد نسب التوطين للقطاعات المختلفة حسب النسب المحددة في برنامج التوطين لكل قطاع، لافتا إلى توقعه القضاء على التحايل الذي كان يحدث في التوظيف الوهمي من خلال ربط قاعدة بيانات برنامج حافز بقاعدة بيانات التأمينات الاجتماعية .

دعا وزير العمل الشباب القبول بالوظائف الصغيرة كبداية، وإثبات التزامهم ومهنيتهم ليكسبوا ثقة أصحاب المنشآت وثقة أنفسهم .

من جهته، أشار المستشار التسويقي لوزارة العمل هاني خوجة حرصهم على كسر الصورة النمطية السائدة عن الشاب السعودي الذي لا يقبل العمل في أي وظيفة وافتقاده الالتزام وغيرها من الانطباعات غير الجيدة التي تجعل منه خياراً مرفوضاً لأصحاب العمل وفي المقابل نظرة طالب العمل تجاه أصحاب المنشآت الذين لا يثقون بالسعودي ويسعون لتطفيشه، موضحاً أن خطتهم كفريق تسويق تسعى لاستمرار احتفاليتهم بقصص النجاح والبحث عن النماذج الناجحة في المجتمع.

مواطنون في وزارة الإسكان اعتراضاً على حصر الإقراض

المصدر: جريدة الحياة الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297945

الرياض - تركي العقيل

أثار ما تردد أخيراً حول توجّه صندوق التنمية العقارية، إلى العمل على ربطه بوزارة العدل والبلديات والبنوك بغرض حصر الإقراض، جدلاً واسعاً لدى الكثير من المواطنين، أدى إلى تواجد مجموعة منهم في مقر وزارة الإسكان الجهة المشرفة على الصندوق العقاري، لإيصال مطالبهم وإبداء اعتراضهم على الصندوق، كون هذا التوجّه إذا تم فإنه لن يسمح لمن يمتلك منزلاً أو أرضاً بالحصول على القرض العقاري، إذ سيتم استبعاده من قائمة المتقدمين، وبالتالي الاكتفاء بالمتقدمين الذين ليس لديهم أي عقار مسجّل بأسمائهم.

ورافق هذا التوجّه انقسام بين التأييد والمعارضة، وظهر عدد من ردود الأفعال المتباينة، خصوصاً على مستوى المواقع الإلكترونية، على رغم أن ما تردّد لم يأخذ صيغة التأكيد حتى الآن، إلا أنه يبدو أقرب إلى ذلك، خصوصاً بعد الأحاديث التي تناولت استبعاد ما يزيد على ثلاثة آلاف متقدّم للصندوق العقاري من الدفعة الماضية، بعد ثبوت امتلاكهم عقارات سواء كانت منازل أو أراضي.

ويصف نايف العلي هذا التوجّه بالمتسرع، معتبراً أنه يسهم في ضرر البعض ممن اقترضوا وتديّنوا لشراء أو بناء منازل لهم. وقال: «لا أجد أن هذا القرار في محله إن تم، فبعض المواطنين الذين قاموا بشراء منازل خلال فترة انتظارهم للقرض العقاري، وضعوا في حسبانهم الاستفادة مما يقدّمه الصندوق، بهدف سداد ما عليهم، ولكن بذلك فكأنهم لم يتقدموا على الصندوق بتاتاً.»

ويرى أبو عبدالعزيز أن القرار سيفتقد للدقة في حال اعتماده، مشيراً إلى أن بإمكان المتقدم تسجيل العقار باسم آخر، ويتمكن من الشراء خلال فترة انتظاره للقرض.

وأضاف: «يمكن تجاوز القرار من خلال تسجيل المنزل أو الأرض باسم آخر غير متقدم على الصندوق، ما يعني أن القرار يصعب عليه السيطرة على المتقدم.»

أما ناصر الخليل فيرى أن من الأفضل تقنين هذا التوجّه، بحيث يتم تقديم من لا يمتلكون عقاراً على من يمتلكون، مضيفاً: «القرار يحوي شيئاً من الصواب، فمن يمتلك منزلاً يبدو أنه أفضل حالاً ممن لا يمتلك، لذا من الأفضل أن يتم تأخير هذه الفئة من دون استبعادهم، وتقديم الذين لا يمتلكون عليهم.»

وكانت «الحياة» حاولت الاتصال على المدير العام للقروض في صندوق التنمية العقارية المهندس يوسف الزغيبي، للحصول على تعليقه، إلا أنها لم تجد الرد.

محاسبة الأئمة تاركي مساجدهم وإن اعتكفوا في الحرم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م العدد 3711
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110815/Con20110815439769.htm

الحسن آل سيد ـ أبها

شدد مدير فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في منطقة عسير الشيخ محمد بن سعيد القحطاني على أئمة وخطباء المساجد باتباع أنظمة الوزارة في مجال تفطير الصائمين في المساجد، مشيرا إلى أنه لا مجال للاجتهاد في هذا الأمر.

وأكد في حواره مع «عكاظ» أنه لو حصل أن خالف أي مسجد هذه الأنظمة فسوف يحاسب ويأخذ على يده ويوجه الوجهة الصحيحة، مبينا أن ضبط أعمال الخير له آثاره الطيبة على مسار الدعوة والأعمال الخيرية.

وأوضح أن فرع الوزارة في منطقة عسير يشرف على جميع مشاريع إفطار في المنطقة، والوزارة وضعت لها نظاما محددا يلتزم به من يريد البذل من ماله لتفطير الصائمين، أهمها: أن يتعهد أن لا يجمع تبرعات لا من الجيران ولا من غيرهم، وأن يكون من يتحدث ـ لو حصل حديث- شخصا مرخصا له ومعروف بعلمه وقدرته على الدعوة.

• ماذا تفعلون فيمن يغادر مسجده إلى مكة أو المدينة للاعتكاف في العشر الأواخر؟

ـ التوجيهات أن يلتزم الأئمة مساجدهم في رمضان ما لم تكن هناك ضرورة تقدر بقدرها وأن لا يحصل خلل في المسجد، وهو ما لا نرضاه ولا نقره أبدا، وإذا حدث فسوف يحاسب، ونحاول ضبط الأمور.

• هناك من يشتكي من وجود صناديق للتبرعات في المساجد.. ما ردكم؟

ـ الوزارة ترفض ذلك تماما، وإذا وصلها شيء من هذا القبيل فلا تتراخى في تطبيق العقوبات التي تصل طي قيد الإمام، فجمع التبرعات لها قنواته الرسمية المعروفة.

• هل يتم تحديد موضوعات خطبة الجمعة لخطباء المساجد؟

ـ الوزارة لا تحدد أو تفرض أي موضوع إلا إذا كان هناك أمر أو حدث فيلتزم الجميع بالخطبة، وكل خطيب له الحرية في تناول خطبته بالأسلوب الذي يراه، لكن لا يخرج عن الإطار العام والمحدد للموضوع الذي يتحدث فيه.

• بخصوص مكبرات الصوت في المساجد فإن قرار الوزارة يحدد وجود اثنين فقط في كل مسجد، لماذا لا نرى تفعيلا لذلك القرار في بعض المساجد؟

ـ مكبرات الصوت وضعت لإعلام الناس بموعد الصلاة وإقامتها وهذا هو الدور الأساسي، أما مكبرات الصوت الداخلية فهي لإسماع من بداخل المسجد خصوصا في ظل ضجيج السيارات والمكيفات، بالإضافة إلى أنه إذا كان هناك درس أو محاضرة فهي لنقل الصوت للحاضرين دون عناء التدافع إلى مقدمة المسجد.

ومن يرفع صوت المبكر الخارجي قد يكون القصد حسنا، ولا أشك في قصد أحد لإسماع الناس الخير داخل البيوت، خاصة وأنها مليئة بالتلفزيونات والفضائيات.

ويرى بعض الأئمة أن يصل صوت القرآن والسنة إلى أن يشعر به المتغافلون، لكن كل شيء يزيد عن حده ينقلب إلى ضده، ويكون إزعاجا إذا زاد عن حده، وأرجو أن يفهم الأمر على حقيقته، لأنه إذا تعدى ذلك ينزعج حتى محب الخير.

وفرع وزارة الشؤون الإسلامية في عسير يهتم بهذا الأمر وينبه إلى قصر صوت مكبرات الصوت داخل المسجد، ولا تفتح المكبرات الخارجية إلا وقت الأذان والإقامة.

وهناك متابعة مستمرة من خلال جهاز رقابي خاص بالفرع لمتابعة ذلك ورفع تقارير دورية ويومية، ويتم تطبيق العقوبات على المخالفين تبدأ بلفت نظر وتصل إلى طي قيد من لا يلتزمون بتعليمات الوزارة، لأن من استساغ المخالفة في هذا الأمر فسوف يستسيغها في أمر آخر.

• وما دوركم الرقابي على المساجد؟

ـ يكون على قسمين؛ مراقبة المساجد تتعلق بالمؤذن والإمام والخطيب، ومراقبة لصيانتها تتعلق بالخادم والشركات المشغلة مسؤولة النظافة، والتقارير عن ذلك ترفع بشكل يومي، ويتم التقييم وتحصل الغرامات وإلغاء عقود والاستبعاد إذا

وقع تقصير أو عدم التزام ونحن نحرص على ذلك، لكن نظرا لاتساع المنطقة وكثرة المساجد والتي تبلغ ما يقرب من 15 ألف مسجد يشرف عليها الفرع، نجتهد على أن تكون الخدمة على أعلى مستوى.

• لماذا يوجد أئمة ومؤذنون غير سعوديين في بعض المساجد؟

ـ نظام الوزارة لا يجيز هذا الأمر على الإطلاق، ولكن قد تكون تصرفات شخصية أو ضرورة، كونه محفظا للقرآن في ذلك المسجد.

ومبدأ تعيين مؤذنين وأئمة غير سعوديين مرفوض تماما، ليس نقصا في هؤلاء الوافدين ولا تفرقة، فهم إخوة وأشقاء والمسلمون مسؤوليتهم واحدة، ولكن هناك أولويات حتى في الصدقة فالأقربون أولى بالمعروف، فإذا وجد من يقوم بهذه المهمة من أبناء البلد فهو الأولى بهذا الأمر.

ولا أخفيك أن الإقبال على الإمامة ضعيف في زمن الماديات والبحث عن التجارة والمكاسب، كما أن انشغال الناس وبعد أماكنهم ووظائفهم أدى لقلة الرغبة في الالتزام بالإمامة الحقيقية.

• لكن بعض الأئمة السعوديين كبار في السن ولا يجيدون القراءة والتجويد؟

ـ دورهم يقدر ويذكر فيشكر وهم جاءوا في زمن قل فيه من يقرأ ويكتب، وكانوا يسدون ثغرة كبيرة جدا في هذا المجال، وهم آباؤنا وكبارنا.

نحاول التقليل من الأئمة كبار السن وهم قليلون جدا في ظل وجود الحفظة المتقنين والمتخصصين في الشريعة، وخريجي المعاهد الشرعية المتخصصة، ومنهم متمكنون من الخطابة، وبعض كبار السن من الأئمة قدموا استقالاتهم دون أن يفرض عليهم ذلك.

الهلال الأحمر تنهي المرحلة الخامسة للتواصل مع معتقلي غوانتانامو

المصدر: جريدة الحياة الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297973

الرياض - «الحياة»

أنهت هيئة الهلال الأحمر السعودي، المرحلة الخامسة من برنامج المكالمات المرئية مع المعتقلين في غوانتانامو، ويأتي ذلك استكمالاً لمشروع هيئة الهلال الأحمر السعودي بربط المعتقلين السعوديين بغوانتانامو بأسرهم في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

وشملت المرحلة مناطق الرياض وجازان وجدة ونجران وأبها والمدينة المنورة، وبلغت المكالمات المرئية والصوتية في المرحلة الخامسة أكثر من 21 مكالمة.

وأوضح المدير العام للإعلام والتوعية المتحدث الرسمي للهيئة أحمد باريان، أنه استفاد من هذه المرحلة أكثر من 18 عائلة سعودية من مختلف مناطق المملكة.

الإسلام لم يكن ليقتصر على تكليف الرجال بالحسبة

دراسة: المرأة الحسبة في الميادين النسائية بدلاً من الرجل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م - العدد 15757
http://www.alriyadh.com/2011/08/15/article659122.html

الرياض - أحمد الحوتان

كشفت دراسة حديثة أجريت في اوساط عضوات الهيئة التعليمية في جامعات الرياض وعينة من أعضاء الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة الرياض عن حاجة المجتمع النسائي السعودي الى أن تتولى المرأة الحسبة في الميادين النسائية، خاصة وأن المرأه قد استقلت بكثير من الميادين مما يعيق وجود رجال الحسبة فيها، فتولي المرأة للحسبة في الميادين النسائية هو في الحقيقة تلبية لحاجات أدت إليها ظروف الحياة اليوم .

وأوضحت الدراسة التي أعدتها الباحثة فاطمة بنت عبد الله آل مشاري تحت عنوان) المرأة في الحسبة على النساء دراسة استشرافية لتعيين المرأة محتسبة) ونالت على اثرها درجة الماجستير بامتياز الى الحاجة الى تخصيص فئة من النساء على علم وبصيرة يقمن بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجالات والمرافق الخاصة بالمرأة، حيث ان بعض الجهات الحكومية قد استعانت بالمرأة وعينت نساء يعملن فيها نظراً للحاجة إلى ذلك، وفي رأي الباحثة أن المرأة هي الأقرب في الاحتساب على القضايا الخاصة بالنساء أكثر من الرجل .

وهدفت الدراسه التي حصلت "الرياض" على نسخة منها الى معرفة الحكم الشرعي بأدلته في عمل المرأة محتسبة، التعرف على مدى الحاجة لتولي المرأة وظيفة الحسبة بين النساء في العصر الحاضر والتعرف على آراء عضوات الهيئة التعليمية في جامعات مدينة الرياض تجاه عمل المرأة في الحسبة على النساء .

المرأة أقرب إلى المرأة من الرجل نفسياً وتربوياً

وحضيت الدراسة بتساؤلات عن مسؤولية النساء في الاحتساب الرسمي وأهمية عمل المرأة في الاحتساب على النساء؟ وما الآثار المترتبة على تعطيله وما معوقات عمل المرأة في وظيفة الحسبة بالاضافة الى الميادين المناسبة لعمل المرأة في الاحتساب الرسمي؟ واعتمدت الدراسة على منهجين وثائقي ومسحي .

وكانت أبرز نتائج الدراسة هي وجود نصوص في الكتاب والسنة جاء فيها ذكر مسؤولية النساء في الحسبة على وجه الخصوص، والمتأمل في ذلك يدرك أن الإسلام لم يكن ليقتصر على تكليف الرجال بالحسبة دون أن يحمل النساء جزءاً من هذه المسؤولية، كما بينت بأن المرأه إذا كانت قد كلفت شرعاً بالقيام بالاحتساب فإن هذا التكليف مبني على عدة مسوغات تؤكد أهمية مشاركة المرأة في الحسبة ومن أهم هذه الأسباب: أن المرأة في الغالب تكون أقدر من الرجل على البيان والتبليغ في بعض ما يخص المجتمع النسائي نظراً لتجانس الظروف .

كما أن المرأة أعلم من الرجل فيما يخص النساء ومجتمعاتهن والظواهر التي تسري بينهن وتستطيع المرأة التمييز بين الأولويات في قضايا المجتمع النسائي، تلبية للحاجات التي أدت إلى ذلك بحكم نمو المجتمع والانفتاح العالمي بالاضافة الى أن تعيين المرأة يجعل لها نوعا من الحصانة بحيث لا يتجرأ سفيه على الإساءة إليها .

ومن النتائج ايضا أن الحسبة الرسمية التي يتولاها المحتسب من قبل ولي الأمر فيها قولان: المشهور عدم جواز تولي المرأة الحسبة الرسمية مطلقاً، والقول الثاني جواز توليها هذه الحسبة، ولكن الذي يظهر من حقيقة أعمال الحسبة والأدلة والمناقشة أن المرأة لا تتولى أمر الحسبة من قبل الوالي في أمر السوق الذي يتعلق بالرجال، حتى لا يؤدي ذلك إلى محظور، ولكن يجوز أن تتولى أمر الحسبة فيما يتعلق بأمور النساء ولا سيما في العصر الحاضر، حيث أصبحت هناك مرافق نسائية خاصة، فإنه يجب تولي الحسبة في مثل هذا للمرأة .

أما أبرز العوائق المتوقعة أمام تعيين المرأة محتسبة من وجهة نظر عينة الدراسة هي: عدم وجود لوائح تنظم عمل المرأة في الاحتساب الرسمي وعدم وجود مؤسسات نسائية ترعى وتنظم عمل المرأة في ميدان الحسبة وايضا عدم الاهتمام بدور المرأة في الاحتساب الرسمي .

وهناك عوائق لا يوافق أفراد الدراسة على وقوفها أمام تعيين المرأة محتسبة منها صعوبة توفيق المحتسبة بين أعمالها الاحتسابية ومهمتها العائلية ، عدم كفاية العناصر النسائية المؤهلة للقيام بمهمة الاحتساب الرسمي وعدم وضوح الهدف من تعيين المرأة محتسبة .

كما كان هناك اتفاق بين عينة الدراسة (العاملين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – عضوات هيئة التدريس) على أن الميادين النسائية الخاصة مناسبة لتولي المرأة فيها مهام الحسبة بصفة رسمية، واختلفت وجهات النظر بين عينة العاملين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبين عينة النساء حول الميادين المفتوحة والعامة ومدى ملاءمتها لتولي المرأة فيها الحسبة على النساء كالمعارض المؤقتة المفتوحة، الأسواق العامة والمنتزهات العائلية .

فقد كانت وجهة نظر العاملين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنها ميادين غير مناسبة لأن تتولى فيها المرأة الحسبة على النساء، وكان سبب رفضهم بأن ذلك لا يتناسب مع طبيعة المرأة التكوينية والنفسية فربما تتعرض تلك المرأة المحتسبة للمضايقة من الآخرين، وقد حصل لعدد من رجال الحسبة بأن تعرضوا لاعتداء ومضايقات من بعض العامة، فلا يجوز برأيهم أن يزج بالمرأة في تلك الميادين .

بينما كانت آراء عينة النساء مختلفة وبأن الأماكن العامة مناسبة جداً لأن تعمل فيها المرأة محتسبة بصفة رسمية، وسبب ذلك من وجهة نظرهم أن المرأة أقرب إلى المرأة من الرجل نفسياً وتربوياً وأنها الأقدر على توجيه ونصح المخالفات، كذلك في عمل المرأة محتسبة في تلك الميادين دعم وتعزيز لرجل الحسبة، لأنه قد يواجه مشكلات أثناء إنكاره على النساء (كالتحقق من الهوية ونحوها)، وتطاول بعض النساء عليه وعدم تمكنه أدبياً من الرد عليها.

تبرئة 8 متهمين في كارثة جدة... وإحالة مشرف على العقود إلى المحكمة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297864

جدة – أحمد الهلالي

تحقيقات متواصلة لمحاكمة المتورطين في كارثة سيول جدة ... وفي الإطار ضوئية من خبر «الحياة». (وائل السليماني(برأت هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة ثمانية متهمين في كارثة سيول جدة التي ضربت المحافظة أواخر عام 2008م، بينهم وكيل أمانة جدة للتعمير والمشاريع، ومساعد وكيل التعمير للخدمات المساندة في الأمانة، فيما قررت إحالة أحد المتهمين) وهو مشرف على أحد عقود الأمانة) إلى المحكمة الإدارية لمحاكمته عما نسب إليه من تلقيه رشوة، والاستمرار في منع السفر لاثنين من المتهمين أحدهما من الجنسية اللبنانية والآخر أوروبي الجنسية ويعملان في جدة.

وجرى التحقيق في وقت سابق مع المتهمين التسعة (تحتفظ «الحياة» بأسمائهم) الذين تم تبرئة ثمانية من القائمة التي حوت أسماء مسؤولين في أمانة المحافظة الساحلية وموظفي شركات، إذ وجهت لهم تهم عدة أبرزها الرشوة والتزوير واستغلال النفوذ الوظيفي.

وأكدت الهيئة أنها درست القضية وإجراء التحقيق اللازم فيها وانتهى الرأي إلى حفظ المخالفة بحق المتهمين، إذ إن العقود التي جرت (وهي مكمن القضية) لا ينطبق عليها نظام المشتريات الحكومية .

وسبق أن كشفت مصادر «الحياة» توجهاً لدى جهات التحقيق في الكارثة لحفظ ملفات بعض المتهمين لعدم كفاية أدلة الاتهام التي وجهت ضدهم خلال الفترة الماضية، إذ تمثل تلك الملفات رجال أعمال معروفين في المحافظة لم تكن الأدلة كافية لاتهامهم.

وكانت المحكمة الجزئية في جدة تسلمت في وقت سابق ملفات أربعة متهمين في كارثة السيول التي اجتاحت العروس أواخر عام 2008م تضمنت اتهامات بإزهاق أرواح البشر التي تجاوز عدد المتوفين فيها الـ 100 شخص بحسب تقرير الدفاع المدني وإصابة 350 شخصا، إضافة إلى الأضرار والتلفيات في 11960 عقاراً، وتعرض 10178 مركبة للتلف الكلي والجزئي، إضافة إلى إتلاف الممتلكات العامة، ومن المتوقع أن تواجههم المحكمة بالتهم خلال الأيام المقبلة عبر المكاتب القضائية 12 و19 و7، بعد إعادة ملف المتهم الرابع لهيئة التحقيق والإدعاء العام لاستكماله. فيما تشهد المحكمة العامة في المحافظة خلال الأيام المقبلة دعوى قضائية مستقلة من قبل مالك أحد المخططات شرق جدة ضد وكيل أمانة جدة سابقاً (تحتفظ «الحياة» باسمه) بتهمة تخصيصه لزوائد الأراضي كمنح لأبنائه من دون مراعاة الأنظمة الخاصة بالمخططات..

وجاءت هذه التطورات بعد أن تسلمت المحكمة الجزئية والعامة في محافظة جدة عدداً من ملفات المتهمين التي أحيلت إليها، حيث حوت أسماء بينها مسؤولون في دوائر حكومية ورجال أعمال وغيرهم ممن كانت لهم علاقة بتصريف السيول والأمطار في محافظة جدة منذ 25 عاماً، إذ نجحت لجان التحقيق في إنهاء أعمالها خلال الفترة الماضية بالسرية التامة سواء في هيئة الرقابة والتحقيق أو هيئة التحقيق والادعاء العام، بغية إنهاء المهمة وفق التوجيهات العليا الصادرة في ذلك.

واعتمدت لجان التحقيق مع المتهمين في الفاجعة في لوائح الاتهام الموجهة إليهم على قرائن وردت في تقارير من الدفاع المدني، وتحقيقات لجنة تقصي الحقائق، وأقراص مدمجة (سي دي) وفرتها «أمانة جدة»، إذ سبق وأن طلبت هيئتا التحقيق والادعاء العام والرقابة والتحقيق المكلفتان باستجواب المتهمين في الكارثة إفادة من بعض الجهات الحكومية بما لديهم من خطابات رسمية للتثبت من اعترافات وأقوال المتهمين حول بعض المخططات والمشاريع التي نفذت قبل إدانتهم فيها .

يذكر أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمر بإحالة جميع المتهمين في قضية فاجعة سيول جدة التي ذهب ضحيتها العشرات، إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام كلاً في ما يخصها، للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي، استناداً للمواد (24، 27، 28) من نظام الإجراءات الجزائية، وذلك للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم وتؤخذ في الاعتبار المسارعة في ذلك.

النائب الثاني يرعى مؤتمر السلفية...منهج شرعي ومطلب وطني في جامعة الإمام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297970

الرياض - «الحياة»

يرعى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز يوم الثلثاء 1433/1/25هـ، أعمال ندوة «السلفية منهج شرعي ومطلب وطني»، التي تنظمها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وأكد مدير الجامعة الدكتور سليمان أبا الخيل، أن رعاية النائب الثاني للندوة تعبر عن حجم الدعم والعناية الذي تجده مناشط الجامعة من ولاة الأمر، مشيراً إلى أن الجامعة تفخر بتنظيمها الندوة التي توضح المنهج الصحيح، وهو منهج أهل السنة والجماعة، منهج السلف الصالح من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين وتابعيهم.

وأوضح أن الندوة تأتي رداً على من يحاول النيل من المنهج السديد، الذي تسير عليه المملكة العربية السعودية، وكذلك على من يتسمى بالسلفية من غير فقه ومعرفة بمعناها ومبناها ومدلولها وضوابطها.

وأوضح أبا الخيل أن الندوة تهدف إلى توضيح حقيقة المنهج السلفي، وأنه يمثل الإسلام الصحيح الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وكذلك تخليص مفهوم السلفية الصحيح من المفاهيم الخاطئة والادعاءات الباطلة للسلفية المزعومة من بعض الجماعات المنحرفة فكرياً، وبيان منهج الحـــكم في المملكة، وأنه مستمد من الإسلام الصحيح عقيدة وعملاً بوسطـــية لا غلـــو فيها ولا تفريط.

وأفاد الدكتور أبا الخيل بأن الندوة تستعرض التلاحم والتكامل الحاصل بين ولاة الأمر والعلماء في المملكة في تطبيق المنهج السلفي الصحيح علماً وعملاً، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن المنهج السلفي، كالغلو والتطرف والتكفير والعداء للآخر، ودفع الشبهات الواردة على المنهج السلفي من حيث أثره في المقررات والخطط الدراسية، وأنه أدى إلى الغلو والتطرف، وما وقع من أحداث في المملكة، وإظهار أثر المملكة في السلم والأمن العالميين، وأن المنهج السلفي أثمر مواقف إنسانية نادرة تجاه العالم أجمع.

من جهة أخرى، أعرب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز عن شكره لرئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ وأعضاء المجلس ومنسوبيه على ما بذلوه من جهود، وما تم إنجازه من أعمال ومواضيع وما صدر بشأنها من قرارات خلال العام الماضي، جاء ذلك إثر اطلاعه على التقرير السنوي الـ18 للمجلس عن أعمال السنة الثانية من الدورة الخامسة.

وقال النائب الثاني في برقية جوابية وجّهها لرئيس مجلس الشورى: «نشكر معاليكم وأعضاء المجلس ومنسوبيه على ما عبّرتم عنه من مشاعر طيبة، ونقدر هذه الجهود، متمـــنين للجميع دوام التوفيق.»

إلى ذلك، ترأس النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الأمير نايف بن عبدالعزيز، في مكتبه بجدة مساء أول من أمس، أعمال الدورة الـ40 للمجلس الأعلى للجامعة.

ورحب النائب الثاني في كلمة استهل بها أعمال الدورة بأعضاء المجلس، مشيداً بالمكانة العلمية التي وصلت إليها الجامعة، والخدمات الجليلة والدراسات المتعددة التي قدمتها في مجال الأمن وفي المجالات الأخرى.

دراسة : 14 ٪ انخفاض استخدام التبغ بين الشباب السعودي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م العدد 3711
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110815/Con20110815439704.htm

سعاد الشمراني ـ الرياض

كشفت دراسة عن انخفاض نسبة انتشار استخدام التبغ بين الشباب السعوديين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 عاما، من 19.3 في المائة عام 1428هـ إلى 14.9 في المائة عام 1431هـ.

وأوضح وكيل وزارة الصحة المساعد للطب الوقائي الدكتور زياد ميمش، أن الدراسة شملت 50 مدرسة من مراحل التعليم المتوسط في المملكة، تمثلت في 25 مدرسة للذكور، و 25 مدرسة للبنات بمجموع 788 طالبا و 927 طالبة.

أكد أنه وفقا لنتائج هذه الدراسة فإن نحو 30 في المائة من الشباب الذين شملتهم الدراسة يعيشون في منازل يدخن فيها الآخرون بوجودهم، كما أن 65 في المائة من المدخنين في هذه المرحلة العمرية لديهم الرغبة في الإقلاع عن التدخين.

موضحا أن نتائج هذا المسح أكدت أن 14.9 في المائة يستخدمون أي منتج من منتجات التبغ حاليا 21.2 في المائة فتيان، 9.1 في المائة فتيات، و 8.9 في المائة يدخنون السجائر حاليا 3.0 في المائة فتيان، 5.0 في المائة فتيات، و 9.5 في المائة يدخنون الشيشة حاليا 13.3 في المائة فتيان، 6.1 في المائة فتيات.

وأضاف أن نسبة 25.3 في المائة يعتقدون أن الذكور المدخنين أكثر جاذبية من غير المدخنين، و 17.5 في المائة يعتقدون أن النساء المدخنات أكثر جاذبية من غير المدخنات، الأمر الذي يحتاج إلى تكثيف الحملات التوعوية لتغيير هذا الاعتقاد الخاطئ. كما أوضحت الدراسة أن 63.8 في المائة يعلمون تأثير التبغ الضار عليهم، و 31.1 في المائة ناقشوا في الصف الأسباب التي تجعل من هم في سنهم يدخنون خلال السنة الماضية، و 42.1 في المائة تلقوا دروسا تثقيفية حول مخاطر التدخين في الصف خلال السنة الماضية.

وأبان ميمش أن المعرضين للدخان السلبي بلغ عددهم 29.5 في المائة يعيشون في منازل يدخن فيها الآخرون في وجودهم، و 37.5 في المائة يتعرضون لدخان الآخرين خارج منازلهم، و 76.5 في المائة يؤيدون حظر التدخين في الأماكن العامة، وكشف أن الذين يرغبون في الإقلاع عن التدخين بلغ عددهم 64.8 في المائة و 68.0 في المائة تلقوا المساعدة للإقلاع عن التدخين.

من جانبه، شكر المشرف العام على برنامج التدخين في وزارة الصحة وأمين اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ الدكتور ماجد المنيف مسؤولي وزارة التربية والتعليم على تعاونهم مع منسقي برنامج مكافحة التدخين في الشؤون الصحية في مناطق المملكة لإنجاح هذه الدراسة الوطنية.

الراجح: 1551 يتيماً ترعاهم خيرية الأيتام.. والمؤسسة مُسخَّرة لليتيم المحتاج من ذوي الظروف الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م - العدد 15757
http://www.alriyadh.com/2011/08/15/article659305.html

الرياض - خالد العوفي

أكد مدير عام المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام الأستاذ فهد الراجح أن المؤسسة تتولى مسؤولية تقديم كل الخدمات المناسبة للأبناء الأيتام المشمولين بخدمات المؤسسة وكذلك متابعتهم والاطمئنان على أوضاعهم، وقد بلغ عدد الأبناء المشمولين بخدمات المؤسسة (1551) ألفاً وخمسمائة وإحدى وخمسين حالة ذكورا وإناثا، وتم تشكيل عدد من الإدارات والأقسام من اجل رعايتهم كادارة الخدمات والبرامج، ويتبعها قسم البحث الاجتماعي الذي يشتمل على العمل (المكتبي والميداني) للتأكد من استحقاق المشمولين بخدمات المؤسسة للمساعدات النقدية والعينية والأنواع الأخرى من المساعدات، كبرنامج الرعاية الأسرية، وبرنامج هدية المولود، وبرنامج الحج الأسري، وبرنامج صلة، وبرنامج التوعية والتثقيف، وذلك وفقا لضوابط الإجراءات المعتمدة .

وأيضا قسم الخدمات النفسية الذي تتم عن طريقه متابعة الحالات بعد إحالتها لتقديم الرعاية النفسية اللازمة والتوجيهات الإرشادية للمشمولين بخدمات المؤسسة وإعداد الخطط العلاجية والتوعية والتنسيق مع كافة الجهات الصحية لتقديم المساعدات العلاجية النفسية والمتابعة المستمرة للحالة .

وأضاف الراجح أن قسم التدريب والتوظيف والابتعاث بالمؤسسة، ومنذ إنشائها، وهو يسعى جاهدا ليكون له بصمة خاصة على تنشئة المشمولين بخدماتها وتربيتهم بما يدفعهم إلى تنمية مهاراتهم وصقل خبراتهم الذاتية، فكان إعداد برنامج التدريب والتوظيف وفق إستراتيجية واضحة الأهداف مدروسة الخطوات تحقق لليتيم واليتيمة الاستقلال الذاتي، بما ينعكس على شخصياتهم ويكسبهم الثقة في أنفسهم، ويؤهلهم للاندماج بشكل ايجابي في المجتمع .

وسعت المؤسسة في التواصل مع الشركات والمؤسسات وكافة القطاعات للسعي لتدريب الأبناء الأيتام وتأهيلهم وتوظيفهم، وكذلك ادارة الاسكان التي تقدم خدمة السكن النموذجي والعادي مشتملة على الماكل والمشرب والملبس للمشمولين بخدماتها من العزاب، وباشراف مرشدين متخصصين لمساعدة الابناء على الاستقرار .

وأوضح الراجح أن قسم المساعدات المالية بالمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام يعد من الأقسام الرئيسة بالمؤسسة وذلك لتوفير سبل العيش الكريم للمشمولين بخدمات المؤسسة، وقسم المساعدات المالية يقوم باستقبال طلبات المستفيدين من خدمات المؤسسة، متضمنة الأوراق الثبوتية اللازمة ودراستها والتأكد من حاجة المستفيد لها، وإبداء رأي الباحث حول الطلب المقدم حسب النماذج المعمول بها، ومن ثم الرفع لعرضها على لجنة المساعدات المكونة من خمسة أعضاء للنظر في طلبات المتقدمين، ثم الرفع لمدير إدارة الخدمات الإنسانية لإبداء مرئياته حيال ذلك ثم رفعها للمدير العام للتوجيه، وتشمل المساعدات المالية للأيتام سد العوز والحاجة ومصاريف الإعاشة للمستفيدين من خدمات الإسكان في الوحدات السكنية التابعة للمؤسسة، ومساعدات المالية الشهرية للطلاب، والأرامل، والمطلقات، وذوي الحاجات الخاصة من الأيتام، والمساعدات المالية لحديثي التوظيف؛ تحفيزا وتشجيعا على الاستمرار في وظائفهم، وتحمل تكاليف العلاج للمحتاجين للرعاية الصحية الخاصة، ومساعدات الإيجار، ومساعدات هدية المولود، من خلال دعم الوالدين في توفير احتياجات المولود الجديد، ومساعدات أداء فريضة الحج، وكثيرا من المساعدات العينية من «غذائية، وأثاث، وتجهيزات، منزليه .. الخ .«

واختتم الراجح قوله بأن المؤسسة من خلال حزمة من البرامج والخدمات تسعى إلى تلبية متطلبات العيش الكريم للأيتام (ذوي الظروف الخاصة) ومساعدتهم لتجاوز أي ظروف طارئة تعترض مسيرة حياتهم وتمكنهم من الاستقرار النفسي والمادي، ونسأل الله أن يعيننا على تقديم كل ما من شأنه أعانه ومساعدة اليتيم.

تحديد جلسة قضائية لمتهم في شوال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297863

تعقد المحكمة الجزئية في محافظة جدة خلال اليومين المقبلين جلستها الثانية المتعلقة بمحاكمة المتهمين، إذ سلمت خلال الجلسة الأولى أول من أمس (السبت) قرار الاتهام لمحامي وكيل أمانة جدة السابق المتهم في القضية وحددت منتصف شهر شوال المقبل الرد على قرار الاتهام.

وتضمنت لائحة الاتهام لوكيل أمين جدة السابق (وهو متقاعد) تهماً عدة أبرزها التسبب في إزهاق أرواح، والإضرار وإتلاف الممتلكات الخاصة والعامة، فضلا عن خمس تهم أخرى تنظر أمام المحكمة الإدارية تتعلق بالمشاريع المعتمة في جدة، حيث اعترف بحسب وسائل الإعلام بالسماح للمواطنين بالبناء في مجرى السيل مخالفاً بذلك التعليمات والأوامر الملكية السابقة والتي تقضي بمنع البناء والتملك في بطون الأودية، إذ قدم الادعاء العام 13 دليلاً وقرينة تدين وكيل الأمانة ومسؤوليته في الكارثة. وتأتي هذه التطورات بعد إحالة ملفات عدد من المتهمين إلى القضاء خلال الفترة الماضية، فيما أبلغ رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة جدة المكلف سعد الميموني المحكمة الجزئية في المحافظة على أن الأوامر التي صدرت حول التوقيف والإفراج بحق متهمي كارثة السيول سيكون بتها من اختصاص المحكمة، إلا أن جميع المتهمين في الكارثة من رجال أعمال ومسؤولين، وكتاب عدل لا يزالون «مطلقي السراح .«

وجاء في «الخطاب» الموجه إلى المحكمة أن الإفراج عنهم أو إيداعهم السجن يعود للمحكمة عملاً بمقتضى المادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية، مؤكداً أن لوائح الدعوى العامة المقامة ضد المتهمين والتي تمت إحالتها إلى المحكمة مشتملة على الأوامر التي صدرت حول التوقيف والإفراج والتي سيكون من اختصاص المحكمة التي ستنظر في ملفات القضايا.

الجبيل:ضبط عصابة استولت على رواتب موظفيشركة في سطو مسلح

المصدر: جريدة الحياة الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297935

الجبيل، الدمام – «الحياة«
أوقفت أجهزة الأمن في محافظة الجبيل، عصابة تضم مواطناً وأربعة مقيمين، نفذوا عملية سطو مسلح على مقر إحدى الشركات، استولوا خلالها على 320 ألف ريال، تمثل رواتب العاملين في الشركة، التي تورط اثنان من العاملين فيها في عملية السطو.
وقال الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي: «إن المختصين في غرفة العمليات الرئيسة في شرطة محافظة الجبيل، تلقوا بلاغاً، من مقيم يعمل محاسباً في إحدى الشركات في الجبيل، عن تعرضه للسطو تحت تهديد السلاح، من قبل ثلاثة أشخاص، أثناء قيامه بتجهيز رواتب موظفي الشركة، وتمكن المهاجمون من الاستيلاء على مبلغ 320 ألف ريال، والهرب بها إلى وجهة مجهولة.«
وأضاف الرقيطي، تم «توجيه دوريات الأمن إلى الموقع، ومسح الأحياء المجاورة. فيما انتقل ضابط التحقيق، ومختص الأدلة الجنائية، وخبير البصمات، إلى الموقع، وعاينوا مسرح الحادثة، وضبطوا الإفادات، وتعاملوا مع الآثار التي خلفها الجناة. وجرى في حينه تمرير معلومات القضية كافة إلى قسم التحريات والبحث الجنائي.«
وأبان أنه تم «تشكيل فريق عمل موحد من قسمي التحقيق والبحث الجنائي، لتولي القضية، وكشف ملابساتها. وقاد إجراء تحقيقات موسعة ومكثفة إلى تقليص دائرة الاشتباه، وربط الإفادات والمعلومات في المشتبه فيهم، وتحديد هويتهم. إذ ثبت تورط مواطن (في العقد الخامس من العمر) وأربعة مقيمين آسيويين (في العقدين الرابع والخامس)، اثنان منهم يعملان في الشركة ذاتها، توليا تزويد الآخرين بالمعلومات اللازمة عن العملية. وتم القبض على المتهمين وإيقافهم. وما زال التحقيق جار في القضية.«
إلى ذلك، أسقطت حملة دهم أمنية، 93 مخالفاً لنظامي الإقامة والعمل والعمال، في منطقة سوق الحراج في مدينة الدمام. ونفذت الحملة مساء أول من أمس، قوة الضبط الإداري في شرطة الدمام، بمشاركة جهات أمنية وحكومية، في منطقة سوق الحراج، بعد رصد تجمع كبير للوافدين فيها، إضافة إلى مخالفات في البيع والشراء والأنظمة.
وحاصرت قوة الضبط الإداري الموقع، وانتشرت فيه. وقامت بتمشيط الحي، والطرق الرئيسة والمحال التجارية، والبسطات والأماكن المشبوهة، لمدة ثلاث ساعات، ما أدى إلى إيقاف المخالفين، وإزالة وإتلاف عدد من المضبوطات، ومخالفات البيع، من قبل أمانة المنطقة الشرقية. فيما جرى تسليم مخالفي نظام العمل والعمال لمكتب العمل، ومخالفي نظام الإقامة لإدارة الوافدين. وقال الناطق الإعلامي في شرطة الشرقية المقدم زياد الرقيطي: «شارك في الحملة مكتب العمل، وأمانة الشرقية، ودوريات الإمارة، وإدارتا دوريات الأمن والمرور. كما شاركت في الحملة قوة أمنية، مكونة من عدد من الضباط والأفراد الميدانيين»، مضيفاً أنها «تأتي امتداداً للحملات الأمنية المستمرة. وتخضع لإشراف مدير شرطة الدمام العقيد أحمد الفعر، وتنفذها شعبة الضبط الإداري في شرطة الدمام، بقيادة العقيد نهار السبيعي، والرائد جزاع الشملاني .«
وأبان أن «شُرط المدن والمحافظات في المنطقة، تنفذ حملات مماثلة على مدار العام، بمشاركة الجهات المختصة، حققت نجاحاً متميزاً في ضبط المخالفين والمطلوبين.«

التجارة تتحرى عن 211 ألف بلاغ ضد ارتفاع الأسعار

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م العدد 3711
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110815/Con20110815439729.htm

أيمن الصيدلاني ـ المدينة المنورة

تتحرى وزارة التجارة عن 211 ألفا و 644 بلاغا تقدم بها مواطنون ضد مؤسسات وشركات تجارية، بتهمة ارتفاع الأسعار دون مبرر، خاصة في بداية شهر رمضان الجاري.

وكشف لـ «عكاظ» مصدر في وزارة التجارة عن تفاصيل البلاغات التي تركزت في ارتفاع أسعار الألبان في شهر شعبان الماضي، ومواصلة ارتفاع أسعار الحليب طويل الأجل ليصل إلى 45 ريالا للكرتون بعد أن كان محددا بـ 40 ريالا، بجانب تغيير أسعار زيوت المحركات ورسوم صيانة السيارات في الشركات الرئيسة، بزيادة طفيفة عن كل دورة صيانة تتراوح بين خمسة إلى عشرة ريالات.

في المقابل اتهم المواطن فواز رضوان وزارة التجارة بضعف تجاوبها مع البلاغات المقدمة، إذ أكد أنه تقدم بأربعة بلاغات متنوعة للوزارة، لم يحصد أية نتيجة تجاه السلع التي لاحظ ارتفاع أسعارها في الأسواق، وتفاوتها بين متجر وآخر، ولا سيما ما يتعلق بالمعلبات والألبان.

سموه حوّل فكرة الاحتفال إلى مشروع خيري يخدم الناس ويبقى

أهالي الرياض يطلقون جمعية الأمير سلمان للأعمال الخيرية

احتفاء بمرور أكثر من 50 عاماً على توليه إمارة الرياض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م - العدد 15757
http://www.alriyadh.com/2011/08/15/article659154.html

الرياض- محمدالغنيم

أشهر في العاصمة الرياض مؤخراً أحدث جمعية خيرية باسم (جمعية الأمير سلمان بن عبدالعزيز للأعمال الخيرية) تعنى بخدمة الرياض وأهاليها ودعم الجمعيات والأعمال الخيرية في منطقة الرياض وذلك احتفاءً وتقديراً وعرفاناً من أهالي وأعيان ورجال الأعمال في الرياض للأمير سلمان بمناسبة مرور أكثر من خمسين عاماً على تقلده إمارة الرياض .

ووصف صاحب السمو الأمير الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن عياف أمين منطقة الرياض إنشاء هذه الجمعية الخيرية بهذه المناسبة بأنه تعبيراً عن وفاء وتقدير أهالي الرياض للأميرسلمان، مؤكداً أنه مهما قمنا من عمل لن يوازي أو يماثل أعمال سموه الخيرية وجهوده الكبيرة التي يقوم بها لمنطقة الرياض، ودعا سموه في هذا الصدد الراغبين في المساهمة في هذه الجمعية بالمبادرة في مشاركتهم ومساهمتهم .

الأمير ابن عياف: الجمعية عرفان بدور سموه التاريخي وستدعم مثيلاتها بالتدريب والخبرة

وكشف سمو أمين منطقة الرياض أمس عن تقدم عدد من أعيان وأهالي ورجال الأعمال في العاصمة الرياض برغبتهم في إقامة احتفال بمناسبة مرور أكثر من خمسين عاما على تقلد الأمير سلمان إمارة الرياض تعبيراً عن عرفانهم للدور التاريخي الذي قام ويقوم به سموه في تطوير منطقة الرياض بشكل عام ومدينة الرياض بشكل خاص إضافة إلى جهوده الجبارة التي بذلها في سبيل نهوضها مما جعلها محط أنظار وإعجاب من الجميع .

وأفاد أمين منطقة الرياض أن الأمير سلمان رأى بعد عرض هذا المقترح عليه أن مثل هذه الاحتفالات تعتبر بذلاً للجهد في أمور شكلية تنتهي بانتهاء وقتها .

واقترح الأمير سلمان إن كان لابد من الاحتفال والاهتمام بهذه المناسبة «إقامة مشروع خيري بمدينة الرياض «يخدم الرياض وأهلها ويدعم الجمعيات والأعمال الخيرية في منطقة الرياض، حيث أشار الأمير ابن عياف إلى أنه تم تدارس هذا المقترح من قبل مجموعة من أعيان وأهالي مدينة الرياض الذين رحبوا به وعقدوا العزم على إنشاء جمعية خيرية باسم جمعية الامير سلمان بن عبدالعزيز للأعمال الخيرية .

إنشاء وقف خيري وفتح حساب لتلقي تبرعات رجال الأعمال والمواطنين

وأوضح الأمير ابن عياف في تصريحه أنه تم الترخيص لهذه الجمعية من قبل وزارة الشئون الاجتماعية في 1432/6/18ه مشيراً إلى أن من مهام الجمعية مساعدة الجمعيات الخيرية من حيث التدريب والخبرة والدعم والمساندة وإنشاء وقف خيري يصرف من ريعه على الأعمال الخيرية .

وأفاد سموه أنه تم جمع التبرعات لهذاالمشروع وسيتم لاحقاً الإعلان عن تفاصيل هذه الجمعية وأسماء الذين بادروا بالتبرع لها كما سيتم فتح حساب خاص في أحدالبنوك المحلية لتلقي التبرعات من رجال الأعمال والمواطنين.

خيرية الخرخير: مساكن المهرة تنتهي قريباً ونحتاج دعم رجال الأعمال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297937

الخرخير - محمد الطفيل

أكد مدير الجمعية الخيرية في محافظة الخرخير مانع المنهالي قرب انتقال أبناء قبائل المهرة إلى مساكنهم التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، داعياً رجال الأعمال إلى الإسهام في مساعدتهم.

وقال المنهالي لـ «الحياة»: «أبناء قبائل المهرة سينتقلون إلى مساكنهم التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين قبل عيد الأضحى وفق ما أكدته الشركة المنفذة للمشروع «، مشيداً باهتمام أمير منطقة نجران الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز بأبناء وقبائل الربع الخالي.

ولفت إلى أن أبناء الخرخير من كل القبائل دخلوا إلى المدينة وجرى توفير إسكان موقت لعدد منهم ولم يبق منهم أحد يعيش في الخيام حالياً، مشدداً على ضرورة مساعدة رجال الأعمال للأهالي. وتابع: «الخرخير بحكم بعدها المكاني غائبة عن أذهان الكثير من رجال الأعمال والشركات والجمعيات الخيرية والمؤسسات، عدا جهود الحكومة التي تبذل ما في وسعها لتحقيق تطلعات أبناء مدينة الخرخير، ولذلك فإننا لا نزال في حاجة ماسة إلى دعم رجال الأعمال وأهل الفضل خصوصاً في شهر رمضان، نظراً إلى ظروف بعض الأهالي الصعبة، كما أن أقرب المدن المنتجة للمواد الغذائية تبعد عن الخرخير 500 كيلو متر وعدد منهم لا يملكون سيارات وكبار في السن وأرامل وأيتام.«

ويطالب مواطنون بإنهاء مشكلة الرخص الموقتة الممنوحة لهم ومنحهم الجنسية السعودية. وقال العميري المنهالي: «أتطلع إلى إنهاء مشكلة الرخص الموقتة لنا داخل المملكة، والحصول على الجنسية السعودية، فنحن نعيش على الأرض السعودية منذ عشرات السنين وآباؤنا وأعمامنا وأهالينا سعوديون، وسيتأثر أبناؤنا وأحفادنا كثيراً نظراً إلى أنهم لا يستطيعون إكمال الدراسة الجامعية على رغم أنهم ولدوا في السعودية ويعيشون فيها.

من جهته، أكد مصدر مطلع في إمارة منطقة نجران (فضل عدم ذكر اسمه) لـ «الحياة «، أن «الإمارة» بصدد البت في أمر منح الجنسية لعدد من أبناء قبائل الخرخير والربع الخالي بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

الاستئناف تلزم المظالم بإعادة النظر في قضية معدات ثقيلة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م العدد 3711
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110815/Con20110815439685.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

نقضت محكمة الاستئناف الإدارى، الحكم الصادر من ديوان المظالم في قضية شركة ترفيه وطنية ضد شركة مقاولات ماليزية، حيث طالبت الأولى الحصول على معدات ثقيلة تملكها شركة مقاولات أجنبية، وقدمت مستندات تبين شراء المعدات، وراجعت مصادر مطلعة نقض الحكم لقصوره في الإحاطة بوقائع الدعوى ومخالفة الثابت في أوراقها، وذكر وقائع مخالفة للحقيقة، وتقرر إعادة النظر مرة أخرى في القضية، وأحيلت إلى الدائرة المختصة وحدد لها صباح السبت الثاني عشر من شوال المقبل موعداً للنظر في القضية.

وقال المحامي حامد الخطيب الوكيل الشرعي للشركة الوطنية «إن موضوع القضية يتمثل في تسليم المستندات الخاصة بالمعدات التي جرى شراؤها بموجب عقود صحيحة مع مدير الشركة الماليزية الذي يملك الصلاحيات اللازمة في البيع والتصرف والتوقيع على العقود، واستلام الثمن بموجب وكالة شرعية، حيث اشترت الشركة الوطنية 12 معدة كبيرة بقيمة مليون و800 ألف ريال، وجرى الاتفاق على أن يسدد المبلغ على أربع دفعات قيمة كل دفعة 25 في المائة، وسددت قيمة 25 في المائة من العقد».

وأضاف أن الدائرة التجارية لم تقض إطلاقا ببطلان العقود المقدمة ولم تستعن بأي مختصين لمعرفة القيمة السوقية، لافتاً إلى أن اللجنة القضائية لم توجه الجهات التنفيذية المختصة برفع الحجز على المعدات وتسليمها للشركة الماليزية، حيث أن الحجز التحفظي جرى على معدات أخرى ليس لها علاقة بالمعدات موضوع القضية، مبيناً أن الشركة الوطنية تقدمت بشكوى للجهات المختصة بسبب تسليم المعدات موضوع القضية للشركة الماليزية دون الاستناد إلى حكم شرعي.

400 مرفق في وزارة العدل وتنفيذ مشروعات جديدة بتكلفة 1.5 مليار ريال

د. السعدان: تطبيق الشريعة في القضاء مصدر تميزنا بعيداً عن شكليات الآخرين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م - العدد 15757
http://www.alriyadh.com/2011/08/15/article659183.html

الرياض، حوار - اسامة الجمعان

رد مستشار وزير العدل والمتحدث الرسمي لوزارة العدل الشيخ "د. عبدالله بن حمد السعدان" على بعض ما تناولته بعض وسائل الاعلام والبرامج الرمضانية المتخصصة من انتقاد للمحاكم وخدماتها في المملكة .

وقال في حديث ل "الرياض" إن أعظم ما يشار إليه في قضاء المملكة هو تحكيم الشريعة الإسلامية، الذي يعد المعيار الأساسي لتحقيق العدالة، مشيراً إلى اهتمام القضاء وحرص القضاة في المملكة على تحقيق أهم المبادئ القضائية التي ترفع من درجة الشفافية وتحقق الطمأنينة للمواطنين والمقيمين في توازن دقيق بين الأمور الشكلية والموضوعية .

وأضاف: إن المملكة لا تأخذ رسوما على جميع المتقاضين، بينما بعض الدول تأخذ رسوماً على الدعوى، موضحاً أن ما ذكر في بعض البرامج لا يمت بصلة لأعمال المحكمة الناجزة، في إشارة إلى وجود البنوك والمطاعم داخل المحاكم، كما أن توحيد لبس المحامين راجع إلى المحامين أنفسهم، وفيما يلي نص الحوار :

محاكم على نوعين

*تطرقت بعض القنوات الفضائية خلال شهر رمضان إلى عرض تجربة بعض المحاكم في الخارج، وتضمن هذا العرض إسقاط غير مباشر على الوضع في محاكم المملكة، فما هو تعليقكم؟

توفير مكاتب السفر والمطاعم والبنوك ليس له علاقة بقيم العدالة ومعاييرها التي يطلبها رواد المحاكم

-لا نرى هذا إسقاطاً على محاكمنا؛ لكون محاكمنا على نوعين: (الأول) لا يزال يمر بمرحلة التطوير وفق برنامج مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، و(الثاني) شمله التطوير والتحديث وإن كان بعضها فيما يتعلق بملكية مبانيها تمر بالمرحلة الانتقالية في خطة الوزارة، وفي هذه المحاكم من التقنية والتطوير ما تضاهي أفضل المحاكم على مستوى العالم، حيث أعلنت الوزارة عن ذلك، وهذه المحاكم مفتوحة للجميع لمن أراد الاطلاع عليها، ويكفي أن محاكمنا تتميز بتحكيم الشريعة الإسلامية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال ترك هذا الأمر المهم والانبهار بأي نوع من أنواع الشكليات مع أننا لا نتجاهل كثيراً الدور الشكلي مادام في سياقه الإيجابي، وقد حققت الوزارة في ظل توجيهات ولاة الامر والمتابعة الدقيقة من معالي وزير العدل الشيخ "د. محمد بن عبدالكريم العيسى" التطوير والتحديث المشار إليه ليس على نطاق محكمة أو محكمتين، بل على نطاق عدد كبير من المحاكم، حيث تناهز المرافق العدلية في الوزارة الأربعمائة مبنى، ومنها ما جرى عليه التحديث والتطوير في الجوانب الداعمة للعملية العدلية، والآخر في الطريق إلى ذلك، ويكفي الاطلاع على بوابة الوزارة الإلكترونية لمعرفة مدى دقة العمل خاصة في الخدمات المقدمة والإحصاءات المتوفرة .

تحديث المرافق

*ما رأي فضيلتكم فيمن يقول إن واجهة المبنى تعبّر عما في داخله؟

-هذا ليس صحيحاً، ومن جانب آخر ينبغي ألاّ نقلل من أهمية المبنى والتجهيز، ولدينا محاكم قديمة ومشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء سيُحدِّث كافة المرافق العدلية إن شاء الله تعالى، وبعضها قد تم تحديثه بالفعل كما أشرنا، وإن اختيار عينات عشوائية وهي في طور التحديث وفق برنامج مشروع الملك - حفظه الله - ويحكم عليها فهذا خطأ كبير، وباستطاعة أي شخص أن يختار ما شاء من المشاهد (في الدولة الواحدة) ليبهر الناس به إيجاباً أو سلباً .

يوجد مترجمون من دون «أرواب».. وتوحيد لباس المحامين راجع لقناعتهم !

الإفادة من التقنية

*ماذا عن تجربتكم في الإفادة من التقنية في دعم أعمال الوزارة؟

-قطعت الوزارة في مجال التقنية الحديثة شوطاً لا بأس به، وقد لمس كل مهتم وكل مراجع هذا الأمر، وأنشئت عدة خدمات إلكترونية عبر بوابة الوزارة، ويكفي أنك تستطيع تقديم صحيفة الدعوى عن طريق بوابة الوزارة، ولم يمنعنا من إتمام بقية النقلة النوعية الكبيرة في المجال التقني سوى اعتماد التوقيع الإلكتروني، ومن ذلك إصدار الوكالات وإلغاؤها عن طريق البوابة، والعديد من خدمات الترافع الإلكتروني .

المباني المستأجرة

*ما خطط وزارة العدل لمواجهة المباني المستأجرة والقديمة؟

-سبق أن أوضحت بأن مباني الوزارة تمر بمرحلتين: مرحلة انتقالية، ومرحلة أساسية، الأولى في إيجاد الحلول السريعة عن طريق الاستئجار وبعض المباني المستأجرة على مستوى عال من التهيئة والملاءمة حتى طلب بعض المحاكم شراءها والاكتفاء بها نظراً لتميزها، والمرحلة الأساسية وهي مرحلة البناء، وقد وقعت الوزارة عقوداً في هذا الجانب ناهزت قيمتها المليار والنصف ريال .

المباني الجديدة

*كم المدة المتوقعة للانتهاء من المباني العدلية؟

-إنشاء تلك المباني يكون على مراحل وبدأ تنفيذ بعضها في مدد عقدية لا تتجاوز السنتين، والباقي في طريقه للطرح .

*هل المباني الجديدة التي ستنفذونها تراعي ذوي الاحتياجات الخاصة؟ من مواقف ومصاعد وغيرها؟

-هذا مهم جداً، وقد روعي تماماً في التخطيط .

مترجمون من دون "أرواب !"

*هل يوجد في المحاكم مترجمون لجميع الجنسيات؟ وفي حال لم يكن هناك مترجم ماذا تفعل المحكمة؟

-نعم يوجد مترجمون للغات التي تحتاجها المحاكم عادة وهم معينون رسمياً، لكن ليس لهم "روب خاص"، وعند الحاجة ل "الروب" فلن يكلفنا سوى بضع ريالات!، وفي اللغات الأخرى التي تقل الحاجة إليها نتعاون مع مترجمين ويتواصلون معنا بشكل عاجل .

خدمات المحاكم

*أبرزت إحدى البرامج الفضائية تقديم بعض الخدمات في المحاكم، مثل: مكاتب السفر والمطاعم والبنوك، وصنّفت ذلك على أنه من معايير العدالة والمحاكم المتطورة، فما تعليقكم؟

-هذه جوانب خدمية ترفيهية يجدونها في كل مكان، بل وفي جوار المحكمة أحياناً، ولا علاقة لها بقيم ومعايير العدالة التي يطلبها رواد المحاكم، بل ولا علاقة لها بالدعم المصاحب والمساند للعدالة، وفي النهاية هي قناعات وفلسفات، وبالنسبة للمطاعم ففي المباني المستحدثة يوجد مطاعم، كما أوجدنا ذلك في المباني الانتقالية، وهو أمر تكميلي والأهم هو المضمون وهو مكمن العدالة .

*بعض يطالب بتوسيع بناية المحاكم، خاصة في المدن، وفتح فروع للبنوك بداخلها أو فروع الوزارات ذات الصلة؟ فهل هذا ممكن في المستقبل؟

-لا أعتقد أن لهذا أثراً في الخدمة العدلية الناجزة وهي التي تهم الجميع، وفي المقابل لا مانع من الفتح عند اقتضاء المصلحة .

*هل من الممكن أن نجد مكتبة متخصصة بالشريعة والقانون في المحاكم ويستفيد منها الجميع؟

-في العديد من القطاعات العدلية مكتبات، وتحدث بمقترحات المسؤولين عن إدارة المحاكم، كما تنوي الوزارة إنشاء مكتبات شاملة في المباني الجديدة، وفي المباني الانتقالية .

*هل يوجد رقم موحد في وزارة العدل للاستعلام عن المعاملات لتوفير الجهد على المراجع؟

-لدينا مكتب خاص لهذا الأمر يسمى مكتب دعم التواصل، ولديه رقم موحد وإيميل وفاكس، ونحن نحفل بالمراجع أياً كانت وسيلة اتصاله بنا .

لباس المحامي
*هل من الممكن توحيد أو تمييز لباس المحامي؟
-هذا راجع لقناعة المحامين أنفسهم .
قضاة غير سعوديين
*هل هناك نظام يمنع توظيف غير السعودي على وظيفة قاض؟
-شرط شغل الوظيفة القضائية بموجب نظام القضاء أن يكون سعودياً، والجنسية في هذا الأمر تعني السيادة الوطنية للدولة على أهم سلطاتها وهي السلطة القضائية، والتساهل في هذا تساهل في شأن وطني مهم، وهذه هي قناعتنا مع احترام أي قناعة أخرى .
كفاية عدد القضاة
*البرنامج ذكر معياراً واحداً لكفاية عدد القضاة، فهل هذا المعيار مسلم به دولياً؟
-لا ليس بصحيح، والنسب العالمية بينها اختلاف كبير، وهذا الأمر يتطلب مختصاً لإيجاد المقارنات الدقيقة والمقبولة حقوقياً، ويجب أن نعلم بأن هامش التأخير في القضايا يمثل مشكلة في جميع دول العالم، لكنه يتفاوت من بلد إلى آخر، ومن قضايا إلى أخرى، ولدينا قضايا تنتهي في اليوم نفسه، وقضايا أخرى كثيرة تحل عن طريق مكاتب الصلح في المحاكم، ولا ننكر أن ثمة قضايا تمكث مدداً طويلة وهذه غالباً ما تتطلب الإحالة إلى الخبرة، أو تشوب وقائعها تعقيدات تتطلب وقتاً، وفي أحيان كثيرة لا يصل القضاء للحكم العادل إلاّ باستيفاء هذا الوقت الطويل، ولو استعجل بعضهم، فالقضاء يرى ما لا يرى ذلك بعضهم، وما يشار إليه في هذا المقام أن القضاء يفصل في الدعوى في ضوء إجراءات ورد النص عليها في نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية تضمن للمتقاضين حق الدفاع والموجهة والشفافية في العمل القضائي ومعظم الوقت يمضي في المرافعة بين الخصوم، إذ لا يستطيع القاضي الحكم في الدعوى إلاّ بعد انتهاء الخصوم من تقديم ما لديهم .
*هل يمكن الاستعانة بالقضاة المتقاعدين؟
-تنوي الوزارة الاستعانة ببعضهم في مكاتب الصلح، وفي الاستشارات .
*تكدس القضايا في المحاكم هل هو بسبب قلة القضاة؟
-ليس هناك تكدس، ولك أن تتصور بأن محاكم الاستئناف التي تباشر عمل التمييز حالياً تنهي كل قضية ترفع لها من المحاكم الابتدائية في ظرف أسبوعين إلى ثلاثة، وما يصل إلى الشهر منها فهو نادر جداً، وهذا بالمقارنات العالمية يمثل مستوى منافساً في سرعة الإنجاز، ولا ينقصنا في المحاكم الابتدائية سوى التدريب الموجه وهو ما تعمل الوزارة على تنفيذه ولن تظهر آثاره إلاّ بعد فترة طويلة، فهو يعمل على المنهج والمضمون لا على الشكل والمظهر وما كان كذلك فهو يتطلب وقتاً وكل مختص في العمليات التدريبية يدرك هذا .
فارق المساحة وعدد السكان
*هل يمكن مقارنة محاكم الدول صغيرة المساحة وقليلة السكان بمحاكم الدول ذات المساحة الشاسعة والكثافة السكانية الكبيرة؟
-هذه المقارنة صعبة من هذه الزاوية، ولك أن تتصور كما ذكرت لك بأن لدينا ما يناهز الأربعمائة منشأة عدلية، ومن جهة أخرى يصعب أن نركز في الجوانب الشكلية التي سبق أن قلت إننا لم نهملها أيضاً ما دامت في سياقها الإيجابي، ومن ثم نترك الجوانب الموضوعية التي في قمتها تحكيم الشريعة الإسلامية، وأن نعطي المتلقي صورة سلبية عن مفاهيم العدالة الحقيقية فهذا صعب جداً، نعم يمكن عقد المقارنات في جوانب أخرى إلاّ في جوانب العدالة فهي تتطلب حقوقياً مختصاً في شؤون العدالة، وخبيراً دولياً في الاستطلاع العدلي، وتتطلب إدراكاً بالقيمة الحقيقية في إنشاء مرافق العدالة وهي إقامة العدل ولا عدل يوازي عدل الشريعة الإسلامية التي من الله علينا بتحكيمها رغم ما لقينا في ذلك من تربص المغرضين والحاقدين على شرع الله، ومن الصعب أيضاً أن نذهب إلى مؤسسات أجنبية ونحاول أن نرسخ في أذهان الناس الزهد في ما لدينا والتعلق والانبهار بما لدى الآخرين خاصة الغرب، فهذه إرهاصات تغريبية وإن لم تكن مقصودة بل وإن كانت نواياها طيبة، ولك أن تتصور بأن الوزارة أنجزت وفي وقت قياسي مكسباً دولياً، حيث حققت المركز الأول عالمياً في سرعة نقل الملكية، بشهادة البنك الدولي، ولم يكن هذا المنجز ليكون لولا ما وفق الله من الإفادة من التقنية التي اختصرت الإجراءات وفي المقابل أحكمت العمل، ولم يكن لمعايير البنك الدولي النظر للجوانب الشكلية، والتي لم تخل من جوانبها الإيجابية قطاعاتنا العدلية كما ذكرت لك، مع أننا نقرر كما أشرت بأن بعض القطاعات العدلية في طور التحديث .
قضاء مجاني

*هل حق اللجوء إلى القضاء مكفول للمواطنين والمقيمين وهل هناك رسوم على الدعاوى؟
-نعم حق القضاء مكفول للجميع، ولا رسوم على الدعاوى، فالقضاء لدينا مجاني تماماً وفي كافة أنواع القضايا، بعكس غيرنا تماماً .
*هل الإجراءات القضائية المطبقة في محاكم المملكة توفر الحقوق والضمانات للمتقاضين وترفع من شفافية العمل القضائي؟
-نعم، والتطبيق العملي أكبر شاهد، والشاهد الأقرب نراه في محاكمة المتهمين بقضايا الإرهاب .
التغطية الإعلامية
*ماذا عن تجربة التغطيات الإعلامية للنظر في الدعاوى أمام محاكم المملكة؟
-وصلت إلى ما تراه بين الحين والآخر في الإعلام، فنحن على ثقة بإجراءاتنا وقضائنا وقضاتنا، وليس عندنا ما نخفيه، والشفافية ضمانة في نظام سلطتنا القضائية، نطبقها عملياً كما ترى ويرى الآخرون.

مصدر ديبلوماسي سعودي ينفي اعتقال سعوديينفي سورية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297968

دمشق- يو بي أي
-نفى مصدر ديبلوماسي في السفارة السعودية بدمشق اعتقال أي مواطن سعودي في سورية خلال الفترة الماضية، وقال المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه «ليونايتد برس انترناشونال» أمس، «لم يرد إلى السفارة خلال الأشهر القليلة الماضية أي خبر حول اعتقال مواطنين سعوديين في سورية على خلفية إي حادث.«
وقال المصدر: «في فترة الصيف وخلال الموسم السياحي يتوجه مئات الآلاف من السعوديين إلى سورية بقصد السياحة والعلاج وزيارة أقاربهم، وتحصل أحياناً حوادث سير وغيرها مع السعوديين الذين يفدون، ولكن في هذا العام لم تبلغ السفارة السعودية عن حادث أو اعتقال مواطن سعودي في سورية.«

وزير الشؤون البلدية ينهي معاناة 66 مواطنا في نجران

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م العدد 3711
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110815/Con20110815439700.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

تشهد الغرفة التجارية الصناعية في منطقة نجران اليوم قرعة علنية لتوزيع أراض سكنية على أهالي الشرفة بأمر من صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية، بتنفيذ حكم ديوان المظالم بمنح 66 مواطنا من أهالي الشرفة، أراض سكنية في مخططات الشرفة، باعتبار أن الحكم اكتسب الصفة القطعية وواجب تنفيذه بأسرع وقت ممكن، وينهي هذا الحكم معاناة أصحاب المنح منذ 17 عاما مع أمانة منطقة جازان.

وكانت أمانة منطقة نجران رفضت بشكل قطعي تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الإدارية في منطقة عسير التي حسمت القضية المرفوعة من أهالي الشرفة ضد أمانة منطقة نجران، ما دفع المواطنين لرفع شكواهم للمسؤولين مطالبين تنفيذ حكم ديوان المظالم.

يشار إلى أن «عكاظ» سبق وأن تلقت تعقيب أمين منطقة نجران الأسبق المهندس سعد بن فايز الشهري، الذي أكد أن أمانة منطقة نجران لم تمانع في تنفيذ حكم ديوان المظالم، موضحا أنها رفعت أسماء المذكورين للوزارة، بعد أن اتضح أن البعض سبق له المنح والبعض منهم لهم طلبات مقدمة للأمانة ضمن طلبات غيرهم من المواطنين المستحقين للمنح وبقية الأشخاص لم يتضح أن لهم طلبات مقدمة للأمانة، فوردنا قرار من الوزارة متضمنا إفهام من لديه أسبقية منح بأن التعليمات لا تجيز تكرار المنح.

وأبلغ «عكاظ» المواطن صالح حسين آل منصور أمس، بأن معاناتهم مع أمانة نجران بدأت منذ أكثر من 17 سنة، عندما أجرت حصرا للمواطنين من ساكني مخططي الشرفة الشمالي ونظيره الجنوبي، لكنه لم يشمل الجميع، حيث تعمدت إلى إسقاط 66 شخصا من سكان مخططات حي الشرفة، موضحا بأن الأمانة منحت أراضي لأشخاص من خارج الحي، إضافة إلى منح أراض على الشارع العام بأسماء حصر غير نظامية، ما دفعهم لتقديم شكوى جماعية لديوان المظالم بلائحة اعتراض أشرنا فيها أننا من سكان المنطقة ومن أصحاب الدخل المحدود، ولم نمنح أراضي سكنية في المخططات التي نحن من سكانها قبل التخطيط، وجاء قرار ديوان المظالم لصالحنا، موضحا أن الأمانة لم تفنذ قرار ديوان المظالم واستمرت معاناتنا مع الأمانة، ولكن وزير الشؤون البلدية والقروية أنهى معاناتنا بصدور أوامره لأمانة نجران.

وفي المقابل ثمن أهالي الشرفة جهود وزير الشؤون البلدية والقروية التي دائما تصب في صالح الوطن والمواطن، كما عبروا عن شكرهم لرئيس وأعضاء بلدي نجران في إيصال شكواهم لوزير الشؤون البلدية والقروية.

يشار إلى أن «عكاظ» سبق وأن تناولت هذه القضية في أعدادها في توايخ مختلفة منها ما نشر في 20 /1/ 1431 هـ بعنوان (أمانة نجران ترفض حكم المظالم بمنح 66 مواطنا أراضي سكنية).

نقل مدير مدرسة رفض استقبال طالب وافد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م العدد 3711
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110815/Con20110815439842.htm

محمد حضاض ـ جدة

تحقق وزارة التربية والتعليم في شكوى تقدم بها مدير مدرسة متوسطة في جدة ضد أحد مديري مكاتب التربية والتعليم وسط المحافظة، إثر إبعاده عن إدارة المدرسة في التشكيل الأخير؛ جراء عدم قبوله طالبا وافدا في بداية العام الدراسي أرسل عن طريق مدير المكتب الذي يتهمه باستغلال منصبه في تعيين أحد أقربائه مديرا للمدرسة.

وقال لـ «عكـاظ» مدير المدرسة المبعد إنه بعد إرسال شهادة شكر وتقدير قبل أسبوع من نهاية العام الدراسي من المكتب التعليمي، جاء قرار الإبعاد المفاجئ عن إدارة المدرسة الذي أدى إلى تشويه سمعته وإلحاق الضرر المعنوي والنفسي به، وإظهاره أمام أولياء أمور الطلاب وزملائه المعلمين بصورة غير لائقة.

وطالب المدير المبعد الوزارة بالتحقيق بصورة عاجلة وعادلة مع المتسبب في إصدار هذا القرار، وإعادته إلى مدرسته وإيجاد المبررات النظامية التي أدت إلى إبعاده عن إدارة مدرسته. وذكر في شكواه المرفوعة لوزارة التربية التي تحصلت «عكـاظ» على نسخة منها، أن هذا القرار جاء دون علمه كونه لم يطلب النقل، مضيفا «ولم أقض الفترة النظامية الموجبة للتدوير المحددة بست سنوات».

وأضاف «هددني مدير مكتب التربية والتعليم في النسيم بالنقل من المدرسة في بداية العام بسبب اعتذارنا عن قبول طالب غير سعودي لعدم وجود مكان شاغر في المدرسة، وبحسب لائحة القبول في وزارة التربية، ورغم ذلك لم يقتنع مدير المكتب، وأرسل لنا مشرفي الإدارة المدرسية، والمشرف المنسق ولجنة القضايا في المكتب من أجل إجبارنا على قبول الطالب لأسباب غير معروفة لدينا».

وحاولت «عكـاظ» الحصول على رد من مدير مكتب التربية والتعليم (وسط جدة) على دعوى المدير المبعد، ولكن لم يتم التواصل معه جراء إغلاق هاتفه المحمول.

العنقري: الفاشلون من خارج برنامج الابتعاث ولا شكاوى ضد الملحقيات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=66042&CategoryID=5

جدة :أحمد ردة 2011-08-15 2:17 AM

قابل وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري انتقاد الأعمال التلفزيونية الرمضانية لتعامل الوزارة مع المبتعثين، بنفي وجود أي إشكاليات أو شكاوى حول ذلك الموضوع، مؤكدا أن الملحقيات تؤدي دورها كما يجب تجاه الدارسين في الخارج .

وقال العنقري لـ"الوطن" أمس إن من يفشلون في برنامج الابتعاث من الملتحقين عبر التعليم العالي يشكلون نسبة متدنية جدا، وأضاف: معظم من يفشل هم من المبتعثين على حسابهم الخاص، لأن الطالب هو من "ابتعث نفسه" واختار الكليات دون تخطيط أو استشارة مسبقة، وبالتالي عرض نفسه للفشل.

وجدد العنقري التأكيد على أن وزارته ليست مسؤولة عن توظيف المبتعثين، وأن جهات أخرى، مثل وزارات التخطيط والعمل والخدمة المدنية، معنية بهذا الشأن لإيجاد فرص عمل لهم وبحث التخصصات التي يحتاجها سوق العمل .

وفيما يتعلق بالجامعة السعودية الإلكترونية، أوضح العنقري أنها ستخصص لطلاب الانتساب وسيرحل لها من يدرس على تلك البرامج، مشيرا إلى أنها ستخفف العبء عن الجامعات الحكومية للتفرغ لمهمتها الأساسية ورفع مستوى التعليم فيها، مؤكدا أن القبول بهذه الجامعة سيكون العام المقبل.

أكد وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري أن المقاعد الشاغرة بالجامعات قُدرت بأكثر من 100 ألف مقعد، وهي متاحة أمام كافة الطلاب والطالبات، وسيتم القبول عليها بكليات المجتمع والكليات الجامعية الأخرى .

وأوضح العنقري في رده على سؤال لـ"الوطن" على هامش فعاليات الإعلان عن الفائزين بجائزة عكاظ أمس؛ أن طلاب وطالبات الاحتياط سيتم قبولهم في تلك المقاعد، وسيكون التسجيل في المقاعد الشاغرة الأخرى في بعض الجامعات فوريا من خلال مواقع الجامعات ذاتها.

وحول ما تناولته بعض الأعمال التلفزيونية الرمضانية من نقد لوضع التعامل مع الطلاب المبتعثين في الملحقيات بالخارج، أوضح العنقري أن الملحقيات تقوم بدورها كما يجب تجاه كافة المبتعثين وليس هناك إشكالية أو شكاوى، مشيرا إلى أن نسبة من يفشلون في برنامج الابتعاث من الملتحقين عبر التعليم العالي تشكل نسبة متدنية جدا، وقال العنقري: إن معظم من يفشل في دراسته في الخارج هم من المبتعثين على حسابهم الخاص وليسوا من مبتعثي وزارة التعليم العالي كون الطالب المبتعث على حسابه الخاص هو من " ابتعث نفسه" واختار الكليات أو الجامعات دون تخطيط أو استشارة مسبقة، وبالتالي عرضوا أنفسهم للفشل في دراستهم.

وفيما يتعلق باستيعاب المبتعثين ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين في مؤسسات التعليم العالي، أوضح العنقري أن وزارته جهة تشرف وتنسق لهؤلاء الطلاب والطالبات أثناء دراستهم وليست جهة مسؤولة عن توظيفهم، وأن جهات أخرى معنية بهذا الشأن مثل وزراة التخطيط ووزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية، لإيجاد فرص عمل لهم وبحث التخصصات التي يحتاجها سوق العمل ليتم استيعاب الخريجين بها.

وأضاف العنقري أن الوزارة تعمل كغيرها من الوزارات على استقطاب الكفاءات وسد احتياجاتها الحالية والمستقبلية من أولئك المبتعثين ويتم التواصل معهم من خلال أيام المهنة التي تنظمها الملحقيات الثقافية في الخارج، وتتم دعوة كبريات الشركات الوطنية لحضورها والتنسيق مع المبتعثين للتعاقد معهم، مؤكدا أن الكثير من المبتعثين يتم توقيع عقود توظيف معهم من خلال أيام المهنة، ويعود إلى المملكة بعد تخرجه وموقعه الوظيفي في انتظاره.

وفي معرض رده على سؤال حول إعادة النظر في السن النظامية التي حُددت للالتحاق بمقاعد التعليم العالي والدراسات العليا وهي 40 عاما، أوضح العنقري أن التعليم يجب ألا يخضع لسن معينة ولكن قد يأتي حصر القبول في أقل من السن المحددة لمحدودية المقاعد وتقنينها، مستدركا أن تلك الإشكالية ستجد حلولا لها في الجامعات الأهلية وبرامج التعليم الموازي التي تقدم التعليم للجميع دون استثناء السن.

وفيما يتعلق بالجامعة الإلكترونية التي أعلن عن موافقة خادم الحرمين الشريفين على إنشائها، أوضح العنقري أنها ستخصص لطلاب الانتساب وسيرحل لها من يدرس من خلال الانتساب حيث ستقدم محاضراتها من خلال البث المباشر أو المسجل لكافة طلابها في مختلف مناطق المملكة، كما أن الجامعة الإلكترونية ستخفف العبء عن الجامعات الحكومية للتفرغ لمهمتها الأساسية ورفع مستوى التعليم بها، مؤكدا أن القبول بالجامعة الإلكترونية سيكون بدءا من العام القادم.

الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م - العدد 15758
http://www.alriyadh.com/2011/08/16/article659508.html

الرياض - سحر الشريدي

تعد "الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الايدز" بجدة هي أول مؤسسة من نوعها في الخليج تستهدف التوعية ونشر الوعي الصحي عن مرض الايدز، إلى جانب مساعدة المصابين، وتدريب الحالات وتعديل السلوكيات غير الآمنة لدى الفئات الأكثر عرضة للإصابة. ومن أهداف الجمعية تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية للمتعايشين مع فيروس الايدز، وإيجاد الحلول المناسبة لما يواجه المتعايشين مع هذا الفيروس من معوقات مادية واجتماعية، إلى جانب مساعدة المرضى في الحصول على التأهيل المهني، وتطوير المهارات الحرفية لديهم بتقديم دورات تدريبية وإقامة مشاريع توظيف للمرضى وأفراد أسرهم القائمين بإعالة الأسر، كذلك توعية الجهات المعنية حول جدوى وسلامة توظيف المصابين في أعمال غير ناقلة للعدوى .

وتضم الجمعية عدة برامج منها برنامج التوعية الصحية، وبرنامج دعم وكفالة اسر المصابين بالمرض، إلى جانب الإعداد للمناسبات السنوية وتوفير الاحتياج لكل منها، وبرنامج تدريب وتوظيف المصابين وأسرهم، ودعم المصابين صحياً ونفسياً واجتماعياً، كما تقيم الجمعية عدة دورات تدريبيه للمتعايشين وأسرهم بمقر الجمعية، إضافة إلى البرنامج الصيفية التعليمية والترفيهية، وبرنامج تنمية الموارد المالية، وبرنامج التزويج .

كما تعمل الجهة المختصة في وزارة الصحة على توفير جميع الأدوية والعلاجات التي يحتاجها المصاب بالايدز، وتتكفل بالفحوصات المخبرية وتنويم الحالات وعلاج الأمراض المصاحبة بالمرض، ونسبة التغطية العلاجية 100% بينما تعمل الجمعية على التنسيق للتحويل للعلاج وتوفير المستلزمات المعيشية.. هاتف: 026581666 فاكس: 0265866500 ص.ب 531 الرمز البريدي 21421

تحرك لإنشاء مراكز طبية وفق النموذجين التشيخي والفيتنامي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298281

جدة - أحمد العمري

بدأت جهات حكومية أخيراً، التفاوض مع دولتي فيتنام والتشيخ، بهدف التعاقد مع مجموعة عمالة صحية من البلدين للعمل في القطاع الصحي بالسعودية، مشترطة وجود كفاءات مؤهلة، مع إجادة اللغة الإنكليزية، إضافة إلى الاتفاق على إقامة مراكز صحية في المملكة مبنية على النموذج التشيخي.

وقالت مصادر لـ«الحياة»: «إن وزارة التخطيط والاقتصاد اتفقت مع جهات فيتنامية على تكثيف التعاون في المجال الصحي والتعليمي والمهني والاستثماري والزراعي، مبينة أن اللجنة المفوضة لمناقشة الاستفادة من مجال التطور في البلدين أكدت وجود مفاوضات مبدئية للاستفادة من العمالة الفيتنامية المؤهلة في القطاع الصحي شريطة إتقان اللغة الإنكليزية.»

وأكدت المصادر أنه تم توقيع محضر اللجنة المشتركة بين السعودية وفيتنام من طريق وزارة التخطيط والاقتصاد للاستفادة من الخبرة الفيتنامية في تطوير ومساندة برامج التعليم الخاص والأجنبي وتعليم الكبار ودعم برامج الصحة المدرسية، إضافة إلى تبادل الأبحاث والمطبوعات العلمية في مجال التعليم.

إلى ذلك، علمت «الحياة» انتهاء وفد من وزارة الخارجية التفاوض مع دولة التشيخ للاتفاق على الاستفادة من الكفاءات الطبية وتبادل الخبرات بين البلدين، إضافة إلى الشراكة بين المؤسسات الصحية، وإقامة مراكز مبنية على النموذج التشيخي.

ويأتي هذا الاتفاق المبدئي من أجل تدريب الكوادر الصحية، وقبول الطلبة السعوديين في الجامعات التشيخية وإمكان تبادل الخبرات وأعضاء هيئة التدريس بين الجامعات في كلا البلدين.

إحداث دورة عن القوانين والتشريعات البيئية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298214

الرياض - «الحياة»

أوضح الزدجالي أنه تم الاتفاق على أن تكون هناك دورة قادمة بعنوان «القوانين والتشريعات البيئية في دول مجلس التعاون» على أن يشمل البحث محورين الأول عن تقويم أو مقارنة مدى مواءمة التشريعات والقوانين البيئية لدول مجلس التعاون ومدى تأثيرها على الأنشطة الصناعية والتنموية، والثاني الاستعدادات والأدوات القانونية اللازمة لتنفيذ التشريعات البيئية من هيئات محكمة وقضاة متخصصون وهيئات دفاع في هذا المجال والجزاءات البيئية ومدى الالتزام بتطبيق تلك التشريعات والقوانين البيئية. كما تم تحديد محور مسابقة «التوعية البيئية» لهذه الدورة عن «الصفحات الإلكترونية التوعوية» وتشجيعاً للإعلاميين في دول مجلس التعاون، كما تم تخصيص جائزة للإعلام البيئي «المقروء والمسموع والمرئي» تقوم هيئة الجائزة في كل دورة بتحديد مجال واحد من المجالات الإعلامية للمسابقة، ونظراً لأهمية «الأفلام التسجيلية» في مجال العمل الإعلامي البيئي فإن هيئة الجائزة حرصت على وضعه هذا العام ضمن مسابقة «أفضل الأعمال الإعلامية» على مستوى دول المجلس بهدف توثيق الواقع البيئي الذي تعيشه دول المجلس، إضافة إلى تشجيع هذا النوع من الأعمال وإدراجه ضمن عمل الإعلام البيئي الذي أصبح اليوم فرعاً أصيلاً من العمل البيئي ككل.

وتشتمل الجائزة على عدة أقسام وهي جائزة « أفضل بحث في مجال البيئة» وجائزة» الإعلام البيئي» وجائزة »التوعية البيئية» وجائزة «شخصية البيئة» وجائزة «أفضل مؤسسة صناعية تلتزم بالمقاييس والمعايير البيئية». ومن المقرر أن تمنح الجوائز للفائزين في حفلة خاصة يتزامن مع الاجتماع الـ15 للوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة في دول المجلس، الذي سيعقد في أبوظبي خلال العام الحالي.

إمارات المناطق تتحرك لتوفير الأراضي لمشاريع الإسكان والسماح بالبناء في المخططات الموقوفة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م العدد 3712
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110816/Con20110816439876.htm

متعب العواد ــ حائل

وضعت سبع إمارات مناطق النقاط فوق الحروف، حول مشاريع الإسكان المتعثرة بسبب شح الأراضي السكنية، ووعدت وزارة الإسكان بتذليل كافة العقبات والعوائق التي تواجه الوزارة في تخصيص الأراضي والمخططات لبناء وتشيد وتنفيذ الوحدات السكنية الخاصة بالمواطنين في المناطق والمحافظات تنفيذا لأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ورؤيته لتشييد 500 ألف مسكن بـ 250 بليون ريال لتحقيق الحياة الكريمة للمواطنين .

وتتحرك إمارات مناطق حائل، المدينة المنورة، تبوك، الجوف، الحدود الشمالية، الباحة، لتوفير أكثر من 80مليون متر مربع من الأراضي وتخصص حائل وحدها أكثر من 90مليون متر مربع لمشاريع الوحدات السكنية.

و قررت الإسكان تسلم الأراضي والمخططات في المناطق والمحافظات والمدن المخصصة لبناء وحداتها السكنية من وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والمجمعات القروية على شكل أراض بيضاء، على أن تتولى وزارة الإسكان تطوير البنية التحتية الأساسية لكافة مخططاتها والأراضي التي يجري تخطيطها من خلال تنفيذ وزارة الإسكان التشغيل الذاتي في تطوير البنية التحتية من ماء ، كهرباء، اتصالات ، سفلتة، صرف الصحي، أو التعاقد مع شركات متخصصة في تطوير البنية التحتية قبل البدء في مشاريع بناء الوحدات السكنية على الأراضي والمخططات المخصصة لوزارة .

ويدرس صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبد المحسن أمير منطقة حائل رئيس الهيئة العليا لتطوير حائل مقترح منح ضاحية الملك عبد الله الممنوحة من ولي العهد لأهالي حائل لوزارة الإسكان التي تتجاوز مساحتها 90 مليون متر مربع وتستوعب أكثر من 70ألف وحدة سكنية في حالة التنفيذ الفعلي للمخططات والاراضي شمال شرقي مدينة حائل الاقتصادية .

وأعلن أمير حائل عن الانتهاء من تخطيط الضاحية خلال 6ـ7أشهر قادمة من وزارة الشؤون البلدية والقروية وتسليمها لوزارة الإسكان الذي أبدى معالي وزيرها ترحيبه في تنفيذ البنية التحتية وتطوير الأرض بتأييد من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وشهدت وزارة الإسكان تحركات ميدانية على المناطق والمحافظات طيلة الشهرين الماضيين، بفريق عمل متخصص بقيادة معالي وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي، شملت المناطق الكبيرة: منطقة حائل، المدينة المنورة، تبوك، والمناطق الأخرى التي شملت الجوف، الحدود الشمالية والباحة ملتقيا الوزير أمراء المناطق من أجل تذليل كافة العوائق والعقبات لتنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين في بناء أكثر من 500ألف وحدة سكنية بقيمة 250بليون ريال خلال السنوات العشر المقبلة التي تشرف عليه وزارة الإسكان وهي أخر الوزارات التي أطلقت في منتصف العام الحالي، حيث تسعى الوزارة حاليا إلى تكامل هيكلتها الإدارية والفنية والمالية، لمواكبة جملة من المشاريع الضخمة التي تديرها في المناطق من خلال استقطاب الخبرات الفنية السعودية المؤهلة من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى للعمل في أروقه الوزارة .

مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين

تفريغ قضاة في المحاكم العامة لسرعة البت في قضايا المساهمات العقارية ودعم اللجنة ب 20 مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م - العدد 15758
http://www.alriyadh.com/2011/08/16/article659612.html

جدة - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، مساء أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة. وفي بداية الجلسة ، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة ، حول آفاق التعاون بين المملكة وتلك الدول وسبل تعزيزها، وتطورات الأوضاع على الساحات الإسلامية والعربية والدولية ، ومن ذلك مباحثاته - أيده الله - مع فخامة الرئيس عبدالله غول رئيس جمهورية تركيا ودولة رئيس وزراء باكستان يوسف رضا جيلاني ، والاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة ، أن المجلس تطرق بعد ذلك إلى جملة من الأحداث التي تشهدها بعض الدول العربية وتداعياتها ، مشدداً على أهمية الابتعاد عن العنف في معالجة تلك الأحداث والوقف الفوري لاستخدام القوة حفاظاً على حرمة النفس البشرية والسعي لكل ما يحقق الاستقرار والأمن والعدل. وعبر المجلس عن إدانة المملكة الشديدة لقرار السلطات الإسرائيلية المصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في القدس الشرقية ، محذراً من هذه الممارسات في الوقت الذي ينشغل فيه العالم بالأحداث الجارية في بعض الدول العربية والإسلامية، وجدد دعوة المملكة للمجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لوقف هذه الإجراءات أحادية الجانب بهدف فرض سياسة الأمر الواقع وتهويد المدينة المقدسة وتغيير هويتها الإسلامية والعربية .

إضافة أضرار البَرد والصقيع والجفاف إلى المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين من الكوارث

وبين معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه، أن المجلس استعرض بعد ذلك عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي، ثم واصل مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي :

أولاً : بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (8/32) وتاريخ 1432/2/5هـ في شأن التقرير الأول للجنة المساهمات العقارية، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها : 1 - يفرغ قضاة في المحاكم العامة أو يكلفون خارج وقت الدوام الرسمي من أجل سرعة البت في القضايا المتعلقة بالمساهمات العقارية ويتخذ رئيس المجلس الأعلى للقضاء - بعد التنسيق مع وزير التجارة والصناعة رئيس لجنة المساهمات العقارية- ما يلزم حيال ذلك . 2 - تتولى لجنة المساهمات العقارية إصدار القرارات اللازمة في شأن التنفيذ على أموال أصحاب المساهمات الثابتة والمنقولة بما يغطي حقوق المساهمين وإحالتها إلى قضاة التنفيذ في المحاكم العامة لتنفيذها . 3 - على الجهات المعنية (وزارة الداخلية ، ومؤسسة النقد العربي السعودي ، ووزارة العدل ، ووزارة الشؤون البلدية والقروية) سرعة التجاوب مع طلبات لجنة المساهمات العقارية خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ الطلب . 4 - يخصص عشرون مليون ريال للجنة المساهمات العقارية للصرف منه على مكافآت أعضائها وتعاقداتها مع (الكوادر البشرية والمكاتب الاستشارية) ومن يتم الاستعانة بهم .

ثانياً : بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في شأن إضافة أضرار البَرد والصقيع والبرَد والجفاف إلى الحالات الأخرى المنصوص عليها في البند (أولاً) من ضوابط وإجراءات صرف المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين من الكوارث من سيول وحرائق ونحو ذلك الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (246) وتاريخ 1426/9/21هـ قرر مجلس الوزراء ما يلي : أولاً - تعديل ضوابط وإجراءات صرف

المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين بسبب الكوارث من سيول وحرائق ونحوها الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم (246) وتاريخ 1426/9/21ه وذلك على النحو الآتي : 1 - إضافة ثلاث فقرات تحمل الأرقام (7) و (8) و (9) إلى البند) أولاً) من تلك الضوابط وذلك على النحو الآتي : 7- البرْد والصقيع والبرَد - 8 -الجفاف 9- الكوارث الأخرى . 2 - إضافة أرقام الفقرات (7) و(8) و(9) المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه إلى الفقرة (1) من البند (رابعاً) من الضوابط المشار إليها . ثانياً - تعويض من تضررت ممتلكاته من البرْد والصقيع والبرَد - ممن رفعت عنهم إمارات المناطق إلى وزارة الداخلية إلى نهاية شهر جمادى الأولى لعام 1430ه - بمبلغ مقطوع قدره عشرة آلاف ريال لكل متضرر. ثالثاً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد في شأن محضر اللجنة المشكلة لدراسة التكاليف المالية التي قد تنشأ على أي من نظامي التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية التي ستترتب على الضم الناتج من تخصيص قطاع الاتصالات . قرر مجلس الوزراء ما يلي : أولاً - على شركة الاتصالات السعودية تحمل دفع التكاليف المالية الإضافية التي قد تنشأ على أي من نظامي التقاعد المدني أو التأمينات الاجتماعية بسبب الضم الناتج من تخصيص قطاع الاتصالات وذلك وفقاً للترتيبات وآلية السداد التي تتفق عليها الشركة وكل من المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

الدعوة للابتعاد عن العنف في معالجة أحداث بعض الدول العربية.. وإدانة القرار الإسرائيلي بالمصادقة على بناء آلاف المستوطنات في القدس

ثانياً - أن الفئة المستفيدة من التعديل الوارد في المرسوم الملكي رقم (م/ 7 (وتاريخ 1431/2/11ه تشمل موظفي قطاع الاتصالات الذين أنهيت خدماتهم - الخاضعة لنظام التقاعد المدني - وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (75) وتاريخ 1422/3/5ه نتيجة لتخصيص هذا القطاع في الفترة السابقة وتقدموا بطلب ضم خدماتهم السابقة إلى خدماتهم اللاحقة في شركة الاتصالات السعودية أو أي جهة أخرى يغطيها نظام التأمينات الاجتماعية .

رابعاً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (17/15 (وتاريخ 1432/4/29ه قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاقية تجارة الحبوب لعام 1995م اعتباراً من الأول من سبتمبر 2010م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

خامساً : وافق مجلس الوزراء على نقل وتعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي : 1 - نقل محمد بن علي بن حمد العبداني من وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون الميزانية والتنظيم) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية إلى صندوق التنمية العقارية وتعيينه على وظيفة (مدير عام صندوق التنمية العقارية) بالمرتبة الخامسة عشرة . 2 - تعيين عبدالرحمن بن محمد أحمد لحي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .3 - تعيين حمزة بن حسن بن علي بدوي على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للاستثمارات التعدينية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة البترول والثروة المعدنية.4 - تعيين محمد بن عبدالله بن إبراهيم الزغيبي على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة البترول والثروة المعدنية .

- 5تعيين أحمد بن ناصر بن علي الطيار على وظيفة (مدير عام إدارة الخدمات الاجتماعية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الاقتصاد والتخطيط.

تحليل المواقع التي تشهد أكبر عدد من الحوادث لوضع الحلول المرورية والهندسية

هيئة تطوير الرياض تطلق نظاماً جديداً لتحديد مواقع الحوادث المرورية على الطرق السريعة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م - العدد 15758
http://www.alriyadh.com/2011/08/16/article659374.html

الرياض - سليمان الربعي

أطلقت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، نظاماً جديداً لتحديد مواقع الحوادث المرورية على الطرق السريعة باستخدام إحداثيات المواقع الجغرافية، يساهم في سرعة الاستجابة لنداءات الحوادث ومباشرتها، وبالتالي تقليص معدلات الوفيات والإصابات الخطرة الناتجة عن الحوادث السير .

وسيتم من خلال هذا النظام، تحليل المواقع التي تشهد أكبر عدد من الحوادث على الطرق السريعة، وتحديد مسببات هذه الحوادث، لوضع الحلول المرورية والهندسية اللازمة لعلاجها، بالتعاون مع القوة الخاصة لأمن الطرق بمنطقة الرياض .

وكانت اللجنة العليا للسلامة المرورية، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبد العزيز، قد أقرت مشروع النظام ضمن برنامجها التنفيذي الذي يعمل على رفع مستوى السلامة المرورية في المدينة .

وتضم اللجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض، عضوية تسع جهات حكومية معنية، تعمل جميعها وفق رؤية موحدة، وبرنامج عمل مشترك، يوحّد جهود الجهات المعنية بالسلامة المرورية في المدينة، ويوجهّها نحو تحقيق الأهداف التي وضعتها "استراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض" عبر تطبيق بنود البرنامج التنفيذي الذي تضمنته الاستراتيجية، المشتملة على مشاريع وأعمال وإصلاحات، أسند تنفيذها إلى جميع الجهات المشاركة في اللجنة، وفق خطة خمسية، تعمل ضمن جدول زمني محدد، يجري تقييّم نتائجه بشكل دوري .

وقد أنهت اللجنة، تنفيذ الخطة الخمسية الأولى من برنامجها التنفيذي للأعوام 1429 -1424) ه) وأظهرت نتائج تقييمها، تحقيق تحسن كبير في معظم عناصرها الرئيسية، فيما شرعت في تنفيذ أعمال الخطة الخمسية الثانية حتى عام 1435ه .

وأظهرت نتائج تحليل معلومات الحوادث المرورية في مدينة الرياض، حدوث انخفاض في معدلات الوفيات والإصابات الخطرة في المدينة خلال الأعوام الماضية، من 479 حالة وفاة، و 1,546 إصابة خطرة تصل عام 1424ه - وهو العام الذي سبق البدء في تنفيذ الاستراتيجية – إلى 256 حالة وفاة بنسبة انخفاض وصلت إلى 47 في المائة، و 910 إصابات خطرة، بنسبة انخفاض وصلت إلى 41 في المائة في عام 1431ه .

ويأتي هذا الانخفاض في الوقت الذي زادت فيه أعداد المركبات في المدينة، وازداد معها عدد الرحلات اليومية من 5,8 ملايين رحلة يومية في عام 1424ه، إلى 6,2 ملايين رحلة يومية حتى عام 1430ه.

أمير الشرقية يطالب بمنع الاختناقات المرورية... ومحاسبة المتلاعبين بالأسعار

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298267

الدمام – «الحياة»
طالب أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد، ببذل مزيد من الجهود، لمنع الاختناقات المرورية خلال شهر رمضان المبارك، وإجازة عيد الفطر المبارك، بعد اطلاعه أمس على خطة تسهيل الحركة المرورية داخل مدن المنطقة، من مدير مرور الشرقية العقيد عبد الرحمن الشنبري. فيما وجه بمتابعة الأسواق، وأسعار السلع، والحد من ارتفاعها، ومحاسبة كل من يتلاعب في الأسعار، وذلك إثر إطلاعه على ما يقوم به فرع وزارة التجارة في المنطقة، لمراقبة الأسعار والحد من ارتفاعها، في تقرير قدمه أمس، المدير العام لفرع وزارة التجارة في الشرقية محمد الثواب. واستقبل أمير الشرقية، أمس أيضاً، رئيس المحكمة العامة في محافظة القطيف الشيخ سعد المهنا، وقاضي المحكمة العامة في محافظة رأس تنورة الشيخ حمود العصيمي. والمدير العام لفرع وزارة التجارة في الشرقية سابقاً المهندس عبد اللطيف الصالح، ورئيس مركز الجيشية عبدالله أبا الجيش. وهنأ الأمير محمد بن فهد، المسؤولين، بمناسبة تعيينهم في مناصبهم الجديدة، ودعاهم إلى العمل من أجل تسهيل أمور المواطنين، وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين من خدمات جهاتهم الحكومية. وقال: «نتطلع إلى تميز أداء جميع الإدارات الحكومية في المنطقة، في جميع المجالات، وخدمة المواطنين وتيسير أمورهم.«
إلى ذلك، تضيء الألعاب النارية، سماء منتزه خادم الحرمين الشريفين، على الواجهة البحرية في كورنيش الدمام، ثاني أيام عيد الفطر المبارك، في حفلة الأهالي، التي يقيمها صندوق المناسبات في «غرفة الشرقية». لتعاد في اليوم التالي في الواجهة البحرية في الخبر. فيما تقام الفعاليات المصاحبة طوال أيام إجازة العيد، في مجمعات تجارية، في كل من الخبر، والدمام، والظهران، والقطيف. وقال رئيس مجلس إدارة «غرفة الشرقية» عبد الرحمن الراشد: «إن حفلة الأهالي في عيد الفطر المبارك، مناسبة سنوية تحرص الغرفة على أن تظهرها في شكل يتواءم وأهمية المناسبة، بحيث تبرز احتفالية فرح خاصة بأهالي المنطقة، احتفاء بإتمام شهر الصيام، وحلول عيد الفطر السعيد»، مضيفاً أن «المناسبة تحظى برعاية أمير المنطقة الأمير محمد بن فهد، في دلالة على التلاحم بين القيادة والمواطنين والمقيمين، والمشاركة في فرحة العيد «.
بدوره، قال الأمين العام للغرفة عبد الرحمن الوابل: «إن الغرفة أبدت استعداداً كبيراً لتنظيم الحفلة، ووفرت السبل كافة لنجاحها، بما يليق في موقع المنطقة الشرقية الاقتصادي، والسياحي، والاجتماعي ، والثقافي، فشكلت لجاناً عدة للحفلة، وعقدت اجتماعات موسعة مع الجهات الحكومية المشاركة في التنظيم.«

خريجون سعوديون يبدأون رحلة البحث عن فرص جامعية في الخارج

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298270

الخبر – رحمة ذياب

خاب أمل بعض الطلبة السعوديين، في الحصول على مقاعد جامعية، تتوافق مع رغباتهم، ما اضطر كثيراً منهم إلى التوجه إلى دول أخرى، للتسجيل في جامعات، وبخاصة البحرين والأردن. بعد انحسار فرص الدراسة في دول أخرى، مثل مصر، وسورية، ولبنان، ودول أخرى كانت مقصداً للطلبة السعوديين في مرحلة التعليم الجامعي. وسط أنباء تتردد بين خريجي الثانوية ان وزارة التعليم العالي تتجه إلى إتاحة فرص التعليم في دول أخرى، سيشملها برنامج المنح الخارجية.

وقال الطالب موسى الماجد، الذي تم قبوله في كلية لا تتناسب مع طموحه: «سجلت في برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي، خلال الأيام الماضية، من خلال موقعه الإلكتروني، وكلي أمل ان يتم قبولي فيه، كي تتاح لي فرصة الدراسة في الخارج». فيما لم يكتف طلبة آخرون بالتسجيل الإلكتروني عبر موقع الوزارة، إذ أصروا على مراجعة مقرها في الرياض، بيد أنهم عادوا بخفي حنين. وقال موسم منصور، الذي كان أحدهم: «لم نحقق الفائدة المرجوة من مراجعة مقر الوزارة، فضلاً عن أن الدول التي تقدمنا لها، قد لا يشملها برنامج الابتعاث الخارجي، وهذا الأمر سيتضح مع بدء العام الدراسي الجديد. وبالتالي يتحتم علينا الدراسة على حسابنا الخاص إلى حين معرفة المستجدات.«

وقالت الطالبة دينا بوبشيت: «إن القبول في الجامعات لم يكن بالمستوى المأمول .وكانت المسألة وكأنها إرضاء فقط، من خلال توزيعنا على الكليات، مع إغفال رغبة طلبة، الذين يطمحون في الحصول على شهادات تعليمية عالية المستوى، وفي تخصصات مناسبة لسوق العمل». ولأن ذلك لم يتحقق؛ لذا اتجهت دينا وأخريات للدراسة في الكلية الجامعية للبنات في البحرين، التي تطرح تخصصات حديثة. فيما توجهت زميلات أخريات إلى الأردن، للتقديم للجامعات التي أعلنت على مواقعها الالكترونية بدء التقديم». وأضافت «نتطلع إلى أن تشملنا المنح الخارجية في التعليم، وان تنطبق الاشتراطات علينا.«

وذكر طلبة آخرون، ان الالتحاق في الجامعات الأخرى، التي لا يشملها برنامج الانبعاث الخارجي، خصوصاً في بعض الدول العربية، «مكلفة مالياً، وبخاصة أننا استبعدنا هذا العام دولا كانت كلفة الدراسة فيها أقل من هذه الدول، بسبب ما يدور فيها من أحداث قد تؤثر على سير الدراسة، كما حصل للطلبة السعوديين في مصر، إذ تم تأجيل دراستهم إلى حين انتهاء الثورة فيها». يُشار إلى أن الملحق الثقافي في السفارة السعودية، في البحرين عبدالله الزهراني، توقع انخفاض أعداد الدارسين في جامعات البحرين من السعوديين هذا العام، بسبب «النهضة الكبيرة في المجال التعليمي في السعودية، وإنشاء جامعات متخصصة، ومعاهد خاصة في تعليم الطب»، مبيناً أن وزارة التعليم العالي «أسهمت في دعم الجامعات الخاصة، ورسوم الدراسة فيها، إلى أن وصل عدد الطلاب والطالبات في الجامعات الخاصة داخل المملكة إلى 15 ألفاً». وأشار إلى أن أعداد الطلبة ترتفع في الجامعة الملكية التي يبلغ عدد الملتحقين فيها مئتي طالب وطالبة.

شؤون المسجد النبوي لـ عكاظ:المنع مراعاة لخصوصية الزائرات

جوالات الكاميرا تجبر النساء على الصلاة في الساحات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م العدد 3712
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110816/Con20110816439954.htm

سماح ياسين ـ المدينة المنورة

أجبرت جوالات الكاميرا النساء على أداء الصلاة في الساحات المحيطة بالمسجد النبوي، بسبب منع دخولهن إذا كانت بحوزتهن هذه الجوالات.

في أحد الأبواب المخصصة للنساء في الحرم النبوي تواصل أربع موظفات العمل في تفتيش الزائرات وحقائبهن قبل دخولهن إلى الحرم، وذلك لمنع دخول أي زائرة تدخل أي شيء ممنوع مثل الكاميرات والجوالات التي تحتوي على كاميرات، وترشد مسؤولة التفتيش الزائرة إلى كشك الأمانات الموجود في ساحة الحرم حتى تضع جوالها أو كاميرتها داخله لتأخذه بعد خروجها من الحرم.

وتحدثت جواهر أحمد عن معاناتها بسبب هاتفها الجوال المزود بكاميرا فقالت: أردت أداء الصلاة في الحرم، وعند دخولي عبر أحد البوابات الخاصة بالنساء فتشت المفتشة حقيبتي، وعندما شاهدت جوالي قالت لي إن الدخول بجوال الكاميرا ممنوع، وعلي أن أذهب لأضعه في الأمانات، ففعلت ذلك وعند خروجي أضعت مكان كشك الأمانات، وظللت حوالى نصف ساعة، أبحث عنه لأني خرجت من باب آخر غير الباب الذي دخلت منه، وبعد أن فقدت الأمل في إيجاده سألت إحدى المشرفات عن مكان الكشك فدلتني عليه.

من جانبها تقول أماني من جمهورية مصر العربية: عندما دخلت إلى الحرم منعتني المفتشة على باب الحرم من الدخول بسبب كاميرا ديجيتال كنت أحملها في حقيبتي واضطريت إلى أن أصلي في ساحة الحرم بسبب كاميرتي.

رد شؤون المسجد النبوي

وأوضحت لـ «عكاظ» مسؤولة العلاقات العامة في المسجد النبوي الشريف سعاد الجابري، أن المهام الأمنية لموظفات التفتيش العاملات على مدار 24 ساعة، تتمثل في منع الزائرات من إدخال كل ما فيه ضرر أمني على المصليات حسيا كان أو معنويا.

وعن منع دخول الزائرات بجوالات تحوي على كاميرا ومنع دخول الكاميرات بجميع أنواعها، قالت: يمنع إدخال آلات التصوير بجميع أنواعها إلى المسجد النبوي وذلك بناء على توجيهات أمنية، إضافة إلى أن المسجد مكان عبادة وطاعة فينبغي للمسلم أن يحافظ على مشاعر المسلمين ولا يعرض إخوانه للإحراج بالتصوير، ويتأكد ذلك إذا كان القسم مخصصا للنساء فإنه يمنع منعا باتا التصوير محافظة على المسلمات من الأذى، ويمنع أيضا إدخال كل ما فيه أذى للمصليات من المأكولات والمشروبات التي تؤذي برائحتها المصليات وكذلك الأطعمة الدسمة، ويمنع أيضا إدخال الآلات الحادة وكل ما في حكمها.

شملت مصاريف الأيتام النقدية والغذاء والكساء وتسديد إيجارات المنازل

جمعية إنسان تنفق (38) مليون ريال خلال شهر رمضان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م - العدد 15758
http://www.alriyadh.com/2011/08/16/article659376.html

الرياض - الرياض

أودعت الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض (إنسان) مطلع شهر رمضان الجاري من هذا العام مبلغ (38) ثمانية وثلاثين مليون ريال في حسابات الأسر المستفيدة من خدماتها والبالغ عدد أفرادها (37.000) يتيم ويتيمة وأرملة .

أوضح ذلك مدير عام الجمعية صالح بن عبد الله اليوسف وأضاف: إن جمعية إنسان قد حرصت على توفير احتياجات الأسر المستفيدة قبل دخول شهر رمضان ؛ وذلك لتوفير احتياجاتهم بفترة كافية ، حيث صرفوا نفقاتهم الرمضانية في يوم 26 من شهر شعبان المنصرم ، وذلك من خلال بطاقات الصرف التي توزعها الجمعية على مستفيديها ويحصلون من خلالها على احتياجاتهم دون الحاجة لمراجعة الجمعية ، وشملت هذه النفقات مبلغ (7.905.300) سبعة ملايين وتسعمائة وخمسة آلاف وثلاثمائة ريال في بطاقات البركة) للمبالغ النقدية، ومبالغ المساعدة في سداد إيجارات المنازل) ، ومبلغ (18.401.500 (ثمانية عشر مليونا وأربعمائة وواحد ألف وخمسمائة ريال في بطاقات المواد التموينية ، والسلة الرمضانية، ومبلغ (5.600.000) خمسة مليون وستمائة ألف ريال في بطاقات صرف الملابس والكساء بالإضافة إلى تأمين ذبائح بمبلغ (5.800.000) خمسة مليون وثمانمائة ريال .

وأكد اليوسف أن جميع ما تم إنفاقه كان عبر بطاقات إلكترونية وفق الأسلوب المتبع في الصرف للأسر منذ ثمان سنوات و الذي ساهم في توفير الجهد والوقت

وقد كان إجمالي عدد المسجلين بالجمعية (37.000) تتم رعايتهم من خلال (10) عشرة فروع في مدينة الرياض ومحفظات : (الخرج، والأفلاج، والدوادمي، والزلفي، والمجمعة (وأوضح اليوسف أن الجمعية استبعدت (122) فرداً عن الخدمات المادية (مع بقاء تقديم خدمات التأهيل لهم) وذلك إما بسبب اكتفاء الأسرة بزيادة دخلها ، أو عدم وجود أيتام قُصّر ، أو لعدم مطابقة شروط الجمعية عليهم .

إصلاح ذات البين ينهي خلافات 330 امرأة ورجلا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م العدد 3712
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110816/Con20110816440003.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

خرج رجل وابنه من قسم إصلاح ذات البين في مركز التنمية الإسرية في الأحساء وهما يبتسمان بعد أن نجح المسؤولون في المركز من إعادة المياه إلى مجاريها بينهما، وتعد هذه الحالة واحدة من 52 قضية أسرية، تمكن القسم من احتوائها ورسم البسمة بين المتخاصمين، من إجمالي 106 قضايا تعامل معها، واستفاد منها 330 مستفيدة ومستفيدا.

وأوضح تقرير أصدره المركز إن قسم إصلاح ذات البين أطلق البرنامج الرابع لتأهيل المصلحين الأسريين بمشاركة 40 مصلحا، كما عقد أول ورشة عمل خاصة لمأذوني الأنكحة بعنوان دور المأذون في تنمية العلاقة الأسرية، وأول اجتماع للجنة الاستشارية، فيما قدم قسم الاستشارات خدماته الأسرية وبلغ عدد المستفيدين منها 6561 مستفيدا ومستفيدة وفي قسم الدراسات والبحوث قدم القسم دبلوم الإرشاد الأسري في 16 منطقة في المملكة استفاد منه 546 شخصا، بينما نظم القسم النسائي 11 محاضرة و ثلاثة مهرجانات عامة استفادت منها 7618 مستفيدة،

مواطن يتهم طبيباً بنقل الفيروسات لابنته

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م العدد 3712
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110816/Con20110816439888.htm

علي العجمي ـ الأفلاج

يتحرى مستشفى الأفلاج العام في شكوى، رفعها مواطن ضد مستوصف أهلي في المحافظة، اتهم فيها طبيبا في المستوصف بالتقصير لاستخدامه مواد غير معقمة، أثناء خلع أحد أسنان طفلته البالغة من العمر سبع سنوات، ما أدى إلى نقل فيروسات تسببت في حدوث التهاب في فمها.

وكان والد الطفلة راجع بها طبيبا في المستشفى العام، وبعد الكشف عليها أكد الطبيب أن الأعراض التي أصيبت بها الطفلة ناتجة عن فيروس منتقل عن طريق المواد المستخدمة في خلع السن، فيما لا تزال الطفلة تخضع للعلاج.

وأكد لـ «عكاظ» مدير مستشفى الأفلاج العام عبد الله الحيدري استقبال الشكوى التي رفعها المواطن ضد المستوصف، موضحا أنه جرى تشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع، لمعرفة مدى ثبوت صحة شكوى المواطن من عدمه، وأنه في حال وجود أي دلائل تثبت إهمال المستوصف فإنه سيتم محاسبة المقصر والرفع بذلك إلى وزارة الصحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه.

جمعية أولياء أمور ذوي الإعاقة تساعد أسر متضرري سيول جدة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م - العدد 15758
http://www.alriyadh.com/2011/08/16/article659432.html

جدة- حورية الجوهر

قامت صاحبة السمو الأميرة لطيفة بنت ثنيان بن محمد آل سعود رئيسة مجلس إدارة الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة بجولة ميدانية للوقوف على أوضاع المتضررين الذين تقدموا للجمعية بطلب الدعم وشملت الجولة عدداً من الأحياء على مستوى محافظة جدة، بمشاركة عدد من أعضاء مجلس الإدارة والمتطوعين وهم مها الجفالي نائب الرئيس وأميمة السديري أمينة الصندوق والدكتور نايف الزارع ومحمد الحارثي أمين السر .وتأتي هذه الجولات بناء على الأوامر الصادرة حول اعتماد إعانات طارئة لمواجهة كارثة السيول في جدة والتي أمر بها خادم الحرمين الشريفين حيث تم خلال الجولة تشكيل فريق عمل للتواصل مع ذوي الإعاقة ودراسة الحالات التي تقدمت بطلب الدعم وتوزيعها على عدة مناطق .

وشكرت الأميرة لطيفة بنت ثنيان آل سعود خادم الحرمين الشريفين على اهتمامه الدائم والمستمر بهذه الفئة الغالية على قلوبنا جميعا وسألت الله عز وجل أن يلبسه ثوب الصحة والعافية وأكدت أن هذه الجولات تأتي من الدور الكبير الذي تتبناه الجمعية للتخفيف من معاناة الأسر من ذوي الإعاقة، مشيرة إلى أن الجمعية تأسست للعناية بشؤون أسر ذوي الإعاقة والتي كانت بمثابة حلم تحقق بفضل الله وأكدت على ضرورة تكاتف جميع المؤسسات الحكومية والخاصة لدعم وحماية أبنائنا من ذوي الإعاقة والمحافظة على حقوقهم.

شكوى بسبب توظيف طبيب معوق في مستشفى الأمل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م العدد 3712
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110816/Con20110816440034.htm

حسين هزازي – جدة

تلقت مديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة شكاوى عدة من مستشفى الأمل بسبب تعاقد وزارة الصحة مع طبيب وافد للعمل في المستشفى، رغم أنه معوق وحالته الصحية سيئة التي تخالف أنظمة وزارة الصحة المعتمدة في استقدام الكوادر الطبية. وقال لـ «عكاظ» مصدر مطلع إن الطبيب قدم للمستشفى للعمل واستقدم من قبل الوزارة، وهو معوق وتصعب عليه الحركة وهو الآن في فترة تجربة لمدة ثلاثة أشهر ولم يمض منها سوى شهر ونصف الشهر ويتم بعدها تقييمه، موضحا أن إدارة المستشفى خاطبت مديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة أن الطبيب غير لائق، وتقع المصدر عدم التعاقد معه بعد انتهاء فترة التجربة. وأفاد المصدر بأن الوافد هو طبيب عام نفسي، ويستحق أن يكون أخصائيا نفسيا وعلى مستوى عالٍ من العلم والمعرفة، غير أنه يعمل بنصف طاقته الجسمية بسبب الإعاقة.

دراسة لتسهيل وصول المعاقين للمرافق التعليمية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=66085&CategoryID=3

جدة :براء العتيق 2011-08-16 2:29 AM

طالب المهندس المعماري السعودي رئيس منظمة التحالف العالمي لتسهيل الوصول للبيئة والتقنية "جيتس" مختار الشيباني، بإعادة تهيئة جميع المباني التعليمية في العالم لتصبح صالحة للجميع طلابا ومعلمين، وتفعيل برنامج الوصول الشامل في البيئة التعليمية ووسائط التقنية، التي أصبحت تشكل بعدا مهما في دمج الطلاب في العملية التعليمية، مؤكدا أن المنظمة تدرس إعداد دراسة عالمية لتسهيل وصول المعاقين للمرافق التعليمية.

وأوضح الشيباني في ورقة عمل بعنوان "أهمية تطوير دليل إرشادي لتسهيل الوصول في المنشآت التعليمية" في ملتقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف يوليو الماضي، تحت شعار "الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية وأثرها على التعليم"، وحضره أكثر من ٢٥٠٠ مشارك ممثلين عن الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، أن هناك حاجة ماسة لتحليل الوضع الراهن، لسهولة الوصول في المنشآت التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأكد الشيباني أن هناك حاجة ماسة لتطبيق معايير الوصل الشامل في المنشآت التعليمية كافة القائمة أو المستقبلية كما تنص على ذلك الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صادقت عليها ١٠٠ دولة من دول العالم، مبينا أن المنظمة تدرس حاليا مع القطاع المختص بالإعاقة في اليونسكو عمل دراسة عالمية عن الوضع الراهن لسهولة الوصول في المرافق التعليمية في العالم، وسبل التحسين الممكنة، وبالأخص في الدول النامية، كما سبق وأعدت دراسة للبنك الدولي لتطبيق معايير الوصول الشامل في المشاريع التي يمولها البنك حول العالم. وأشار الشيباني إلى أن أحدث تقرير للبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية يبين أن عدد سكان العالم وصل إلى 7 مليارات منهم مليار من الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث ارتفعت النسبة إلى 15% بعد أن كانت 10% سابقا، كما أن هناك 67 مليون طفل خارج مقاعد الدراسة و 800 مليون أمي حول العالم.

...والمحكمة تتسلم ملفات 4 متورطين فقط

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298255

لم تتسلم المحكمة الجزئية في جدة حتى الآن سوى ملفات أربعة متهمين في كارثة السيول التي اجتاحت العروس أواخر عام 2008، إذ تضمنت اتهامات بإزهاق أرواح البشر التي تجاوز عدد المتوفين فيها الـ100 شخص بحسب تقرير الدفاع المدني وإصابة 350 شخصاً، إضافة إلى الأضرار والتلفيات في 11960 عقاراً، وتعرض 10178 مركبة للتلف الكلي والجزئي، إضافة إلى إتلاف الممتلكات العامة، واعتمدت لجان التحقيق مع المتهمين في الفاجعة في لوائح الاتهام الموجهة إليهم على قرائن وردت في تقارير من الدفاع المدني، وتحقيقات لجنة تقصي الحقائق، إذ سبق وأن طلبت هيئتا التحقيق والادعاء العام والرقابة والتحقيق المكلفتان باستجواب المتهمين في الكارثة إفادة من بعض الجهات الحكومية بما لديهم من خطابات رسمية للتثبت من اعترافات وأقوال المتهمين حول بعض المخططات والمشاريع التي نفذت قبل إدانتهم فيها.

الأمير بندر بن سلمان: التلاحم بين الدعاة ونبذ الاختلاف هو الرادع الحقيقي لأعداء الدين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م - العدد 15758
http://www.alriyadh.com/2011/08/16/article659431.html

المدينة المنورة - خالد الزايدي

قال صاحب السمو الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين ورئيس لجنة الدعوة إلى الله في أفريقيا إن التخطيط والتنسيق والتواصل بين الدعاة ونبذ الاختلاف هو المنجاة للدعوة والرادع الحقيقي لأعداء الإسلام .

وقال سموّه في كلمة له في حفل استقبال ضيوف الملتقى العشرين للجنة الدعوة في إفريقيا الذي استضافته الجامعة الإسلامية بعنوان "موقف المسلم من الفتن" إن لجنة الدعوة في إفريقيا أدركت أهمية التنسيق والتخطيط الذي ينقص الدعوة، وقامت على هذا الأساس لتحقق الدعوة إلى الله أهدافها .

ورافق سموّه في زيارته للجامعة أربعون عالماً وداعية يمثلون أربعين بلداً إفريقيًّا، تخرّج أكثرهم من الجامعة الإسلامية وعادوا إلى بلدانهم ليسهموا في الدعوة والتعليم .

من جانبه قال مدير الجامعة الإسلامية الدكتور محمد بن علي العقلا في كلمته في الحفل إن الفتن قد أحاطت بالمسلم اليوم، مشيراً إلى أن فتنة السلطان والحُكم تداعب بعض المغرضين، وفتنة الشهوات تغري ضعاف الإيمان، كما أن فتنة الصرف عن دين الله تعصف بالمسلمين .

وقال العقلا إن مظاهر الفتن كثيرة وقد حذر منها الشارع الكريم وعدّها أشد وأكبر من القتل، فالمسلمون يفتنون اليوم عن دينهم الذي يوصف بأنه دين التخلف والإرهاب، ويفتنون بالمغريات والشهوات ويواجهوان دعوات التحلل من الإسلام وتعاليمه بدعوى الحداثة والرقي، مؤكداً أن العلماء والدعاة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة هم الذين يملكون الإجابة في توجيه المسلم حول ما يجب عليه في الفتن لما يتمتعون به من إعداد علمي أصيل.

جدة: مواجهة مدير شبكات تصريف السيول بـ5 تهم وجرائم جنائية ... اليوم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298250

جدة – أحمد الهلالي

يواجه مدير إدارة إنشاء شبكات تصريف السيول والأمطار سابقاً في محافظة جدة (49 عاماً) اليوم (الثلثاء) تهم جرائم جنائية أبرزها إزهاق الأرواح البشرية، وإتلاف الممتلكات العامة فضلاً عن ارتكابه جرائمَ أخرى شملت قضايا الرشوة، والتفريط في المال العام، والإهمال في أداء واجبات وظيفته.

وعلمت «الحياة» أن جهات التحقيق جزأت قضية المتهم (وهو مهندس موقوف عن العمل، تحتفظ «الحياة» باسمه) إلى قسمين، إذ تمت إحالة بعضها إلى المحكمة الجزئية في المحافظة الساحلية، فيما أحيلت تهم تتعلق بوظيفته العامة، ومشروعية أمواله إلى المحكمة الإدارية.

ويمثل المتهم أمام المحكمة الجزئية في جدة، إذ ستتم مواجهته بلائحة الادعاء العام المرفوعة ضده المتضمنة قرائن وأدلة عدة أبرزها إقرار المتهم بوقوع تقصيرٍ من جانبه، وما تضمَّنه تقرير إدارة الدِّفاع المدنيِّ، إضافة إلى ما وَرَدَ في محضر الاطّلاع على الصور، والبيانات المحفوظة على وحدة التخزين «cd» ، الوارد بخطاب أمانة جدة، ومحضر الانتقال، ومعاينة موقع الكارثة بتاريخ 1431/1/16، كما تضمنت اللائحة محضر وقوف لجنة الأمانة وهي التي سيستند عليها الادعاء العام اليوم أمام ناظر القضية أثناء مرافعته ضد المتهم في القضية.

فيما ستتضمن اللائحة مطالبة المدعي العام من المحكمة إيقاع عقوبة تعزيرية على المتهم بما يحقق المصلحة العامة، ويُعيده إلى جادّة الصواب على اعتبار أن ما ارتكبه يُعدُّ تعدِّيًا على بعض الضرورات الخمس التي كفل الإسلام حمايتها، وكون الأفعال التي ارتكبها مخالفة صريحة للأوامر، والتعليمات، وعدم مراعاة مصالح الوطن، والعامة من الناس، وكذلك؛ لأنّ ما أقدم عليه هو فعلٌ محرّمٌ مُعاقبٌ عليه شرعًا ونظامًا، بيد أنه يتوقع أن يطلب المدعى عليه (وهو موظف حكومي عمل سابقاً في مجـال تصريف الأمطار والسيول) مهلة للرد على التهم كتابياً.

وتأتي هذه الجلسة بعد أن برأت هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة ثمانية متهمين في الكارثة بينهم وكيل أمانة جدة للتعمير والمشاريع، ومساعد وكيل التعمير للخدمات المساندة في الأمانة، فيما قررت إحالة أحد المتهمين وهو مشرف على أحد عقود الأمانة إلى المحكمة الإدارية لمحاكمته عما نسب إليه من تلقيه رشوة، والاستمرار في منع السفر لاثنين من المتهمين أحدهما من الجنسية اللبنانية والآخر أوروبي الجنسية ويعملان في جدة، حيث أكدت الهيئة أنها درست القضية وأجري التحقيق اللازم فيها وانتهى الرأي إلى حفظ المخالفة بحق المتهمين، إذ إن العقود التي جرت) وهي مكمن القضية) لا ينطبق عليها نظام المشتريات الحكومية .

متعاقدات القنفذة بلا رواتب منذ شهرين .. والتربية تنفي التأخير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م العدد 3712
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110816/Con20110816440020.htm

علي السحاري ـ القنفذة

اشتكى عدد من المعلمات المتعاقدات على بند محو الأمية التابعات لإدارة التربية والتعليم في محافظة القنفذة، من تأخير صرف رواتب شهري رجب وشعبان، إضافة للراتبين اللذين أمر بهما خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في 13 ربيع الآخر الماضي.

وأكدت مصادر وجود أعداد كبيرة من المتعاقدات في إدارة التربية والتعليم في القنفذة على البند نفسه، لم يتسلمن مكافأة راتب الشهرين التي أمر بها الملك عبدالله حتى الآن.

من جهته، قال مدير الشؤون المالية والإدارية في إدارة التربية والتعليم في القنفذة مرعي الحازمي، إنه لا يوجود أي تأخر في صرف رواتب معلمات محو الأمية، وإن حدث فإنه لا يتجاوز راتب شهرين. وأكد الحازمي أن ما تم في تعليم القنفذة حسب ما تقتضيه الأنظمة، وأن جميع معلمات محو الأمية تم صرف جميع الرواتب لهن بما فيها الشهران التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين وفق مباشرتهن، ما عدا من باشرن منهن بعد قرار الأمر السامي الكريم فإنه لا يشملهن القرار.

وأكد الحازمي أن رواتب المعلمات والمستخدمات المتعاقدات على بند محو الأمية اللاتي عليهن ملاحظات وبعد استكمال إجراءات الصرف لهن تم رفع مسيرات الرواتب لهن إلى الوزارة، ونحن بدورنا نقوم بمتابعتها باستمرار، ومن المتوقع أن تصرف قريبا قبل التمتع بإجازة رمضان بعد أن يصل الشيك الخاص من وزارة التربية والتعليم.

توقعات بإصابة 383 بالإعاقة بين حديثي الولادة عام 2011

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=66086&CategoryID=3

الرياض :محمد العواجي 2011-08-16 2:29 AM

توقعت دراسة أجراها مجلس الضمان الصحي التعاوني أن يصل معدل الإصابة بالإعاقة من بين حديثي الولادة المؤمن لهم عام 2011 إلى "383" حالة، بينما سجل عام 2010م "372 "حالة إعاقة، مشيرة إلى أن ستة آلاف حالة ولادة تتم بالمنازل في المملكة. وكشفت الدراسة - حصلت "الوطن" على نسخة منها - أن نسبة المواليد في السعودية هي "37.4 "%لكل "1000 نسمة أي نحو مليون مولود سنوياً، وأن معدل حدوث إعاقة أو مرض خطير لدى حديثي الولادة هو 1 إلى 1000 مولود. وأشارت الدراسة إلى أن ثلث المواليد سنوياً مؤمن لهم صحياً، حيث بلغ إجمالي المؤمن لهم من حديثي الولادة " 372.039" بينهم "314.468" من الذكور بنسبة " 82%" فيما بلغ عدد الإناث " 57.570" بنسبة "18%"، وذلك في عام 2010 . ويتوقع أن يصل عدد المؤمن لهم من حديثي الولادة في عام 2011 إلى."383.136"

وأكدت الدراسة أن نسبة النمو في عدد المواليد الجدد عام 2010م بلغت "3%" عن عام 2009م حيث لوحظ خلال السنوات الثلاث الماضية أن إجمالي عدد المواليد بلغ " 982.437" مولودا بواقع " 814.913" مولودا ذكرا و" 176.523" مولودا أنثى. وأوضحت أن عدد المواليد المؤمن لهم حسب الجنسية في عام 1429 بلغ " 39.576" مولودا سعوديا و" 209.560" غير سعودي، فيما كان في عام 1430هـ " 68.076" سعوديا و" 293.186" غير سعودي، في حين بلغ في العام الماضي 1431هـ " 59.974" مولودا سعوديا و" 312.065" غير سعودي وبذلك يصل عدد المواليد المؤمن لهم حسب الجنسية خلال عام " 1431/1429 "، "167.626" مولودا سعوديا و" 814.811" غير سعودي.

وأشارت الدراسة إلى أن هناك تباينا كبيرا بين أعداد المؤمن لهم مقابل أعداد الإناث في جميع الجنسيات، إذ إن أعداد الذكور أكثر بقرابة الأربعة أضعاف من الإناث، وكانت أعداد المواليد غير سعوديين المؤمن لهم أكثر من المواليد السعوديين بأربعة أضعاف حتى بعد تطبيق النظام على السعوديين في القطاع الخاص. وتضيف الدراسة أن الفحوصات المبكرة في جميع الحالات تعد من أهم العناصر التي تساعد في تقليل معدل الإصابة بالأمراض بشكل عام بين الناس، كما أنها تعتبر من أنواع الوقاية والكشف المبكر الذي يساهم بدرجة كبيرة في تقليص المخصصات المالية الكبيرة التي تنفق على العلاج في المراحل المتأخرة. ومن المعلوم أيضاً أن هذه الفحوصات تساهم في الحد من انتشار الأمراض عبر الجينات الوراثية أو علاجها في مراحلها الأولية. واعتمدت الدراسة في بحثها على طلب إحصائيات وأرقام واقعية من "17" شركة تأمين من إجمالي الشركات المؤهلة من مجلس الضمان الصحي التعاوني والبالغ عددها " 25" شركة تأمين للمؤمن عليهم من حديثي الولادة بمختلف جنسياتهم، بالإضافة إلى البحث في الدراسات السابقة والاعتماد على الإحصائيات الصحيحة من المصادر الموثوقة. وكانت أهداف الدراسة هي الوصول إلى قرار مناسب ومدروس علمياً من جميع الجوانب والتبعات، بالإضافة إلى التعرف على أفضل الطرق التي من الممكن أن تسهل تطبيق هذه الفحوصات بالشكل السليم والنظامي، وكذلك معرفة مختلف الآراء والدراسات حول هذه الدراسة.

وتؤكد الدراسة أن هذا البحث يأتي لإيجاد حلول علمية ووضع آلية مناسبة بشأن إضافة الفحص المبكر لحديثي الولادة ضمن الفحوصات الإلزامية في وثيقة الضمان الصحي التعاوني، وإيصال صورة واضحة عن هذا النوع من الفحوصات وتكاليفه ونتائجه مقارنة بأعداد المؤمن لهم حالياً.الرياض: محمد العواجي توقعت دراسة أجراها مجلس الضمان الصحي التعاوني أن يصل معدل الإصابة بالإعاقة من بين حديثي الولادة المؤمن لهم عام 2011 إلى " 383" حالة، بينما سجل عام2010 م "372" حالة إعاقة، مشيرة إلى أن ستة آلاف حالة ولادة تتم بالمنازل في المملكة. وكشفت الدراسة - حصلت "الوطن" على نسخة منها - أن نسبة المواليد في السعودية هي " 37.4%" لكل " 1000 نسمة أي نحو مليون مولود سنوياً، وأن معدل حدوث إعاقة أو مرض خطير لدى حديثي الولادة هو 1 إلى 1000 مولود. وأشارت الدراسة إلى أن ثلث المواليد سنوياً مؤمن لهم صحياً، حيث بلغ إجمالي المؤمن لهم من حديثي الولادة "372.039" بينهم " 314.468"

من الذكور بنسبة "82%" فيما بلغ عدد الإناث " 57.570 "بنسبة "18%"، وذلك في عام 2010 . ويتوقع أن يصل عدد المؤمن لهم من حديثي الولادة في عام 2011 إلى " 383.136."

وأكدت الدراسة أن نسبة النمو في عدد المواليد الجدد عام 2010 م بلغت " 3%" عن عام 2009م حيث لوحظ خلال السنوات الثلاث الماضية أن إجمالي عدد المواليد بلغ " 982.437" مولودا بواقع " 814.913" مولودا ذكرا و" 176.523" مولودا أنثى. وأوضحت أن عدد المواليد المؤمن لهم حسب الجنسية في عام 1429 بلغ " 39.576 " مولودا سعوديا و" 209.560" غير سعودي، فيما كان في عام 1430هـ " 68.076" سعوديا و" 293.186" غير سعودي، في حين بلغ في العام الماضي 1431هـ " 59.974" مولودا سعوديا و" 312.065" غير سعودي وبذلك يصل عدد المواليد المؤمن لهم حسب الجنسية خلال عام "1429/1431" ، "167.626"مولودا سعوديا و" 814.811" غير سعودي.

وأشارت الدراسة إلى أن هناك تباينا كبيرا بين أعداد المؤمن لهم مقابل أعداد الإناث في جميع الجنسيات، إذ إن أعداد الذكور أكثر بقرابة الأربعة أضعاف من الإناث، وكانت أعداد المواليد غير سعوديين المؤمن لهم أكثر من المواليد السعوديين بأربعة أضعاف حتى بعد تطبيق النظام على السعوديين في القطاع الخاص. وتضيف الدراسة أن الفحوصات المبكرة في جميع الحالات تعد من أهم العناصر التي تساعد في تقليل معدل الإصابة بالأمراض بشكل عام بين الناس، كما أنها تعتبر من أنواع الوقاية والكشف المبكر الذي يساهم بدرجة كبيرة في تقليص المخصصات المالية الكبيرة التي تنفق على العلاج في المراحل المتأخرة. ومن المعلوم أيضاً أن هذه الفحوصات تساهم في الحد من انتشار الأمراض عبر الجينات الوراثية أو علاجها في مراحلها الأولية. واعتمدت الدراسة في بحثها على طلب إحصائيات وأرقام واقعية من "17" شركة تأمين من إجمالي الشركات المؤهلة من مجلس الضمان الصحي التعاوني والبالغ عددها " 25" شركة تأمين للمؤمن عليهم من حديثي الولادة بمختلف جنسياتهم، بالإضافة إلى البحث في الدراسات السابقة والاعتماد على الإحصائيات الصحيحة من المصادر الموثوقة. وكانت أهداف الدراسة هي الوصول إلى قرار مناسب ومدروس علمياً من جميع الجوانب والتبعات، بالإضافة إلى التعرف على أفضل الطرق التي من الممكن أن تسهل تطبيق هذه الفحوصات بالشكل السليم والنظامي، وكذلك معرفة مختلف الآراء والدراسات حول هذه الدراسة.

وتؤكد الدراسة أن هذا البحث يأتي لإيجاد حلول علمية ووضع آلية مناسبة بشأن إضافة الفحص المبكر لحديثي الولادة ضمن الفحوصات الإلزامية في وثيقة الضمان الصحي التعاوني، وإيصال صورة واضحة عن هذا النوع من الفحوصات وتكاليفه ونتائجه مقارنة بأعداد المؤمن لهم حالياً.

مؤشر الرقم القياسي لتكلفة المعيشة يقفز في يوليو بنسبة 1.2%

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م - العدد 15758
http://www.alriyadh.com/2011/08/16/article659588.html

الرياض - واس

سجل مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر يوليو عام 2011 ارتفاعاً بنسبة 1.2% مقارنة بشهر يونيو الماضي بسبب الارتفاع الذي طرأ على سبع من المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة في مؤشراتها القياسية . وأوضحت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في تقريرها الشهري أن مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر يونيو الماضي بلغ (135.8) مقابل (134.2) لشهر يونيو 2011 ويعكس ذلك ارتفاعاً في مؤشر شهر يوليو 2011 بنسبة 1.2% قياساً بمؤشر شهر يونيو .

وعزت المصلحة ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته ست من المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة في مؤشراتها القياسية وهي مجموعة السلع وخدمات أخرى التي ارتفعت 3.9% ومجموعة الأطعمة والمشروبات التي ارتفعت بنسبة 1.0% إلى جانب ارتفاع مجموعة النقل والاتصالات بنسبة 0.7% ومجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه بنسبة 0.6% ومجموعة التأثيث المنزلي بنسبة 0.3% ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 0.1% . واستقرت بقية المجموعات وهي مجموعة الرعاية الطبية ، ومجموعة التعليم والترويح عند مستوى أسعارها السابق ولم يطرأ عليها أي تغير نسبي يذكر .

كما سجل مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر يوليو 2011 ارتفاعاً مقارنة بنظيره من العام السابق بلغت نسبته 4.9% ويعزى ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة في مؤشراتها القياسية .

وسجلت مجموعة السلع وخدمات أخرى ارتفاعاً بنسبة 7.8 % ومجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه بنسبة 7.5% ومجموعة الأطعمة والمشروبات 5.8% إضافة إلى ارتفاع مجموعة النقل والاتصالات بنسبة 1.5% ومجموعة الرعاية الطبية بنسبة 0.5% ومجموعة التعليم والترويح بنسبة 1.2% ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية 0.2 . %

وسجلت مجموعة رئيسية واحدة من المجموعات المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة انخفاضاً في مؤشراتها القياسية وهي مجموعة التأثيث المنزلي بنسبة 0.2%

الشؤون الاجتماعية تضيف 24 ألف متعفف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298196

الرياض – «الحياة »
أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية إضافة أكثر من 24 ألف حالة جديدة من المتعففين والمستحقين من مختلف الفئات التي تشملها خدمات الضمان الاجتماعي المتمثلة في) الأيتام، العجز الكلي، الأرامل، العجز الموقت، فاقدي العائل)، وذلك مطلع شهر رمضان الجاري عبر 96 مكتب ضمان اجتماعي منتشرة في المملكة .
وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون الاجتماعية محمد بن إبراهيم العوض، إن الوزارة أودعت بداية شهر رمضان أكثر من بليون ريال في حسابات أكثر من 747 ألف مستفيد ومستفيدة من الضمان، مضيفاً أن معظم المبالغ المخصصة لما يصرفه الضمان الاجتماعي هي من أموال الزكاة التي يفترض صرفها في مصارفها الشرعية، «ما يستدعي المستفيدين والمستفيدات أخذ مزيد من التحرز والحيطة..وأشار إلى أن الضمان الاجتماعي يدرس ويحلل شهرياً بيانات المستفيدين والمستفيدات بواسطة البحث الآلي والتعاملات الإلكترونية، موضحاً أن هناك 6450 حالة مسجلة سابقاً لم تدرج ضمن المستفيدين والمستفيدات، نتيجة لوفاة المستفيد، أو الزواج، أو زيادة الدخل، أو زيادة عدد العمالة التي على كفالة المستفيد، أو عدم ثبوت الطلاق.. .وأضاف أن الشروط لم تنطبق على 1020 حالة من الحالات الجديدة، اذ لم يتم تسجيلها.

حائل: أزمة المياه تتصاعد... و300 ريال لـ الصهريج

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298194

حائل - محمد الخمعلي
انقطعت المياه عن ساكني بعض الأحياء في مدينة حائل ثلاثة أيام متتالية؛ ما اضطرهم إلى شراء المياه بمبالغ كبيرة وصلت إلى 300 ريال لـ«الصهريج»، وأقر مصدر مطلع في فرع مديرية المياه في منطقة حائل بوجود أزمة مياه في المدينة، وعزاها إلى زيادة استهلاك المياه....وقال مطلق العنزي الذي يسكن في حي المطار لـ«الحياة»: «فوجئنا بانقطاع المياه عن منازلنا منذ ثلاثة أيام؛ ما أجبرنا على شراء المياه من محطات المياه بأسعار خيالية تصل إلى 300 ريال للصهريج.«..وأكد صلاح الشمري الذي يسكن في حي شراف، أن معاناته مع نقص المياه تتكرر سنوياً، خصوصاً في رمضان وإجازة الصيف، داعياً إلى وضع حد لهذه المشكلة التي باتت تستنزف جيوب الأهالي ووقتهم نتيجة انتظارهم ساعات أمام «أشياب المياه» للحصول على «صهريج .«واستغرب سعد الفريحان الذي يسكن في حي عمار، انقطاع المياه في هذا الشهر: «بدلاً من أن نتفرغ للعبادة تجدنا نسعى لتأمين المياه لأسرنا»، مشيراً إلى الارتفاع الكبير في أسعار صهاريج المياه من 120 ريالاً قبل رمضان إلى 300 ريال حالياً ...وأكد سائق صهريج لتعبئة المياه في حي عمار (فضل عدم الكشف عن اسمه) أنه زود خلال ثلاث ساعات أربعة منازل واستراحتين بالمياه، معتبراً أن ارتفاع الأسعار طبيعي، ويأتي نتيجة زيادة الطلب...من جهته، أقرّ مصدر مطلع في فرع مديرية المياه في حائل بوجود أزمة مياه في مدينة حائل، عازياً ذلك إلى دخول فصل الصيف ومن بعده شهر رمضان.
وقـال لـ«الحياة»: «ارتفاع درجة الحرارة زاد من استهلاك سكان حائل للماء في شهر رمضان، ونسعى لمعالجة مشكلة الانقطاع.«

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين يعقد اجتماعه الأول

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م العدد64679
http://www.aleqt.com/2011/08/16/article_569969.html

»الاقتصادية» من الرياض
عقد مجلس إدارة الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين اجتماعه الأول السبت الماضي برئاسة عبد الله بن علي العقيل وكيل وزير التجارة المساعد للتجارة الداخلية وعضوية كل من فهد بن عبد الله الدكان، ومحمد بن مرشد الرحيلي، وأسامة بن صالح الحديثي، والدكتور صالح بن عبد الرحمن الزهراني، والدكتور صالح بن حمد الشنيفي، ويوسف محمد المبارك، ومحمد عثمان السبيعي، وخالد محمد الصليع، وعبد الله عبد الرحمن الرويس، وسليمان عبد الله النويصر .
ورحب العقيل في بداية الاجتماع بأعضاء المجلس، مشيراً إلى أن إنشاء هذه الجمعية يأتي مواكباً للتطورات الشاملة التي تشهدها المملكة، وأنه يؤمل من هذه الجمعية أن تساهم بفاعلية في تعزيز الشفافية ورفع الأداء في المنشآت المختلفة ، وأن تكون أحد الروافد الرئيسة لتطوير الكفاءات المهنية المتخصصة .
وعبر رئيس المجلس عن أمله في أن يوفق أعضاء مجلس الإدارة في دورته الأولى في تحقيق الآمال المنشودة وبما يمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الجمعية، معرباً عن شكره لفريق عمل تطوير مهنة المراجعة الداخلية على ما بذلوه من جهد متميز خلال الفترة التأسيسية للجمعية .
ثم استعرض مجلس الإدارة جدول الأعمال والذي شمل تقرير فريق عمل تطوير مهنة المراجعة الداخلية عن ما تم من عمل خلال الفترة التأسيسية للجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، حيث قدم أعضاء الفريق عرضاً لما تم من عمل خلال الفترة التأسيسية للجمعية، والذي شمل: (خطة عمل الفريق، تنظيم الجمعية، تعريب اختبار زمالة المراجعين الداخليين، البرامج التدريبية، اللقاءات المهنية الدورية، بناء قاعدة معلومات أعضاء الجمعية، الضوابط المنظمة لعضوية الجمعية، البوابة الإلكترونية للجمعية، مقر الجمعية وأمانتها وتمويلها .(
وأعرب المجلس عن تقديره لما تم تنفيذه من أعمال خلال مرحلة التأسيس وأكد على ضرورة العمل لتحقيق الأهداف المناطة بالجمعية وفق ما نص عليه تنظيم الجمعية .
كما استعرض المجلس مشروع النظام الداخلي للجمعية، والذي شمل عدداً من المواد مبوبة في عدد من المواضيع شملت: (تكوين الجمعية وأغراضها، أعضاء الجمعية، شروط العضوية، حقوق وواجبات الأعضاء، الجمعية العمومية، مجلس الإدارة، اللجان الدائمة والمؤقتة، الجهاز التنفيذي، الشؤون المالية والإدارية .(
هذا وقد صدر عن المجلس عدد من القرارات منها:تشكيل لجنة تنفيذية تقوم بالإشراف على أعمال الجمعية لحين تعيين المدير التنفيذي للجمعية، الموافقة على مشروع النظام الداخلي للجمعية ورفعه إلى الجمعية العمومية للنظر في اعتماده، العمل على إيجاد مقر دائم للجمعية، وفتح حسابات بنكية لها .
يذكر أنه في إطار الجهود التي تقوم بها المملكة لتعزيز وتفعيل الدور الرقابي في المنشآت، صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1432/03/25هـ الموافق28/02/2011 م بالموافقة على تنظيم الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.

ترسية المرحلة الأولى لمركز إدارة الأزمات والكوارث في منطقة مكة بـ 50 مليوناً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298257

جدة – أحمد آل عثمان

أعلن أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل أمس، ترسية المرحلة الأولى لمشروع مركز إدارة الأزمات والكوارث في المنطقة بكلفة إجمالية بلغت 49,8 مليون ريال، وهو المشروع الذي وافق خادم الحرمين الشريفين على تنفيذه ضمن النقاط العشر التي كان رفعها أمير المنطقة كحلول جذرية للمشكلات التي نتجت من الأمطار والسيول التي دهمت جدة أخيراً...وقال: «إن المركز سيقع في مبنى إمارة المنطقة في محافظة جده، على مساحة تقدر بـ 450 متراً مربعاً، على أن يتم تنفيذ هذه المرحلة منه خلال 152 يوماً من تاريخ توقيع العقد.«

وأضاف أن المركز يسعى إلى توفير الآليات اللازمة لإدارة الأزمات والكوارث في المنطقة، مع رفع فاعلية متابعة الأداء والتنسيق بين القطاعات وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بالسرعة والوقت المناسبين لمعالجة الأزمات.

وأكد أن هذا المشروع يضاف إلى مسيرة الإنجازات الرامية إلى دعم استعدادات مدينة جدة لمواسم الأمطار، مشيراً إلى أن الفريق الاستشاري المنتدب أعد نطاق العمل الخاص بالمركز مع مقارنته بأحدث التجهيزات العالمية لمراكز مماثلة عبر زيارات ميدانية نفذها في كل من أمستردام ولندن ومدريد وهيوستن وواشنطن.

ولفت إلى أن الفريق بدأ التعاون والتنسيق مع 23 قطاعاً مدنياً وعسكرياً سيتم ربطها بالمركز، بعد أخذ الموافقة على نطاق العمل من قبل جميع القطاعات المعنية ...من جهته، أوضح المدير العام لمشروع الأمطار وتصريف السيول المهندس أحمد السليم أن مركز إدارة الأزمات والكوارث في منطقة مكة المكرمة يندرج تحت المراكز المعنية بإدارة السلامة العامة، إذ يتم استخدام أحدث ماتوصلت إليه أنظمة الاتصالات اللاسلكية والمرئية لغرض إدارة أي أزمة يمكن أن تشكل خطراً على السلامة العامة مهما كان مصدرها، إضافة إلى توفير عامل التنسيق وسرعة الاتصال بين الجهات المعنية الذي يعتبر من أهم العوامل الكفيلة بالسيطرة على الأحداث ورفع مستوى كفاءة إدارتها، ويسهم في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب....ويعتمد المركز، بحسب المهندس السلم، على مبدأ إعطاء الصورة العامة الموحدة للحدث لجميع القطاعات المعنية والمشاركة في إدارة الحدث أو الأزمة، لرفع مستوى التنسيق والأداء اللازمين لإدارتها، مؤكداً أن عامل الإلمام بالأحداث يشكل داعماً أساسياً لإيصال المعلومة بأسرع وقت ممكن. وقال: «إن تصميم المرحلة الأولى من المشروع سيفعل إمكان الاتصال اللاسلكي عبر دمج أجهزة الراديو في جميع القطاعات بالمركز، إضافة إلى إمكان نقل الصورة الحية عبر أجهزة استقبال خاصة بالطائرات العمودية للدفاع المدني في المنطقة»، مشيراً إلى أن المركز سيكون قادرا على استقبال البث الحي من أربع طائرات عمودية في آن واحد، كما سيتم استخدام نظام «الميكروويف» لربط 42 كاميرا عاملة في مدينة جدة بالمركز...وحول تفاصيل المرحلة الثانية والنهائية لمشروع المركز، أكد المهندس السليم أنها ستتضمن تركيب نحو 150 كاميرا مراقبة في مدينة جدة إلى جانب عدد من الحلول الذكية والمكملة لمبدأ إعطاء صورة موحدة للحدث ودعم جهود التنسيق والأداء بين القطاعات المعنية...وأفاد أن المشروع سيربط 29 غرفة عمليات تابعة للقطاعات المعنية بالتنسيق في الأزمات لرفع مستوى الأداء وتسهيل عملية الاتصالات في ما بين القطاعات ونقل الصور والتواصل الإلكتروني، وسيوفر شبكة تراسل معلومات خاصة به، كما سيتضمن قسماً خاصاً لاستقبال استفسارات المواطنين سيحدد له رقم مجاني مكون من ثلاثة أرقام لتسهيل عملية الاتصال والتواصل مع المواطنين وتقديم المعلومات المساندة لهم.

وبين السليم أن المركز سيوفر وحدات متنقلة مجهزة بأنظمة الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية قادرة على بث الصورة والاتصال اللاسلكي، وستستخدم لإدارة الأزمات في بقية المحافظات التابعة لمنطقة مكة المكرمة.

أمانة الرياض تدعو المواطنين بالإبلاغ عن البقالات التي تعرض الدخان خلف الكاشير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م - العدد 15759
http://www.alriyadh.com/2011/08/17/article659747.html

الرياض – محمد الحيدر

أشادت الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين «نقاء» بقرار أمانة منطقة الرياض والقاضي باعتبار عرض التدخين في البقالات ومحلات التموين خلف المحاسب أو الكاشير مخالفة للنظام واعتباره نوعا من أنواع الدعاية للتدخين المحظورة رسميا حيث طالبت الأمانة المواطنين بالإبلاغ عن أي مخالفات في هذا الصدد على الرقم «940 .»

ونوه أمين عام الجمعية سليمان الصبي بخطوة الأمانة وقال إنها تمثل نموذجا للالتزام بالأوامر الملكية السامية الصادرة بشأن مكافحة التدخين بالمملكة منوها بتجاوب الأمانة مع قضايا مكافحة التدخين وداعيا الجهات الحكومية الاخرى بالمملكة الى التجاوب مع القضية بشكل يتماشى مع الأوامر السامية ويلبي حاجة المجتمع .

وحذر الصبي من ظاهرة بيع التدخين بالحبة للقصر الذي تمارسه الكثير من البقالات لخطورة انعكاسات هذه الظاهرة واصفا إياها بالخطيرة وبرر ذلك بان مرحلة البيع بالحبة هي المحطة الأولى لمنتجي التبغ التي يخططون عبرها لجذب زبائن المستقبل «الأطفال الأحداث» الذين تسعى شركات التبغ لاستمالتهم الى منتجاتها بشتى الوسائل. واضاف :هناك العديد من الممارسات التي تستخدم لإغراء الأطفال والقصر نحو التدخين فشركات التبغ كعادتها تستخدم كل السبل لصيد الصبيان والمراهقين لتخلق لها أرضية صلبة من العملاء في المستقبل مؤكدا أنها لاتيأس أبدا من اجل تحقيق هذا الهدف.

ودعا الصبي الى الاستعجال في إصدار نظام مكافحة التدخين لأنه سيجرم من يبيعون التدخين للقاصرين. ورأى ان بيع التدخين لهذه الفئة يمثل جريمة كبرى في الدول المتقدمة إلا انه يعد لدينا امرا عاديا ويحدث باستمرار وامام أعين الجميع فهذا العمل يدخل ضمن المخالفات الصريحة والواضحة لحقوق الطفل والتي طالبت الشريعة الإسلامية بالحفاظ عليها قبل المواثيق العالمية والدولية التي تنادي بحقوق الأطفال .

ودعا الصبي جميع أفراد المجتمع وخاصة جمعيات مكافحة التدخين بالتجاوب مع خطوة الأمانة والقيام بالإبلاغ عن جميع البقالات والمحلات التجارية المخالفة لهذا القرار من خلال الرقم (940 .)

وكان مختصون اجتماعيون وأولياء أمور قد طالبوا في وقت سابق بإصدار نظام خاص يمنع بيع التدخين لمن هم دون الثامنة عشرة وأعربوا عن استيائهم من ما أسموه تقاذف الجهات المعنية لهذه المسئولية .

وفي سبيل تحفيز البقالات والمتاجر على عدم بيع الدخان قامت نقاء بتوزيع لوحات مضيئة لعدد من البقالات المتاجر التي تمتنع عن بيع الدخان من خلال حملة أطلقتها الجمعية تحت شعار»الرياض بلا تدخين» والتي تستهدف المحلات التجارية بالرياض وذلك ضمن مشروعها الذي ترعاه مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية .

يذكر ان نقاء قدمت خطاب شكر وتقدير لسمو سمو الأمير الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن عياف أمين منطقة الرياض على خطوة الأمانة.

إضافة البُرد والصقيع والبَرد والجفاف إلى الكوارث التي تقدم عليها مساعدات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298573

قرر مجلس الوزراء تعديل ضوابط وإجراءات صرف المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين بسبب الكوارث من سيول وحرائق، بإضافة ثلاث فقرات عن البرْد والصقيع والبرَد والجفاف والكوارث الأخرى.

وبعد الاطلاع على ما رفعه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في شأن إضافة أضرار البُرد والصقيع والبرَد والجفاف إلى الحالات الأخرى المنصوص عليها في البند (أولاً) من ضوابط وإجراءات صرف المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين من الكوارث من سيول وحرائق ونحو ذلك الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 246 وتاريخ 21/9/1426هـ، قرر مجلس الوزراء تعديل ضوابط وإجراءات صرف المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين بسبب الكوارث من سيول وحرائق ونحوها الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم 246 وتاريخ 1426/9/21هـ، وذلك على النحو الآتي: إضافة ثلاث فقرات تحمل الأرقام (7) و(8) و(9) إلى البند (أولاً) من تلك الضوابط، وذلك على النحو الآتي: 7 -البرْد والصقيع والبرَد - 8- الجفاف - 9- الكوارث الأخرى، وإضافة أرقام الفقرات (7 و(8) و(9) المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه إلى الفقرة (1) من البند (رابعاً) من الضوابط المشار إليها، وتعويض من تضررت ممتلكاته من البرْد والصقيع والبرَد - ممن رفعت عنهم إمارات المناطق إلى وزارة الداخلية إلى نهاية شهر جمادى الأولى لعام 1430هـ - بمبلغ مقطوع قدره عشرة آلاف ريال لكل متضرر.

العمل ترفع الحظر عن استقدام العمالةالمنزلية الفيليبينية خلال أسبوعين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298478

الرياض – أحمد بن حمدان

علمت «الحياة» أن وزارة العمل السعودية ربما ترفع خلال الأسبوعين المقبلين، الحظر عن استقدام العمالة المنزلية من الفيليبين بعد أكثر من شهر من إصدارها قراراً يقضي بإيقاف إصدار تأشيرات لهذه الفئة من العمالة، نظراً لوضع الفيليبين اشتراطات جديدة تقتضي التدخل في شؤون الأسرة السعودية وتنتهك خصوصيتها.

ورجحت مصادر رسمية تحدثت إلى «الحياة» (فضلت عدم نشر أسمائها) إن الـ 14 يوماً المقبلة كفيلة بإعادة فتح خط استقدام العمالة المنزلية من مانيلا بعد عدولها عن اشتراطاتها التي فرضتها قبل الحظر، وبالتالي فإن نشاط الاستقدام سينتعش من جديد نسبة إلى الحصة الكبيرة التي تشكلها العمالة الفيليبينية من سوق الاستقدام السعودية.

وفي تعليق على هذا الموضوع، أوضح رئيس لجنة الاستقدام في غرفة جدة يحيى آل مقبول، أنه «ترددت أنباء منذ فترة عن قرب رفع الحظر عن استقدام العمالة الفيليبينية، وبالتالي معاودة إصدار تأشيرات العمالة المنزلية من هناك، من دون أن يتم تنفيذ هذا القرار رسمياً على أرض الواقع.«

وقال آل مقبول: «حتى الآن لم نتبلغ رسمياً بأي جديد في هذا الجانب، لكن منذ نحو شهرين ترد إلينا أنباء عن إعادة فتح الباب أمام استقدام العمالة المنزلية من مانيلا، من دون أن نتأكد من صحة هذا الأمر.«

غير أن آل مقبول رفض إعطاء أهمية كبيرة للعمالة الفيليبينية، وقال: «العمالة المنزلية الفيليبينية ليست بهذه الأهمية ليكون خبر رفع الحظر عنها منتظراً إلى هذه الدرجة»، مبيناً أن «نشاط الخادمات الفيليبينيات لا يمثل نسبة كبيرة من أعمال مكاتب الاستقدام، بل إن هناك مكاتب لا تستقدم بتاتاً العمالة المنزلية الفيليبينية، وأخرى يتركز نشاطها على العمالة الفنية، كما أن الإقبال على هذه العمالة من الأسر السعودية تضاءل كثيراً بعد شروطها حتى قبل أن تحظر الدولة استقدامها رسمياً.«

وزاد رئيس لجنة الاستقدام في غرفة جدة: «تأثير قرار حظر استقدام العمالة المنزلية من مانيلا وجاكرتا، كان كبيراً فقط على المكاتب الأهلية التي يتركز نشاطها على استقدام الخادمات من هذين البلدين، إذ انخفضت مبيعاتها بصورة ملحوظة خلال الشهر الأخير، وعلى الجانب الآخر فإن مكاتب تصدير العمالة المنزلية في إندونيسيا تضررت بشكل كبير من هذا القرار ومعظمها أغلقت أبوابها.«

وكانت وزارة العمل الرسمية قد أصدرت قراراً يقضي بحظر استقدام العمالة المنزلية من الفيليبين وإندونيسيا وإيقاف إصدار تأشيرات استقدام جديدة منها بدءاً من الثالث من تموز (يوليو) الماضي، بسبب اشتراطات وضعتها للاستقدام تمثل تدخلاً سافراً في خصوصيات الأسر السعودية، وهو قرار دعا مانيلا سريعاً لتطلب الاستفسار عن أسبابه وتحاول معالجته. وعقب صدور القرار بدأت اللجنة الوطنية للاستقدام بالغرف التجارية والصناعية العمل على فتح أسواق بديلة للعمالة إلى المملكة، مثل إثيوبيا وكينيا والنيبال والهند، وأجرت مفاوضات مع الاتحادات التجارية والعمالية في تلك الدول لتصدير عمالة للسوق السعودية وفق ضوابط تحفظ حقوق طرفي العلاقة التعاقدية وتتواءم مع المواثيق الدولية في هذا المجال.

والسعودية هي البلد الذي يعمل به أكبر عدد من الفيليبينيين المغتربين في الشرق الأوسط. وارتفع حجم التحويلات المالية للعمالة الفيليبينية من المملكة بنسبة 5 في المئة العام الماضي ليصل إلى 1.54 بليون دولار، بما يوازي 8 في المئة من إجمالي التحويلات التي تصل إلى 18.76 بليون دولار، ومن الممكن أن يؤدي تراجع حجم التحويلات من المملكة إلى ضعف نمو الاقتصاد الفيليبيني.

3 أشهر لوقف صلاحية بطاقات الأحوال المدنية القديمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440062.htm

محمدالعنزي _ الدمام

أعطت وزارة الداخلية فترة مهلة تصل إلى ثلاثة أشهر للمواطنين الذين يحملون بطاقات الهوية الوطنية التي تنتهي في عام 1433هـ وعام 1434هـ لتجديدها وإصدار البطاقات الجديدة حيث حددت الوزارة تاريخ 1432/12/27هـ للمهلة المعطاة.

وعلمت «عكاظ» أن وزارة الداخلية سوف توقف العمل ببطاقة الهوية الوطنية التي جرى تحديد تواريخها حسب الفترات الزمنية التي تم تحديدها ولن يتمكن أصحابها من الاستفادة منها في تعاملاتهم مع الجهات الحكومية والخاصة إلى ذلك طلبت العديد من الوزارات من منسوبيها سرعة تجديد بطاقات الهوية الوطنية الخاصة بهم والتي تحمل ذات التواريخ المحددة 1433هـ 1434هـ بسرعة تجديدها لدى أفرع الأحوال المدنية حتى لا يؤثر ذلك على مصالحهم ومعاملاتهم الشخصية. يذكر أن وزارة الداخلية قامت خلال السنوات الماضية باعتماد جيل جديد من بطاقات الهوية الوطنية والتي عرفت في حينها بالبطاقات الذكية نسبة إلى الشريحة الالكترونية المرفقة بها والتي تحوي كافة معلومات حامل البطاقة الشخصية كما مكنت المواطنين من استخدامها في السفر ما بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أساليب جديدة في التسول لاستعطاف أهل الخير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م - العدد 15759
http://www.alriyadh.com/2011/08/17/article659793.html

الرياض - أسمهان الغامدي

يرتفع معدل حب الخير والتصدق في شهر رمضان المبارك مقارنة في باقي أشهر السنة بالفطرة ، ومع مرور الأعوام نجد أن المتسولين لا زالوا يبتكرون أساليب وطرقا جديدة للتسول ، حيث ظهرت مؤخرا وبشكل لافت العديد من النساء المتزينات والظاهرات بكامل زينتهن والأطفال ، ملازمين الوقوف أمام الصيدليات لاصطياد الضحايا لتسرد لك إحداهن معاناة والدها أو والدتها أو إحدى ذويها مع الاكتئاب والأمراض النفسية التي تتطلب أدوية لا تقل قيمتها عن 500 ريال ، ولتأكد المتسولة للضحية صدق مشكلتها تطلب منه شراء الأدوية لها دون أن يناولها المال المطلوب ، وبعد أن ينصرف المواطن المسكين والذي نوى فعل الخير ، تدخل المتسولة وتستبدل الأدوية بقيمتها المالية وتنتظر الضحية الأخرى

هذا ما ذكره ل"الرياض" الصيدلاني سعد محمد إحدى العاملين بإحدى الصيدليات الكبرى وقال : يتفاعل الكثير من الشعب مع هؤلاء المتسولات اللاتي يلبسن ثوب الزينة لاستقطاب الشباب غالبا ولتوهمه بأنها غير متسولة ، مؤكدا في ذات السياق أن الإقبال على الأدوية النفسية يتزايد خلال شهر رمضان وذلك لارتفاع قيمتها الشرائية ، وحول سؤال " الرياض" عن الوصفات الطبية التي يحضرونها ومن الذي كتبها لهم ؟ التزم الصيدلاني الصمت !

وأضاف أن النساء والوالدين يتفاعلون مع الأطفال الذين يصحبون معهم علب حليب فارغة لطفل رضيع ويطلبون من النساء والرجال شراءه ليعودون مجددا لاستبداله بقيمته الشرائية ، وقال : من المؤسف أن نجد مثل هذه الظواهر تبرز في الشهر الفضيل من قبل ضعاف النفوس.

متهم في كارثة جدة تسلّم لائحة الاتهام... والمحكمة تنتظر الرد في شوال

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298511

جدة – أحمد الهلالي

بدا أحد المتهمين في كارثة سيول جدة يقرأ ويتمتم ببعض الآيات القرآنية وهو مقبل على الدخول إلى المجلس القضائي مكان انعقاد الجلسة القضائية يوم أمس (الثلثاء) لدى المكتب القضائي السابع.

وواجهت المحكمة الجزئية في محافظة جدة أمس مدير إدارة إنشاء شبكات تصريف السيول والأمطار سابقاً في محافظة جدة (49 عاماً) بتهم عدة أثناء الجلسة القضائية التي عقدت للنظر في ملف القضية، إذ سلمت المحكمة لائحة الاتهام التي حوت تهماً تضمنت جرائم جنائية أبرزها إزهاق الأرواح البشرية، وإتلاف الممتلكات العامة فضلاً عن ارتكابه جرائمَ أخرى شملت قضايا الرشوة، والتفريط في المال العام، والإهمال في أداء واجبات وظيفته إلى «المتهم» للرد عليها في شهر شوال المقبل وذلك في حضور المدعي العام...وعقدت أمس جلسة بعد أن جزأت جهات التحقيق في «الكارثة» القضية إلى قسمين من التهم، إذ تمت إحالة بعض التهم إلى المحكمة الجزئية في محافظة جدة، فيما أحيلت تهم تتعلق بوظيفته العامة، ومشروعية أمواله إلى المحكمة الإدارية، وجرت مواجهة المتهم) وهو مهندس)، بلائحة الادعاء العام المرفوعة ضده المتضمنة قرائن وأدلة عدة أبرزها إقرار المتهم بوقوع تقصيرٍ من جانبه، وما تضمَّنه تقرير إدارة الدِّفاع المدنيِّ، إضافة إلى ما وَرَدَ بمحضر الاطّلاع على الصور، والبيانات المحفوظة على وحدة التخزين «cd» ، الوارد بخطاب أمانة جدة، ومحضر الانتقال، ومعاينة موقع الكارثة بتاريخ 1431/1/16، ومحضر وقوف لجنة الأمانة التي سيستند عليها الادعاء العام اليوم أمام القاضي أثناء مرافعته ضد المتهم ...كما تضمنت اللائحة مطالبة المدعي العام من المحكمة بإيقاع عقوبة تعزيرية على المتهم (وهو موظف حكومي عمل سابقاً في مجال تصريف الأمطار والسيول) بما يحقق المصلحة العامة، ويُعيده إلى جادّة الصواب على اعتبار أن ما ارتكبه يُعدُّ تعدِّيًا على بعض الضرورات الخمس التي كفل الإسلام حمايتها، وكون الأفعال التي ارتكبها مخالفة صريحة للأوامر، والتعليمات، وعدم مراعاة مصالح الوطن، والعامة من الناس» لأنّ ما أقدم عليه هو فعلٌ محرّمٌ مُعاقبٌ عليه شرعًا ونظامًا .«

وكانت هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة برأت ثمانية متهمين في الكارثة التي ضربت المحافظة الساحلية بينهم وكيل أمانة جدة للتعمير والمشاريع، ومساعد وكيل التعمير للخدمات المساندة في الأمانة، فيما قررت إحالة أحد المتهمين، وهو مشرف على أحد عقود الأمانة، إلى المحكمة الإدارية لمحاكمته عما نسب إليه من تلقيه رشوة، والاستمرار في منع السفر لاثنين من المتهمين أحدهما من الجنسية اللبنانية والآخر أوروبي الجنسية ويعملان في جدة، حيث أكدت الهيئة أنها درست القضية وأجري التحقيق اللازم فيها وانتهى الرأي إلى حفظ المخالفة بحق المتهمين، إذ إن العقود التي جرت (وهي مكمن القضية) لا ينطبق عليها نظام المشتريات الحكومية .

وكانت المحكمة الجزئية في جدة تسلمت في وقت سابق ملفات أربعة متهمين في كارثة السيول تضمنت اتهامات بإزهاق أرواح البشر تجاوز عدد المتوفين فيها الـ 100 شخص بحسب تقرير الدفاع المدني وإصابة 350 شخصا، إضافة إلى الأضرار والتلفيات في 11960 عقاراً، وتعرض 10178 مركبة للتلف الكلي والجزئي، إضافة إلى إتلاف الممتلكات العامة، واعتمدت لجان التحقيق مع المتهمين في الفاجعة في لوائح الاتهام الموجهة إليهم على قرائن وردت في تقارير من الدفاع المدني، وتحقيقات لجنة تقصي الحقائق، إذ سبق وأن طلبت هيئتا التحقيق والادعاء العام والرقابة والتحقيق المكلفتان باستجواب المتهمين في الكارثة إفادة من بعض الجهات الحكومية بما لديهم من خطابات رسمية للتثبت من اعترافات وأقوال المتهمين حول بعض المخططات والمشاريع التي نفذت قبل إدانتهم فيها .

كتّاب ضبط يطلقون حملة على فيسبوك للمطالبة بحلول لمعاناتهم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298510

جدة – «الحياة»
طالب عدد من كتاب الضبط والسجل في وزارة العدل بحلول لمعاناتهم، إضافة إلى مساواتهم بالموظفين الجامعيين عبر حملتهم التي نظموها على موقع التواصل الاجتماعي» فيسبوك» أخيراً، بهدف الحصول على كادرٍ خاص في قطاعات التعليم والصحة والعسكرية، مطلقين عليها «حملة كتاب الضبط والسجل.«
ودعم المطالبون حملتهم بالصور المعبرة ومقاطع الفيديو التي تثبت معاناتهم وبعض الخطابات التي رفعت، والتصريحات التي لم تطبق.
وأوضح الناطق الإعلامي لحملة كتاب الضبط سعد العتيبي لـ«الحياة» أن طلباتهم التي أسسوا من أجله الحملة تتلخص في الحصول على ترقيات والسرعة في إنجازها، والحصول على بدل حاسب آلي، إذ عمدت الوزارة إلى تطوير مرفق القضاة ودخول الحاسب الآلي من ضمن ذلك وبالتالي سينصب العمل عليهم أكثر مما كان عليه من قبل.
وقال العتيبي: «إلى جانب الضغط الذي يعانيه كتاب الضبط في عملهم فإنهم يتعرضون إلى إساءة وشتم من المترددين على المحاكم، لذلك طالبنا في الحملة أيضاً ببدل جمهور، ومنحنا دورات تدريبية فالكثير منا لم يحصل عليها منذ تعيينه"، مشيراً إلى أن كتاب الضبط يستحقون كادراً خاصاً بهم ومماثلاً لسلم أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام بحكم أنه سلم القضاة القديم.«
ونوه العتيبي في حديثه بأن بدل كتاب الضبط كان يصرف لهم قبل عدة سنوات وذلك لما يبذلونه من صعوبة في العمل والتي يعانون منها حتى الآن، مؤكداً أنه أوقف هذا البدل مع استمرار صرفه لكتاب الضبط في هيئة التحقيق والادعاء العام.
وتعددت الاعتراضات في الصفحة التي أصبحت متنفساً لكتاب الضبط، فيصف ماجد الشراري حال بعض كتاب الضبط: « لقد فقد أكثرهم الاهتمام بالمظهر وذلك لما يتعرضون له من الأحبار من جراء الكتابة، وباتوا معتادين على الشتائم والسباب والضغوط من بعض المراجعين وكل ذلك لم يحرك لدى الوزارة ساكناً.«
وأشار أبوجهاد الغريبان إلى أن هناك من يحمل شهادة جامعية ومازال في مرتبةٍ لا يستحقها، وتابع: «المجتهد لابد له من نصيب عادل، وكل موظف يسعى لرفع مستواه الوظيفي، فبما أن الموظف سعى جاهداً وبعد جهد جهيد، فيفترض أن يعطى حقه ولا يدفن في سلمٍ وظيفي عقيم، فإن كنا نبحث عن رفع كفاءة العمل بالتطوير والربط الإلكتروني وتطوير نظام الحاسب الآلي، فلنبدأ بالموظف الذي يعمل على تلك الأجهزة ولتكن نقطة البداية في رفع مستوى الموظف وإعطاء كل ذي حقٍ حقه.«
ووصف أحد المشاركين في الصفحة طبيعة عملهم: «نقوم بأعباء ومهمات كبيرة جداً، ومنها مخاطبة المحكمة وإعداد محضر التوقيف والإفراج، إضافة إلى تكليفنا بالأعمال الإدارية، ونقوم بمواجهة المجرمين وغيرهم، مع تعرضنا للخطر منهم عندما يشاهدوننا خارج العمل.«
وحاولت «الحياة» استيضاح بنود مطالب هؤلاء «الكتاب» من جانب الوزارة إلا أن متحدثها الرسمي عبدالله السعدان فضل التريث في الرد لحين درس أوضاعاهم من جانب اللجان المختصة.

حرمان الشركات المتهاونة في توطين الوظائف من الخدمات الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440106.htm

سلطان العوبثاني ـ جدة

التضييق على الشركات المتهاونة في توظيف السعوديين بقطع الخدمات

دعت وزارة العمل الوزارات والجهات الحكومية إلى فرض حظر شامل ضد الشركات المتهاونة في استيفاء نسب «السعودة» المطلوبة في برنامج «نطاقات» بحرمانها من الاستفادة من خدماتها.

وأوضحت وزارة العمل في تعميم وجه إلى كافة الوزارات (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) أن الخطوة تعد إحدى آليات التنفيذ المعدة في برنامج «نطاقات1» للحلول قصيرة المدى، لتوظيف الخريجين من الجامعات المعدين للتدريس، وحاملي الدبلومات الصحية المتزايد عددهم في الآونة الأخيرة جراء تعدد المؤسسات الأكاديمية. وأفادت وزارة العمل أن بإمكان الوزارات والمؤسسات الحكومية التنسيق في شأن توطين الوظائف في المرحلة الأولى التي تنطلق في 12 شوال المقبل، مع وكالة الوزارة للشؤون العمالية.

يشار إلى أن وزارة العمل نظمت حملة تعريفية وتسويقية ببرنامج نطاقات في الغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة المختلفة لأهمية دور القطاع الخاص والغرف التجارية في تصميم وتنفيذ وتطوير برنامج نطاقات، كما نظمت لقاءات مع المفكرين والإعلاميين على مستوى المملكة للتعريف بالبرنامج والاستفادة من الملاحظات والمقترحات التي قد تطرح ويستفاد منها.

أحد رفيدة: التعديات تزيل إحداثات بعد مشادات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298560

أبها - يحيى جابر
أزالت لجنة التعديات في محافظة أحد رفيدة أول من أمس أسواراً كانت تحيط بقطعة أرض تزيد مساحتها على 9 آلاف متر مربع، وهو ما أثار حفيظة مواطنين تجمعوا في المكان اعتراضاً على هذا الإجراء وتطور الأمر إلى مشادات مع موظفي اللجنة وتشابك بالأيدي.
واستدعى الأمر تدخل رجال أمن حضروا إلى الموقع في الجهة الشمالية الشرقية من مخطط الغبراء جنوب محافظة أحد رفيدة، وتحفظوا على عدد من المعترضين وحولوهم إلى شرطة المحافظة.
وذكر عدد من المواطنين لـ«الحياة» أنهم تقدموا بشكاوى عدة لمنع لجنة التعديات من السيطرة على الأرض، لكن الجهات المعنية في المحافظة لم تتخذ أي إجراء تجاهها.

الرياض: ضبط 250 بائعاً مخالفاً ...ومصادرة 57 طناً من الخضار والفاكهة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298554

الرياض – رياض المسلم
بعد ضبط الإدارة العامة لصحة البيئة في أمانة منطقة الرياض أخيراً، أكبر معمل لتوزيع «السوبيا» يقوم بتحضيرها في براميل مخصصة للنفايات، قامت الإدارة العامة للراحة والسلامة في الأمانة، بمصادرة 6382 لتراً من السوبيا والتوت، و57 طناً من الخضار والفاكهة، إضافة إلى ضبط 250 من الباعة الجائلين، وذلك خلال جولتها أمس.
وأوضح المدير العام للأسواق والراحة والسلامة المهندس ناصر البدر، أن الإدارة تعمل على متابعة المخالفين في أماكن مختلفة في الرياض، وتنظيم حملات تفتيشية مفاجئة عليهم وضبطهم على الفور، كاشفاً عن أن إدارة الراحة والسلامة قامت بضبط عدد من المخالفين من الباعة الجائلين الذين يزاولون البيع العشوائي في الشوارع العامة، إذ بلغ عددهم 250 مخالفاً من جنسيات عدة، ومصادرة 57 طناً من الخضار والفاكهة، و 481 كجم من الحلويات والأكلات الشعبية، وعدد 98 عربة يدوية، و51 ميزاناً و134 مبسطاً منوعاً ما بين ملابس وكماليات وعطور مقلدة، لافتاً إلى أنه تم التعامل مع جميع المصادرات بحسب الأنظمة والتعليمات ...وقال في حديث لـ«الحياة»:» الإدارة العامة للأسواق والراحة والسلامة، أعدّت خطة عمل منظمة لشهر رمضان، تهدف إلى متابعة المخالفين من الباعة الجائلين، وتكثيف الرقابة الصحية والحد من وجودهم، ففي رمضان يكثر بيع وعرض الأكلات الرمضانية بطريقة بدائية، فتم تكليف مراقبين ميدانيين بالعمل على ثلاث فترات، لمنع الباعة من الوجود في الشوارع والأماكن العامة .«
وبين أن المتابعة تزداد مع فترة ما بعد الظهر حتى ما قبل الإفطار، وكذلك بعد صلاة العشاء حتى الساعة الثانية صباحاً.
وذكر أن وحدة دوريات الأمانة تقوم بمتابعة الباعة الذين يقومون ببيع العصائر كالسوبيا والتوت والأكلات الشعبية الرمضانية التي يتم تقديمها بطريقة تفتقد للشروط الصحية، مطالباً الجميع بالالتزام بالأنظمة والتعليمات والتعاون مع الجهات الرقابية، والإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

أبرزها القماش التنزاني

وزارة الشؤون البلدية تمنع تداول الخيام سريعة الاشتعال

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440050.htm

نواف عافت ـ الرياض

منعت وزارة الشؤون البلدية والقروية تداول الخيام الرمضانية سريعة الاشتعال، وأكدت على ضرورة أن تكون الخيام ذات مواصفات غير قابلة للاشتعال.

وكان عدد من أصحاب محال تأجير الخيام الرمضانية أوضحوا أن قرار المنع يسبب لهم خسائر فادحة، موضحين أن أنواع الخيام المطلوبة لا تتوافر بكثرة في أسواق المملكة.

وكشف مساعد مدير العلاقات العامة في وزارة الشؤون البلدية والقروية خالد العسكر أن قرار منع استخدام الخيام الرمضانية يقتصر على الخيام سريعة الاشتعال، وأنه جرى إصدار تعميم إلى فروع الوزارة كافة من الأمانات والبلديات بمنع استخدام الخيام الرمضانية التقليدية سريعة الاشتعال المصنعة من القماش داخل الأحياء.

وأبان العسكر أن صدور هذا التعميم يأتي نظرا لانتشار هذه الخيام داخل الأحياء السكنية وبالقرب من المساجد وذلك لغرض التوعية وإفطار الصائمين دون أن يؤخذ بعين الاعتبار جوانب السلامة في تلك المخيمات، مؤكدا على أن لا تزيد مساحة الخيمة أكثر من 100 متر مربع.

كما أكد الدفاع المدني أنه في حالة عدم توافر اشتراطات السلامة ستغلق تلك المخيمات بشكل نهائي على الفور وتوقيع مخالفات غرامية تبدأ من 1000 ريال إلى 30 ألف ريال، مؤكدا على إطلاق جولات ميدانية على جميع المخيمات الرمضانية، ورفع تقارير يومية على أية ملاحظات يجري رصدها بهدف معالجتها وتفاديها بشكل فوري بهدف المتابعة والرصد، إضافة إلى مراقبة الحركة اليومية والتأكد من عدم وجود أي معوقات أو صعوبات قد تواجههم في تنفيذ مهمتهم، وأشار الدفاع المدني إلى أن هناك فرق إطفاء وإنقاذ مدعمة بالإطفائيين المحترفين وعلى أهبة الاستعداد تفاديا لوقوع خسائر بشرية أو مادية في المخيمات الرمضانية في حال وقوع أي حوادث حريق حيث ستعمل جميع الفرق على مدار الساعة.

يشار إلى أن الدفاع المدني أطلق لائحة السلامة المشتملة على عدة اشتراطات تتعلق بالمخيمات الرمضانية، موضحا أنها يجب أن تكون مطابقة للمواصفات والمقاييس مثل مقاومة المخيم للحريق بتوفير عدد من مخارج الطوارئ إضافة إلى تحديد تلك المخارج قبل الإفطار لجميع من بداخل المخيم للاستفادة منها وقت الحاجة نظرا لوجود أسباب عدة للحرائق مثل التماس الكهربائي والتوصيلات الكهربائية وارتفاع درجات الحرارة.

وأوضح ساير الشمري صاحب محل لتأجير الخيام أن النوعية المتوافرة حاليا لديه سريعة الاشتعال وأن قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية سيسبب لأصحاب المحال خسائر بنسبة 100 في المائة إذا رفضت الجمعيات الخيرية والمساجد استئجار الخيام سريعة الاشتعال.

وأضاف الشمري أن معظم الخيام الموجودة لديهم صناعة وطنية ويبلغ إيجار الخيام من 350 إلى 400 ريال يوميا، مطالبا بإعادة النظر في موضوع منع استخدام الخيام سريعة الاشتعال والخسائر التي ربما تتكبدها محال تأجير الخيام، وأكد خلف العتيبي صاحب محل تأجير الخيام أن أسعار الخيام تختلف حسب أنواعها ويعتبر القماش التنزاني من أجود أنواع القماش وتبدأ الأسعار من 1000 ريال للمقاس الصغير وتصل إلى أكثر من 40 ألف ريال للمقاسات الكبيرة، وأضاف أن سوق تأجير الخيام الرمضانية تصل إلى أكثر من 300 ألف ريال في مدينة الرياض، وأن قرار وزارة

الشؤون البلدية والقروية سيؤدي إلى إغلاق محال تأجير الخيام التي لا تملك إلا الخيام سريعة الاشتعال، مشيرا إلى أن الخيام بطيئة الاحتراق لا تتوافر بكثرة في أسواق المملكة وهي مصنوعة من البلاستيك.
من جهته، قدر صاحب محل تأجير الخيام فهد الحامد حجم سوق تأجير الخيام في الرياض بنحو خمسة ملايين ريال، مؤكدا تضرره من قرار منع تأجير الخيام سريعة الاشتعال لأنها موجودة عند معظم محال تأجير الخيام بنسبة تصل إلى 100 في المائة، مؤكدا أن حجم سوق تأجير الخيام في المملكة تصل إلى نصف بليون ريال سنويا وأن سعر التأجير للخيمة الواحدة مقاس 4 في 4 يصل إلى 170 ريالا يوميا في رمضان وتستأجر في الأيام العادية بمبلغ 70 ريالا.
تعتبر خيام الإفطار المنتشرة في جميع أنحاء المملكة من مظاهر البر والتكافل الاجتماعي الذي يرتبط بشهر رمضان، ويتسابق به الجميع من أهل الخير لإقامتها طوال الشهر وتزويدها بأطيب الأطعمة والمشروبات الكفيلة بإفطار الصائمين، لتشكل صورة حية عن قيم التراحم والتكافل بين أبناء المسلمين.
وأوضح مدير الشؤون الإسلامية في عسير الدكتور عبد الله الحميد أن هناك الكثير من المشاريع المتمثلة في توزيع السلال الغذائية، إضافة إلى توزيع المساعدات النقدية للأسر المحتاجة، حيث تقوم بعض الجمعيات الخيرية بإفطار تلك الأسر داخل بيوتها على مدار رمضان، حرصا منها على تعميق مفهوم الجسد الواحد ومراعاة لخصوصية هذه الأسر، مشيرا إلى أن المديرية تشرف على هذه المشاريع وتحديد ما يلزمها، حيث إن غالبية المستفيدين عمالة وافدة.

أهالي الحفر يحمِّلون الكهرباء تعطل أجهزتهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440188.htm

يوسف الشمري ـ حفر الباطن
يعاني سكان محافظة حفر الباطن في المنطقة الشرقية، من الانقطاعات المتكررة للكهرباء، التي غالبا ما تكون في ساعات الظهيرة حيث الأجواء أشد حرارة، ولم تقف معاناتهم عند هذا الحد، بل وصل الأمر إلى الانقطاعات المتتابعة في أوقات متقاربة لأن ما يحدث هو انقطاع سرعان ما يعود خلال ثوان، ما أدى إلى تعطل الأجهزة الكهربائية المنزلية، الأمر الذي دعا بعض الأهالي لمطالبة شركة الكهرباء بقطع التيار عنهم لفتره أطول لإغلاق أجهزتهم الكهربائية، كون أغلب الأجهزه المنزلية كالتكييف والثلاجات، تحتاج لوقت لا يقل عن دقيقتين لإعادة تشغيلها حتى لا تتعطل.
في ذات السياق، يقول المواطن فهد سليمان إنه أصلح خمسة من أجهزة التكييف، جراء عودة التيار سريعا بعد انقطاعه، مشيرا إلى أن المشكلة التي يعانيها الأهالي تجاوزت الانقطاعات الكهربائية، ووصلت إلى خسائر مادية بسبب تعطل الأجهزة، جراء عودة التيار بعد الانقطاعات مباشرة.
في حين يعتزم المواطن عبيد رحيم رفع شكوى تتعلق بقيمة فاتورة مبالغ فيها، مشيرا إلى أن ما خسره على أجهزة التكييف، يتجاوز مبلغ الفاتورة. وفي عبارات بسيطة علق المواطن عويد صقر أن المشكلة لا تتركز في انقطاعات الكهرباء، إنما في صلة المشتركين مع شركة الكهرباء.
إلى ذلك، يعزو مصدر في شركة الكهرباء في حفر الباطن، الانقطاعات التي حدثت في المحافظة إلى خروج وحدات تبريد من وحدات القيصومة نتيجة ارتفاع الأحمال، ما أدى للانقطاعات لدى المشتركين وأعيدت الخدمة خلال فترة قصيرة (من دقيقتين إلى عشر دقائق)، مضيفا أن الشركة مستمرة في حل مشاكل الانقطاعات، وتعزيز قدرات التوليد، وتسخير إمكاناتها لتفادي أي انقطاعات أو خسائر أخرى.

المقام السامي يوافق على تعديل المادة الأولى من لائحة الإجازات:

لا يجوز لجهة العمل تأجيل إجازة الموظف أكثر من90 يوماً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م - العدد 15759
http://www.alriyadh.com/2011/08/17/article659755.html

الرياض - محمد العثمان

أكد المقام السامي في تعديل للمادة الأولى من لائحة الإجازات على حق الموظف في الحصول على إجازة وعدم تأجيل حصوله على هذا الحق لأكثر من تسعين يوماً وأنه ما نصه " إذا تقدم الموظف بطلب إجازته العادية فعلى الجهة صاحبة الصلاحية الموافقة عليها وعدم رفضها، ويجوز لها التأجيل في حالة حاجة العمل بما لا يتجاوز (90) يوما من التاريخ الذي حدده الموظف في طلب الإجازة ."

وقال التعميم في تعديله المادة الأولى من لائحة الإجازات لتكون فقرتين وفقا للنص: يستحق الموظف إجازة عادية مدتها 36يوما، عن كل سنة من سنوات خدمته براتب كامل حسب آخر راتب تقاضاه ويجوز صرف راتبها مقدما إذا كانت مدة الإجازة شهرا فأكثر، حيث يرخص له بهذه الإجازة سنويا سواء لفترة واحدة أو على فترات، على أن لا تقل فترة التمتع عن خمسة أيام، ولا يجوز تمديد الإجازة أكثر من مرة واحدة، ولا يؤجل التمتع بها أكثر من ثلاث سنوات، كما أنه على الموظف التمتع بإجازته السنوية بما لا يقل عن(36)يوما خلال ثلاث سنوات، كما أنه على الإدارة إتاحة الفرصة للموظفين للتمتع بإجازاتهم السنوية من خلال وضع برنامج سنوي .

وإذا تقدم الموظف بطلب إجازته العادية فعلى الجهة صاحبة الصلاحية الموافقة عليها وعدم رفضها، ويجوز لها التأجيل في حالة حاجة العمل بما لا يتجاوز (90) يوما من التاريخ الذي حدده الموظف في طلب الإجازة، على أن تتخذ الجهة مايلزم نحو تأمين من يقوم بعمله خلال فترة الإجازة ، وفي حال عدم تقدم الموظف بطلب هذه الإجازة فعلى الجهة إصدار قرار بمنحها له دون الرجوع إليه، وإبلاغه بالقرار وأن عليه التمتع بها وإلا سقطت مدتها من رصيده من الإجازات العادية، ولا يجوز له فيما بعد المطالبة بها أو التعويض عنها في نهاية الخدمة .

كما تضمن التعميم التأكيد على الجهات الحكومية بإتاحة الفرصة للموظفين للتمتع بإجازاتهم العادية؛ من خلال وضع برنامج سنوي يتماشى مع مصلحة العمل لتمكين موظفيها من التمتع بإجازاتهم العادية وفق مانصت عليه المادة الأولى من لائحة الإجازات، مع التأكيد على مدير شؤون الموظفين في كل جهة حكومية متابعة ذلك واعتباره مسؤولا عن تطبيقه وفقا للمادة 6 من لائحة الواجبات.

العمل تستعين بخبرات أجنبية في دراسة قضاياها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440080.htm

فارس القحطاني ـ الرياض
كشف لـ «عكاظ» مصدر أن وزارة العمل تستفيد من بعض خبرات الجهات الأجنبية في دراسة قضايا وموضوعات محددة في سوق العمل في المملكة.
وبين المصدر أن بعض تلك الجهات البنك الدولي، المؤسسة الألمانية للتعاون الفني وبعض بيوت الخبرة الأمريكية، لافتا إلى أنه جرى إعداد ثلاث دراسات مع هذه الجهات، ولا تزال نتائجها قيد المراجعة وتبادل الملاحظات والمرئيات بشأنها بين الوزارة والجهات التي أعدتها تمهيدا لاستكمالها بما يحقق استفادة الوزارة منها في المجالات التي جرت دراستها.
يذكر أن عدد القضايا التي رفعت للهيئات الابتدائية بلغت أكثر من 15 ألفا، في الوقت نفسه بلغت عدد قضايا الفصل التعسفي 540 قضية.

السفارة السعودية بدمشق: مواطنونا بخير

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/24485.html

أكد القائم بأعمال السفارة السعودية في دمشق فواز الشعلان ان عدد السجناء السعوديين في سوريا يبلغ 14 مواطنا في قضايا مختلفة مشيرا الى سعي السفارة للافراج عنهم.
وقال الشعلان إن عدد المواطنين السعوديين في سوريا يصل إلى 5 الاف سعودي ما بين أفراد وعائلات مقيمة مضيفا ان السفارة تقوم بدورها على أكمل وجه في متابعة جميع رعاياها خلال هذه الاوقات العصيبة التي تمر بها البلاد، مشيرا الى أنهم يقومون بتوجيه المواطنين عن طريق الرسائل النصية والاتصال عليهم في حالة حدوث أي مكروه لهم، وطالب الشعلان جميع المواطنين السعوديين المتواجدين في سوريا بتحديث أرقامهم لدى السفارة للتواصل معهم.
ونفى الشعلان ما أشيع حول إلقاء القبض على مئات السياح السعوديين، حيث تم ترحيل اعداد كبيرة منهم خوفا على حياتهم من الاضطرابات.
من جانبها قالت السفارة السورية في الرياض انها ترحب بالاشقاء من دول الخليج العربي للاطمئنان على ذويهم المقيمين في سوريا، مشيرة الى وجود جالية سعودية تقدر بـ 5 الاف مواطن هناك لم يتأثر احد منهم بالاحداث الجارية، وأن حياتهم تسير بشكل طبيعي، ونفى مصدر دبلوماسي في السفارة اعتقال اي مواطن سعودي خلال الفترة الماضية، حيث اكد انه لم يرد الى السفارة السعودية في دمشق خلال الاشهر الماضية اي خبر حول اعتقال مواطنين سعوديين في سوريا على خلفية اي حادث.
وتؤكد السفارة السورية في الرياض استعدادها لاستقبال اي مواطن سعودي لديه او لأقاربه اي مشكلة بهذا الخصوص.

لجنة رعاية سجناء جازان تزور أسرة السجين المصاب بالفشل الكلوي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م - العدد 15759
http://www.alriyadh.com/2011/08/17/article659835.html

جازان-رؤى مصطفى

انطلقت مساء امس فعاليات برنامج التواصل الاجتماعي مع النزلاء والنزيلات المفرج عنهم وأسرهم والذي تنظمه لجنة رعاية السجناء (تراحم) بمنطقة جازان حيث قامت رئيسة القسم النسائي عائشة بنت شاكر الزكري بزيارة ميدانية لمنزل السجين المصاب بالفشل الكلوي المفرج عنه مؤخراً بإحدى قرى محافظة العارضة وتسليم أسرته كميات متنوعة من المواد الغذائية والسلع الرمضانية والأجهزة الكهربائية تخفيفاً من معاناتهم خلال هذا الشهر المبارك .

وفي سياق متصل قامت عضوة لجنة (تراحم) الأستاذة عائشة بنت يحيى الحكمي بزيارة مماثلة لنزيلة من إحدى الجنسيات العربية المفرج عنها وفقاً للعفو الملكي بمقر إقامتها المؤقت مع أطفالها بمحافظة صامطة للاطمئنان على أوضاعهم وإبلاغهم تفاعل اللجنة مع ظروفهم واستعدادها لتوفير متطلباتهم الضرورية وإيجاد السكن المناسب للأم وأبنائها مما أثر ايجابياً على نفسياتهم وأحيا الأمل والمفرج في نفوسهم.

التربية والتعليم تدرس ظاهرة التقاعد المبكر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440064.htm

نادر العنزي ـ تبوك

شكلت وزارة التربية والتعليم لجنة، لبحث تنامي ظاهرة التقاعد المبكر من قبل المعلمين والمعلمات والتي زادت أخيرا بشكل ملحوظ.

وعلمت «عكاظ» من مصادر مطلعة أن الوزارة أقرت هذه اللجنة لدراسة هذه الظاهرة للوقوف على الأسباب ومعالجتها بعد أن لاحظت زيادة نسبة المعلمات والمعلمين المتقدمين للتقاعد المبكر، وكان عدد من المعلمين والمعلمات، أوضحوا أن عدم وجود حوافز تشجيعية للمعلمين والمعلمات بالإضافة إلى زيادة العبء عليهم من خلال زيادة أنصبتهم في التدريس بواقع 20 ـ 24 حصة وتكليفهم بأعمال أخرى مما يؤثر على أداء المعلم والمعلمة تعد من أهم أسباب التوجه للتقاعد المبكر.

يذكر أنه يحق للمعلمة والمعلم طلب التقاعد المبكر إذا أمضى 20 سنة في الخدمة.

«عكاظ» بدورها خاطبت المتحدث الإعلامي في وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني بخطابين منذ شهر كما تمت مهاتفته ووعد بالرد إلا أن ذلك لم يحدث.

برنامج مكافحة التدخين يصدر مجلة حياتي بلا تدخين

د. الربيعة: الوزارة حريصة على فضح حيل شركات التبغ في إخفاء أضرارالسجائر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م - العدد 15759
http://www.alriyadh.com/2011/08/17/article659849.html

الرياض - خالد بخش

أصدر برنامج مكافحة التدخين بوزارة الصحة العدد الجديد من مجلة (حياتي بلا تدخين) وذلك ضمن سلسلة مطبوعاته التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع لتكريس مفهوم الأخطار الناجمة عن آفة التبغ بمنتجاتها المختلفة سواء كانت سيجارة أو شيشة .

وأكد معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة في صدر العدد أن الوزارة تحرص من خلال هذه المجلة على عرض بعض حيل الشركات المصنعة للتبغ في إخفاء أضرار تناول السجائر، ومن ذلك أكذوبة السجائر خفيفة النيكوتين وكذلك نشر أبرز المعلومات التي تساهم في نشر الوعي بأضرار التدخين وعرض بعض تجارب المقلعين إضافة إلى نشر أهم القرارات التي تصدر بهذا الشأن سواء كان على مستوى القيادة الرشيدة أو الوزارة .

كما تضمن العدد تقريراً حول قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - بإعلان تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين التي تم تشكيلها بتاريخ 1428/8/7ه برئاسة معالي وزير الصحة وتضم في عضويتها الوزارات ذات العلاقة وبتمثيل على مستوى الوكلاء لتعكس حرص القيادة الرشيدة على تفعيل هذه اللجنة وتبني مواقف جادة تجاه آفة التبغ وما تمثله من تهديد حقيقي على صحة المواطن وموارد الدولة .

ومن جانبة أوضح الدكتور ماجد المنيف أمين اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ أن هذه اللجنة تؤكد الرؤية الثاقبة للدولة في أن يكون عمل مكافحة التدخين هو عمل متكامل وشامل تنسق خلاله الجهود الوطنية مبيناً أن هذه اللجنة تهدف إلى حماية أفراد المجتمع من وباء التبغ والحد من نسبة تعاطيه لمختلف شرائح المجتمع وبخاصة بين صغار السن للاسهام في إيجاد مجتمع صحي سليم وتحقيق شعار (نحو مجتمع خال من التبغ) وأن من مهامها ونشاطاتها اقتراح الأنظمة واللوائح لتنظيم مكافحة التبغ ورسم السياسات العامة لمساعدة المدخنين، وكذلك التخطيط للأنشطة المختلفة التي تهدف إلى الحد من تعاطي التبغ وتسهم في الإقلاع عنه .

كما تضمن العدد الإشارة الى اكتشاف عمالة بمحلات تجارية تروج لأنواع من السجائر بغلاف جذاب لافت للأطفال

وفضح العدد عبر احدى المقالات أكذوبة السجائر الخفيفة

وتناول العدد آثار وأضرار التدخين على جمال وأنوثة المرأة

وتضمنت مجلة (حياتي بلا تدخين) حواراً مع معالي رئيس هيئة الطيران المدني.

هيئة التأديب : العجز عن التعليل يثبت قرينة الاختلاس على المخالفين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440065.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

نبهت هيئة تأديب موظفي الدولة محققيها، أثناء إجراءات التحقيق، على ضرورة تقصي طرق استخلاص الأدلة، ودراسة الوقائع بتأن وعدم الاستعجال في استصدار الأحكام، أو إثبات التهم أو نفيها أثناء عمليات التحقيق ومباشرته.

وبينت أن خطوات تقصي التهم هي تلخيص لكل إجراءات التحقيق، وما أظهر كل إجراء من حقائق يصوغها المحقق من محضر التحقيق مع التركيز على المسائل التي أدى التحقيق فيها إلى نتائج إيجابية في الكشف عن الحقيقة، ويورد أقوال الشهود والذين لم تسمع أقوالهم وكل البيانات التي ساعدت على الوصول إلى الحقيقة.

وألمحت بأنه ينبغي أن يتضمن العرض في التحقيق تحديد المستندات بتوضيح تاريخها وموضوعها مع بيان الجهة أو الشخص الذي صدرت عنه والتركيز في العرض على كل ما له دلالة تهم التحقيق في إثبات أو نفي التهمة.

وأرشدت الهيئة المحققين إلى دراسة الأدلة التي يستخلص منها المحقق عناصر تحقيقه، ومنها الاعتراف بحيث يستلزم على المحقق التأكد من سلامة الاعتراف، وأنه صادر من المتهم عن رغبة في أقوال الصدق، فقد يكون دافعه الفرار من جريمة أخرى يريد كتمانها، أو إفلات الفاعل الحقيقي لسبب معين وذلك بالمناقشة والمطابقة بينه وبين باقي الأدلة.

كذلك من طرق الاستخلاص الشهادة حيث يجب على المحقق وزن الشهادة بأخذها أو رفضها، وذلك بالمراجعة بين الشهادات والأقوال، فإذا تناقضت فله أن يستخلص الحقيقة بكل حرص وواقعية دون أن يحرف الشهادة عن مواضعها، وللمحقق حرية الاستدلال وبناء اقتناعه على الدليل من حيث صحة الواقعة وحقيقتها وسندها الرسمي.

ومن الطرق أيضا رأي ذوي الخبرة، بحيث يؤخذ للاستئناس به، فللمحقق تقدير قوة الدليل المستمد من رأي الخبير ولكن يحرص على أن تكون وسيلة استخلاص الرأي سليمة لا يشوبها الخطأ.

ويضاف لذلك أدلة المحررات بحيث يكون المحقق ذا قناعة بالأخذ بها أو عدم الأخذ بناء على أسباب سائغة لها ما دام الدليل غير مقطوع على صحته.

ومن الصور المعمولة في ذلك القرائن، وهي استخلاص أمر مجهول من أمر معلوم فظهور ثراء فاحش على المخالف مثلا يؤخذ قرينه على اختلاسه للمال العام وشرط الأخذ بهذه القرائن، أن يعجز المخالف عن تعليلها تعليلا مقنعا يفيد عدم ارتكابه المخالفة.

وعليه فقد أكدت أن نتيجة التحقيق من حيث الوقائع تندرج في عدة عناصر، يجب على المحقق إدراكها، منها وقوع المخالفة أو عدم وقوعها وأدلة ذلك، أو ثبوت ارتكاب الموظف المخالفة أو عدم ثبوتها والأدلة على ذلك، والظروف المخففة أو المشددة المستخلصة من الوقائع.

فالظروف المخففة مثلا ضغط العمل، حسن نية الموظف المخالف، حداثة عهد الموظف بالخدمة، عدم وجود سوابق، وأما الظروف المشددة فهي السوابق وسوء نية الموظف المخالف.

بينما تكون نتيجة التحقيق من الناحية النظامية مشتملة على بيان الواجب النظامي الذي وقعت المخالفة انتهاكا له والسند النظامي لهذا الواجب ثم تحديد الوصف النظامي للمخالفة المنسوبة للموظف إذا كانت ثابتة في حقه أو تقرير عدم وجود مخالفة لأي من واجبات الوظيفة.

والصراصير تحاصر نزلاء مستشفى الأمل

الإدارة: المبنى مؤقت والمرضى عليهم تحفظ أمني

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=66188&CategoryID=4

الرياض :محمد الشريف 2011-08-17 2:13 AM

رفع نزلاء القسم الأمني بمستشفى الأمل للصحة النفسية في الرياض الذي يضم مدمنين ومرضى نفسيين وتأهيل مذكرة إلى وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة للوقوف على حالهم وحال المستشفى، ووصفوا حياتهم فيه بأنها أشبه بحياة معتقل وليس في مستشفى أنشئ لخدمة فئة ابتليت بالإدمان أو الأمراض النفسية، مؤكدين أن غرف المستشفى مرتع خصيب للفئران والصراصير والنمل ويعكس صورة باهتة وغير حضارية بسبب إهمال مرافقه .

ويقول أحد نزلاء القسم الأمني عبر خطاب - تحتفظ "الوطن" بعنوانه - إنه لاحظ أشياء غريبة لا تصدق في المستشفى مثل الفئران والصراصير والنمل في حين توجد مصيدة فئران واحدة فقط وقديمة، وتحتوى غرف النزلاء أيضا على رسومات وحفر على الحائط ودورات المياه متهالكة وتسرب للمياه وأبواب متحللة وانتشار الأوساخ، إضافة إلى المراتب القديمة والمتهالكة، فيما ينام عمال النظافة ليلا ونهارا في الاستراحة.

وأضاف أن وجبات الطعام سيئة وأن أغلب الطاولات متهالكة ومتسخة وبرادة المياه غير نظيفة والفلتر متسخ وقديم، ومع ذلك يوجد صندوق للشكاوي مجرد ديكور لم يفتح منذ زمن، في حين يزعم المستشفى أنه يقدم برامج تأهيلية وترفيهية لا تعدو أن تكون مجرد أحلام على الورق .

واستطرد النزيل أن برامج القسم تشتمل على الاستيقاظ إجباريا عند الساعة السابعة صباحا وحتى العاشرة حيث تغلق جميع الغرف ويجلس المرضى في ممر ضيق عرضه متر واحد، بينما ينام البعض في الاستراحة، إضافة إلى التعرض لأشعة الشمس كل أسبوع، إلا أن المرضى لم يخرجوا منذ عدة أشهر بحجة عدم وجود رجل عسكري .

وتابع: أما الملابس فتغسل مجتمعة على الرغم من احتمال وجود أشخاص مصابون بأمراض معدية مثل الوباء الكبدي المعدي وأمراض الحساسية المعدية وغيرها، علما بأن هناك إدارة خاصة لمكافحة العدوى داخل المجمع والأهم من ذلك يوجد مرضى نفسيون ومرضى تأهيل إدمان مجتمعين في قسم واحد وقد أبلغ رئيس التمريض، إلا أنه لا حياة لمن تنادي .

ونقلت "الوطن" جميع هذه الملاحظات إلى إدارة المجمع للرد عليها، فأوضح مدير العلاقات العامة والإعلام بالنيابة معتاد الحربي أن القسم الذي يتحدث عنه النزلاء ويبدون ملاحظاتهم عليه هو القسم الأمني بالمجمع الخاص بمرضى الإدمان الذين عليهم تحفظ أمني شديد، ويقع في مبنى مؤقت، مشيرا إلى أن هناك مبنى جديدا تعمل وزارة الصحة على تهيئته وسننقل إليه القسم قريبا.

وعن وجود الحشرات، اعترف الحربي بذلك، وقال إنهم لاحظوا ذلك بالفعل أثناء تهيئة القسم، وتجري معالجتها عن طريق شركات الصيانة المتخصصة في مكافحة الحشرات.

وعن الرسومات، يقول الحربي بعض المرضى يغافلون العمال ويرسمون أو يكتبون على الجدران وتزال في حينها، فيما اعتبر نوم العاملين والممرضين في الغرف والاستراحات تصرفات فردية وتعالج في حينها إن وجدت .

أما عن وجبات الطعام، فقال الحربي: إن ما ذكر ليس صحيحا لأن إدارة المجمع تولي الإعاشة اهتماماً كبيراً ومتابعة يومية، وأن من سياسة القسم الأمني لا توجد برامج ترفيهية ولكن توجد برامج تأهيلية وعلاجية ويشرف عليها نخبة من الأطباء والاخصائيين النفسيين، ويوقظ المرضى من السابعة إلى العاشرة وهذه سياسة المجمع العلاجية عدا شهر رمضان وذلك للإفطار والاستحمام ومقابلة الفرق العلاجية والبرامج التاهيلية وتنظيف الغرف، ومع بداية الصيف أوقف برنامج التشميس لارتفاع درجة الحرارة. أما عن غسيل الملابس، فقال تعزل ملابس المرضى عن البقية وتغسل بمفردها تحت إشراف إدارة الخدمات المساندة، أما عن وجود مرضى نفسيين ومرضى تأهيل إدمان بالقسم فهذا غير صحيح وأن جميع المرضى بالقسم الأمني هم مدمنون وعليهم تحفظ أمني، مبيناً أن إدارة المجمع وجميع العاملين لن يدخروا جهداً في خدمة المريض لأنه هدفهم الأول.

مجلس الوزراء يقرر تفريغ قضاة لسرعة البتفي قضايا المساهمات العقارية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298569

جدة - «الحياة»
شدّد مجلس الوزراء السعودي، خلال ترؤس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز له مساء أول من أمس، على أهمية الابتعاد من العنف في معالجة الأحداث العربية، والوقف الفوري لاستخدام القوة حفاظاً على حرمة النفس البشرية، ومحلياً قرر المجلس أن يفرغ قضاة في المحاكم العامة أو يكلفون خارج وقت الدوام الرسمي، من أجل سرعة البت في القضايا المتعلقة بالمساهمات العقارية، وإضافة فقرة عن تعويض الدولة لمن تضررت ممتلكاته من البرْد والصقيع والبرَد.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المحادثات والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول حول آفاق التعاون بين المملكة وتلك الدول وسبل تعزيزها، وتطورات الأوضاع على الساحات الإسلامية والعربية والدولية، ومن ذلك مباحثاته مع الرئيس التركي عبدالله غل ورئيس وزراء باكستان يوسف رضا جيلاني، والاتصال الهاتفي الذي تلقاه من الرئيس الأميركي باراك أوباما.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس تطرق بعد ذلك إلى جملة من الأحداث التي تشهدها بعض الدول العربية وتداعياتها، مشدداً على أهمية الابتعاد من العنف في معالجة تلك الأحداث والوقف الفوري لاستخدام القوة حفاظاً على حرمة النفس البشرية، والسعي لكل ما يحقق الاستقرار والأمن والعدل.
وعبّر المجلس عن إدانة المملكة الشديدة لقرار السلطات الإسرائيلية المصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في القدس الشرقية، محذراً من هذه الممارسات في الوقت الذي ينشغل فيه العالم بالأحداث الجارية في بعض الدول العربية والإسلامية، وجدّد دعوة المملكة للمجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لوقف هذه الإجراءات أحادية الجانب بهدف فرض سياسة الأمر الواقع، وتهويد المدينة المقدسة وتغيير هويتها الإسلامية والعربية.
وأوضح الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، أن المجلس استعرض بعد ذلك عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي، ثم واصل مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي:
فبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم 32/8 وتاريخ 1432/2/5هـ في شأن التقرير الأول للجنة المساهمات العقارية أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها، أن يفرغ قضاة في المحاكم العامة أو يكلفون خارج وقت الدوام الرسمي، من أجل سرعة البت في القضايا المتعلقة بالمساهمات العقارية، ويتخذ رئيس المجلس الأعلى للقضاء - بعد التنسيق مع وزير التجارة والصناعة رئيس لجنة المساهمات العقارية - ما يلزم حيال ذلك، وتتولى لجنة المساهمات العقارية إصدار القرارات اللازمة في شأن التنفيذ على أموال أصحاب المساهمات الثابتة والمنقولة، بما يغطي حقوق المساهمين وإحالتها إلى قضاة التنفيذ في المحاكم العامة لتنفيذها، وعلى الجهات المعنية (وزارة الداخلية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون البلدية والقروية) سرعة التجاوب مع طلبات لجنة المساهمات العقارية خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ الطلب، ويخصص 20 مليون ريال للجنة المساهمات العقارية للصرف منه على مكافآت أعضائها وتعاقداتها مع (الكوادر) البشرية والمكاتب الاستشارية ومن يتم الاستعانة بهم.
وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 15/17 وتاريخ 1432/4/29هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاق تجارة الحبوب لعام 1995 اعتباراً من الأول من أيلول (سبتمبر) 2010 وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد

أعد مرسوم ملكي بذلك. ووافق مجلس الوزراء على نقل وتعيينات بالمرتبتين الـ15 والـ14 ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي، نقل محمد بن علي بن حمد العبداني من وظيفة وكيل الوزارة المساعد لشؤون الموازنة والتنظيم بالمرتبة الـ 14 بوزارة المالية إلى صندوق التنمية العقارية وتعيينه على وظيفة (مدير عام صندوق التنمية العقارية) بالمرتبة الـ15، وتعيين عبدالرحمن بن محمد أحمد لحي على وظيفة) وزير مفوض) بوزارة الخارجية، وتعيين حمزة بن حسن بن علي بدوي على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للاستثمارات التعدينية) بالمرتبة الـ14 بوزارة البترول والثروة المعدنية.

كما وافق المجلس على تعيين محمد بن عبدالله بن إبراهيم الزغيبي على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الـ14 بوزارة البترول والثروة المعدنية، وتعيين أحمد بن ناصر بن علي الطيار على وظيفة (مدير عام إدارة الخدمات الاجتماعية) بالمرتبة الـ14 بوزارة الاقتصاد والتخطيط.

تأجيل قضية تربويين ضد تعليم جدة إلى 20 شوال

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440204.htm

أحمد السلمي ــ جدة

أجلت المحكمة الإدارية في جدة أمس، النظر في دعوى تربويين كانا يعملان في إدارة مجمع تعليمي ضد إدارة تربية وتعليم جدة إلى 20 شوال المقبل، إثر مطالبة مندوب تعليم جدة ثامر العتيبي القاضي بمهلة زمنية جديدة حتى يقدم ردا مكتوبا في القضية.

وكانت إدارة تعليم جدة أعفت المديرين من إدارة المدارس نهاية العام الدراسي الماضي، على خلفية دخول امرأة سعودية للمجمع، وتقديم ورقة عمل عن كيفية التعامل مع الطلاب حضرها المعلمون والطلاب والمرشدون، ويطالبان المظالم بإلغاء قرار إدارة التعليم، وإعادتهما إلى مدارسهما. («عكاظ» ــ 1432/9/14هـ).

وتضمنت الدفوعات المقدمة للقضاء أن المجمع التعليمي مطبق للمسار الدولي والمعتمد من قبل وزارة التربية والتعليم، الذي يتطلب حضور ثلاث محاضرات من الخارج لتقويم البرنامج حتى لا يتم إلغاؤه، وهذه شروط وزارة التربية المعتمدة للبرنامج. وأفادت الدفوعات المقدمة بأنه تم إحضار محاضرة من دولة لبنان لا يتجاوز عمرها 24 عاما، بموجب تأشيرة موقعة من قبل مدير التعليم في جدة، ومحاضرة أمريكية يبلغ عمرها 60 عاما في الزيارة الثانية، حيث تم رفع تقارير ممتازة عن أداء المدارس حسب طلب الوزارة نفسها، وهذه الشروط مفروضة على المالك حتى لا يتم إلغاء البرنامج.

الأشقاء الباحثون عن هويتهم: وعود حل مشكلتنا تبخرت الأحوال المدنية أكدت قبل 6 أشهر أن القضية محل اهتمام وكيل الوزارة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=66211&CategoryID=3

الطائف :ساعد الثبيتي 2011-08-17 2:24 AM

ما زال أبناء المواطن السعودي الذي تزوج من فلبينية قبل نحو 25 عاماً وأنجب منها 7 أبناء وزج بهم إلى الحياة وأهمل إنهاء إجراءات تسجيلهم في الأحوال المدنية يواجهون مصيراً مجهولاً، حيث لا يزالون يبحثون عن هويتهم كسعوديين بعد 6 أشهر من نشر "الوطن" لقصتهم ووعد الأحوال المدنية آنذاك على لسان مدير مكتبها بمحافظة الطائف بحل إشكاليتهم التي هي - على حد قوله - محل اهتمام وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية اللواء عبدالرحمن الفدا الذي وجه بمعالجة أوضاعهم فورا.

وقال فيصل حلبي أكبر الأشقاء لـ "الوطن" أمس، أن الوعود بحل إشكاليته وأشقاءه تبخرت ومعاناتهم لا تزال قائمة، مشيراً إلى أن إدارة الأحوال المدنية تحركت بعد نشر" الوطن" لقصتهم وتمت إحالة أوراقهم للجنة الفرعية التي أقرت فرض غرامة تأخير على والدهم بواقع 100 ريال عن كل عام ودفعت الغرامة عن كل الأبناء 7600 ريال بتاريخ 16 ربيع الأول الماضي قبل 6 أشهر ومن ثم رفعت الأوراق التي لا تزال تدور في حلقة مفرغة بين إدارة الأحوال المدنية في الطائف وجدة والأحوال المدنية بالرياض، كما يصف حلبي .

وأضاف أن أوراق والدته غير السعودية فصلت عن أوراق أشقاءه وأحيلت لمحافظة الطائف بينما لا تزال أوراق شقيقته في إدارة الأحوال المدنية بالطائف لم ترفع.

وكانت "الوطن" قد نشرت قصة الأشقاء السبعة "6 فبراير الماضي" الذين اقترن والدهم بزوجة غير سعودية من دولة الفلبين قبل 25 عاماً بدون موافقة رسمية وقام باستقدامها إلى الطائف بعد زواجه منها بعام ثم بدأ وإياها في الإنجاب طفلاً تلو الآخر حتى بلغ عدد الأطفال 6 ذكور وأنثى، دون أن يثبت حتى تاريخ ميلادهم .

ودفع الأبناء ثمن إهمال والدهم ومخالفته النظام وحرموا من حقهم في الهوية السعودية وحقوق أخرى أبرزها مواصلة التعليم.

وقد تفاعلت إدارة الأحوال المدنية مع قضية الأشقاء السبعة بعد نشرها وحمل مدير الأحوال المدنية بالطائف محمد الحمياني المواطن مسؤولية عدم إضافة أبنائه في سجله المدني وإهماله ذلك الحق الأساسي للأبناء، مشيراً إلى أن أبناء المواطن السعودي سعوديون وسيضافون نظامياً في سجل والدهم وسيمنحون الهوية الوطنية حال تقديم الطلب، مضيفاً أن التعليمات تقتضي عدم تعليق إضافة أي مولود حتى وإن كانت الأم غير سعودية أو كان الزواج غير نظامي أو الأم تقيم بصفة غير نظامية، حيث يضاف الأبناء وتنشأ للأم معاملة تحال للجهات المختصة لتصحيح وضعها .

وبين الحمياني آنذاك أن معاملة الأبناء تحت الإجراء وقد اصطدمت ببعض الملاحظات التي ينبغي التثبت منها حيث إن أحد الأبناء في شهادة ميلاد صادرة من الفلبين تحمل اسماً مختلفاً حيث في الشهادة المدرسية يحمل اسم فيصل ومن مواليد مكة المكرمة خلاف شهادة الميلاد الصادرة من الفلبين، مشيراً إلى أن الإدارة تعمل حالياً على تصحيح أوضاع الأبناء ممن هم دون سن الثامنة أما من تجاوز الثامنة من عمره فيرفع بأوراقه لوكالة وزارة الخدمة المدنية للأحوال المدنية لتصحيح وضعه من قبل الوكالة صاحبة الصلاحية.

مقر دائم واستقلال مالي ... أبرز توصيات بلدي الرياض قبل الرحيل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298549

الرياض – رياض المسلم
أوصى المجلس البلدي لمدينة الرياض خلال جلسة برئاسة الأمير الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن عياف في مقر المجلس أمس بالاستقلال المالي والإداري لأمانة منطقة الرياض، وإيجاد مقر دائم للمجلس.
وتأتي هذه التوصيات قبل أن ينهي أعضاء المجلس البلدي الحاليون مهامهم في المجلس، ويسلموا الراية لمن سيأتي بعدهم في الدورة الثانية الشهر المقبل.
وأوضح الأمين العام للمجلس البلدي المهندس عبدالله البابطين، في بيان عقب الجلسة، أن التوصيات تضمنت التأكيد على موضوع الاستقلال المالي والإداري لأمانة منطقة الرياض، لما يشكله ذلك من دعم كبير لتنمية العمل البلدي، وتنفيذ المشاريع التي تحتاجها المدينة بشكل أكبر، مع دعم إدارتها «الأمانة» المختلفة بالكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها.
ولفت إلى أن الأعضاء أوصوا بضرورة إيجاد مقر دائم للمجلس البلدي بدلاً من المقر الموقت، كما ناقشوا جائزة التميز البلدي التي تختص بإدارات الأمانة في دورتها الثانية، مشيراً إلى أن المجلس دعا أيضاً إلى متابعة تنظيم محاور ورشة العمل حول القضايا الملحة في مدينة الرياض، التي بدأها بمحور المياه والصرف الصحي، وأقر المجلس توصياتها في جلسة سابقة، وسيتبعها بمحور تصريف مياه الأمطار والسيول، علماً بأنه سبق له طرح محور النقل العام في ورشة عمل رفع توصياتها في حينه.
وتطرق البابطين إلى أن المجلس يواصل مراجعة أعماله للتأكيد على استمرارية المشاريع التي بدأ بها لتحقيق أفضل الممارسات البلدية خدمة للمدينة وسكانها، مؤكداً سعي المجلس إلى توثيق أعماله ومشاريعه كافة، من خلال إصداراته المتنوعة، حتى تكون مادة صالحة للبناء عليها في دورات المجلس المقبلة، بما يعكس تواصل العمل وتكامله.
ولفت إلى أن الدورة الأولى من عمل المجلس ستنهي في 11 ذي القعدة المقبل، ويجري الإعداد على قدم وساق للاقتراع لأعضاء المجلس البلدي في دورته الثانية.

مواطن يتهم خادمة بإغراق طفلته

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440179.htm

فارس الرشيدي ـ حفر الباطن

تحقق شرطة حفر الباطن مع خادمة من جنسية أفريقية إثر اتهام كفيلها لها بإغراق طفلته البالغة من العمر سنة وثلاثة أشهر في برميل مليء بالمياه داخل منزله حتى وفاتها.

من جهته، أوضح لـ «عكاظ» المتحدث الأمني لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي، ورد بلاغ للمركز من مستشفى الملك خالد عن دخول طفلة متوفاة تبلغ من العمر سنه وثلاثة أشهر إثر تعرضها للغرق، وعلى الفور تم توجيه ضابط التحقيق للمستشفى وأخذت الإفادات عن الواقعة، وتم معاينة المنزل من قبل فريق مختص، واتخذت كافة الإجراءات الأولية اللازمة، وفي وقت لاحق تقدم والد الطفلة إلى المركز ووجه أصابع الاتهام إلى الخادمة، وتمت إحالتها إلى القسم لاستكمال التحقيق وأوقفت على ذمة القضية.

الحياة
AL HAYAT

قراءة في النظام الأساسي للحكم

المصدر: جريدة الحياة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297647

محمد السعيدي*

تحاول العديد من القوى السياسية التأثير على التوجهات الشعبية لتنحية مطالباتها بتحكيم الشريعة وهذا الأمر حدا ببعض قادة العمل السياسي الإسلامي إلى تخفيف لغة المطالبة بتطبيق الشريعة والانصراف إلى مصطلحات كالدولة المدنية التي يقيدونها بكون مرجعيتها الشريعة الإسلامية. وهذا التخفيف من لهجة المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، واستخدام المصطلحات العلمانية الأصل ينأى عن فهم الدولة التي يدعون إليها بالمفهوم الثيوقراطي للدولة الدينية والذي هو في أصله مفهوم لا تقره الشريعة الإسلامية، وهذا المسلك وإن شاركناهم في حسن مقصده يقع في محظور وهو جعل الشريعة مجرد مرجع للنظام لا حاكمة عليه.

تجربة النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية تجربة فريدةً من حيث فهم هذه التجربة للمكان الصحيح للشريعة الإسلامية من النظام، وتأثيرُها في جميع مفاصله تأثيراً لم يحُل دون تغطية هذا النظام لجميع احتياجات الإنسان المتاحة شرعاً، كما لا يحول دون أن تأخذ الدولة بجميع مكوناتها مكانَها اللائق بها عالمياً وإقليمياً .

وبقراءة مواد هذا النظام نجد أنه يحدد شكل الدولة، كما ينص على نظام الحكم فيها وهويتها، ويبين السلطات المختلفة في الدولة والاختصاصات المتاحة لكل سلطة والمرجعية النظامية لكل منها والحقوق العامة والواجبات كما ينص على البناء الاجتماعي في الدولة السعودية، والمبادئ الاقتصادية، والشؤون المالية التي تنظم حركة المال بين الدولة ومؤسساتها وبينها وبين المواطنين، وبين المواطنين وبعضهم وبين الدولة والدول الأخرى، ويحدد الأجهزة الرقابية ومسؤولياتها وصلاحياتها، كما يتضمن أحكاما عاما تعد مع ما سبق قواعد أساسية تنطلق منها سائر الأنظمة المرتَّبة لجميع مكونات الدولة الرسمية والاجتماعية وما يتعلق بها.

والنظام الأساسي للحكم من الناحية الوصفية يحمل جميع سمات الدستور في الدول الأخرى، إلا أن المادة الأولى منه تنفي وبصراحة عنه صفة الدستورية حين تنص على أن الكتاب والسنة هما دستور المملكة العربية السعودية، وهذا النص يعني أن هذا النظام له مرجعية أعلى منه وهذا يعد مانعاً من اعتباره دستوراً، إذ إن الدستور هو أعلى وثيقة تشريعية في الدولة، وهذه الصفة منتفية بهذه المادة عن النظام الأساسي للحكم.

والمملكة العربية السعودية دولة دينية، بمعنى أنها تقوم على أُسُس دين الإسلام وتحكم به وتسوس به الدنيا، والكتاب والسنة ليسا مصدرين للأحكام أو القضاء في النظام السعودي وحسب بل هما الحاكمان عليه والمهيمنان على جميع التنظيمات فيه .

وقد فهم البعض أن وصف الدولة بكونها دينية يعني بالضرورة أن تكون ثيوقراطية، والحقيقة أن هذا الفهم- الدولة الدينية تساوي الثيوقراطية - مرتبط بالتاريخ السياسي الأوربي الذي يعطي الحاكم حقاً إلهياً يجعله هو مصدر الحق وبالتالي هو مصدر الحكم والسلطات، وهذا المفهوم ينبغي أن لا يسيطر على أذهان المسلمين بحيث ينفون نسبة الدولة التي يطمحون إليها إلى الدين، ويختارون النسبة إلى المدنية بدلاً عن ذلك، لأن الدولة الدينية في الإسلام هي التي تسوس الدنيا بالدين وتحرس الدنيا بالدين، وهو مفهوم لا يتحقق مع نسبة الدولة إلى المدنية. وعليه فلا ينبغي لنا أن نتحرج أبداً من وصف الدولة التي تحكم بالشريعة الإسلامية بأنها دينية، لأن الغاية منها :سياسة الدنيا بالدين، وهذا المطلب لن تحققه أي دولة لا تهيمن الشريعة على جميع أنظمتها، سواء أكانت متعلقة بالسلطات الثلاث القضائية والتنظيمية والتنفيذية، أم المتعلقة بإدارة الدولة وتصريف شؤون المجتمع .

وحين نستقرئ النظام الأساسي للحكم نجد أنه راعى هذا الأمر ومكَّن الشريعة الإسلامية من كل شيء في البلاد نظاماً ومجتمعاً وقيادة، ونجد أن المواد تبين أن نظام الحكم في المملكة ملكي وراثي، ويقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية. وذلك ينفي صفة الاستبدادية والقهرية عن هذا الحكم الملكي، ولما كان العدل والمساواة

مصطلحان تتنازعهما الكثير من المفاهيم فقد حدد المفهوم الذي تنطلق منه الدولة في إقامة العدل وهو مفهوم الشريعة الإسلامية.

ويلتفت النظام إلى المجتمع ليؤكد شمول الشريعة الإسلامية فيفرد مواد لبيان مقومات المجتمع السعودي تؤكد بمنطوقها أن سياسة الدولة للمجتمع ورعايتها له إنما هي من منظور شرعي حيث يضع النظام من مسؤوليات الدولة حماية البناء الاجتماعي الموافق للشريعة الإسلامية والانتماء الديني للمواطن السعودي. ويخصص مواد وفي جميعها نجد أن الشريعة الإسلامية حاضرة إما بالنص عليها أو ضمنا كما في بقية المواد السبع الأخرى التي بُنِيَت على أساس شرعي حيث إن جميعها تقترب أن تكون نصوصاً فقهية محكمة، حاصلها ملكية الدولة لثروات باطن الأرض وظاهرها وحماية المال العام وكفالة الملكية الخاصة، وحظر المصادرة العامة والضرائب. كما يخصص مواد للحقوق والواجبات، وينص على أن الدولة تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله .

وتبين عدد من مواد النظام العلاقة بين المواطن والدولة وهي علاقة مسؤولية مشتركة، إلا أن جانب الدولة في تحمل هذه المسؤولية أكبر بكثير، فهي تتحمل مسؤولية التعليم والأمن والسياسة الداخلية والخارجية وتجعل المواطن شريكاً في مسؤوليات أخر، وتبدأ مسؤولية المواطن عملياً من بيعة المواطنين، ويلاحظ تضمن المادة لجزء من نص بيعة المسلمين للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، كما تبيّن المواد شراكة الدولة ومسؤوليتها عن تربية النشء على القيام بمسؤولياتهم تجاه الدين والدولة والمجتمع والأسرة، ومسؤولية الدولة عن تعليم أفراد المجتمع وتهيئتهم ليكونوا نافعين لمجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه. ومع أن مواد النظام تؤكد على مسؤولية الدولة عن حماية المال الخاص والعام، فهي تجعل المواطن شريكا في وجوب حماية المال العام.

وتمنع المواد من فرض الضرائب على المواطنين إلا عند الحاجة، وهنا يجعل النظام الدولة هي المسؤول الوحيد عن أعباء الدولة المالية في جميع الأحوال، إلا عند الحاجة، وهذه العبارة تجعل مسؤولية المواطن عن الإنفاق العام في الدولة معلقة بعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها. كما يجعل النظام المواطن شريكاً مهما في مسؤولية التكافل الاجتماعي، فالدولة تجبي الزكاة من المواطن وتصرفها في مصارفها، وتكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارىء والمرض والعجز والشيخوخة، فهو يجعل المواطن شريكاً في الضمان الاجتماعي فهي داعمة له وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

حقوق المرأة القضائية في المنظومة العدلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م - العدد 15758
http://www.alriyadh.com/2011/08/16/article659434.html

د. عيسى الغيث

من المعروف تاريخياً أن المرأة في الجاهلية كانت تعامل على أنها مخلوق ناقص، وهُضمت حقوقها وتسلط عليها الرجل بلا كرامة، ولما جاء الإسلام حقق لها كرامتها وأعطاها حقوقها، فالمرأة شقيقة الرجل وبانية الأجيال، ولها دور كبير في التنمية والتطوير، وهي متساوية مع الرجل أمام القضاء في حقوقها وواجباتها، وأوجب الإسلام النفقة عليها ونهى عن إيذائها والاعتداء عليها، وأمر بحسن العشرة معها واحترم ذمتها المالية، وفضّلها على الرجل في مواضع كتفضيل الأم على الأب في البر والميراث، وكذلك في النظام حيث للزوجة حق إقامة دعواها الزوجية في بلدها، كما نص نظام القضاء على إنشاء محاكم للأحوال الشخصية .

للمرأة الحق في وجود أقسام مستقلة بطواقم نسائية تخدمها في المحاكم وكتابات العدل، ووجود كاتبات عدل أولى وثانية للقيام بواجبهن، وكذلك في المحاماة لدى القطاع العدلي وغيره، فكذلك من باب القياس والأولى أن تمنح حق التحكيم والترخيص له، وخصوصاً في قضايا الأحوال الشخصية .

وللمرأة حقوق مساوية للرجل في الشريعة الإسلامية كحقها في تقديم الدعاوى بطلب حق لها، أو برفع ضرر واقع عليها، فقد كانت الصحابيات رضوان الله عليهن يرفعن بحقوقهن لدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت) :جاءت فتاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن أبي - ونعم الأب هو - زوّجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته، قال: فجعل الأمر إليها، فقالت: إني قد أجزت ما صنع أبي، ولكني أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء)، فهذه المرأة الحكيمة حين زوجها والدها بغير إذنها أرادت أن تسن سنة حسنة للنساء بأن رضاهن في الزواج واجب ولا يحق لأحد أن يجبرهن فيه .

كما أن للمرأة حق الوكالة في الخصومة عن غيرها كالرجل ولكن من الأصلح ألا تتوكل إلا عن امرأة مثلها، ولدى محاكم الأحوال الشخصية ما دامت ملتزمة بأحكام الشريعة وآداب الحشمة في اللباس والحجاب والخطاب دفعاً للفتنة، ومن حقها الإدلاء بالشهادة عند طلبها ولا يعيبها ذلك، بل تفضل المرأة في الشهادة التي لا يطلع عليها غيرها كأمور الحيض والنفاس والبكارة والرضاع، وللمرأة حق في الولاية على أموال أولادها القصّر بعد وفاة والدهم إذا لم يوص من يتولى عليهم، ولها حق في الزواج من الكفء والنهي عن عضلها، ولو خالف ذلك والدها إذ قد يعضلها طمعاً في مالها أو خدمتها وهذا منتهى الظلم والتسلط، ولها حق في حضانة أولادها فهي الأصلح إذا استوفت الشروط وانتفت الموانع، ولها كامل الحق في الترافع بنفسها أو عن طريق وكيلها في القضايا الزوجية المختلفة كمطالبتها لزوجها بحسن العشرة والنفقة والسكن والمهر، وإثبات الطلاق وفسخ النكاح والخلع والوفاء بشرط في العقد والعدل في القسمة بين الزوجات، وإثبات النسب أو نفيه وزيارة الأولاد والحضانة والنشوز ودعاوى العنف الأسري .

ومن المسلّم به أن بطاقة المرأة تعد معرفاً بها كالرجل عند إمكان التحقق منها، وإلا فاشتراط المعرفين لتحقيق مناط مصلحتها وقطع الطريق على المنتحلين باسمها .

المرأة والقضاء

المرأة كالرجل تحتاج للمرفق القضائي سواء في خصومة أو إنهاء، وفي حق مدني أو جزائي أو أسري أو تجاري أو عمالي أو إداري، وبما أن المرأة مصانة والجميع يحرص على حشمتها وعدم الإساءة إليها، وتسهيل مهامها، فلذا وجب أن نبادر بالاطلاع على واقع المرأة في مرفق القضاء، ولا أعني هنا العلاقة مع القضاء والقضاة فقط، وإنما العلاقة مع المحكمة ودوائرها الإدارية، وعلى ذلك من حقوق المرأة لدى المحاكم أن تكرم شخصيتها، وتعطى حقها، عبر إحداث أقسام مستقلة بطواقم نسائية، تختص بالاستعلامات والاستقبال، وقبول الأوراق من صحائف الدعوى والمواعيد، إضافة لمطابقة الهويات والمصادقة على صحتها، وجميع ما له علاقة بالمرأة، لأن غالب مراجعات النساء يكون في هذه الأقسام

أكثر من المكاتب القضائية، ولذا وجب شرعاً أن تعطى المرأة حقها في هذا الجانب، وألا تحتك بالرجال من موظفين ومراجعين، وفي هذا تحصيل لحقها وحماية لعرضها، وتحقيق لمناط التزامنا بثوابتنا وأخلاقياتنا الإسلامية .

المرأة والتوثيق

للمرأة حاجات لدى كتابات العدل الأولى بالبيع والشراء للعقارات، ولدى كتابة العدل الثانية بإصدار الوكالات والتوثيقات، ولذا فقد لاحظتُ عند مراجعتي لكتابات العدل أن المرأة تختلط وربما تحتك بالرجال في السلالم والطرقات والكراسي، وعند المداخل والمخارج، في حين أنه من حقها الشرعي وحماية لحشمتها وعرضها أن يكون هناك أقسام مستقلة بطواقم نسائية تستقبلها وجميع ما تحتاجه من استعلام وإحالة ومطابقة هوية، ولايمنع في المستقبل أن يكون هناك كاتبات عدل مستقلات للنساء، حتى لا تضطر المرأة لمزاحمة الرجال في مراجعاتها لكتابات العدل، ومع قيامنا بحق المرأة فإننا بهذا سوف نحقق الكثير من المصالح الشرعية ونتلافى الكثير من المفاسد الواقعة، ولدينا الكثير من خريجات كليات الشريعة المؤهلات لهذه المهمة، كما أننا نطالب بالفصل وعدم الاختلاط، ونكرر ذلك بشأن التعليم والصحة والعمل، ففي هذه كذلك، وهي وفق القواعد والقياس .

المرأة والمحاماة

تحدثتُ كثيراً عن هذا الجانب، لمعاصرتي العمل في السلك القضائي، ومشاهدتي للكثير من النساء اللاتي يحضرن كوكيلات عن نساء وحتى رجال، ويترافعن ويدافعن عن موكليهن، مع أن الكثير منهن لايحملن المؤهلات الشرعية المعتادة لدى المحامين، ولا يمكن ضبطهن وربطهن بشكل يحقق المناط للحشمة وحماية الأعراض بسهولة، ولذا فالواقع فعلياً منذ القدم أن المرأة تقوم بعمل المحاماة ولكن بدون ترخيص، ولها حق الوكالة، وليس عليها واجب الالتزام المنصوص عليه في نظام المحاماة، وقد لاحظت بنفسي خلال الفترة الماضية حاجة المرأة لوكيلة تقوم بدورها، كما لاحظت بعض الأمور في علاقة الموكلات بالمحامين، ولذا فمن الحقوق فضلاً عن تحقيق مناط الحشمة وجلب المصالح ودرء المفاسد أن تمنح المرأة حق المحاماة عن النساء، وخصوصاً لدى محاكم الأحوال الشخصية، وهي ألحن بالحجة من الأصيلة، وأقدر على المرافعة والمدافعة، للمعرفة والخبرة من ناحية، ولعدم المؤثرات النفسية التي تعيشها الموكلة في العادة، وهو من باب الوقاية العدلية وحتى الأخلاقية .

المرأة والتحكيم

كما أن للمرأة الحق في وجود أقسام مستقلة بطواقم نسائية تخدمها في المحاكم وكتابات العدل، ووجود كاتبات عدل أولى وثانية للقيام بواجبهن، وكذلك في المحاماة لدى القطاع العدلي وغيره، فكذلك من باب القياس والأولى أن تمنح حق التحكيم والترخيص له، وخصوصاً في قضايا الأحوال الشخصية، كما أن الشريعة جعلت لشهادة المرأة الأولوية في الرضاع ونحوه، فكذلك لها الحق فيما هو من شؤون المرأة، وإذا حصل نزاع بين امرأتين فتكون هذه المُحَكَّمة أقدر على الفصل في القضية، ولو كان أحد الطرفين رجلاً فتكون المحكمة من طرف الثانية، كقضايا الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وخلع وفسخ ونفقة وحضانة وولاية وزيارة ونحوه، وتفعيل هذا الدور للمرأة سوف يحقق الكثير من المصالح الشرعية ويدرأ الكثير من المفاسد والنزاعات القضائية .

المرأة والصلح

الكثير من القضايا تنتهي بالصلح، بل إن الذي ينتهي بالصلح يحقق المناط الشرعي والغرض الموضوعي في فصل الخصومات، لكونه يتم بقناعة الطرفين، بعكس المنتهي بالحكم القضائي، الذي يكون غالباً لصالح أحد الطرفين على الآخر، وأحياناً يكون باعتراض الطرفين، لكون أحدهما حُكم له بأقل من دعواه، والآخر حُكم عليه بما يعتقد عدم استحقاقه، وجميع هذا لا يقع عند الصلح، ولذا فتفعيل جانب المرأة في أقسام الصلح لتقوم بدورها في الجانب النسائي يحقق الكثير من المناطات الشرعية التي نطالب بها وفقاً لثوابتنا الدينية والأخلاقية..

ألف عاطلة لـ 20 وظيفة !!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440146.htm

حمود أبو طالب

أعلنت الخطوط الجوية (السعودية) عن وجود عشرين وظيفة نسائية لحاملات البكالوريوس والماجستير، فانهمر عليها أكثر من ألف طلب، بحسب ما نشرته بعض صحف الأمس.. 20 وظيفة فقط في إدارة الحاسب الآلي وتقنية المعلومات، مع شروط عالية في معدل التخرج واجتياز اختبار اللغة الإنجليزية واختبار المعرفة الوظيفية (لا أدري ما المقصود بذلك) وكذلك تحديد العمر، لكن رغم صعوبة الشروط فقد توفرت في أكثر من ألف متقدمة خلال أقل من يوم واحد كما ذكر أحد مسؤولي السعودية.

مثل هذا الخبر يشير بقوة إلى عمق وخطورة المشكلة التي نشاهدها أمامنا ونعرفها جيدا، لكننا نتعامل معها ببطء السلحفاة.. الخطوط الجوية لم تطلب عاملات نظافة ولا موظفات سنترال، بل طلبت متخصصات في إدارة الحاسب الآلي وتقنية المعلومات وبشروط دقيقة، فتقدم لها أكثر من ألف فتاة يحملن شهادة البكالوريوس والماجستير. وبصيغة أخرى نستطيع القول إن أكثر من ألف جامعية متفوقة في تخصص علمي مهم خرجن من سجن البطالة في أقل من يوم بحثا عن فرصة عمل، أي أنهن موجودات بيننا بهذه الشهادات، لكننا فشلنا في توظيفهن، أفلا يعني ذلك وجود خلل فادح لا يغتفر؟؟.. بالتأكيد لو أعلنت أي جهة أخرى عن وظائف نسوية في أي تخصص ووضعت ما تشاء من الشروط التعجيزية فإن عددا كبيرا من فتياتنا سيثبتن أنهن قادرات على شغل تلك الوظائف.

وما دامت مؤسسة الخطوط الجوية قد فتحت الباب فإنه بالإمكان سؤالها لماذا لا تفتح المجال للفتاة السعودية في إداراتها المناسبة لها، وبالتأكيد هناك الكثير من هذه الإدارات التي يمكنها توفير مئات الوظائف على مستوى المملكة. مسؤول الخطوط قال في تصريحه للصحف إن مؤسسته وظفت 6 فتيات في السابق، ولديها «نوايا» للتوظيف في مجالات أخرى، أي أن هذه المؤسسة الوطنية الضخمة لن يكون فيها أكثر من 26 موظفة سعودية فقط !!

إنه موضوع لا يمكن استيعابه أبدا، أعني به بقاء آلاف الخريجين والخريجات من ذوي التخصصات العلمية التي ما زلنا نستقدمها بكثافة في بيوتهم وقتا طويلا، وإذا لم يحرك مثل هذا الخبر ساكنا لدى المسؤولين عن هذا الملف الخطير فإن على الدنيا السلام..

حقوق الناس بين المداهنة والمهادنة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م العدد 3713
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110817/Con20110817440139.htm

محمد حسن مفتي

من المسلم به أن اختيار أي مسؤول لشغل أحد المناصب القيادية البارزة أمر عسير بكل المقاييس. وبكل أسف فقد أصبح التركيز في كثير من الحالات اختيار المسؤول على أساس مؤهلاته العلمية وخبراته العملية فحسب. ولا شك أن هذه المعايير تعتبر مهمة للمفاضلة والاختيار، إلا أن التركيز عليها بشكل أساسي قد يأتي بنتيجة عكسية للهدف من اختيار هذا المسؤول. إن أي مسؤول يتبوأ منصبا قياديا بأية مؤسسة يجب عليه أن يتحلى بمواصفات عدة تتجاوز كثيرا مؤهلاته الأكاديمية البحتة أو خبراته العملية المتخصصة، وسواء تمعنا في المتطلبات التي تمليها نظريتا القيادة الموروثة أو القيادة المكتسبة في سياق دراسة أنماط القيادة، فسنجد أن المحور الذي ترتكز عليه الشخصية القيادية المسؤولة هو المحور الأخلاقي الثقافي، فلكل قائد سمة ومرتكز أخلاقي يملي عليه الطريقة التي ينتهجها عند اتخاذه لقراراته، ويوجه سلوكياته التي تؤثر على كل من يعمل معه أو يحيط به، بل ويؤثر على أداء المؤسسة ذاته وعلى الكيفية التي تتطور بها أو تتقدم للأمام.

والمقصود بالمحور الأخلاقي هنا في هذا السياق الإطار النظري لمجموعة القيم والمبادئ والأسس التي يتمسك بها أي مسؤول وتمثل خارطة طريقه عند تعامله مع غيره، وهي تنقسم بدورها لمنظومة قيم ذاتية ومنظومة قيم اجتماعية، وعندما يتم التركيز على مدى امتلاك المسؤول المرشح للمنصب الرفيع للمؤهلات والخبرات العملية والأكاديمية فحسب، ويتم التغاضي أو غض الطرف عن المحتوي الأخلاقي له، فإن المؤسسة وقتئذ تحيط بها أخطار الفشل الوظيفي لعدم قدرة هؤلاء المسؤولين على قيادة المؤسسة على نحو ملائم أو ناجح، فالمؤسسات تحتاج دوما لقادة حقيقيين وليس لمجرد موظفين بدرجة مديرين أو مسؤولين رفيعي الشأن، وكما قال مكيافيللي «ليست الألقاب هي من تكسب الناس المجد، بل الناس هم الذين يكسبون الألقاب المجد».

غير أن مشكلة التغاضي أو التجاهل وغض الطرف عن مدى امتلاك المسؤولين لمنظومة أخلاقية قوية متماسكة عند اختيارهم لشغل تلك المناصب قد يهون إذا نظرنا لاحتمالية امتلاكهم لمنظومة غير أخلاقية تعتمد على الذاتية والنفاق والرياء والمداهنة. وربما تكون هذه المنظومة هي التي مكنتهم من تولي تلك المناصب الرفيعة من البداية، وغالبا ما تكون أيضا هي ذات المنظومة التي يتعاملون بها مع غيرهم ـ ويطالبون غيرهم بانتهاجها أيضا ـ بعد اطمئنانهم وشغلهم الفعلي لوظائفهم، فهذه المنظومة قد أصبحت بالنسبة لهم منهجا وطريقة ومعتقدات حياتية، محفورة في أعمق أعماقهم.

ربما يتعذر حصر السلبيات التي تترتب على تولي المسؤولين المداهنين والمرائين للمناصب القيادية، ولعل أخطر هذه السلبيات وأشدها التصاقا بالجانب الأخلاقي هو (حقوق الآخرين)، فمما لا جدال فيه أن حقوق الآخرين مقدسة لا يجب المساس بها بأي حال من الأحوال، غير أن هناك نمطا من المسؤولين لا يؤمن بذلك، بل على العكس لا يرى أمامه وحوله سوى نفسه ومصالحه الذاتية التي يعتبرها هي القيم المقدسة التي لا يمكن المساس بها، ويهون كل شيء في سبيل تحقيقها، وهو لا يرى أن له حقوقا وعليه واجبات مثله مثل الآخرين تماما، بل يرى أن له كل الحقوق وعلى الآخرين كل الواجبات، ومن منطلق هذه الذاتية المتضخمة يعتبر الرياء وسيلة مستساغة يحقق بها كل ما تهفو إليه نفسه، وهو لا يجد غضاضة في تملق ومداهنة من هم أرفع منه شأنا أو أعلى مكانة أو أكثر نفوذا، على اعتبار أن الكلام المعسول هو أرخص ما يمكن تقديمه وفي الوقت نفسه يحظى بقبول كبير لدى الطرف الآخر، فالمهم هو أن يصل لكل ما يريده ويحقق كل ما يبتغيه وينفذ كل ما يخطط له.

ورغم أن من يسمعك الكلام المعسول هو دوما من يطعمك بملعقة فارغة، إلا أن «تعاطي» النفاق يكاد يستحيل التوقف عنه، ورغم ذلك فإن فئة هؤلاء المسؤولين تكره الملاعق الفارغة وتبرع في قلب الموائد رأسا على عقب، فمن خلال

شغلها لمناصبها تظن أنها تستطيع التلاعب بمصالح غيرها وبمطالبهم المشروعة مدعية أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان. من خلال موقع مسؤوليتها تتفنن في عرض جهود زائفة وهمية تتظاهر بالقيام بها لتلبية الحقوق التي يطالب بها أصحابها ومستحقيها، وهي لا تتوانى في عرض المشكلات والمعضلات والعقبات التي تعترض حصول صاحب الحق لحقه، ولا تدخر وسعا في الإسهاب في شرح مدى الجهد الذي تتكبده ليصل ذلك الحق العصي لصاحبه.

بانتهاج هذا النهج تحقق هذه الفئة من المسؤولين جملة من المصالح دفعة واحدة، على رأسها محاولة صاحب الحق تملقها ومداهنتها لتمنحه حقه المرغوب، ثم استحقاقها الشكر والتقدير والامتنان لنجاحها في جعله يحصل عليه رغم ما اكتنف الأمر من صعوبة شديدة ومشقة بالغة!! ومن ثم امتلاكها لفرصة ذهبية لا تتوانى في اقتناصها لابتزاز صاحب ذلك الحق، بمطالبته بتنفيذ شيء تريده منه كمقابل لهذا المجهود الشاق الذي ادعت بذله أو كرد لجميلها الذي تفضلت بإنجازه، متناسية أن الحق يجب أن يصل لصاحبه دون أن يحاول أن يتملقه، ودون أن تكتنفه مشاعر التقدير والامتنان، ودون أن يكون مرغما على تقديم مقابل من أجل الحصول عليه. وخلال كل تلك المراوغات المدروسة والخبيثة تضيع الحقوق المشروعة ما بين مداهنة هؤلاء المسؤولين الظالمين للحصول على حق أصيل، وبين القبول بمهادنتهم على تلك الحقوق المنهوبة وتقديم مقابل استثنائي لها.

ربما تعتبر هذه الفئة من المسؤولين أنها بحكم منصبها تستطيع التحكم والتلاعب بحقوق الآخرين كيفما تشاء ودون مساءلة، وربما تعتبر هذا الأمر (ذكاء) أو (حصافة) منها تستحق الإطراء، غير أنه قد فاتها أن ما تعتبره ذكاء هو في واقع الأمر سلوك مفضوح ومفهوم ومستهجن، بل مكروه من الجميع، ليس فيه أية مهارة أو فطنة، بل هو ابتزاز وانتهازية وسوء تصرف واستغلال غير أخلاقي لإمكانيات منصب رفيع ذهب لمن لا يستحقه، ويذكرنا التاريخ بأن مثل هذه الفئة من المتضخمين ذاتيا والمتجرئين على حقوق غيرهم يمكثون دوما في أماكنهم «محلك سر»، فهم لا يتقدمون فعليا قيد أنملة ولا يبرحون جنبات ذواتهم المستغرقين فيها خطوة واحدة. إن الإنسان يتعب أقصى ما يتعب عندما يقف في مكانه، لا يفارقه، ويصبح كالدخان يعلو بنفسه على طبقات الجو، رغم أنه هش، على غرار النجم يبقى عاليا في السماء، يلوح للناظرين رغم أنه ضئيل.

الشرطة القضائية تحقق في 'خروقات'المجلس البلدي السابق لورزازات

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الخميس11 رمضان 1432 هـ - 11 اغسطس 2011م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=137071

فاطمة ياسين | المغربية

قالت مصادر "المغربية" إن مصالح الشرطة القضائية في مدينة ورزازات تجري تحقيقا في "خروقات واختلالات" في التدبير الإداري والمالي للمجلس البلدي السابق للمدينة.

وأضافت المصادر أنه شرع في التحقيق من طرف مصالح الشرطة القضائية، بعد أن رفع التحفظ على شكاية مسجلة بالنيابة العامة تحت عدد 117/ش/2010 ضد رئيس المجلس البلدي السابق وأعضاء بمكتبه.

وحسب المصادر نفسها كان تقدم بالشكاية المذكورة ممثلو "لائحة الأمل"، المستقلة بالمجلس البلدي والهيئة الوطنية لحماية المال العام، وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وفرع جمعية أطاك المغرب.

وأفادت المصادر أن المستشارين الجماعيين، ممثلي لائحة الأمل سجلوا في شكايتهم "خروقات مالية وقعت قبل ولايتهم، مثل أحكام قضائية ضد البلدية بلغت قيمة الغرامات فيها أزيد من47 مليون درهم، و"تراكم قروض ضخمة وفوائدها في ذمة البلدية، وخروقات في مجال العقار، كإنجاز تجزئات دون رخص، أو برخص غير قانونية، وصرف أزيد من 500 مليون سنتيم بشكل غير قانوني".

وحددت المصادر "خروقات أخرى"، سجلتها الشكاية نفسها، كعدم استخلاص المجلس البلدي أكرية ممتلكات البلدية.

وقال حميد مجدي، مستشار جماعي، وأحد ممثلي "لائحة الأمل"، لـ"المغربية"، إن "الجميع استبشر خيرا بعد فتح الشرطة القضائية التحقيق في خروقات واختلالات في تدبير المجلس البلدي السابق"، مشيرا إلى أنه سبق لممثلي لائحة الأمل المستقلة وحقوقيين أن وضعوا شكاية بوجود اختلالات وخروقات في التدبير المالي والإداري للمجلس البلدي السابق، لكنهم فوجئوا بحفظها، وأضاف مجدي أن المستشارين طلبوا مجددا من النيابة العامة إعادة إخراج الشكاية، وفتح تحقيق في تلك التجاوزات والخروقات.

وللمزيد من المعلومات، اتصلت "المغربية" برئيس المجلس البلدي السابق، محمد أداد، فصرح بأنه لم يتوصل بأي استدعاء من طرف الشرطة، مشيرا إلى أن المستشارين المذكورين سبق أن وضعوا شكاية وحفظت، ثم طلبوا من الوكيل العام للملك إخراجها من الحفظ.

واعتبر أداد إعادة إخراج الشكاية من الحفظ لها علاقة بالانتخابات المقبلة، وأنه ينتظر ما سيسفر عنه تحقيق الشرطة القضائية.

في إطار جهودها لتحقيق أهدافها..”الوطنية لحقوق الإنسان” توزع حقائب إسعافات أولية على عمال الإنشاءات

المصدر :جريدة الشرق الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=253964

الدوحة-الشرق:
قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبمبادرة منها بتوزيع حقائب اسعافات أولية على عمال الإنشاءات فى عدد من مناطق الدولة، كمنطقة الأبراج، والمنطقة الصناعية، والوكرة..
وفى هذا الإطار أوضح السيد محمد المعاضيد — مدير إدارة البرامج والبحوث باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — قائلاً " إنَّ هذا العمل جاء بمبادرة من اللجنة، تزامنا مع القرار الصادر مع وزارة العمل حول تحديد ساعات العمل خلال فترة الصيف الذى تزامن مع شهر رمضان، لافتا إلى أنَّ اللجنة قامت بتوزيع حقائب اسعافات أولية سهلة الاستعمال، حيث ان القانون يجبر أصحاب العمل على توفير وسائل الصحة والسلامة للعمال لاسيما من يقضون ساعات طويلة فى هذه الأجواء، فضلا عن أن أعمالهم قد تقود لبعض الإصابات والجروح، فمثل هذه الحقيبة من الممكن أن تسد حاجة مؤقتة للعامل لحين وصوله للمستشفى فى الحالات الطارئة".
واستشهد السيد المعاضيد بالمادة 100 من قانون العمل إنه على صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من أية إصابات أو مرض قد ينشأ عن الأعمال التى تؤدى فى منشأته أو من أية حادثة أو خلل أو عطب فى الآلات أو المعدات أو من الحريق، كما أن تنص المادة 103 على صاحب العمل أن يتخذ التدابير التى تكفل النظافة والتهوية فى أماكن العمل وأن يزودها بالإضاءة المناسبة والمياه الصالحة للشرب والنظافة ووسائل صرف المياه وفقا للوائح والقرارات التى تصدرها الجهات المختصة فى هذا الشأن.
هذا وقد قام بتوزيع الحقائب السيد حمد المرى — مدير إدارة العلاقات العامة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — على عدد من العمال على مدار ثلاثة أيام، كما تم توزيع نشرات توضح قرار وزارة العمل بعدد ساعات العمل خلال فترة الصيف.

اقتصاديون: التعديلات الدستورية علامة فارقة لبناء دولة مدنية وعصرية

المصدر :جريدة الرأي الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=419380

عمان -الرأي - بترا- وصف ممثلو فعاليات اقتصادية التعديلات الدستورية التي تسلمها جلالة الملك عبد الله الثاني أمس بأنها علامة فارقة في تاريخ الأردن الجديد لانجاز دولة مدنية وعصرية.

وأكدوا إيمانهم بقدرة الأردن على بناء حالة توافقية تجمع أبناءه مع قائدهم بعقد اجتماعي جديد يقوم على مفردات حماية الوطن وصون استقراره وتعزيز حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية في صنع القرار .

وقالوا لـــ(بترا) أن التعديلات الدستورية التي تضمنت مراجعات جديدة لنصوص دستورية ستسهم في تقوية أركان المجتمع والسير نحو الدولة المدنية بكل ثقة، مشيرين إلى ان استقرار التشريعات يشكل دعامة أساسية لبناء اقتصاد قوي ويعطي الطمأنينة للمستثمرين. وقال النائب الاول لرئيس غرفة تجارة الأردن ورئيس جمعية الأعمال الأردنية الأوروبية (جيبا) عيسى مراد ان التعديلات الدستورية تشكل حدثا اصلاحيا أردنيا شاملا وضمانة لحفظ امن واستقرار المملكة «من كل شر»، ولتكون أنموذجا ديمقراطيا راقيا. وأضاف ان الاردن ومن خلال الإصلاحات الدستورية شكل حالة متقدمة في المنطقة والإقليم لمستوى الجدية في الإصلاح والسير نحو التقدم والتجديد والتغيير الايجابي والمضي بالوطن تجاه التحديث الذي ينسجم مع حاجات الأردن الجديد.

وقال ان التعديلات الدستورية خطوة ايجابية كبيرة في طريق الإصلاح السياسي المنشود خاصة تلك المتعلقة بخصوص تشكيل محكمة دستورية وهيئة عليا للأشراف على الانتخابات والطعن في صحة النواب امام المحاكم النظامية وليس امام المجلس نفسه مما يعد نقلة ايجابية في طريق الإصلاح المنشود.

واشار الى ان التعديلات الدستورية المطروحة تمهد لحياة ديمقراطية صحيحة وفصل حقيقي بين السلطات الثلاث مع تقوية دور السلطة التشريعية بشكل واضح، عبر تفويضها مزيداً من الصلاحيات، والتأكيد على استقلالية القضاء وتقويته عبر إعطائه دوراً مهماً بمعالجة قضايا وطنية في مقدمتها محاكمة الوزراء.

واكد مراد ان التعديلات ومهما اختلفت الاراء حولها ينبغي النظر اليها على انها مرحلة اخرى تضاف الى مراحل البناء الديمقراطي سيدخل الاردن معها مرحلة سياسية جديدة لا تقل في جوهرها عن المرحلة التي تم فيها وضع دستور عام 1952 وتعبير عن ثقة الدولة وقيادتها بنفسها ودليل على مصداقية خطاب الاصلاح وجدية الخطوات.

وقال مراد ان الاردن يستحق منا دائما افضل ما لدينا من مواقف ويستحق ان نحافظ على انجازاته بمختلف المجالات داعيا الجميع لاستثمار هذه اللحظة التاريخية التي يمر بها الوطن لتقوية الجبهة الداخلية ورص الصفوف في وجه اي محاولات تريد النيل من الامن والتوجه نحو العمل لبناء مستقبل مشرق لابنائنا والاجيال القادمة.

من جانبه اكد رئيس غرفة تجارة عمان رياض الصيفي ان مسيرة الاصلاح الاقتصادي والسياسي تؤكد الحرص على النهوض بالحياه السياسية في السياق الدستوري والارتقاء بالعمل السياسي المؤسسي وتعزيز مسيرة الاردن الديمقراطية وصولا الى تحقيق الاصلاح الشامل بابعادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقال الصيفي « لقد أدى تواصل النجاح في النهضة الإصلاحية بمختلف مجالاتها الاقتصادية والمالية والتشريعية إلى مزيد من النمو بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والمتوقع إستمرارها بشكل متنام خلال السنوات المقبلة أيضاً». واشار الى ان جلالة الملك لم يدخر جهداً لتعزيز وترسيخ القواعد السليمة للبيئة الاستثمارية في المملكة وتصحيح حركة النمو الاقتصادي بمختلف مجالاته، والترويج للأردن بكافة المحافل الدولية، وإعطاء الصورة المشرقة للإقتصاد الأردني، سعياً من جلالته لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق إنجازات قياسية لرفع مستوى معيشة المواطن. واعرب عن امله بان تنعكس التعديلات الدستورية بشكل ايجابي على جميع الأردنيين لتحقيق المزيد من الازدهار والتقدم في شتى مجالات الحياة وبمشاركة جميع الفعاليات الاقتصادية والسياسية في العملية التنموية ، مؤكدا ان القطاع التجاري واكب كل خطوة من خطوات التقدم والإصلاح الاقتصادي والاستثماري التي يقودها جلالته.

بدوره، أكد رئيس مجلس ادارة جمعية مستثمري شرق عمان الصناعية الدكتور اياد ابو حلتم ان التعديلات الدستورية دليل اكيد على مصداقية عملية الاصلاح الشامل .
وقال ان التعديلات حملت مضامين كبيرة لبناء دولة مدنية وعصرية حديثة تكون انموذجا بين دول الاقليم ليواصل معها الاردنيون مسيرة البناء والبذل والعطاء التي انطلقت منذ عقود .
واضاف ابو حلتم ان التعديلات ورغم انها ليست في شكلها النهائي رسمت معالم طريق جديد للاردن يقوم على ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وعدم تغول واحدة على الاخرى والتي تعتبر الخطوة الاولى في انجاز عملية الاصلاح.
ولفت الى اهمية تقليص صلاحيات السلطة التنفيذية في مجال اصدار القوانين المؤقته الا في ظروف طارئه بخاصة ان الحكومات المتعاقبة اوغلت في اصدار الكثير منها وغالبيتها كانت اقتصادية ما اثر سلبا على مسيرة التنمية الشاملة وارباك القطاع الخاص.
واكد ابو حلتم ان بناء اقتصاد قوي يتطلب استقرارا تشريعيا وقانونيا ومنح المشرع الوقت الكافي لدراسة القانون وعرضه على الراي العام لمناقشته وهو ما لم يتوفر في غالبية القوانين والتشريعات الاقتصادية التي اقرت كقوانين مؤقتة وما زالت كذلك حتى الان وتحتوي على الكثير من السلبيات والثغرات.
واشار كذلك الى التعديلات التي طالت مجال الاعلام وتشكيل المحكمة الدستورية والاشراف القضائي على الانتخابات معتبرا اياها خطوة مهمة الى الامام وانجازا مهما وضع عربة الاصلاح على الطريق الصحيح.
وقال ابو حلتم ان هذه التعديلات الدستورية وما سيتبعها من اقرار تشريعات سياسية تعطي الطمانينة لاي مستثمر يرغب بالاستثمار في المملكة فهو سيكون امينا على استثماراته لان «راس المال جبان « ،وسيشعر بانه يقيم في دولة قانون ومؤسسات والهيبة للسلطة القضائية لا لمؤسسات اخرى.
من جانبه قال رئيس جمعية الرخاء لرجال الأعمال فهد طويلة أن إجراء التعديلات الدستورية ومراجعة متفحصة للدستور هو بحد ذاته توجه مقدر لجلالة الملك للمضي في عملية الإصلاح الشامل المرتكزة على الثوابت الوطنية والنابعة من الرغبة الحقيقية لإحداث التغيير والمضي بمسيرة الوطن المباركة.
وعبر طويله عن تقديره وشكره لجلالة الملك كونه يحث دائماً على الإصلاح والمراجعة والتطوير الذاتي مما يعزز المسيرة الوطنية ويزيد من اللحمة بين ابناء الوطن ويعزز الانتماء له ،معربا عن أمله بان يعمل الجميع في المرحلة المقبلة لما فيه مصلحة الوطن العليا .
وقال رئيس جمعية المصدرين المهندس عمر ابو وشاح ان التعديلات الدستورية تعتبر تجديدا للعقد الاجتماعي الذي يربط الشعب بقائده وتأكيدا كبيرا ان الأردن يختلف عن باقي دول المنطقة وما يدور فيها حاليا، مؤكدا ان «رأس مالنا هو الأمن والاستقرار».
وأضاف أن انجاز التعديلات الدستورية بصورتها غير النهائية يدل على ان الأردن بلد مستقر ومطمئن وفيه سقف من الحريات العالية وصون كرامة وحرية الإنسان وهو ما يسعى إلى ترسيخه جلالة الملك عبد الله الثاني. ورأى ابو وشاح ان الإصلاح السياسي هو بمثابة « بوليصة التامين « ،وهو الطريق الوحيد لمنع زعزعة الاستقرار والإخلال بالقانون ،مؤكدا أن الأردن بخصوصيته بالمنطقة لا يحتمل غياب الاستقرار والأمن وهما العنوان الأول لجذب الاستثمارات الخارجية .
وأكد رئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي إن الإصلاحات السياسية التي تشهدها المملكة من شأنها إن تسهم إيجابا في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
وقال الكباريتي في بيان صحافي إن الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية التي حققها الأردن أخيرا له علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي من خلال تشجع المستثمر المحلي على التوسع باستثماره بالمملكة وتسهم أيضا في جذب الاستثمارات الاجنبية من الخارج .
وأكد الكباريتي إن المستثمر عندما يأخذ قرار إقامة مشروع استثماري يهمه بالدرجة الأولى الأمن والاستقرار في التشريعات سواء السياسية أو الاقتصادية .
وقال إن التطور والاستقرار السياسي واستقلالية القضاء ونزاهته يشجع رجال الإعمال على إقامة مشاريع استثمارية بالمملكة تسهم في توفير فرص عمل للأردنيين في ظل النظام الدستوري والديمقراطي المتاح بالمملكة.
وأوضح إن المستثمر عندما يشعر بأن النظام القضائي والأجهزة التنفيذية تتمتع بمصداقية قانونية وشفافية عالية بالتعامل يطمئن ويوسع استثماراته بالمملكة.

وقال إن الإصلاحات السياسية التي يقودها جلالة الملك تسهم في بناء أردن يتمتع بمصداقية عالية في المجتمع الدولي وذلك من خلال حزمة الإجراءات التي يتبناها جلالته والتي من أهمها التعديلات الدستورية .
وبين إن المملكة تتبوأ مكانة مرموقة ضمن الدول التي تتمتع بنظام دستوري حضاري وديمقراطي. وأشاد الكباريتي بالجهود التي يبذلها جلالة الملك في المحافل الدولية من اجل دعم مسيرة الاقتصاد الوطني من خلال عرض الفرص والمشاريع الاستثمارية في المملكة على المستثمرين الأجانب ودعوتهم للاستثمار.

محمد بن راشد يرصد 15 مليون درهم لإنشاء مبنى جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاتحاد الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=76695&y=2011

دبي (وام) - رصد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي 15 مليون درهم للصرف على إنشاء مقر جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، بحسب عبد الغفار حسين رئيس مجلس إدارة الجمعية، الذي شهد مساء أمس الأول توقيع عقد بناء المقر الدائم للجمعية على قطعة أرض ممنوحة من حكومة دبي بمنطقة القرهود.
واعتبر عبد الغفار حسين رئيس مجلس إدارة الجمعية توقيع العقد مناسبة مهمة، مشيراً إلى أن هذه المرة الأولى في العالم العربي التي يقام فيها مبنى لجمعية من جمعيات المجتمع المدني، حيث كان للإمارات السبق في هذا المشروع الكبير.
وأكد أن الفضل يعود إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، الذي منح الجمعية قطعة أرض في مكان حيوي، ورصد 15 مليون درهم للصرف على إنشاء مقر الجمعية.
وأشار حسين إلى أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أول مسؤول عربي يمنح جمعية من الجمعيات المدنية قطعة أرض، ويتبرع بمبلغ لبناء المقر، موجهاً الشكر لسموه على هذه البادرة، وعلى مكرمته بدعم الجمعية.
ووقع العقد محمد سالم الكعبي نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية، وعماد الشيخ حسن من بلاتنيوم للاستشارات الهندسية، والمهندس عبدالمجيد الميدين مدير عام العلمين للمقاولات، بحضور عبدالغفار حسين رئيس مجلس الإدارة، ومحمد حسين الحمادي الأمين العام للجمعية، وخالد الحوسني أمين الصندوق بالجمعية وأعضاء مجلس إدارة الجمعية.
ويتوقع أن يستغرق تنفيذ المبنى، الذي تقدر تكلفته بمبلغ 19 مليون درهم، أقل من عام، ويشتمل على طابق أرضي وأربعة طوابق علوية

كاريكاتير

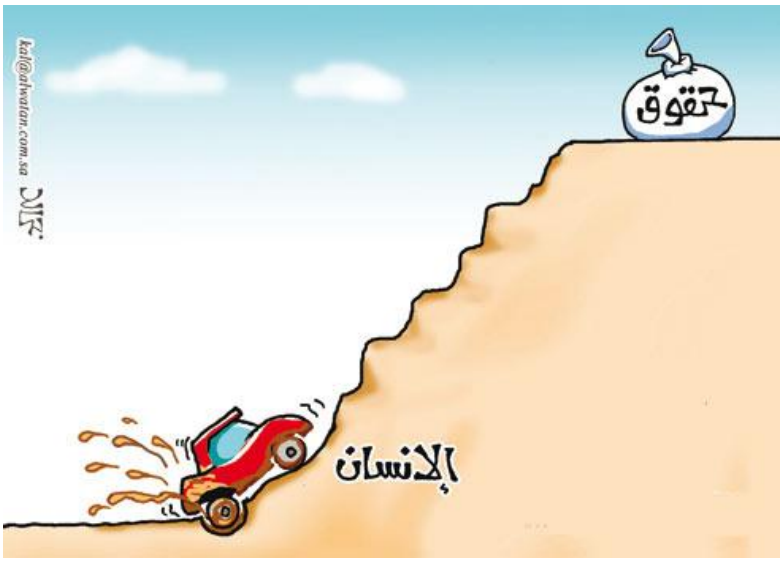

المصدر: جريدة الوطن
الخميس11 رمضان 1432 هـ - 11 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2176

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد14 رمضان 1432 هـ - 14 اغسطس 2011م http://www.al-jazirah.com/20110807/cartoon.htm?pic=slirشيد=m.jpg&namالسليم&sms=6689

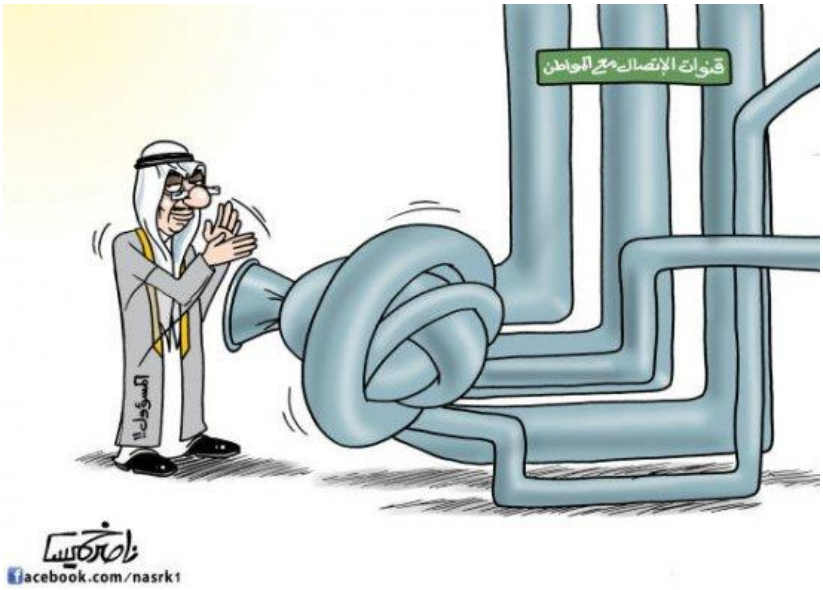

المصدر: جريدة الحياة الاثنين15 رمضان 1432 هـ - 15 اغسطس 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/297948

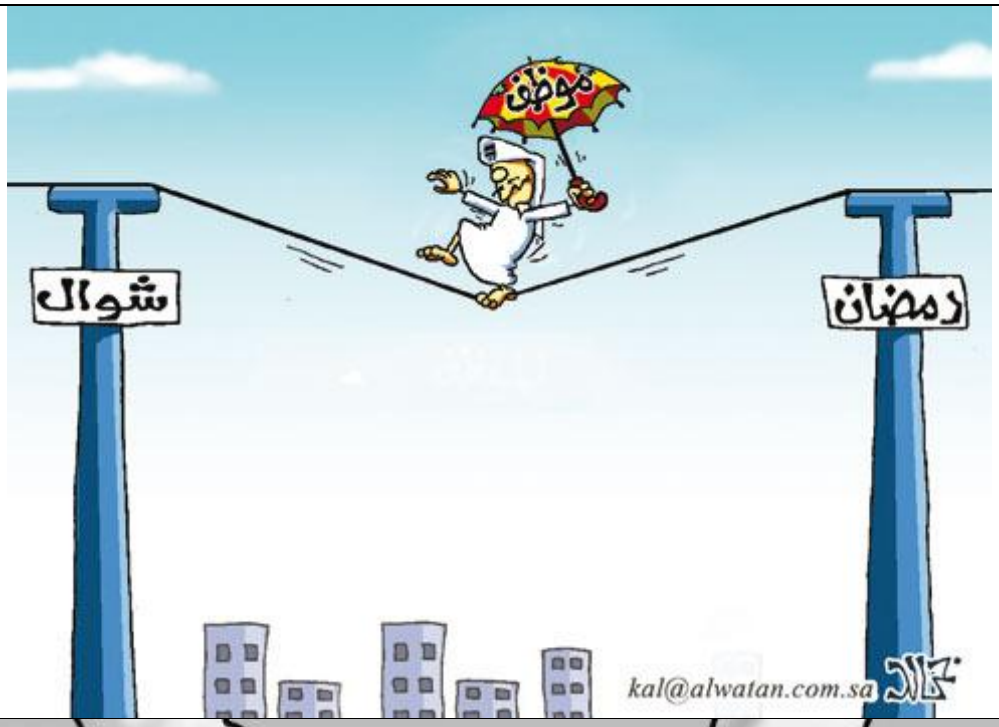

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء16 رمضان 1432 هـ - 16 اغسطس 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2202

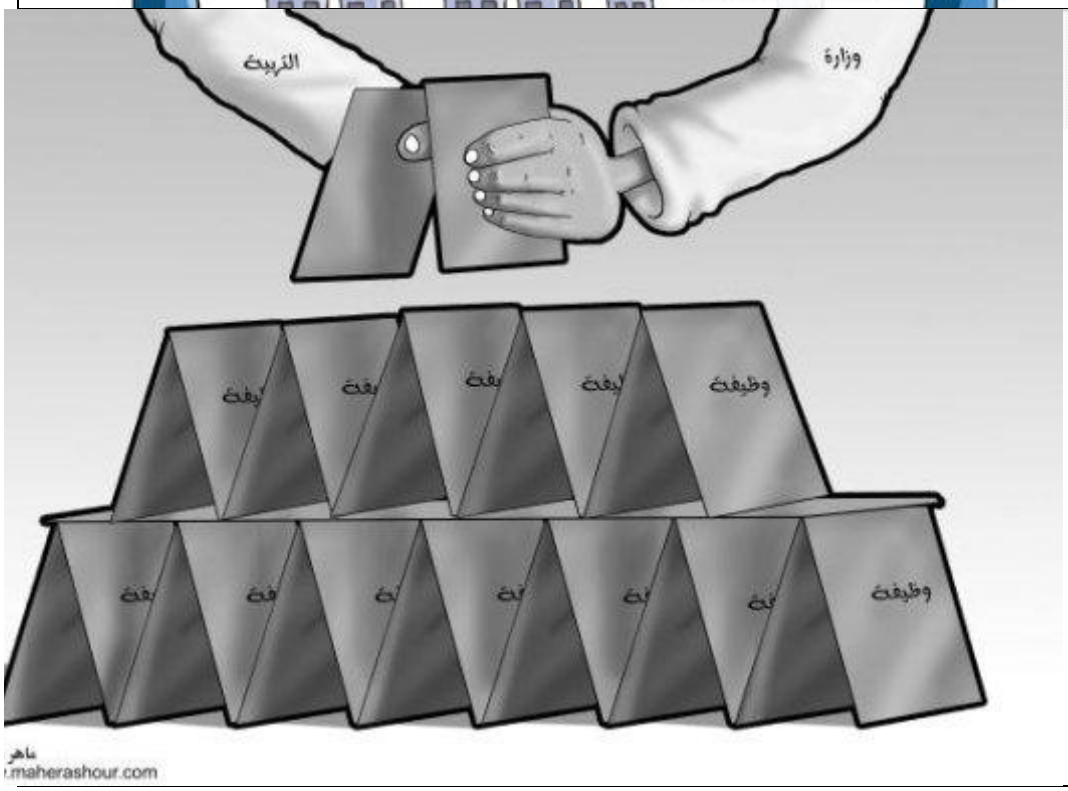

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء17 رمضان 1432 هـ - 17 اغسطس 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/298485